الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

الاستثناء على القاعدة النحوية

إعداد

وفاء محمد علي السّعيـــــــد

عميد كلية الدراسات العليا

إشراف

الدكتور محمود جفال الحديد

((قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها ،
بكليةالدراسات العليا في الجامعة الأردنية))

كانون الأول – ١٩٩٦ م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٣ من شعبان ١٤١٧ هـ
الموافق ٢٤ من كانون الأول ١٩٩٦ م

وأجازتها لجنة المناقشة المؤلفة من :

الدكتور محمود جفال الحديد	رئيساً
الأستاذ الدكتور نهاد الموسى	عضواً
الأستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي	عضواً
الدكتور جعفر عبابنة	عضواً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء :

إلى روح سيدي الوالد في عالم الملكوت ، أَهدي جهدي المتواضع هذا عِرفاناً لـه بالفضل في تنشئتي على حبِّ لغة القرآن والتجردِ لدراستها ونشرها ، فكانت هذه الرسالة قبسةً من علمه وتطبيقاً لمبدئه في توجيه أبنائه إلى مجالات العلم المتنوعة .

أسال الله أن يجعلَ جُهودي في كتابتها في سجل حسناته صدقـةً جاريـةً تصديقاً لقول الحبيبِ : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثٍ : صدقـةٍ جاريـةٍ أو علمٍ يُنتَفَعُ بـه أو ولدٍ صالحٍ يدعو له .

وكل أملي أن تجمع هذه الرسالة بما فيها من معلومات بين الصدقـةِ الجاريـةِ والعلمِ النافعِ وأن تكون كاتبتُها الولدَ الصالحَ الداعيَ لوالده بالرحمة والغفران .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

* إلى زوجي العزيز الدكتور أحمد الحياري
رمز الوفاء والمودة الذي كان له الفضل الأكبر في صناعة هذه الرسالة، وإسداء المعونة لي وتشجيعي في إكمال دراستي العليا.

* إلى أمي الغالية رمز التضحية والعطاء، جزاها الله خير الجزاء، وأمد الله في عمرها.

* إلى العم الفاضل السيد محمد عباس الحياري وعقيلته العمة الفاضله الكريمة أم محمود رمز التضحية والعطاء، جزيل شكري وعرفاني، جزاهما الله خيراً وأمد الله في أعمارهم.

* إلى اخوتي جميعاً حفظهم الله ورعاهم، وأخص بالذكر أخي الكبير في خلقه ومزاياه هيثم السعيد أمد الله في عمره.

* إلى أبنائي الأحباء:

إبني العزيز فادي الحياري
وإبنتي الغالية دانيا الحياري
وإبنتي المحبوبة ليان

حفظهم الله جميعاً ورعاهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

* إلى الأخ الفاضل الستاذ حسين الصباح " أبو القاسم " رمز العطاء والاخلاص والخلق الكريم، جزاه الله خيراً وحفظه الله ورعاه وأمد في عمره.

* إلى السيد عميد كلية الآداب الاستاذ الدكتور عبد الرحمن شاهين مع كل الشكر والتقدير.

* إلى السيد رئيس قسم اللغة العربية الاستاذ الدكتور عبد الجليل عبد المهدي مع الشكر والتقدير.

* وإلى العالم الفاضل والاستاذ الكريم الدكتور فخر الدين قباوه أمد الله في عمره وجزاه الله خير الجزاء.

* إلى الأخ العزيز الدكتور عبد الكريم الحياري مع الشكر والتقدير.

* إلى الأخ الفاضل والاستاذ الكريم السيد أمين جبر مع الشكر والتقدير.

* إلى الأخ الفاضل المدير الفني في مديرية التعليم الخاص الاستاذ مشهور صايل فلاح مع الشكر والعرفان.

* إلى الأخ الفاضل والزميل الكريم الذي قدم المعلومات القيمة والكتب النادرة السيد شوكت درويش مع الشكر والعرفان.

* إلى الأخت العزيزه الأنسة فاطمة بريك من قسم اللغة العربية مع الشكر والتقدير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرسة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
اسم الرسالة	أ
قرار لجنة المناقشة	ب
الاهداء	جـ
الشكر	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص	و
المقدمة	١
التمهيد	٧
الفصل الأول :	
الأسس التي أقيم عليها الاستثناء على	
القاعدة النحوية	
١– طريقة الاستقراء التي أقيم عليها التقعيد النحوي	١٧
٢– سعة العربية	٢٨
لهجات القبائل العربية	٣٠
القراءات	٣٧
٣– القياس	٤٩
٤_ التعليل النحوي	٥٨
٥– فكرة العامل	٦٧
٦– غموض بعض الأحكام النحوية وتداخلها	٧٢
الفصل الثاني : الاستثناء على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية	٩٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- ظاهرة الاسناد ٩٨
- ١ - فكرة الحذف ٩٨
-٢- فكرة الزيادة ١١٣
٢- ظاهرة العلامة الإعرابية ١٢١
٣- ظاهرة الرتبة ١٢٨
٤- ظـــاهرة التـــلازم ١٣٨
٥- ظاهرة المطابقة ١٤٦
٦- ظاهرة التعريف والتنكير ١٦٦
الفصل الثالث :
الدواعي المعنوية والبلاغية للاستثناء على القاعدة
النحوية ١٧٥
أ- الدواعي المعنوية للسياق للاستثناء على القاعدة النحوية ١٧٦
(الإفادة وأمن اللبس)
ب- الدواعي البلاغية الجمالية للاستثناء على القاعدة ١٩٩
(الايجاز والتخفيف و الاتساع والتوكيد)
الخاتمة ٢٣١
المصادر والمراجع ٢٣٣
الملخص باللغة الإنجليزية ٢٥٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملخص باللغة العربية

الاستثناء على القاعدة النحوية

الطالبة : وفاء محمد علي السعيد

الاشراف: د. محمود جفال الحديد

إن سعة العربية وتنوع نصوصها بين الشعر والنثر يتعارض مع وجود قاعدة نحوية مطردة لا استثناء عليها، ولما كانت الحاجة إلى وضع النحو ملحة ولهجات العرب متنوعة تشكلت استثناءات على القواعد النحوية لاسباب عدّة، من مثل:
توافر مصادر سماع كانت قد أهملتها منهجية الاستقراء النحوي القائمة على التحديد الزماني والمكاني تلبية لغايات المحافظة على لغة القرآن الكريم من اللحن والفساد وغايات تعليمها للناشئة من أبناء العرب والأعاجم.

فسجل النحاة في نطاق استقرائهم لنصوص العربية بعض مظاهر التطور والتغير، والتي غالباً ما كانت تتولد في اللغة اتساعاً واستجابة لحركة الحياة، فأوردوا وجهين لكثير من القواعد النحوية وجها يمثل القاعدة الأصل وأخر يمثل ما يستثنى عليها، ويكون فرعاً لها أو مستدركاً عليها فالاستثناء على القاعدة النحوية ظاهرة خاصة جديرة بالإلتفات لأنه وجه أخر مكمل لصورة القاعدة، وصورة صادقة لأعراف المتحدثين، يدخل فيها ما كان عدولاً عن الأصل وكذلك ما عُدّ شاذاً أو قليلاً أو نادراً أو ضرورة، وعليه فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من البعدين التاليين:

١- توجه جلّ العناية في الدّرس النحوي إلى القواعد النحوية المطردة، وتشتت القواعد المستثناة عليها في سياقات متناثرة هامشية، لم تظفر بعد -فيما أعلم - بدراسة شاملة متكاملة.

٢- يقوم الاستثناء على القاعدة على ركيزة رئيسة تحكم أسبابه وتوجهاته تتمثل في ادراك ما للتراكيب اللغوية من خصوصيات، فالتركيب اللغوي لا يقوم في فراغ، بل يستند إلى عناصر الخطاب والمقام، ولا ريب أن ربطه بسياقاته يخلصه من التعليل

هذا زمان وأنا بسأل الليل الطو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العقلي، ويجعل الدّرس النحوي ذا فائدة عظيمة، وفيه الكثير من التيسير على أبناء العربية.

وتتكون الدراسة من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة تناولت في التمهيد معنى الاستثناء ودواعي نشأة النحو ومراحل تطوره.

وفي الفصل الأول تناولت الأسس التي اقيم عليها الاستثناء، والتي هي: طريقة جمع المادة وسعة العربية، والتعليل النحوي، والقياس، وأحكام النحاة .

في الفصل الثاني الاستثناءات على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية:-

- ظاهرة الاسناد.
- ظاهرة العلامة الاعرابية.
- ظاهرة الرتبة.
- ظاهرة التلازم.
- ظاهرة المطابقة.
- ظاهرة التعريف والتنكير.

وفي الفصل الثالث تناولت الاسباب المعنوية والجمالية التي تظهر الاستثناء على القاعدة النحوية.

ولا شك أن ظاهرة الاستثناء على القاعدة ظاهرة لايمكن الاستغناء عنها، لانها تصور لنا حقيقة هذه اللغة، وأنها ظاهرة انسانية اجتماعية لايمكن لها أن تبقى رهينة قواعد نحوية شكلية تركز في عمومها على العوامل الإعرابية، وافتراض الأصول الذهنية وانزالها منزلة الحقائق البديهية المسلمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الفصحاء ومعلّم العلماء المستثني بما جاء به من ربه على كل ناقص من قواعد الدعاة السابقين ، وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد : تقوم هذه الدراسةَ على تبيّن الأصول والمصادر التي أقيم عليها الاستثناء على القاعدة النحوية وكيفية بنائه ، ومحاولة الكشف عن ملامحه البارزة،والوقوف على دواعيه واعتبارات وجوده ومدى اتفاقه مع الواقع اللّغويّ في ضَوْء التصورات المنهجيةِ التي أُقيمت عليها نظرية النحو العربي .

وعليه فإن هذه الدراسة تستمد أُهميتها من البعدِ المتمثلِ بتوجّه جُلِّ العناية في الدرس النحوي إلى القواعد النّحويّةِ المطردةِ وتشتّت الاستثناء على تلك القواعد في سياقات متناثرةٍ إذ لم أقف في المكتبة العربية على بحث مستقل في هذا المطلب على التعيين ، ولكنّ الناظرَ في المكتبة العربية يجدُ مادّته مبثوثةً في المؤلفات القديمة والحديثة ، من مثل: " الكتاب " لسيبويه ، و"المُقتضب " للمبرد و"الأصول في النحو " لابن السّرّاج ،...، و" الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب " للدكتور تمام حسان ؛ فقد أشار في مؤلفه هذا ومؤلّفِهِ "اللغة العربية معناها ومبناها" الى موضوع "الاستثناء على القاعدة النحوية " إشارةً سريعة حددت بعض دواعيه في البناءِ اللغويّ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكما أفدت من هذه الكتب أفدت من كتب أخرى من أهمها كتب الدكتور نهاد الموسى،من مثل :" نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث" ومقالة "الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابة" ، وكذلك كتاب الدكتور ابراهيم السامرائي الموسوم بـ "سعة العربية " وغيرها .

وإذا كان بعض من تحدث في هذا الموضوع قد أخذ جانبَ المعارضةِ لقضيةِ الاستثناء على القاعدة وأهميته في اللغة فإن هذه الدراسة تخالفه وتودّ التأكيد على أهمية الاستثناء في تكّريس القاعدة الصحيحة غير المتعارضة و طبيعة اللغة التي هي أوسع من أن تحكمها قاعدة قياسية أو نموذجية مطردة أقيمت على استقراء غير تام ، دون أن يخطر ببالي أن أكون من أنصار هدم ما استقر عند أئمة النحو أو من أنصار قلب قواعد النحو رأساً على عقب بحيث أخرج القاعدة المطردة من البناء النحوي وأحلّ الاستثناء عليها محلها .

تخلّقت هذه الدراسة في الملْحظ المستشْعَرِ في الاّختلافاتِ في مقاييس قواعد النحو وفي تباينِ الأحكام النحويةِ على الظواهر اللغويّةَ وفي قُصورِ القاعدة النحويةِ عن استيعاب جميع نصوص اللغة واستعمالاتِها .

و لأن اللغةَ ظاهرةٌ إنسانية بل هي نتاجٌ إنساني فإن خضوعها لقواعد صارمةٍ قد يؤدي باللغة إلى الجمود بل إلى التقهقر وغيره من مظاهر سلبية،لاسيما أن سلوك الانسان اللغوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسلوكه الانسانيّ الذي يشايع التطور الفكريّ والاجتماعيّ والاقتصادي والوجداني،وهذاايضاً مرتبطٌ باللغة وتطورها لمسايرة ركب الحضارة والمدنية ، إذ جاءت القاعدة النحوية المطردة قاصرة عن استيعاب جميع نصوص اللغة واستعمالاتها لأسباب عدة من مثل اصدار الأحكام النحوية على الظواهر اللغوية قبل استكمال جمع نصوص العربية،وعدم استطاعة تلك الأحكام الإحاطة بسعة العربية وبتنوّع مادتها اللغوية، وما يلحق بتلك المادة اللغوية من تغيّر في المواقف،وتنوعٍ في الحالات الكلامية ، وهذا جاء بالطبع نتيجة لكون استقراء النحويين غير وافٍ عندما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عندما درسوا نصوص اللغة، علاوة على أن هدف علماء النحو كان منصباً على حفظ اللغة وتعليمها للناشئين وأبناء الأمم الداخلة في الاسلام من غير العرب ، إلى جانب محاولتهم الحفاظ على نص القرآن الكريم من اللحن اللساني عند المسلمين الأعاجم أو أبناء العرب ممن ابتعدوا عن مواطن اللغة الفصيحة .

وعليه فإنني أهدف إلى التعامل مع المنهج النحوي على أساس أن لا تكون القاعدة النحوية هي الفيصل الوحيد في الحكم على اللغة ونصوصها ، لأن هذه القاعدة كما ذكرنا مستمدة من هذه اللغة فأي طارىء يطرأ عليها ، يستلزم إعادة النظر في القاعدة النحوية ، لا إعادة النظر في اللغة والتشكيك في مصداقيّة استعمالاتها ، كما أهدف إلى ضرورة مراعاة ما للتراكيب اللغوية من خصوصياتٍ سياقية ، فالتركيب اللغوي لاينبني على أساس ، بل يستند إلى عناصر المقام والمقال ، ولا ريب أن ربطه بسياقاته تجعل الدرس النحوي ذا فائدة عظيمة ، وفيه الكثير من التيسير على أبناء العربية ، وكذلك فإني أهدف إلى تأكيد العبارة التي تنص على أن الإعراب فرع المعنى ، أي أن يكون الإعراب تابعاً للمعنى ، لا أن يكون المعنى تابعاً للإعراب[٣]. وإلا انقلبت الموازين واختلت الأسس ... كيف لا ؟! وعلم النحو كبقية علوم العربية جاء متأخراً جداً عن أوليتها زمانياً بل جاء لخدمتها .

وأمّا عن الناحية المنهجية في هذه الدّراسة فأُشير إلى أنني التزمتُ منهجاً وصفياً تحليلياً يقوم على قراءة كتب النحاة القدماء والعلماء المعاصرين بحثاً عما تعرّضوا له من جوانب هذه القضية الكبيرة مما حصّلَ لي معلوماتٍ غزيرةً – كانت مفرّقة – وأمثلةً لاحصر لها كل منها يخدم الموضوع من جانب أو أكثر ، ثم أخضعتُ تلك الأمثلة للدراسة مستفيدة من المعلوماتِ التي تعرض لها من قبلي وخرجت بأن النحاة كانت آراؤهم متضاربة متدافعة حول هذه المسألة،الأمر الذي أوجد استثناءات لا يمكن تقييدُها في قواعد ثابتة ، وهي استثناءاتٌ خرجوا بها من تعرّضِهم لظواهِر اللغة المختلفةِ ومحاولتِهم تعميمَها كظاهرة الاسناد،مثلاً،التي تعامل معها النحويون من أصحاب القياس ومن أصحاب السماع كلٌّ حسب طريقتِهِ فأصحابُ القياسِ عندما وجدوا النصوصَ الخارجة عن قياسهم ولم يمكنهم الغاؤها حاولوا تأويلها لكي تتلاءم و أقيستهم،ونتيجة لذلك فقد صنّفوا هذه الاستثناءات،صنفين : صنفاً عدوّه مسائلَ جائزةً ومقبولةً لا تتعارض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وليّ القاعدة ولا تخرجُ عليها بشكل واضح نتيجةَ الاستعانةِ بالتأويلِ والتقدير ، وصنفاً عدّوه شاذاً أو قليلاً أو نادراً أو قبيحاً يجب اطراحُه وعدم القياس عليه . ولذلك كانوا في أغلب قواعدهم ينهونها بقولهم ..(ويجوز كذا) ، أو (وهذا شاذ لا يقاس عليه) .... إلى غير ذلك من التعبيرات التي تفيد معنى الاستثناء .

وأما أصحابُ السّماعِ فإنهم اعتبروا أن كلّ ما جاء عن العرب الفصحاءِ صحيحٌ ويمكن استعمالُه والسيرُ على منوالِهِ والقياسُ عليه . حتى لو خالفَ قواعد أهلِ القياسِ المعياريّة ، وتجدُر الاشارةُ هنا إلى أن هناك من الدارسين من تناولَ الظواهرَ اللغوية نفسها التي أتناولها بالدرس ، إلا أنّني تناولتها بمنهجيّةٍ مختلفةٍ استلزمتها مقتضياتُ الدراسةِ،فلم أدرس تلك الظواهرَ إلا من خلال القضيةِ الكبيرةِ التي تدورُ عليها دراستي وهي قضيةُ الاستثناءِ على القاعدة النحويّة متجاوزةً معالجاتِ الدّارسين لها خشيةَ التكرار.

كما توصلت إلى أنّ هناك استثناءاتٍ من نوع آخرَ أوجدَتها دواعِي السياقِ والمعاني البلاغية الجمالية ، ومن ذلك أن قولَنا (أنا عبد الله) ليس سائراً على القاعدةِ التي تستلزمُ الإفادة لأن المسند والمسند إليه شيءٌ واحد، والإخبارُ على هذا النحو تحصيل حاصل ولكن جاز أن نتلفظ بتلك العبارة لداعٍ معنويٍّ كأن يكون المقصود إفادة أن (أنا) عبد لله خاضع له . بمعنى إسناد العبوديّة للضمير (أنا) وليس بمعنى تقريرِ أن (أنا) و(عبد الله) شيءٌ واحدٌ .

ولتحقيق أهدافِ هذه الرسالةِ فقد جعلتُها في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةِ فصول : ففي التمهيدتناولت الاستثناء لغة واصطلاحاً ، ودواعي نشأة النحو ومراحل تطوّره ،وفي الفصل الأول بحثت الأسس التي قام عليها الاستثناء على القاعدةِ ، وبدأت بالحديث عن الاستقراء غير التام مؤكدة على التحديد الزماني ، والمكاني ، وسعة العربية ، ثم عالجت قضية اللهجات والقراءات القرآنية،وبعد ذلك تطرقت إلى بعض أُسس الدرس النحوي عند النحويين:كالقياس،والتعليل،ونظرية العامل،والأحكام النحوية،وعلاقة كل ذلك بالاستثناء على القاعدة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الفصل الثاني فقد تعرضت فيه لظواهر نظام الجملة في اللغة العربية والاستثناء عليها . فدرست ظاهرةَ الإسنادِ وفكرةَ الحذفِ والزيادةِ وظاهرةَ العلامةِ الإعرابيةِ وظاهرةَ الرتبةِ وظاهرةَ المطابقةِ وظاهرة التلازم ، وأنهيت هذا الفصل بالحديث عن ظاهرة التعريف والتنكير ، محاولة الربط بين هذه الظواهر وقضية الاستثناء على القاعدة النحوية .

وأما الفصل الثالث فبحثت فيه الدواعي المعنويةَ والبلاغيةَ للاستثناءِ على القاعدة النحويةِ من خلالِ الحديثِ عن قضايا أمنِ اللَّبْسِ والفائدةِ والبلاغةِ و جماليتِها.

وقد ظهر لي – كما أرجو أن يكون واضحاً في أثناء الدراسة – أن الاستثناء على القاعدة ظاهرة عامة تنتظم أغلبَ قواعد النحوِ العربي بحيث إن القاعدة النحْوية – أيَّ قاعدة – تتكون من طرفين : حكم عام أريد به أن ينتظم الاستعمال اللغويَّ العام وطرف مستثنى عليه بطريقةٍ أو بأخرى ، الأمرَ الذي يستدعي الالتفاتَ إليه وتناوله بالدراسة .

إن من حق الأستاذ على تلميذه أن يحفظ له الجميل وأن ينسب له الفضْل فيما وطّأ له من سبل العلم وبناء الشخصية .

وعليه : فإنني مقرٌّة بالفضل لذويه ، أعني أساتذتي المبجّلين وأبدأ بالأستاذ الدكتور محمود حسني المشرف السابق على الرسالة والذي رعى الرسالة منذ كانت فكرة إلى أن قاربت على الاستواء،ثم أقدم الشكر والعرفان لأساتذتي أعضاء لجنة مناقشة هذه الرسالة وهم :

المشرف الحالي الدكتور محمود جفال الذي لم يبخل عليّ بشيْ من علمه وإرشاداته، وكان لي نعم المعين حتى اكتملت الرسالة واتخذت شكلها النهائي .

والاستاذ الدكتور نهاد الموسى الذي علمني وما زال كيف تفهم اللغة وكيف تنطق . وصاحب المدرسة اللغوية الحديثة التي من مقوّماتها توفر الإشراق في العبارة والفصاحة في التركيب ، هذه المدرسة التي نشأت في أحضانها أفواج الخريجين في العقود الثلاثة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأخيرة . هذا الأستاذ الكبير الذي أشرف على رسالتي في الماجستير وكان لي نعم الأستاذ العالم ونعم الأب الحاني .

والاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي أستاذ الأجيال الذي خرّج من التلامذة ما تقر به عينا كل أستاذ والذي عمت كتبه المؤلفة والمحققة أسواق العرب ومكتباتهم شرقاً وغرباً .

أما أستاذي الدكتور جعفر عبابنة الذي مازلت أحفظ له في نفسي كل احترام وتقدير يمكن أن يشعر بهما التلميذ نحو أستاذه فلا أنسى تشجيعه لي ووقوفه إلى جانبي ونصائحه الثمينة التي كان لها الدور الكبير في استكمال صورة هذا البحث على الوجه المطلوب والمقبول .

أتقدم لهؤلاء الأساتذة الأعلام بعميق شكري مع العلم بأن الطالب يظل مقصراً في تأدية حقّ أستاذه مهما أفاض له من المديح والثناء .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمهيد

مفهوم الاستثناء لغة واصطلاحاً

جاء في اللسان (في مادة ثنى) : ثني الشيء ثنياً : رد بعضه على بعض واستثنيت الشيء من الشيء : حاشيته ، فالاستثناء الذي هو مصدر الفعل استثنى يعني في اللغة رد بعض الشيء على بعضه الآخر أو إخراجه منه . (١)

فمعاني الاستثناء تدور حول الردّ بمعنى مخالفة الشيء لما كان عليه اصلاً ثم صار تابعا له وفرعاً عليه وكذلك حول الإخراج من الشيء ، و في بحثنا هذا فلفظ الاستثناء لا يعني المسألة المعروفة في الباب النحوي المعروف بالاستثناء ، وانما المقصود هو دراسة القضايا والمسائل الخارجة عن حدود القاعدة المطردة في النحو ، وما يعرف بالعدول عن أصل القاعدة ، والذي إما أن يكون مطرداً أو غير مطرد ، فالمطرد هو ما خرج على قواعد ظواهر النظام الجملي في العربية ، تلك الظواهر التي حاول النحاة تعميمها وصبغها بصبغة الشمولية والإطراد ، مثال ذلك أن القاعدة الاصلية تجعل المبتدأ متقدماً على الخبر ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر عندئذ يعدل عن أصل القاعدة إلى قاعدة فرعية وهي قاعدة تقديم الخبر .

ومما تجدر الاشارة إليه أن معنى الاستثناء على القاعدة النحوية ينطبق على التراكيب القاعدية المشتملة على (إلا أو احدى أدوات الاستثناء)والذي يعد اخراجاً للشيء مما دخل فيه غيره ، أو إدخاله فيما خرج منه غيره ، فمن نظر في تركيب بعض قواعد النحو وجدأن صدرها يشتمل على قاعدة اصلية ويشتمل عجزها على قاعدة فرعيه مستثناة عليها أو مستدركة عليها ، من مثل ما جاء في الألفية :

١- ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة - وإن يفد فأخبرا

٢- ولا يجوز الابتداء بالنكرة مالم تفد كعند زيد نمـــــرة

---

(١) راجع مادة ثني في ابن منظور (محمد بن مكرم) لسان العرب - ١٣٠٧ هـ - مطبعة بولاق القاهره وابن سيده المحكم ، والفيروز ابادي القاموس المحيط وغيرها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- ولا تجز حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

٤- أو كان جزء ماله اضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفـــا (١)

٤٧٩٩٢٨

وعليه فالاستثناء على القاعدة النحوية هو ليس الحكم الأصلي للقاعدة النحوية ، وانما هو حكم نحوي جاء مانعاً من استمرار حكم الإلزام في الحكم النحوي الأصلي للقاعدة النحوية، فهو يدخل النظرية النحوية من باب تتميم القواعد الأصول ، أو الاستدراك (٢) عليها ، أو استثمار ما تبيحه اللغة ، أو الإباحة الطارئة المأذون بها بعد أن كانت ممنوعة من خلال توافر أحد المسوغات المنصوص عليها في اللغة فيتغير حكم القاعدة في ضوء هذا الوضع الخاص .

---

(١) انظر ابن عقيل ، شرح الالفيه ٢٣٣/١ ٦٦/١

(٢) لا ننكر في هذا السياق العلاقة المتينة بين الاستدراك والاستثناء ويقول ابن السراج وانما ضارعت (إلا) (لكن) لان (لكن) للاستدراك بعد النفي ، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الاول ممن صاحبها تشابهاً .

أنظر ابن السراج (محمد بن سهل) الأصول في النحو – تحقيق عبد الحسين الفتلي – ١٩٨٥ – مؤسسة الرسالة بيروت ص٢٩٠/١ ، وهو ما أشار إليه سيبويه (عمر بن عثمان) – الكتاب – تحقيق عبد السلام هارون – ١٩٧٣ – الهيئة المصرية العامة – للكتاب – القاهرة ٣٢٥/٢ ، وتبعه المبرد (محمد بن يزيد) المقتضب – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – ١٣٨٦ هـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ص ٤١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دواعي نشأة النّحو ومراحل تطوره

زخرتْ كتبُ التراجم والطبقات بالروايات والأخبار التي تحدثّتْ عن ظروفِ النشأة الأولى للنحو العربي وملابسَاتِها (١) ، واتسعتْ دائرةُ القولِ في دواعي نشأتِهِ ولكنّها لم تخرج البتةَ عن كَوْنِ القرآنِ الكريم مِحْوَرَ هذه الدواعِي وركيزَتَها ، إلى جانب ما طالعنا به مؤرّخو اللغة من وقائعِ اللّحْنِ الذي كان يهدّد صفاءَ ملكاتِ العَرَبِ الخُلّص(٢)ونقاءَ سلائقِهم في أصقاعِهم المختلفةِ ، وذلك إزاءَ إتساعِ رُقعةِ الفتُوحاتِ الإسلاميةِ فكيف يكونُ أَمرُه عندَ أولئكَ المسلمين الجُددِ الذين أَلزَمَهُمْ دينهُمْ بأن يتّخِذوا من العربيةِ لغةً للتواصُلِ ويستخدِمَوها في علومِهم وكتاباتِهم ، الأمرَ الذي دفع ذوي الحرص على الإسلام ولُغتِهِ أنْ يعملوا على دَرْءِ هذا الخطر واتّقائه ويضَعوا قواعِدَ تحُدُّ اللغة وتهدي المتعلمين لينُحُوَ المتكلمون بالعربيةِ ، سَمْتَ كَلامِ العربِ في تصرُّفِهِ من إعرابٍ وغيره ، كالتثنيةِ ، والجمعِ ، والتحقيرِ ، والتكسيرِ ، والإضافة والنسب والتركيب ؛ وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها،وإنْ لم يكنْ منهم .(٣)

ولاستنباطِ ضوابط وقوانين تُنظم طرق التعبير والنطق باللغة ، كان على علماءِ اللغةِ أن يفكروا في وضع علوم العربية عامّةً والنّحْو خاصّة ، وكان لا بُدّ من القيام

---

(١)من مثل: أبي الطيب اللغوي – مراتب النحويين بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم – دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهره – ص ٢٣–٢٧ السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد) أخبار النحويين البصريين ص ١٠، الزبيدي (أبو بكر بن الحسن) طبقات النحويين واللغويين – تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم – طبعة الخانجي –١٩٥٤– القاهرة ص ١٣–١٥ ، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)نزهة الألباء في طبقات الأدباء بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم –١٩٦٧ – القاهرة ص ٤ .

(٢)انظر :الجاحظ (ابو عثمان عمرو بن بحر)– البيان والتبيين – تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ – لجنة التأليف والنشر ١٩٦١ القاهره ٢/ ٢١٠ – ٢١٩

(٣) ابن جني(أبو الفتح عثمان) الخصائص – تحقيق محمد علي النجار– ١٩٥٦ – دار الكتب المصرية ٣٥/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

باستقراء مادة اللغة ودراستها ، فشرع علماء اللغة في جمع كلماتها وشواهدها الشعرية والنثرية من أفواه العربِ الفصحاءِ يذهبون إلى البوادي ويستمِعون إلى من يَفِدُ إلى البصرةِ والكوفةِ ، ويدوّنُون كُلَّ ما يسمعونَ إلى أن توافَر لديهم حَشْدٌ هائلٌ من مُفرَدات اللغةِ وتراكيبِها وأساليبِها .

ولا يعنينا في هذا المقام مناقشة آراء الدارسين في الواضع الأول لعلم النحو وبناء صرحه لأنها أُشبعت تناولاً في مصادر النحو ومراجعه . إلا أن هناك أمراً لا بد من الاشارة إليه وهو أن علماء اللغة أخذوا على عاتقهم حمل لواء النحو للأجيال المتعاقبة، وتوالى على أداء هذه المهمة علماء ظلوا يعملون في دأب حتى استوى النحو على ساقيه .

وهناك من قسم مراحل نشوء النحو وجعلها في أطوار ثلاثة :

الطور الأول : طور التكوين والنشوء وهو بشكل عام طور بصري يبتدىء من عصر واضعهِ ابي الأسود الدؤلي إلى عصر الخليل بن أحمد ، (١) إذ وضع أبو الاسود بذوراً أولية للنحو العربي تمثلت في ضبط الكلمات ، ووضع بعض المعايير للرفع والنصب والخفض والجزم (٢) . وقد حمل الأمانة من بعده تلاميذه،ومنهم:نصر بن عاصم (٣) ، وعبد الرحمن بن هرمز (٤) ، ويحيى بن يعمر (ت :١٢٩ هـ) (٥) ، وقد أكمل هؤلاء التلاميذ ما بدأه أستاذهم في مجال وضع بعض الأبواب النحوية، وأبرزهم في هذا

---

(١) محمد الطنطاوي . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ط الثانية ١٩٦٩ م، القاهرة ، ص ١٦ .

(٢) الزبيدي (ابو بكر محمد بن الحسن) طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ١٩٥٤ م ،القاهرة ، ص ١١ .

(٣) القفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف) – إنباه الرواة على أنباه النحاه – تحقيق محمد أبو فضل ابراهيم – دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م – القاهره – ٣/ ٣٤٣

(٤) المصدر السابق ٢ / ١٧٢

(٥) الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المجالِ يَحْيى بن يَعْمَرَ (١)

ويجدر بالذكر أن تلاميذ أبي الأسود لم يُخَلِّفوا كتباً في النحو ، فلم ترد أية إشارة حول منهجهم في التأليف النحويّ ، وهذا يعني أنهم كانوا يعتمدون المشافَهةَ في نقلِ الآراء ، وتذكر مصادر تاريخ النحو أن الحَضْرميّ أولُ من مدّ القِياس والعِللَ (٢) ، وقد حَذا حَذْو الحضرمي في تجريد القياس والأخذِ بمنهجِ التعليلِ عيسى بْنُ عُمَرَ الثَّقَفِيّ (ت:١٤٩هـ) ويعد أبرز تلاميذ الحضرمي (٣) ، ويرى بعض الدارسين أنّ عيسى أفادَ – كأستاذه – من مناهجِ الفُقَهاء في عَصرِهِ، وأن أهمّ مَظْهَرٍ لهذا المنهجِ العقليّ عنده محاولةُ تفسيرِ الظواهرِ الإعرابيّةِ وربطِها بالمَعْنى (٤) ، ومن أعلام النحو الذين أثَّروا في مسيرةِ الدرسِ النحويِ أبو عمرِو بن العلاءِ(ت١٥٤ هـ) وقد تَلْمَذ للحضرميّ ، ولكنه كان أكثرَ درايةً من أستاذِهِ بكلامِ العربِ ولغاتِها وغريبِها (٥) .

وأخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء يونس بن حبيب الضَّبيّ (٦) ، وقد كانَتَ له مَذاهبُ وأقيسَة تفرّدَ بها (٧) . وَيَميل يونسُ إلى السّماعِ في التقْعيدِ النَّحوي ، من ذلك أنّه أجاز ، ورُودَ الحالِ معرفةً مستنِداً إلى قولِ بعضِ العرَب (٨) :" مررتُ بِهِم الجَمّاءَ الغفيرَ " .

---

(١) السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد) – أخبار النحويين البصريين و تحقيق محمد ابراهيم البنا– ١٩٨٥ م – دار الأعتصام – بيروت– ص ٢٢– ٢٣ .

(٢) القفطي – إنباه الرواة – ١٠٤/٢

(٣) محمد خير الحلواني – المفصل في النحو – ١٦٦/ ١

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) الزبيدي– طبقات النحويين واللغويين ص – ٣٥

(٦) أبو الطيب اللغوي – مراتب النحويين ص ٥٤

(٧) السيرافي – أخبار النحويين البصريين ص ٣٤

(٨) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) همع الهوامع – بتحقيق محمد بدر الدين النعساني دار المعرفة – بيروت ٢٢٩ /١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ذكر الزّبيدي ما يُفهَمُ منه تبني يُونس لِمَنحَى السماعِ في الدرسِ النحويّ ، ويتمثّلُ ذلك في قوله (١) : (لم يكن عند يونسَ عِلم إلاّ ما رآه بعينه) ، فالسّماع أوّل ما اعتمده النحاةُ في جَمْعِ المادّةِ اللغويةِ واستقرائها ، وكان هذا المسموعُ مرويّاً على ألسنةِ فصحاءٍ موثوقٍ بعربيتهم .

الطور الثاني : طور الترقي وهو في الحقيقية بصري كوفي ، يبتدئ بالخليلِ البصريّ وأبي جعفر الرؤاسيّ الكوفي ، هذا هو الطّور الذي نهض فيه هذا الفن ، فوثب وثبةً حَيِي بها حياةً قويةً بعدُ ، ونقصِدُ الآن بالنّحو معناهُ العامّ الذي يشملُ مباحثَ الصّرف، إذ ما بدأ هذا الطّور حتى اتجهت أنظارُ العلماء إلى مراعاةِ أحوالِ الأبنيةِ أيضاً ، فقد راعهم ما اعتورها من خطأ يجب نَزْوُهُ ، فإنّهم ما حاولوا صَوْن الكلامِ من غَوائلِ اللحْن إلاّ ضَنّاً به أن ينهض بالإفادةِ والاستفادة المقصودينِ منه . ورعايةَ أواخرِ الكلماتِ بقوانينِ النّحْو ، وإن كَفِلَتْ نَفْعَ اللحنِ عن الكَلامِ ، وأصْلَحَتْ هَيكَلَه الصّوريّ للتأدِيَةِ العامّةِ إلاّ أنّ ذلك لا يتمّ فيه إلاّ إذا سَلِمَتْ جَواهِرُ أجزائِهِ التي يَقُومُ بها (٢) .

وذكرت مصادرُ تاريخِ النحوِ أنّ الخليلَ قد تَلَمَذَ لعيسى بْنِ عُمَرَ (٣) وأبي عمرو ابنِ العلاء (٤) ، ولكلّ منهما منهجٌ في الدّرس يختلِفُ عن مَنْهَجِ الآخرِ ، من حيث استعمال القياس ، وقد خالف الخليل شيوخَه في النظر إلى القياس ، فهو يرى أن (القياس باطلٌ)(٥) واعتقد أن ما عناه الخليل بذلك هو (القياس المجرّد) الذي يَرْفُضُ كُلّ ما جاء عن العرب مُخالِفاً له ، ويعدّه خاطِئاً ، ورَفْضُ الخليل لتجريدِ القياس نابعٌ من أنه صاحب منهج متفرد في القياس يسمى (تصحيح القياس) فقد ذكر أنه (٦) " كان الغايةَ في

---

(١) الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ص ٥١

(٢) محمد الطنطاوي نشأة النحو ص ٢١ – ٢٢

(٣) أبو الطيب اللغوي – مراتب النحويين – ٥٤

(٤) ابن الأنباري – نزهة الألباء ص ٢٩

(٥) الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ص ٥١

(٦) السيرافي – أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، ابن النديم – الفهرست ص ٤٨ ، ابن الأنباري – نزهة الألباء ص ٢٩ ، السيوطي بغية الوعاة ٥٥٧/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس " ، ومعنى تصحيح القياس هو أنّ الخليلَ أرادَ قياساً يتفق وطبيعة اللغة ، قياساً يَعُدُّ ما خالف الأكثر من كلام العرب صَحيحاً ، لا يهْدرُ ، بل يُحْفظ ولا يقاسُ عليه (١) . و لم تقتصِرْ جُهُودُ الخليلِ على (تصحيح القياس) فقد أعطى العِللَ النحويّةَ اهتماماً كبيراً ، لما كانَ لها من تأثيرٍ في تفسيرِ ما كان يَتبنّى من مذاهِبَ نحويّة ، (٢) وكان للخليلِ أثرٌ بارزٌ في التصريفِ ، من ذلك أنّه قَسَم الكلماتِ إلى مجرّدة ومزيدة (٣)، كما أنه طَوّر نَقْطَ المُصْحَفِ الذي وَضَعَه أبو الأسود ؛ فَجَعَل للفتحِ ألفاً مائِلةً فوق الحرف ، وللضّمّ واواً صغيرةً فوقَ الحرفِ ، وللكسْرِ ياءً صغيرةً تحتَ الحرفِ ، وللتشديد سيناً صغيرة، وللتخفيف خاءً صغيرة (٤) .

يَظْهر مِمّا تقدّم أنّ الخليل أسهَم في بناءِ صَرْحِ النحو على نحوٍ لم يُسْبَقْ إليه ، فلاغرابةَ في أن يَعُدّهُ الباحثون واضِعَ النحوِ في صورتِه النهائيةِ التي وَرَدَت في كِتابِ سِيبَوَيْهِ (٥) ، وقد عاصر الخليلُ الرؤاسيَّ ، وهو أحدُ نحاةِ الكوفةِ،ويُذْكَرُ أنه أوّل نحويّ من الكوفة يَضَعُ كِتاباً في النحو (٦) ، والحديث عن كتاب سيبويه يطول ، ويكفي أن أقولَ إنّه من الأُصول الحقيقيةِ لنشأةِ النحو وتطورِه ونضوجِهِ،وإنهُ ذاك الجُهْدُ الضخمُ الذي جَمَعَ شَتاتَ النحوِ في كتابٍ،ونقل التأليف النحويْ إلى مرحلةٍ جديدةٍ .

الطور الثالث : وهوطوربصري كوفي أيضاً،وهو في الواقع طور الكمال والنضوج ، ويبتدئ في عهد أبي عثمان المازني البصري والفراء الكوفي ، ونحاة هذا الطور شرحوا مُجْمَل كلامِهِم واخْتَصَرُوا ما ينبغي وبَسَطُوا ما يَسْتَحِقُّ ، وهذّبوا التعريفات وأكملوا وضع الاصطلاحات،ولم يَدَعوا شيئاً منه إلاّ نظَرُوه ، ولا أمْراً من غَيْرِهِ إلا فصّلُوه ، فَخَلُصَ النّحو من الصّرفِ الذي بَقِيَ وَحْدَه متمسّكاً به في التأليف إلى أوّل هذا

---

(١) مصطفى السقا –نشأة النحو العربي – مجلة جامعة الملك سعود عدد ١ سنة ١٩٥٨ ص ٧٢ .

(٢) الزبيدي– طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧

(٣) الخليل بن أحمد(كتاب العين) تحقيق المخزومي و السامرائي ١ / ٤٩ .

(٤) –المحكم في نقط المصاحف ص ٧ .

(٥) السيوطي ، المزهر – تحقيق محمد جاد المولى وآخرين دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ١/٨٠ – ٨١

(٦) ابن النديم – الفهرست ص ٧١ ابن الأنباري – نزهة الالباء ص ٣٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطور (١) ، إذ وضع المازني (ت : ٢٤٩ هـ) كتاب التصريف ، وهو أول عملٍ استقلّت فيه دراسة الصرفِ عن النحوِ ، فَفَتَح المجالَ واسِعاً لاستِقلالِ فُروع الدراساتِ اللغويةِ بعضِها عن بعض ، وما بذل في هذا الدور من جهود كثيرة تركز في تفسير ما ورد في الكتاب من آراء ومصطلحات نحوية ومناقشته وتهذيبه (٢) وقد أدت هذه التفسيرات لما ورد في الكتاب إلى وجود تباين في مذاهب النحاة ساعدت عليه وغذّته عدة عوامل ، تقتضي منّا وقفة تأمل ، لما لها من دور في تشكل موضوع دراستنا .

---

(١) محمد الطنطاوي ، نشأة النحو ، ص ٢٦١- ٢٧

(٢)عون (حسن)- تطور الدرس النحوي ٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول

الأسس التي أقيم عليها

الاستثناء على القاعدة

النحوية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول

طريقةُ الاستقراءِ* التي أُقيم عليهاالتقعيدُ النحويُ

حَدَّدَتِ الغايةُ من وضعِ النحو وَوَضْعِ الضَّوابطِ التي تَحْكُمُ اَسْتِخْدامَ الأَجْيالِ للعربيةِ – على نَحوٍ يظلُ مماثِلاً لما كانَ يأتي به العربيُّ سَليقةً – طريقةَ جَمْعِ المادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ ، فقد كان لعُلَماءِ اللغةِ هَدَفانِ رَئيسانِ : أَوَّلُهُمَا الحِفاظُ على الفُصْحى لغةِ القُرآنِ الكَريمِ والدينِ الإسلاميِّ ، وثانيهما تَعليمُ هذه الفُصْحى للأعاجمِ والعَرَبِ الذين اِبْتَعَدَتْ لغتُهُمَ المولَّدَةُ عن الفُصْحى . وتحقيقاً لذلك قامَ علماءُ العربيةِ بمجهودٍ كبيرٍ تَمَثَّلَ في جَمْعِ المادَّةِ اللغويةِ ، وتدوينِها عن الأَعْرابِ والشعراءِ في الباديةِ أو الذين كانوا يَفِدونَ منهم إلى البَصْرَةِ .

غَيْرَ أَنَّ سَنَّ القَواعِدِ النحويةِ ، التي تُشَرِّعُ الاستعمالَ اللغويَّ وتحافظُ على سلامَتِهِ وَفْقَ مَقاييسَ وَأُصُولٍ معينةٍ ، لم يَكُنْ تالِياً لمرحلةِ جَمْعِ اللغةِ وتدوينِها ، ولم يَنْتَظِرِ النُّحاةُ الأوائلُ إتمامَ تلك المرحلةِ ، ولكنهم بَنَوا قواعِدَهُمْ مُكْتَفِينَ بما جُمِعَ من اللغةِ في عَهْدِهِمْ ولم يكنْ هناكَ منهجٌ واضحُ القَسَماتِ ، بَيِّنُ المَلامحِ في الجَمْعِ والتدوينِ ، فاللُّغَوِيُّ ينتقلُ إلى أهلِ البادِيَةِ أو ينتقلونَ إليه ويُدَوِّنُ ما يسمعُهُ منهم ، وشُرُوطُ هذا الجَمْعِ عندَهُ تَتَحَدَّدُ بصفاءِ لَهْجَةِ الأَعرابِ ونقائِها من الشَّوائبِ التي يمكنُ أَنْ تَعْلَقَ بها نَتيجَةً لاخْتِلاطِ أَصحابِها بغيرِ العربِ ولعل من أبرزِ ما عَمَّقَ عَدَمَ الوصُولِ إلى الاستقراءِ التامِّ في الجُهْدِ اللغويِّ ، وفَتَحَ بَابَ الاستثناءِ على القاعِدَةِ النحويةِ ، ما يلي :

---

* الاستقراء :هو الاستدلال الذي تجيء نتيجته اكبر من المقدمات التي اسهمت في الوصول إلى تلك النتيجة ، وهو " انتزاع حكم كلي عن جزئيات ، وإنه إذا تيسرت الإحاطة بجميع الجزئيات حتى لا يشذ عنها واحد ، أفاد اليقين " مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٦٧ ، وانظر الأسس المنطقية للاستقراء لمحمد الصدر ، الطبعة الرابعة بيروت ١٩٨٢ ص ٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- الاقتصارُ في استقراءِ المادّةِ اللغويةِ على قبائلَ معينةٍ :

ذَكَرَتِ الرواياتُ أَنَّ النحاةَ واللغويين العربَ القدماءَ كانوا يقومون برحلاتٍ بين القبائلِ في شبهِ الجزيرةِ العربيةِ لجمعِ المادةِ اللغويةِ كما أنهم كانوا يأخُذون اللغةَ عن الأعرابِ الذين يَفِدُونَ إلى (المِرْبَدِ)- وهو سُوقٌ من أسواقِ البصْرَةِ للمتاجَرَةِ -(١) غيرَ أن هَدَفَ البحثِ اللغويِ - الذي سبقَتِ الإشارةُ إليه - جعلهم يَحْرِصُون على تَحْديدِ القبَائلِ التي تُؤْخَذُ منها اللغةَ ، فَانْصَبَّ إهْتمامُهُمْ بشكلٍ خاصٍ على أواسطِ الجزيرةِ العربيةِ وباديَتِها التي تَشْمَلُ نَجْداً وتِهامَةَ والحِجازَ وما جاوَرَها ، دافِعُهُمْ لذلك هو انْعزالُ تلك القبائلِ في صحرائِهم وَبُعْدُهُمْ عن المُؤَثِّراتِ الوافِدَةِ التي قد يُداخِلُها اللَّحْنُ والفسادُ ، فأخذوا عَمَّنْ كانَ في أواسطِ بلادِهم ، وعن أَشَدِّهِمْ تَوَحُّشاً ، وجَفَاءً وأبْعَدِهم إذْعاناً وانْقِياداً ، وهم قيسَ وتميمَ وأسدَ و طيءَ ثم هُذَيْلَ ، فإنَّ هؤلاءِ هُمَ معظمُ مَنْ نُقِلَ عنهم لسانُ العربِ ، وأما الباقون فلم يُؤْخَذْ عنهم شيءٌ لأنهم كانوا بأَطْرافِ بلادِهِمْ مُخَالِطين لغيرهم من الأُمم، مَطْبُوعِينَ على سُرْعَةِ انْقِيادِ أَلْسِنَتِهِمْ لِأَلْفاظِ سائرِ الأُمَمِ المُحيطَةِ بهم منَ الحَبَشَةِ ، والهندِ ، والفُرْسِ....(٢) قال السُّيُوطِيُّ : " ..... فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أَكْثَرَ ما أُخِذَ ومَعْظَمَهُ ... ثُمَّ هُذَيْلٌ وبَعْضُ كِنانَةَ ، وبَعْضُ الطائِيِّينَ ، ولم يُؤْخَذْ عن غيرِهِم من سائرِ القبائلِ ... فلم يُؤْخَذْ لا مِنْ لَخَمٍ ولا مِنْ جُذَامٍ فإنهم كانوا مُجاوِرين لأَهْلِ مِصْرَ والقِبْطِ ، ولا مِنْ قُضاعَةَ ولا من غَسَّانَ ولا مِنْ إيادٍ ، فإنهم كانوا مُجاوِرينَ لأَهلِ الشَّامِ وأَكْثَرُهُمْ نَصَارى ، ولا مِنْ تَغْلِبَ ولا مِنَ النَّمِرِ ، فإنَّهم كانوا بالجَزِيرةِ مجاورين اليونانِيَّةَ ، ولا مِنْ بَكْرٍ لأنهم كانوا مجاورين للنَّبَطِ والفُرْسِ، ولا من أَهْلِ اليَمَنِ لمخالَطَتِهِمْ للهندِ والفُرْسِ والحَبَشَةِ ... ولا مِنْ ثَقِيفٍ وسُكَّانِ الطَّائِفِ لمُخَالَطَتِهِمْ تُجَّارَ الأُمَمِ المُقيمينَ عِنْدَهُمْ." (٣)

---

(١)السيوطي - المزهر ١/١٤٤ وما بعدها

(٢) كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محسن مهدي . بيروت ١٩٦٩ص ١٤٦-١٤٧-، وتنظر تذكرة النحاة ص ٥٧٤

(٣) انظر الاقتراح ص ٥٦ . والمزهر في علوم اللغه ١/٢١١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فعماد هذا التحديد التوغّل في البداوة ، والبعدُ عن الاتصال بالأقاليم والأرياف (١) وعدم الاحتكاك بغير العرب ، والفصاحةُ ، الفصاحةُ التي هي شرط اللغة التي يحتج بها ، ولأجلها كانت رحلة علماءِ اللغة والنحو إلى الباديةِ موئلِ النقاء وسلامةِ اللسانِ ، وهي التي سمت بقبيلة قريش ، " عن عنعنة تميم وتلتلة بهراء ، وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن ، (٢)حتى تصوّرَ علماءُ اللغةِ والنحو أنها كانت أفصحَ العرب لدرجةِ أنّها كانت تسمى (أهلَ الله) (٣) ، فقال فيها الفارابيّ : " كانت قريشٌ أجودَ العربِ انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس"(٤) وغير ذلك ، "إن قريشاً مع فصاحتها وحسن لغاتها ، ورقة ألسنتها كانت إذا أتتها الوفود من العرب تخيّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغاتِ إلى نَحائزِهم وسلائقِهم التي طُبعوا عليها فصارُوا بذلك أفصحَ العربِ" (٥) ولكن هنا يثار السؤال الآتي : كيف تكونُ قبيلةُ قريشٍ تحديدا أفصحَ العربِ ، وقد قال الخليل:- " أفصح الناس أزْدُ السّراةِ " ، وقال الأصمعي : "سمعت أبا عَمْرِو بنِ العلاء يقول : أفصحُ الناس سافلةِ وعالية تميمٍ " ، وروي عن الجَرْمي أنّه قال: "رأيت قوما من بني الحارث لم أرَ أفصحَ منهم !"(٦) لهذا ولأنّ الفصاحة لا تكون حكراً على لغةِ قبيلةٍ دون أخرى لا يَصِحُّ تفضيلُ لغة على اختها حتى وإن كانت أخف وقعاً وأكثر شيوعا "

---

(١) انظر مهدي المخزومي مدرسة الكوفه ، الطبعه الثانيه ١٩٥٨ م ، ص ٥١

(٢) ثعلب (أحمد بن يحي) – مجالس ثعلب – تحقيق عبد السلام هارون – دار المعارف بمصر القاهره ٨١/١

وابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص – تحقيق محمد علي النجار ١٩٥٢م– دار الكتب المصريه –القاهره ١١/٢

(٣)ابن فارس – الصاحبي في فقه اللغه – تحقيق السيد أحمر صقر – ١٩١٠ – المطبعة السلفيه– القاهره ص ٣٣ ، الخصائص ١١/٢

(٤) السيوطي – المزهر ٢١١/١

(٥) ابن فارس – الصاحبي في فقه اللغه ص ٣٣، ٣٤

(٦) انظر هذه الاقوال في السيوطي المزهر ٢١١/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فـ :" كلّ ما كانَ لغةَ قبيلةٍ يقاسُ عليه"(١) و "أجْمَعَ العلماءُ على الاحتِجاجِ بلُغةِ القومِ فيما يختلفونَ فيه او يتفقون " (٢) كما ذكر السيوطيّ، ومن الطبيعي أن تكون هناك قبائل فصيحة أخرى غيرُ القبائلِ المحدّدةِ التي ذكرَها النحاةُ وبخاصةٍ قريش . (٣)

وأسال كذلك : كم فقدنا من اللغةِ بغيابِ لغة قبائلَ بأسَرِها عن حيّزِ الاحتِجاج ؟ إذ التزمَ جميعُ النحاة بعدم الاحتجاج بلغةِ هذه القبائلِ لأنها اتصلتْ بأمم عُرِفَ عن أبنائِها اللّحنُ ، وهذا بعيدٌ عن الأعرابِ الذين قَويتْ فصاحَتُهَم وَسَمتْ طبيعَتُهُمْ وسليقهم اللغوية .

لهذا فإن اعتمادَ العلماءِ على لغة قريشٍ والقبائلِ الستّ الأُخرى ، واستبعادَ لغاتِ الكثيرِ من قبائلِ العربِ ، وَعدّها خارجةً عن الفصحى هو إهدارٌ لجانب من استعمالات هذه اللغةِ،الأمرَ الذي جعلَ الكسائي ونُحاةَ الكوفةِ يتجاوزُون هذا التحديدَ فيتوسّعون في الروايةِ عن العرب ، ويروُون عن اللهجاتِ العربية كُلّها دون تفريقٍ بين القبائلِ التي سكنت قلب البادية ، والقبائل التي سكنت أطرَافَها ، فقال الرّياشيّ البصريّ: " إنما اخَذْنا اللغةَ عن حَرَشَةِ الضّباب وأكَلَةِ اليرابيعِ ، وهؤلاء أخذُوا اللغةَ عن السّوادِ واُصْحابِ الكوامخ وأكلة الشوازير."(٤)

وأيّد ابن جني (ت٣٩٢) هذا الاتجاه حين عَقَد في كتابه الخصائِص فصلاً سمّاه "اختلاف اللغات وكلّها حجة " فقال فيه:" الا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئا لِكلامِ العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين أما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبولٌ منه ، غير مَنْعِيّ عليه ، فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غير مخطىء "(٥)واعتمد ابن مالك على لغاتٍ لخم وجذام وغسّان (٦) .

---

(١) السيوطي – المزهر ١٥٣/١

(٢) السيوطي – المرهز ٤١٠/١

(٣) – ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ١٦١

(٤) السيرافي – اخبار النحويين البصريين ص ٦٨

(٥) ابن جني – الخصائص ١٠/٢-١٢، وانظر السيوطي – المزهر ٥٥/١- ٥٦

(٦) السيوطي –الاقتراح ص ٢٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تركَ هذا الخلافُ بين الاتجاهينِ، الاتجاه المتشدّد في الاحتجاجِ بقبائلَ معينةٍ والاتجاه المتوسّع في الاحتجاجِ، المجالَ مفتوحاً أمام بروزِ ظاهرةِ الاستثناءِ على قواعدِ النحاة، من ذلك مثلاً قول الأعرابي اليمني الذي احتجّ به ابو عَمْرو بنِ العلاء، حين قال : " فلان لغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها " (١) فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال: نعم ! أليس بصحيفةٍ ؟ فأعجب هذا التأويل أبا عمرو وقبلَه، وعليه فقد احتجَّ بعضُ عُلماءِ اللغةِ بلهجاتِ القبائلِ المُستبعدةِ من الاستقراءِ اللغويِّ أحْياناً .

وذكر الفرّاء وأبو عبيدةَ والأخفش أن بني عقيل يجعلون(لعل) حرفَ جرٍّ يدلُّ على الترجّي، وسَمِعَ أبو عبيده فَتْحَ اللام الاخيرةِ،أما الأخفشُ فقد ذَكَرَ أنها مكسورة، لانها لام إضافة، تقول : لعل عبد الله يأتينا (٢) .

وكما استبعدتْ قبائلُ بأسْرِها عن دائرةِ الاحتجاجِ والاستقراء اللغوي، فقد استبعدتِ الأحاديثُ النبوية الشريفة كذلك الأمر ولم يحتج بها في القواعد النحوية، بالرغمِ من أنها كلامُ أفصحِ العربِ سيدنا محمدٍ عليه الصلاة والسلام، مبرّرُ ذلك أن الأحاديثَ النبويةَ رويت بالمعنى دون اللفظ، وان القائمين على روايتها كانوا من الاعاجم، وقد يلحنون لأنهم يجهلون اللغة العربية وقواعدها .(٣)

ونرى أن استبعاد الأحاديث النبوية من عملية الاستقراء والاحتجاج ليس له ما يبرره، لان في ذلك إبعاد لجزء غير قليل من المصادر اللغوية (٤) ولماذا لم يكن الاحتجاج بعد عصر التدوين والنضج العلمي حيث أصبحت نصوصه موثوقة ؟ غير أن عدم الاحتجاج بالحديث

---

(١) ابن جني – الخصائص ٢٤٩/١

(٢) الأخفش معاني القرآن ١٠٩ –

السيوطي – همع الهوامع ٣٣/٣ مع أن قواعد النحاة تنص على انها حرف مشبه بالفعل من أخوات " إن" تنصب الاسم وترفع الخبر انظر مثلاً : ابن هشام (عبد الله بن يوسف) – مغني اللبيب – تحقيق مازن المبارك ورفيقه – ١٩٧٩ – دار الفكر بيروت – ص٢٢٨

(٣) انظر: (البغدادي عبد القادر بن عمر) مقدمة خزانة الأدب – ١٢٩٩ هـ – طبع بولاق – القاهره ص ٥ والسيوطي – الاقتراح ، ص ٥٣ و خديجه الحديثي (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث– ص ٤٢٣حسن موسى الشاعر ص ٩٣ – النحاة والحديث النبوي

(٤) انظر مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ص ٥٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشريف لم يلق تجاوبا مطلقاً من قِبلِ النحاة ، فالمتتبّعُ لكتبِ ابن مالكٍ وابن هشام يَجدْهما قد أكثرا من الاحتجاجِ بالحديثِ والاعتمادِ عليه في استنباطِ قواعدَ نحْويّة جَديدَة. (١)

ومن أمثلةِ ما وَرَد في الحديث الشريفِ استثناءٌ على قواعدِ النحو التي تَنُصّ على عَدَم جوازِ عَطْفِ الظّاهرِ على ضَميرٍ مُتّصلٍ إلا بعدَ توكيدِ الضميرِ بأخرَ مُنْفَصِلٍ ، (العطفُ على ضمير الرفع المتصل ، دون توكيد)، نحو قول عليٍّ – رضِيَ الله عنه – :

" كنت أسمع رسول الله (ص) يقولُ : كنت وأبو بكرٍ وعُمَرُ ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعُمَرُ ، وانطلقتُ وأبُو بكر وعمَرُ " (٢) وقولُ رسولِ الله (ص) " مخاطِباً جَبلَ أحُدٍ : " اسْكنْ فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد "(٣)فقد تضمن الحديث الأول صحة العطف على ضمير الرفع المتصل ، غَيْرَ مفصولٍ بتوكيدٍ أوغيرِهِ عند ابنِ مالك،وهو مما لا يجيزُهُ النحويون في النثر إلا على ضعفٍ ، ويزعُمُون أنّ بابَه الشعرُ ، والصحيحُ جوازه نثراً ونظماً .(٤)

وتضمّن الحديثُ الثاني استعمال " أو " بمعنى الواو ، فإن معنى " ما عليك إلا نبيّ أو صديق أو شهيد ، فما عليك إلا نبيّ وصديق وشهيد (٥).

ويقول الدكتور إبراهيم السامرّائيّ :" كلام ابنِ مالكٍ هذا حجةٌ على النحويين ، وبيانٌ على أن استقراءَهُم لفصيحِ الكلامِ غيرُ وافٍ ، فقد اقتصروا وقلّلوا ، وكأنهم استبعدوا لغة الحديث إلا ما أفادهم منها وهو قليل في حين أنّهم عَوّلوا على شواهِد نادرةٍ لا يُعرَفُ أصحابُها كما صَنَعُوا هم أنفسُهم أمثلةٌ يتردّدُ فيها زيدٌ وعمرٌو وهِندٌ.....،

---

(١) السيوطي الاقتراح ص ٥٢– ٥٣

(٢) اخرجه البخاري في : ٦٢ كتاب فضائل اصحاب النبي (ص) باب قول النبي (ص) :" لو كنت متخذاً خليلاً "

(٣) اخرجه البخاري في ٦٢ فضائل اصحاب النبي (ص) ، ٦ – باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤) ابن مالك (جمال الدين محمد) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – ١٩٥٧ م –لجنة البيان العربي – القاهره ص ١١٤

(٥) ابن مالك – المرجع نفسه ص ١١٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد أوردَ ابن مالكٍ من الشواهدِ الكثيرةِ نثراً وشعراً ما يجعلنا مترددينَ في أخذِ القاعدةِ النحويةِ مأخذَ العلْمِ ، ومنه قوله تعالى: { لو شاء اللهَ ما أشْرَكْنا ولا آباؤُنا } (١)
فإن واو العطف فيه متصلةٌ بضميرِ المتكلمين ووجودُ "لا" بعدها لا اعتدادَ به ، لأنَّها بعد العطفِ ولأنها زائدةٌ ، إذ المعنى تامٌّ بدونها." (٢)
وأمثلةُ الاستثناءِ على قواعدِ النحو نتيجةٌ لجزئيةِ الاستقراءِ اللغوي لا تكادُ تفارقُ مصنَّفات النحوِ لكنْ في إطارٍ هامشيّ عابرٍ.

ولعل شُعُورَ عُلماءِ اللغة بجدارةِ مُخْتَلفِ لَهجاتِ العربِ ، وأحَقّيتِها في التّقعيد شَأْن غيرِها من اللهجات جعلهم يأخذُون اللغةَ بين الحِين والاخرِ من قَبائِلَ استبعدَتْ من حَيِّز الاحتجاج ، فمع أنّ ابا نصرِ الفارابيّ ذَكَر أنَّ اللغويين لم يأخذوا عن قبيلةِ قضَاعَةَ ، فقد استشهدَ سيبويهِ بشعرِ تسعةِ شعراءَ منهم (٣) ، واستشْهَد بشعرِ أربعةٍ من شعراءِ بكر وتَغْلِبَ (٤) ، كما استشهد بشعراء من ثقيف . على الرغمِ مما ذكرَه اللغويون أنها مِنْ القبائِلِ التي لم يُؤْخَذْ عنها ."(٥) غير أن عُمْقَ رَغبةِ عُلماءِ اللغةِ في التّحرِّي والتّثبُّتِ جعلهم يُعَوّلون في جمع المادةِ اللغويةِ على قبائل محدودة لا يجوز تجاوزُها ، فنقلوا عنها أكثرَ ما نقلوا ، ولقد رافق هذا التوجُّه الاقتصارُ في جمعِ المادّةِ على زمنٍ محدّدٍ.

---

(١) الانعام / ١٤٨

(٢) انظر .د. ابراهيم السامرائي– من سعة العربية ط ١/ ١٩٩٤ – دار الجيل – بيروت ص ١٣

(٣) أنظر خالد جمعه . (شواهد الشعر في كتاب سيبويه)–ص ٩٣ .

(٤) المرجع نفسه ص ٢٨٠ – ٣٠٠

(٥) المرجع نفسه ص ٢٩٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ـ الإقتصار في جمع المادة اللغوية على زمنٍ معيّن:

تحقيقا لغايات نقاءِ اللغة وصفائِها من الشوائِب التي يمكنُ ان تعلَق بها نتيجةَ اختلاطِ أهلِها بغيرِ العربِ كذلك حدّد النحاةُ معاييرَ زمانيةً لقبول الإحتجاج باللغةِ تمتدُ حوالِيَ ثلاثةِ قرونٍ ، قرنٍ ونصف قبل الإسلامِ وقرنٍ ونصفٍ بَعْدَه (١) ، فبرزت مَظاهِر الحرص على توثيق كلام العربِ ولاسيما الشعر ، ووضعت القيودُ الزمنية للذين يحتجُ بلغتِهم من خِلال تصنيفِ الشعراءِ إلى أرْبَعِ طبقاتٍ : جاهليين لم يُدْرِكوا الإسلامَ كامرئ القيس وزهير ، ومُخَضرَمين أدْرَكوا الجاهليةَ والإسلامَ كحسانَ بن ثابتٍ ، ولبيدٍ ، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئا كالفرزدق وجرير ، ومُحْدَثين (وهم المُوَلّدون) وتبدأ طبقتَهُم ببشار بن بُرد (٢) ، وانعقد شِبهُ الإجماعِ على صِحّةِ الاستشهادِ بالطبقتَيْنِ الأوليَيْنِ وتعرّضَ شعراءُ الطبقةِ الثالثةِ للتخطئةِ من كثيرٍ من العُلماءِ ، ولكِنّ عبدَ القادرِ البغداديّ ذهب إلى جَوازِ الاستشهاد بها (٣) وكان أبو عمرِو بن العلاء وعبدُالله بنُ أبي إسحقَ والحسنُ البصْريُّ وعبدُاللهِ بن شُبْرُمةَ يُلحّنون الفرزدقَ وذا الرمةَ وأضرابَهُم وكانوا يَعُدّونهم من المُوَلّدين (٤) وأمّا الطبقةُ الرابعةُ فقد عَزَفَ كثيرٌ من العلماءِ عن الاستشهاد بشعرهم ، ولكنْ كَيْف يكونُ ذلك والفصاحةُ ليستْ مقصورةً على زمنٍ دونَ زمن! لذا ذهبَ بعضُ عُلماءِ العربيةِ إلى صِحّةِ الاستشهادِ بكلامِ مَنْ يوثَقُ به مِنَ المولّدين والمتأخّرين ، فقال المُبَرّد في حَديثه عن أبي تمامٍ والبُحْتُريّ (واللهِ إنّ لأبي تمّامٍ والبحتريّ من المَحاسِنِ ما لو قِيس بأكثرِ شُعراء الأوائِل ما وُجِدَ من فِيهِ من مِثْلِهِ). (٥)

وقال ابن قتيبة :

---

(١) د. نهاد الموسى –في تاريخ العربيه – ١٩٧٦ – الجامعة الأردنيه – عمان ص ١٤

(٢) السيوطي – الاقتراح ص ٢٧/٢٦ وانظر ابن السراج – أصول النحوص (٥٩ – ٦٤) عبدالله ابن المعتز – وطبقات الشعراء – تحقيق عبدالستار أحمد فراج – ١٩٥٦ م دار المعارف ـــ مصر – القاهرة .

٣) البغدادي – خزانة الادب ٨/١ ، ٢٠

(٤) البغدادي –خزانة الادب ٣/١ .

(٥) المبرد – المقتضب ٥٠/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" ولم يقْصُر اللهُ العِلمَ والشعرَ والبلاغةَ على زمنٍ دون زمنٍ ، ولا خَصَّ به قوماً دون قومٍ ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً في كُلّ دهر " . (١)

ولا شك أنّ حِرْصَ العلماءِ على سلامةِ القواعدِ هو الذي دعاهم الى رَفْضِ شِعرِ المُحدثين غير أن حَصْرَ الشواهِدِ في الطبقتين الأوليين قد يؤدّي إلى أن تكونَ قواعِدُ اللغةِ الأساسيةَ قاصرةً عن استيعابِ مُخْتلفِ التراكيبِ اللغويةِ لأنها قواعِدُ قامَتْ على شِعْرِ طبقاتٍ معينة كان أكثرُها من البدو ، فربما لا يمثل شِعرَ هؤلاء أحوالَ الأقوامِ المستحدثينِ وحاجاتِهم وأفكارَهُم ، ولعلّي أرى أن مثل هذا النهج يُسْهِمُ في وُجودِ مواطِنِ نَقْصٍ في قواعد اللغة كان الاستثناء عليها جانباً مكملاً لها مراعياً لسنن التطور اللغوي ، لاسيما أن بعض علماءِ النحو ذهبوا الى الاحتجاج بشعرِ من وَثِقُوا بفصاحتِه من الشعراءِ المولّدِينَ وقد اختارَ الزمخشريُّ هذا المذهبَ وتبعه الاستراباديّ والبغداديّ ، مع أنّ هذا لم يكن محلّ إجماعٍ عندهم.وعلى الرغم مما قد تحمله اللغةُ من معالم التغير والتطور عبر تلك المرحلة الزمنية ، لأن اللغة لا تظل ثابتةً على حالها. يقول ستيفن أولمان " إن اللغة – أي لغة – ليست ساكنةً بحالٍ من الأحوال فهي تتغير باستمرار في أصواتها وتراكيبها وعناصِرِها النحويةِ ومعانيها ، وان إختلفت سُرعةُ التغيّرِ من فترةٍ زمنيةٍ إلى أخرى"(٢)

وعلى الرّغم كذلك من أنّ النحاة سَجّلوا في نِطاقِ استقرائِهم لنصوصِ اللغةِ في عصرِ الإحتجاج بعضَ مظاهِر التطوّر أو التغيّر أو الإنتقال التي كانت تجري على اللغة ، فلم تكن تلك المظاهر تجبّ المظاهر السابقةَ لها ، ولم تكن بديلا عنها ، وإنما كانت في الغالب أطواراً حادثة تتولد في اللغة اتساعاً واستجابةً لحركةِ الحياة. ويظلُ الأصلُ والفرعُ ، أو الطّورالسابقُ والطورُ اللاحِقُ يدوران في الاستعمالِ.(٣) ذلك لأنّ اللغةَ كائنٌ إجتماعيٌّ حيٌّ قابلٌ للتطورِ باستمرار، من هنا فإننا مع من يُصرّح قائلاً: " ليس من الصوابِ أن نَضَعَ لها القوانين الصارِمةَ ونوصِدَ الأبوابَ دون تطوّرها ، لأنّ الشواهِدَ

---

(١) ابن قتيبه (عبد الله بن مسلم)الشعر والشعراء ٦٣/١ .

(٢) او لمان (ستيفن) – دور الكلمه في اللغة– ترجمة كمال بشر – ١٩٧٥ – القاهره ص (١٥٦) .

(٣) د. نهاد الموسى –في التطور النحوي وموقف النحويين منه ص (٨) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللغوية تتجدد وتتطورُ في كلِ عصر ، فلا بدّ من أن تكونَ القواعدُ من المرونة بحيثُ تسمحُ لما يأتي به الزمان من تغيرٍ كَانَ " (١)

من هنا فإن الإستثناء على القاعدة النحوية في إطار جزئية الإستقراء جانب مكملٌ لصورةِ القاعِدةِ لا يمكنُ تهميشُ دورِهِ والتغافل عن وجوده. ولعلّ من أبرز ما يعزّز فكرة جزئيّة الاستقراء واثره في بروز الاستثناء على قواعد النحو ، ما يلي من حديث عن سعة العربية :

٢- سعة العربية

إن سعةَ العربية وعَجْز القدرات البشريةِ عن الإحاطة بها كاملةً جعل من غيرِ المقدورِ على أيّ من علماءِ اللغةِ جَمْعَ العربية كُلّها ، الأمرَ الذي ترتّب عليه اختلافُ اللغويين في الجَمْع . وسَنُ القواعِدِ ، فما سَمَعه أبو عمرو بن العلاء غير ما سَمِعه عيسى ابن عمر وما سمعه يونسُ غير ما سمعه الخليل بن أحمد ... ، فقد جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو ابن العلاء ، فقال : يا أبا عمرو ما شيءٌ بلغني أنك تجيزُهُ، قال : وما هو؟ قال : بلغني أنك تجيز : ليس الطيبُ ، بالرفعِ ، فقال له أبو عمرو : "تمت يا أبا عمر وأدلج الناسُ ، ليس في الارضِ حِجازيٌّ إلا وَهُو يَنْصِبُ ولا في الارضِ تميميٌّ إلا وَهُوَ يَرْفَعُ." (١)

ولا شك أن في الاستقراء غير التام هو الأساس الذي اعتمد عليه الكسائي للتفوقِ على سيبويهِ في المناظرةِ التي جَرَتْ بينهما ، فقد استدعى الكسائي الأعراب الذين بباب الأميرِ أو الخليفة ، ليسمعَ منهم سيبويه ما لم يسمعه قبل ذلك .(٣)

---

(١) عبد المجيد عابدين – المدخل الى دراسة اللغة والنحو – ص (٩٣)

(٢) الزجاجي (عبد الرحمن بن اسحق) – مجالس العلماء ١– تحقيق عبد السلام هارون – ١٩٦٢ – مطبعة الكويت – الكويت ص ١– ٤ ، الفارابي – كتاب الحروق ص ١٤٦–١٤٧ – تذكرة النحاة ص ٥٧٤ السيوطي الاقراح ص ٥٦ ، السيوطي – المزهر ٢١١/١

(٣) الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ٦٨ – ٧١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الطبيعيّ في ضَوْء تفاوُتِ قُدُرات بني البَشَر وإمكاناتِهم أن تَتَفاوَتَ قُدُراتُ علماءِ اللغة في جَمْعِ العربية فقد يحصلُ جانبٌ من عُلماءِ اللغةِ على مادّة لغويّة من أعراب موثوقٍ بفصاحتهم لم يَحْصُل عليها جانب آخر ،وتكون قواعد هذه المادّة استثناءً على قواعد تلك المادةِ ويمكن لنا أن نستشفّ من روايةِ قدوم الكسائيّ إلى البصرةِ وسُؤالِ الخليلِ عن عِلمِه فقال له: من بوادي الحِجاز ونجدٍ وتهامةَ ، فخرجَ وأنفذ خَمْسَ عَشْرَةَ قنينة حبراً في الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ(١)إنّهُ مهما أوتيَ اولئك العلماءُ من طاقاتٍ بشريةٍ خارقةٍ في جمعِ المادة اللغويّةِ فإنها تبقى متفاوتة بتفاوت قدراتِهم وإمكاناتِهم وأنها تبقى قاصرةً عن الإحاطة بكل جزئياتِها ومعالِمِها الممتدّة بامتدادِ أهلِها ومتكلّميها ، يؤكدُ ذلك قولُ ابي عمرو بن العلاء : "ما انتهى إليكم مما قالت العربُ إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير."(٢)

وعليه فامكانية استقصاءِ جميع كلام العرب تكادُ تكون في غاية الصعوبة ، ذلك لان " كلام العرب أكثر من أن يحصى " (٣) او كما قيل " كلام العرب لا يحيطُ به إلا نبي"(٤) ويؤكدُ هذه القضيةَ ابن قتيبةَ بقوله :"والشعراءُ المعروفُون بالشعر عند عشائرِهم وقبائلهم في الجاهلية والاسلام ، أكثر من ان يحيط بهم محيطٌ ، أو يقف من وراءِ عددِهم واقفٌ ولو أنفد عُمُرَهُ في التنقير عنهم ، واستفرغ مجهوده في البحث والسؤال ، ولاأحسبُ أحداً من علمائِنا استغرق شِعرَ قبيلةٍ حتى لم يَفُتْه من تلك القبيلةِ شاعرٌ إلا عَرَفه ولا قصيدةٌ إلا رَواها ." (٥)

ومما يؤكّد جزئية الاستقراءِ كذلك واختلافَ علماءِ اللغة في الجمع ما فَعَلَه السيوطيّ الذي وَقَف على أكثرَ من ثلاثمِائة شاهد على النداء بالهمزة الذي عَدّه ابن هشام وابن الضائع قليلاً ، فقال : " وما قالاه مردودٌ ،وهو أنّ النداء بالهمزة " قليلٌ في كلامِ

---

(١) السيرافي – أخبار النحويين البصريين ص ٤٤، القفطي –انباه الرواه ٢٥٨/٢

(٢) ابن سلام . طبقات فحول الشعراء ٢٥/١ ، وابن جني – الخصائص ٣٨٦/١

(٣) ابن فارس – الصاحبي في فقه وسنن العربيه ص ٤

(٤) المرجع نفسه ص ٢٦

(٥) ابن قتيبه – الشعر والشعراء ١/ ٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العرب "(١) ومثل ذلك ما رد فيه أبو حيان الاندلسيّ (ت ٧٤٥) على ابن عصفُور الإشبيليّ (ت ٦٦٩) والذي حَصَرَ مجيء التمييزِ متقدّماً على عامِلِه المتصرّف في بيتٍ واحدٍ من الشعر فوصفه بعدم الاطّلاع على أشعار العرب،وبالتقليد لبعض من تقدّم مستدركاً عليه خمسةَ شواهِدَ تبنى على مثلها القواعد (٢) . فمثلُ ذلك يدل على أن اتّساعَ اللغةِ يقف أمام الاستقراءِ التام لكلام العربِ وأمامَ ثبوتِ الأَحكامِ وعَدَم قابليّة قواعِدِها للاستثناءِ .

- تنوّع اللهجاتِ .

ولعل من أكثر ما يبرز معالم سَعَةِ العربية وقُصُور قواعِدِ النحوِ المطّردة عن استيعابِ مختلف ظواهِرها ، اتصالَ اللغة العربيةِ بلهجاتِ القبائل العربية المتنوعةِ تنوعاً يكاد يماثل تنوعَ الطبيعةِ الجغرافيةِ للجزيرة العربيةِ ، فهي أرض واسعةٌ ممتدةٌ ، فيها جبالٌ ووديانٌ ، وفيها مناطِقُ استقرارٍ وتحضُّرٍ ، حيث يُوجد شيءٌ من زراعةٍ ، أو نصيبٌ من تجارةٍ ، لذا كان من الطبيعي أن تختلفَ لهجاتُ أهلِها وتتنوّع ، فالذين يعيشون في بيئة زراعية مستقرة يتكلمون لهجة غير التي يتكلمها الذين يعيشون في بيئة صحراوية بادية (٣)، ونقصد باللهجة مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات ، لكل منها خصائصها ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض ، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات ، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات،هي التي اصطلح المحدثون على تسميتها باللغة

---

(١) انظر السيوطي - همع الهوامع ٣/٣٤- ٣٥ .

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو ص ١١٩

(٣) ابراهيم أنيس - اللهجات العربيه - ؟ ١٩ - مكتبة الانجلو المصريه القاهرة ، ص ٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص ، فاللغة عادة تشتمل على عدة لهجات ، لكل منها ما يميزها ، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات "(١) . ومن مجموع اللهجات المختلفة الكثيرة المنتشرة في الجزيرة كانت اللغة العربية ،لكن في مصنفات النحو أحياناً قد يطلق مصطلح اللغة على مصطلح اللهجة ويراد من اللغة ما يراد من اللهجة،وهي مجموعة الصفات التي تنتمي إلى بيئة خاصة .

والواقع أنه مع كُلِّ مظاهِرِ الحِرصِ والتثبّت في جمع المادة اللغويةِ من قبائل محدّدة في زمن معين ، فإن النحاة لم يفصلوا بين ما كان يَرِدُهُم من مواد لغوية من القبائل المعتمدة في الاستقراء فترتب على عدم الفصل بين ما كان يرد اولئك النحاة من هذه القبيلة او تلك،(٢) أنْ خَلطَتْ المواد اللغوية مع بعضها بعضاً،إضافة إلى أن عدم أخذهم عن بعض القبائل،لا يمنع من انتقال بعض ظواهرها اللغوية،نتيجة اختلاط أفرادها بأفراد القبائل المعتمدة ، فظهرت نتائج هذا الخلط عند سَنِّ القواعد النحوية ، فقد سَنّوا قواعِدَهُم مستوعبة العدد الأكبر من الأمثلةِ المتماثلة واستثنوا ما لا يماثلها ، واطلقوا عليه تسميات مثل : شاذ، قليل ، لغة ، وهي تسميات تعبر في حقيقتها عن سعة العربية،وقصور قواعد النحو المطردة عن استيعاب ظواهر لغوية متنوعة .

ولا شك ان خلط وارسال ما نقل من القبائل بعضه في بعض، وهذه القبائل يقع الخلاف بينها في كثير من الظواهر اللغوية،بالرّغم من أن لغتها العربية واحدةٌ أوقعهم في مصيدة ذلك التباين والإختلاف الذي أسهم في بروز الاستثناء على القواعد النحوية ، فقد سئل أبو عمرو بن العلاء : " كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : اعمل على الأكثر ، واسمي ما خالفني لغات "(٣)

---

(١) ابراهيم أنيس – في اللهجات العربيه ص ١١

(٢) ابن الأنباري – نزهة الألباء ص ٦٩

(٣) الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد لا يخلو منها أيّ باب من أبواب النحو ، فسيبويه لا يفتأ يستدرك على هذه القاعدة أو تلك قائلا : "ومنهم من يقول " "و من العرب من يقول" أو" ويقول بعضُهم " فهذه العبارات وما جانسَها تطّرد اطراداً واسعاً ، واعتقد أن ما قد يؤخذُ على البِناء النحويّ من استثناءاتٍ على القواعد وتعريفات متخمة،يعود إلى نقص المعرفةِ التوثيقية بهذه اللهجات بشكل عامٍ.

فلو جُمعتْ المادةُ اللغوية وصُنّفت وَفْقا للقبائل المأخوذَة منها ، لما حُكِمَ على بعضِ لهجاتِ العربيةِ بالشذوذ أو الضعفِ أو حتى الخطأ ، ولما ظهرتْ في قواعِد العربيةِ شواهدٌ كانت استثناءً على القاعدة النحوية ، وهي شواهِدُ لهجةٍ ، منسوبةٍ الى قبائلَ معينةٍ، فمن الظواهر اللغوية المنسوبة إلى لهجات القبائل العربية ولم تستوعبها قواعد النحاة ، فاستثنيتْ على القواعِدِ الأصليّة قاعدةُ إعراب المثنى القاضية برفع المثنى بالألف وجره ونصبه بالياء ، نحو قوله تعالى : "إن هذان الساحران " (١) فنصب (هذان) بالألف وهي قراءة القراء السبعة غير ابن كثير وحَفْص .(٢) ومنه كذلك قول هوبر الحارثي الذي جرّ (أُذناه) بالألِفِ في قوله :

تَزَوّد مِنّا بين أُذناه ضَرْبةً دَعَتْه إلى هابِي التُّرابِ عَقِيمُ(٣)

فقال ابن يعيش في من يستعمل أَلِفَ المثّنى في جميع حالات الإعراب : "وهي لغة فاشيةٌ " وقد تأتِي في جَميع الأَسماء المثناةِ، نحو قولك : "جاء الزيدانِ" و "رأيت الزيدانِ" و "مررت بالزيدان"، وهي لغة قد عزاها الرواة لكنانة،وبني الحارث بن كعب وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمذان

---

(١) سورة طه / ٦٣

(٢) انظر : مكي بن أبي طالب – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – تحقيق محي الدين رمضان ط ٢ – ١٩٨١) – مؤسسة الرسالة بيروت ص ٩٩

(٣) انظر ابن يعيش – شرح المفصل – عالم الكتب – بيروت ٣/ ١٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعذرة ، وقد خُرّجَ عليها قوله تعالى :" إن هذان لساحران " .(١) فكم من القبائل قد استعملت تلك اللغة ، وكم من الأمثلة يمكن ان ترد عليها و مع ذلك فهي كغيرها من الأمثلة في عداد الشاذ الذي لا يقاس عليه،أو في عداد ما أُدخل حيز التأويل فاعتبرت بمعنى (نعم)،أو اعتبر ان هناك (هاء) مضمرة مع ان ٠٠٠٠٠٠(٢) على الرّغم من تردّد مقولةِ ابن جني :" لُغاتُ العرَبِ كُلّها حُجّةٌ ".(٣)

لكن لأن طريقة الاستقراء التي قام عليها النحو،كانت غير شاملة للغةِ العربِ ، وجاءَ استنباطُ الأحكام تبعاً لذلك ناقصاً ، فإنّ جانباً من ملامِحِ تلك الثّروةِ كان يُطِلّ على النحوِ بين الفينةِ والأخرى فأسْهم في تشكّل الاستثناءِ على القواعدِ النحويةِ .

من أمثلة ذلك قول النابغة الذبياني :

كأنّ التاجَ مَعْصُوباً عليه لأ ذْوادٍ أُصيبِنَ بذي أبانِ (٤)

وقول عُمرَ بن أبي ربيعة المخزوميّ :

إذا اسودّ جُنحُ الليل فلتأتِ ولتكُنْ خُطاكَ خِفافاً إنّ حُرّاسنَا أُسُدا (٥)

وقول رؤبة بن العجاج :

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ٣/ ١٢٨

(٢) انظر سيبويه – الكتاب ٣/ ٧٢ ، ابن هشام – شرح شذور الذهب – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤– ١٩٩٨ م – ص ٣٨– ٣٩ ابن الأنباري – البيان في غريب اعراب القرآن تحقيق طه عبد الحميد – ١٩٦٩ م – دار الكتاب العربي – القاهره ١٤٤/٢ ، ابن فارس – الصاحبي ص ٤٦

(٣)ابن جني – الخصائص ١٠/٢

(٤) النابغة الذبياني (زياد بن معاويه) – ديوان النابغة الذبياني ص ١١٢ ،الألوسي الضرائر ص ٢١٣

(٥) الاستراباذي (رضي الدين) شرح الكافية– ط ٣– ١٩٨٢ م – دار الكتب العلمية –بيروت ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله) – شرح الألفية – تحقيق محي الدين عبد الحميد – دار العلوم الحديثة –بيروت ٣٤٨/١ الأزهري (خالد) – شرح التصريح على التوضيح – دار إحياء الكتب العربية – ٢١٠/١ السيوطي – همع الهوامع ١٣٤/١ ، (الدرر اللوامع) – ص ١١١/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" يا ليت أيامَ الصبا رواجِعاً " (١)

ينشدُ النحاة مثل هذه الابيات تعضيداً للاستثناء على قاعدة رئيسية مؤداها أن " إن وأخواتِها " تَنْصِبُ الجُزْأينِ اللذين تَدْخُلُ عليهما وهما المبتدأ والخبر .

وذهب الكسائيّ والفراء إلى أنه يجوزُ ان تعمل " ليت " ، دُونَ سائرِ أخَواتِها النصب في جُزأيّ المبتدأ والخبرِ،وذكر ابن سلام أن عَمَلَ " ليت" في المبتدأ والخبر هي لغة رؤبةَ وقومه(٢)

وقال السيوطي : سمع من العرب نصب الجزأين ، بعد" أن "، وهو مؤول ، وعليه الجمهور ، وقيل : سائغ في الجميع:وإنّه لغةٌ وعليه أبو عبيد القاسم بن سلاّم وابن الطراوة وابن السيد ، وقيل : خاص بليت ، وعليه الفرّاء (٣) ، وخصّصَها فريقٌ لغةً في بني تميم ، وضيقوا الظاهره في((لعل)) (٤)

وفي مثل هذه الشواهد اللهجية أُسجل ما قاله الدكتور ابراهيم السامرائي في سعة العربية :

" انها عربية واسعة تشمل ما هو جارٍ على القاعدة ، فاشٍ مستفيض ، كما تشمل ما يخالف القاعدة مما هو قليل أو أنه لغة وليس خاصا بالشعر ، وجملة هذا ينبغي ان يقف عليه الدارسون ليعرفوا وجوه القول ، ولا يقعوا في دائرة التصحيح " (٥) وعليه ليس من حاجة ان يؤتى لها من تأويلات وتقديرات كما فعل النحاة .

ومما جاء في قواعد اللغة من شواهد لهجية تعّد استثناءً على القاعدة النحوية شواهد الاسماء السّتّةِ ، فهناك لغة من لغاتِ العرب تلزمُ هذه الاسماء "أب" ، "أخ" ،" حم" الحركات على " الباء " و " الخاء" و" الحاء" .(٦)

---

(١) ملحقات ديوان رؤبه ص ٨٢ ، سيبويه – الكتاب ١٤١/٢ ، ابن سلام طبقات فحول الشعراء ٧٩/١ ، لابن الانباري اسرار العربيه تحقيق محمد بهجه البيطار – ١٣٣٧٧ هـ – المجمع العربي – دمشق – ص ؟

(٢) ابن سلام – طبقات فحول الشعراء ١/ ٦٥ ،ابن مالك شرح التسهيل ص ٦١

(٣) السيوطي – همع الهوامع ١/ ٣٤ ،

(٤) البغدادي – خزانة الأدب ٢٣٥/١٠ الخزانه ٢٣٥/١٠

(٥) ابراهيم السامرائي – سعة العربيه ص ٢٠

(٦) ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ٥٣ . ابن عقيل شرح الألفيه ١/ ٤٩ – ٥٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولعل هذه اللغة وراء ما ذهب إليه المازنيّ في أنّ الاسماء الستة معربة بالحركات ، ونشأت الألف والواو والياء من إشباعِها (١) ، وقد وُصفت هذه الظاهرةُ بأنها نادرة (٢) أو ضعيفةأو ضرورة إضافة الى أنها لغة لبعض قبائل العرب التي تقول " " هذا أبُك " ، و "رأيت أبَك " ، و "مررت بأبك" (٣) ومن أمثلة هذه اللغة " قول الشاعر:

بأبِهِ اقتدَى عَدِيّ في الكَرَمْ وَمَنْ يُشابه أبَهُ فما ظَلَمْ (٤)

فقد جره بالكسرة مع أنه من الأسماء الستةِ وهو مفردٌ مضافٌ إلى غيرِ ياء المتكلم ، والقاعدة تقضي ب(أبيه) اقتدى .

وهناك لغة أخرى تلزم هذه الأسماء الألف،في حالات الإعراب الثلاث " الرفع والنصب والجر" ، حكي عن بعض العرب ، أنهم يقولون : "هذا أباك" ، و"رأيت أباك "، و"مررت بأباك" بالألف . كالاسم المقصور (٥) ، فاستثنيت هذه الظاهرة على قاعدة الاسماء الستة في قواعد النحاة القاضية برفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء .

ومن أمثلة هذه اللغة ما نسب إلى خثعم وزبيد من أنّهم يقولون " ما صنع أبا جهل" (٦) وكذلك المثلُ الشائعُ " مُكرهٌ أخاك لا بطلٌ " (٧) مع ان القاعده النحوية تقضي بأن نقول : " أخُوكَ" باعتبار الكلمة نائباً عن الفاعل لاسم المفعول" مُكْرَه ".

---

(١) الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) الانصاف في مسائل الخلاف – تحقيق محي الدين عبد الحميد – دار (حياء التر العربي مسألة رقم ٢ .

(٢) ابن مالك – الألفية – ١٣٥٨ هـ – مكتبة مصطفي البابي الحلبي – القاهره ص ٢٢ ابن عقيل شرح الألفية ١/ ٥٠

(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ٥٣/١

(٤) الانباري – الانصاف –مسألة رقم "٦ "

(٥) ابن عقيل – شرح اللفية ٥٠/١ ، ابن هشام (عبد الله بن يوسف) – أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك – تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد – ١٩٦٦ – دار إحياء التراث العربي – القاهره ٣٢/١

(٦) أبو زيد – النوادر – ص ٥٨

ابن جني – الخصائص ٢٩٩/٢ ، ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ١٨

(٧) ابن الأنباري – الانصاف – مسألة رقم " ٢"

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لكن كيف تكون مثل هذه الظواهر ضعيفةً او ضرورةً،وهي لغات لبعض القبائل العربية استخدمتها لغة الشعر ولغة الحديث الشريف ، ولغة المثل والنثر ، لا ريب أنها ظواهرُ من العربيةِ، غيرَ أنها من العربية التي لم تكن شائعة ، ولأن النحاة واللغويين لم يستوفوا الاستقراء واقتصروا على الكثيرِ الشائع ، لذا ليس من حاجة إلى ان يؤتي لها بتأويلات كما فعل النحاة عموماً .

القراءاتُ القرآنية

ومما يعاضدُ شواهد لهجات القبائل العربية في ترسيخ الاستثناء على قواعد النحو والكشف عن قصور القواعد المطردةِ في تمثيل مختلف استعمالات اللغه القراءات القرآنية .

فقد روي عن الرسول (ص) أنه قال : " نزل القرآن على سبعة أحرف (١) ، كلها شاف كاف ، فاقرأُوا كيف شِئتم(٢) وقال أبو عبيدة وأبو العباس " نزل على سبع لغات من لغات العرب " (٣) فأباح الرسول (ص) أن تقرأ كل قبيلة القرآن بخصائِصِ لهجتِها حتى ييسّر عليهم " (٤) .

وحدّد ابن الجزري مفهوم القراءات فقال :

" القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة " (٥) والناقلة هم الرّواة الذين ينقلون تلك القراءات متصلة الإسناد إلى النبي (ص) ، وقد رأى ابن قتيبة أن الاختلاف في الأداء القرآني على نوعين : اختلاف تضاد، وهو أن تختلف قراءتان اختلافاً يؤدي إلى اختلاف المعنيين ، وهذا لا وجود له في القرأن الكريم بقراءاته المختلفة ، يقول ابن قتيبة : " فاختلاف التضاد لايجوز ، ولست واجده بحمد الله

---

(١) اي لهجات

(٢) تأويل مشكل القران ص ٢٦

(٣) السيوطي –المزهر ١/٢١٠ - ٢١١

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٣٠

(٥) ابن الجزري (محمد بن محمد) – منجد المقرئين ص / ٣ دار الكتب العلمية – بيروت طبعه سنة ١٩٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في شيء من القرآن : في الأمر والنهي والناسخ والمنسوخ ، (١) . واختلاف تغاير وهو جائز بين قراءات القرآن وقد ذكر ابن قتيبة أمثلة مختلفة منه كقوله تعالى:- " وادّكَرَ بعد أُمّة " (٢) فقد قُرِئت : بعد أمّه ، والأمة تعني : بعد حين ، والأُمة : النسيان يقول ابن قتيبة : والمعنيان جميعا ، وإن اختلفا ، صحيحان ، لأنه ذكر أمر يوسف بعد حين ، وبعد نسيان له فأنزل الله على لسان نبيه بالمعنيين جميعا في غرضين " (٣) فالتغاير في معنى القراءتين يؤول في النهاية إلى تحقيق المعنى المراد .

قال أنس بن مالك : إن جبريلَ أتى النبي (ص) فقال : " اقرأ على سبعةِ أحرفٍ ما لم تَخْلِط مغفرةً بعذاب او عذاباً بمغفرةٍ ".(٤)

وانقسمت القراءات إلى قراءات متواترة ، وأخرى غير متواترة أو إلى قراءات مشهورة وعددها سبع قراءات ، وأخرى غير مشهورة وهي عدا القراءات السّبع وسميت بالقراءات الشاذة ، وقد بيّن ابن جني الفرق بين القراءة الشاذة وغيرها فقال :

" فأتى ذلك على طهارةِ جِميعه وغزارَتِهِ ضَرْباً اجتمعَ عليه أكثرُ القُرّاء وهو ما أوْدعه ابو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد – رحمه الله – كتابه الموسوم بقراءات السبعة ، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده، وضرباً تعدىذلك فسمّاه أهل زماننا شاذا ، أي خارجا عن قراءة السبعة " (٥) .

اما عن شروط القراءة الصحيحة فهي ثلاثة: –

أولها : صحة السند والرواية الى النبي (ص) ،ولا يشترط التواتر عند كثير من علماء

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٤٠

(٢) يوسف /٤٥

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٤٠

(٤) ابن جني – المحتسب – تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقيه – ١٣٨٦ هـ – المجلس الأعلى للشوون الاسلاميه القاهرة ٣٦٧/٢

(٥) ابن جني المحتسب ١/ ٣٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القراءاتِ الذين يعتدُّ بآرائهم وعِلمهم ومنهم مكيُّ بن ابي طالب القيسي (ت ٤٣٧) . (١)
وثانيهما : موافقة القراءة رسم المصحف العثماني. وثالثها : موافقة العربية، ولو بوجه،

يقول ابن الجزري :

" نريد به وجها من وجوه النحوِ ، سواء أكان أفصح أم فصيحا ،مجمعاً عليه ام مختلفاً فيه اختلافا لا يضرّ مِثلَهُ " (٢)

وفي ضَوْء هذه الشروطِ الثلاثة وَضَعَ ابن مجاهدٍ كتابَ السبعة ، فأصبحت قراءاتُ اولئك القراء أصولا للقراءة الصحيحة ، يتداولها الناس جيلا بعد جيل في المشرق والمغرب ، حتى غدت القراءة صناعة مخصوصة وعلماً منفرداً (٣) وما خَالفَ واحداً من هذه الشروط عُدَّ شاذاً (٤) . لذا فليس المقصود بالشاذ القَبح أو الرداءةَ وإنّما مخالفةَ أحدِ الشرطين الثاني والثالث .

وقد احتج ابن جني للقراءات الشاذّة في كتابه " المحتسب فيَ تبيُّن وجوه شواذُ القراءات والايضاح عنها " ، وبيّن في المقدّمة غرضهُ من الاحتجاج للشاذ ، فقال :-

" غرضنا في منه أن نرى وجه قوة ما يسمّى الآن شاذاً ، وأنّه ضارب في صحة الرواية بجرانِهِ ، آخذٌ من سَمْتِ العربية مُهلة مَيدانِهِ ، لئلا يرى أن العُدولَ عنه إنما هو غضٌ منه أو تهمةٌ له " (٥) فالقراءة الشاذة موثوقٌ بها من حيثُ الروايةُ والنقلُ ، ولكنها غير مشهورة ، والتفريق بين غير الشاذ والشاذ هو تفريق بين المشهور وغير المشهور .

---

(١) ابن الجزري – طبقات القراء – ٣٠٨/٤

(٢)ابن الجزي – النشر في القراءات العشر – دار الكتب العلميه – بيروت – ١٠/١ وما بعدها ١٠/١ وما بعدها

(٣)ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) – مقدمة ابن خلدون

– تحقيق علي عبد الواحد وافي – دار نهضة مصر – القاهره

ص / ٤٣٧

(٤) أبو شامة – المرشد الوجيز / ١٧٣

(٥) ابن جني – المحتسب ١/ ٣٢-٣٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبدوأن ما ذكره ابن جني في الخصائص من أن " قبائلَ العرب كلّها حجة في اللغةَ (١) جعله يلتمسُ وجوه القوّة والصحة للقراءاتِ الشاذة، فرغم غرابة هذه القراءات فإنها تظل جارية وفق أسْلوبِ العربِ في كلامهم .

ومع أن موقف النحاة الكوفيين والبصرين – عموما – موقف لاجتهادي يقبلون من القراءات مشهورها وشاذها التي تتّفق مع قاعدة بنوها أو خلافِ أرادوه ، ويرفضون منها ما يناقض لهم رأيا أو يخالف قاعدة ، فلم يكن احترام نحاة الكوفة القراءات دائماً ، والاحتجاج بالشاذ منها مطرداً – كما قد يُفهم للوهلة الاولى ، فالحقيقة أننا نجد في الآراء المنسوبة للكوفيّن دون تحديد لصاحبِ ذلك الاتساعَ في الاحتجاج بالقراءات الشاذة. اما الآراء المنسوبة لنحوي كوفي معين ، فالأمرَ فيها يختلفُ ، وقد يصل إلى رفض قراءة من القراءات السبع من ذلك :

١– ذكر ابن الانباري أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز العطفُ على الضميرِ المخفوض وذلك نحو : (مررت بك وزيدٍ) ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز (٢) . واحتج الكوفيون بقراءة أحد القراء السبعة – وهو حمزة الزيّات – لقوله تعالى :
"واتّقوا الله الذي تساءَلُونَ به و الارحامِ"(٣) بِخَفْضِ " الأرْحام " عَطْفاً على " الهاء" في"به " في حين أن الفرّاء يقول : " حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن ابراهيم أنّه سئل عن خفض " الأرحام ، قال هو كقولهم :" بالله وبالرحمِ " ، وفيه قُبحٌ ، لأنّه العرب لا تَرُدّ مخفوضاً على مخفوض .وقد كُنّيَ عنه ، وقد قال الشاعِرُ في جوازه :

نُعلّقُ في مِثلِ السّوارِي سُيوفَنا وَمَا بَيْنَها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفانِفُ

بعطف (الكعب) على الهاء في(بينها) ، وإنما يجوز هذا في الشّعر لِضِيقه " (٤)

---

(١) ابن جني – الخصائص ١٠/٢

(٢)ابن الأنباري – الانصاف – مسألة ٦٥ ، ٢/ ٤٦٣

(٣) النساء /١

(٤) الفراء (يحيى بن زياد) – معاني القرآن – تحقيق عمر علي النجار – ١٩٧٢ – ١/ ٢٥٢-٢٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد نسب السيوطيّ جوازَ العطف على الضمير المجرور ليونس وأبي عبيدة ، والأخفش، وهم بصريّون (١) . فَقَبُول القِراءاتِ لم يَكُنْ مقصُوراً على نُحاة الكوفة بل تعدّاه إلى بعضِ نحاةِ البصرة أحْياناً .

وأخذ ابن جني بقراءة حمزة بعد أن عدّها مما حُذِفَ منه حرف الجر، قال :- " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفُحش والشناعةِ والضَّعف على ما رآها فيها ابو العباس (المبرد) بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف،وذلك أن لحمزة أن يقول لابي العباس: إنني لم أحْمِلْ (الارحامِ) على العطف على المجرورِ المضمرِ بل اعتقدتُ أن تكونَ فيه (باء) ثانيةٌ حتى كأنني قلت : (وبالارحامِ) ثم حَذفتُ (الباء) لتقدم ذكْرها".(٢)

فحين نظر ابن جني في المعطوف رأى أنه ليس من الضّروري إعادته في المعطوف ؛ لان ما ينطبق على الاول ينطبق على الثاني،ويدخل في حكمه،وعليه فإن ظاهرة العطف على الضمير المجرور قد وردت في اللغة على صورتين ، بإعادة حرف ا لجر ، وبدون إعادته ، وقد أجاز البصريون الصورة الأولى وبنوا عليها قاعدة نحوية تدخل نصوص الصورة الثانية حيز القبح والضعف .

ووجدنا من النحاة من يرفض قراءة حمزة ، وحمزة كما هو معروف من القراء الثقات ، وكلام الله تعالى من أفصح الكلام وأدِقِهِ رعاية (٣).

لا ريب أننا " امام عربية واسعة لا يمكن لما اثبته النحاة المتقدمون أن يكون وافيا مستوعباً اجزاءها ولكن المعربين على تراخي العصور ألغوا الشائع الكثير فكان من ذلك

---

(١) السيوطي – همع الهوامع ٢/ ١٣٨

(٢) ابن جني – الخصائص ٢٨٥/١

(٣) من تعليق محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية ص (٤٧٦) من الأنصاف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عربية لها قواعدها الشاملة " (١) . ولا سيما تلك القراءات العربية العالية التي تشير إلى أن النحاة الأوائل لم يفيدوا منها ، وكأنهم عدوا باب القراءات علماً خاصاً ، ولم يعدّوه مادة نحوية لغوية ، بيد أن مادة لغة التنزيل النحوية واللغوية مادة غنية بالفوائد ، ما كان للنحاة الأوائل أن يبتعدوا عنها . (٢)

وتبدو قيمة القراءات في ترسيخ بعض القواعد المستثناة على القواعد النحوية المطردة، في نحو ما يلي :- تقضي قواعد النحاة بأنْ يكون اسم كان معرفة وخبرها نكره ، يقول سيبويه : " وأعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تشغل به " كان " المعرفة ، لأنه حدّ الكلام ، لأنها شيْ واحد "(٣)فتنكير الاسم وتعريف الخبر يوقع في اللّبسِ ، لأنه لا يُبدأُ بالنكرة ثم يؤتى بالمعرفةِ ، ولذلك لم يُجِزه سيبويهِ حيث يقول : ولا يُبْدأُ بما يكونُ فيه اللبسُ ، وهو النكرة " (٤) وحَمَل ما ورد منه على الضرورة الشعرية ، ومن ذلك قول خداش بن زهير :

فإنّكَ لا تُبالِي بَعْدَ حَوْلٍ أظبيٌ كان أمّكَ أم حِمارُ (٥)

وقول القطامي :

قِفِي قَبلَ التفرُّقِ يا ضُبَاعا ولا يَكُ مِوْقِفٌ مِنكِ الوَدَاعا (٦)

وذكرَ ابنُ يعيش علةَ امتناع ذلك في الكلام المنثور وخصّه بالضرورة الشعريّة ، فقال:-

" ولو قلت : كان رجل قائماً ، أو كان انسانٌ قائماً لم تُفِدِ المخاطب شيئاً لأن هذا معلوم عنده أنه قد كان ، أو قد يكون والخبر موضوع للفائده ، فإذا قلت " كان عبد الله"-

---

(١) ابراهيم السامرائي -سعة العربية ص (٢٧)

(٢)المرجع نفسه ص (٢٦)

(٣) سيبويه - الكتاب ٤٧/١

(٤) سيبويه - الكتاب ١/ ٤٨ ، وانظر البغدادي - : خزانة الأدب ٢٣٣/٣

(٥) سيبويه الكتاب ١/ ٤٨ ، وانظر البغدادي : - خزانة الأدب ٢٣٢/٣

(٦) سيبويه الكتاب ٢٤٣/٢ ، المبرد -المقتضب ٩٣/٤ ،

الزجاجي (عبد الرحمن بن اسحق) الجمل

- تحقيق علي الحمد - ١٩٨٤ م - دار الأمل - عمان ص /٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد ذكرت له اسماً يعرفه ، فهو يتوقع الفائدةَ في ما تخبر به عنه" (١)

في حين رسّخ ابن جنّيّ ظاهرةَ الاستثناء على هذه القاعدةِ النحوية ، مسوّغُهُ في ذلك أنّه جَعَل" مُكاء وتصدِيةَ " في قراءة : " وما كانَ صَلاتُهُمْ عند البَيْتِ إلامُكاءٌ وتَصْدِيَةً".(٢)

وهي قراءةٌ شاذة – نكرةٌ تدل على الجنس ، ومثل هذه النكرة، التنكير والتعريف فيها سواء ،" يقول :"أعلم أن نكرة تفيد مفاد معرفته ، ألا ترى أنك تقول : خرجت فإذا أسد بالباب ،فتجد معناهُ معنى قولِكَ : خَرَجْتُ فإذا الأسدُ بالباب،لا فرق بينهما ". (٣) فيكون المراد حينئذٍ: وما كان صلاتُهُم عند البيت إلا المُكاءَ والتّصدِيَةَ ، أيَ إلا هذا الجِنسَ من الفعل. (٤) وذكر ابن جني عِلّة أخرى تَسوّغ قَبُول الاستثناء على القاعدةِ هنا وهي وُجودُ النّفي ، فما يجوزُ مع النفي لا يجوزُ مع الإيجابِ فأنتَ تقولُ : ما كان إنسانَ خيراً منك ، ولا تُجيز " كانَ إنسانَ خيرَ مِنكَ" (٥)

ولعلّ وُجودَ عددٍ كبيرٍ من الشواهدِ الشعريةِ المعاضدةَ للقراءات القرآنية يؤكد موافقَتَها كلام العرب ومنطق اللغة ويؤكد أن قطعية إطراد القواعد غير متحققة ، وأن سبيل الاستثناء عليها – احيانا – لا يمكن مجانبته .

مَعلومَ أنّ القاعدة النحويةَ – لا تُجيزُ الفصلَ بين المُضافِ و المُضافِ إليه إلآ في الشّعر، نحو قول الشاعر :

لَمّا رأت سَاتِيدَما* استعْبرَتْ لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها (٦)

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل شرح المفصل ٩١/٧

(٢) الأنفال/٣٥

(٣) ابن جني – المحتسب ٢٧٩/١

(٤) المصدر نفسه ٢٧٩/١ وانظر : أبو حيان (محمد أثير الدين) – البحر المحيط – ١٩٨٣ م دار الفكر – بيروت ٤٩٢/٤

(٥) ابن جني – المحتسب ٢٧٩/١

(٦) ابن يعيش – شرح المفصل ١٩/٣ ، ابن عقيل – شرح الألفيه ٨٢/٢، الاشموني (علي ابن محمد)شرح الأشموني على الألفية – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – ١٩٥٥ م – مكتبة النهضة المصريه القاهره (ومعه حاشية الصبان) ٢٧٥/٢ ، السيوطي – همع الهوامع ٥٢/٢

(*) ساتيدما : جبل بالهند عليه ثلج دائم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث فصل بالظرفِ (اليومَ) بين المُضافِ (دَرّ) والمضاف إليه (مُنْ) ، يقول سيبويه :- "ولايجوزُ ياسارقَ – الليلةَ – أهلِ الدارَ" إلا في شعر كراهيةَ أن يُفْصِلوا بين الجارِّ والمجرور". (١) ويقول ابن يعيش :" الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه قبيحٌ لانهما كالشيْ الواحد" .(٢)

ويقول ابن جني : – " الفصل بالظرف والجار والمجرور قبيح جداً وهو من الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

كما خَطّ الكتابُ بكفٍّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقارِبَ أو يُزِيلُ

فقد فَصَلَ بالظرف " يوماً " بين المُتَضايِقينِ " بكفٍّ يَهُودِيٍّ" (٣)

لهذا تبدو قيمةَ القراءاتِ القرآنية في ترسيخ ظاهرةِ الاستثناء على القاعدةِ النحويةِ التي تقضِي بحتميّةِ تحقق فِكرةِ التلازُم التي تبدُو واضحةً في ظواهِرَ لغويّة كالمضاف والمضاف إليه ، والصلة والموصول " والجار والمجرور ، والصفةَ والموصوف ، والفعل والفاعل ... الخ ، فلقد نصّتْ قواعد الظاهرةِ اللغويّة في المضاف والمضافِ إليه على تَلازُمِهما لقوة العلاقةِ القائِمةِ بينهما حتى إنهما يعدّ ان كلمةً واحدةً ، وإصْرارُ نُحاةِ البصْرةِ على حَتْمِيّة التّلازم ، وتقبيح الفصل وإدخاله حيز الضّرورة الشعرية ، هو لِحفظِ قواعدهم من النّقض ، والتأكيدِ على حتميّة اطرّادها غَيْرَ أنّ استعمالاتِ اللغةِ فارقَتْ في بعضِ مجالاتِها هذا الحُكْم المَطّرد ، واستُثنيت عليه ، نَحْوَ قول الرسول (ص) :" فهل أنتم تاركُو لِي صاحِبي " ففَصَل بالجار والمجرورِ بَيْنَ اسمِ الفاعِلِ ومفعولِهِ ، ويقول الشاعر :

فَزَجَجْتُها بِمِزَجّة زَجّ القَلُوصِ أبِي مَزَادَهْ(٤)

---

(١) سيبويه –الكتاب ١٧٦/١

(٢)(٤) ابن يعيش – شرح المفصل ١٩/٣

(٣) ابن جني – الخصائص ٤١٤/٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتقديرُ: و(زَجَّ أبي مَزادَه القَلوُص) (١) من إضافة المصدر إلى فاعِلِه ، ولكن الشاعرَ فَصَل بين المُتَضايِفين " بالقلوُص" وهو مفعول وليس بظرفٍ أو جارٍ ومجرور .فعاضَدت القراءاتُ القرآنيةُ تلك الاستعمالاتِ ورسّخت أهمّيّة الاستثناءِ على هذه القاعدة النحوية ومن تلك قراءةُ ابنِ عامرٍ المتواترةُ : " زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكائِهم " (٢) أي ببناءِ الفعل للمفعولِ ، والفصلِ بين المَصْدَرِ (قَتْل) المرفوعِ على نيابَةِ الفاعِلِ وبين فاعِلِهِ المضاف إليهِ(شُرَكائِهم) بمفعولِ المَصْدَر . أوْلادَهُمْ " (٣) وكذلك قِراءَةُ "مُخْلِفٌ وَعْدَه رُسُلِهِ "(٤) بنصب (وَعْدَهُ) وخفض (رُسُلِهِ) وقد ضَعّفَ الزَّمَخْشَريّ هذه القراءة وَجَعَلها في الضَّعف بِمَنْزِلة سابِقَتِها ، يقول " وهذه في الضَّعْفِ كمن قَرَأ :

" قَتْلُ اولادَهُمْ شُرَكائِهم" (٥) وذلك لان جُمْهُوَر البصريّين يمنعون مثل هذا الفَصل ، بينما أجازه الكُوفيّونَ. (٦)

لكن يقولُ صاحب (البحرِ المحيطِ) في ردّه على الزّمخشريّ الذي طَعَنَ على ابن عامروعلى قراءته : " وأعجب لِعَجَمِي ضعيفٍ في النّحْو يَرُدُّ على عَرَبي فَصِيح محضٍ قراءة متواترةً موجودٌ نظِيرُها في لسان العرب في غير ما بيت ، واعجب لِسوء ظن هذا الرجل بالقّراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الامّة لنقل كتاب الله شَرْقاً وَغَرْباً ، وقد اعتمد المسلِمُون على نَقْلِهِم لِضبطهم ومعرفتهم وديانتهم " (٧) ، ويرى ابن المنير الإسكندري أنّ الذي حَمَل الزمخشريّ على تَخْطِئَةِ قِراءةِ ابنِ عامر " التّغالي في اعتقاد آطرادِ الأقيسةَ النحويةِ ، فظنها قطعّية حتى يَرِدَ ما يُخالِفُها " وينفي ابن المُنَيرِ أن تكونَ قراءةُ ابن عامر مخالفةً لأقيسةِ العربيةِ ، وَخَلصَ إلى تقريرِ ما يلي :

---

(١) ابن الأنباري – الأنصاف / مسألة ٦٠

(٢) الأنعام /١٣٧ ، ابن مجاهد – كتاب السبعة في القراءات – تحقيق شوقي ضيف – ط ٢ – دار المعارف بمصر – القاهره ص ٢٧٠

(٣) انظر مقال للدكتور محمود جفال (قراءة عبد الله بن عامر في الميزان) مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والإجتماعية ، الجامعة الأردنية ، المجلد ٢٣ ، العدد ١ ، شباط ١٩٩٦م – رمضان ١٤١٦ هـ،ص ٧١

(٤) إبراهيم ٤٧

(٥) الزمخشري (محمود بن عمر) الكشاف – ١٩٨٦ – دار الكتاب العربي – بيروت – ٢/ ٨٤ م ٣٨٤/٢

(٦) أبو حيان – البحر المحيط ٢٢٩/٤

(٧)المصدر نفسه ٢٣٠/٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" وليس غَرَضُنا تصحِيحَ القراءةِ بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة (١) وأجازَ هذه القراءةَ جمهورَ الكوفيين ، وابن مالك وشراح الألفية وصاحب الهمع معتمِدينَ على تواتر هذه القراءةِ (٢) كما نَقَل الجزريُّ عن ابن مالك تقوية لقراءة ابن عامرٍ " .

من جهة المعنى من ثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها : كَوْنُ الفاصِل فَضْلةً فإنه لذلك صالِحٌ لعَدَم الاعتدادِ بِهِ .

والثاني : أنّه غَيْرُ أجْنَبِي مَعْنىً لأنه معمول للمُضافِ هو والمَصدرُ .

والثالث : أن الفاصِلَ مُقدّر التأخيرِ لأن المُضاف إليه مقدّرُ التقديم لأنه فاعلٌ في المَعْنى، حتى إن العرَب لَو لَمْ تستعْمِل مِثْلَ هذا الفَصْل لاقتضَى القياسُ اسْتِعْماله ؛ لأنهم فَصَلُوا في الشّعرِ بالأجْنبِيّ كثيرًا فاستحقّ الفصلُ بغيرِ أجنبي أنْ يكون له مَزِيّة فيحكَمُ بجوازِهِ مُطْلقاً. (٣)

وقال ابنُ الجَزَرِي " الصوابُ جوازُ مِثْلِ هذا الفَصْل ، وهو الفَصْل بين المَصْدرِ وفاعِلِهِ المضاف إليه بالمفعولِ في الفصيح الشائِع الذائع اختِياراً ، ولا يَخْتَص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دَليلاً هذه القراءةُ الصحيحة المشهورةُ التي بلغت التواتُرَ، كيف وقارِئُها ابن عامرٍ من كِبارِ التابعين الذين أخذوا عن الصّحابة كعثمان بن عَفانَ وأبي الدرداءِ رضيَ اللهُ عنهما ، وهو مَعَ ذلك عَرَبيٌّ صَرِيحٌ من صَمِيمِ العَرَب ، فكَلامُهُ حُجّة وقولُهُ دليلٌ لِانهُ كان قَبْلَ أنْ يُوجَدَ اللّحْنُ وتكلّم بِهِ " (٤)

ومن الباحثين المحدثين من أيّد الاستثناء على فكرة التلازم : يقول محمد الخضر حسين: "لا نسلم بأن الفصل في مثل هذا (يعني الفصل بالمفعول) مخالف للفصاحة، وبالأحرى بعد أن أورد ابن جنّي في الخصائص شواهد متعدّدة ، ولا إخالُ أحداً يقول في

---

(١) الإنتصاف ، نشر على هامش الكشاف للزمخشري ٦٩/٢ - ٧٠

(٢) ابو حيان - البحر المحيط ٢٢٩/٤ - ٢٣٠ ،

ابن الجزري - النشر ٢٦٥/٢ ، السيوطي همع الهوامع ٥٢/٢ ،

خالد الأزهري -شرح التصريح على التوضيح ٥٨/٢، وشرح الألفية ٨٢/٢ ، الأشموني- شرح الألفية مع حاشية الصبان ٢٣٧/٢

(٣)ابن الجزري - النشر ٢٦٥/٢

(٤)المصدر نفسه ٢٦٣/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مثل هذا على ذَوْقه فيقول : " ان الذوقَ يَنْفُرُ من صَورة المَعْنى الذي يفصِلُ فيه بين المضافِ والمضافِ إليه بأحدِ معمولاتِ المُضافِ فإن مِثلَ هذا لا يُرْجَعُ فيه إلى ملاءمةالأذواقِ الخاصّة بل إلى مدارِهِ على ما يَجْري به الاستعمالُ ويثبت في الرّوايةِ "(١)

والحق أننا مع قَبُول الاستثناءِ على قواعِدِ النحو إذا كان نَوْعاً من أنواع التّيسيرِ والتّخصيص في اللغة ، فيباح من أجلِ ذلك ما كان ممتنِعاً إذا أمِنَ اللّبْس واتضَح المَعْنى .

(١) محمد الخضر حسين – دراسات في العربية وتاريخها ص ٣٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- القياس (١)

تمسّك الباحثُون النحويون في جَمْع اللغة والتقعيد لها بفكرة القياس على شواهد مشهورةً كثيرةً،وكان يعني في البداية الأحكامَ التي تستنتج من القواعد المستنبطة (٢) والتي تتّفِقُ أو تختلفُ مع المسموع ، فإن اختلفتْ رَجَحَتْ كَفّةُ السّمْعِ عند أغلبِ النحويين وبخاصةٍ سيبويهِ ، كذلك كان يَعْني معياراً لمعرفة الخطأِ والصّوابِ بالقياس إلى المُطّرد من كلام العربِ ، لذلك عرّفُوا النحو فقالوا :- " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من آستقراء كلامِ العرب ، فَمَن أنكر القِياسَ فقد أنكرَ النّحو ، ولا نَعْلَم أحداً من العلماء انكرهُ لثبوتِهِ بالدّلائِلِ القاطِعَةِ" (٣)

ولكِنْ لمّا حُدّد عصرُ الآحتجاجِ ، وانتهتِ الفترةُ المسموحُ بها لنقلِ اللغةِ عن الأعرابِ ، واكتفِيَ بما تمّ جَمْعُهُ وتدوينُه ، وافْرُغَ الرّواةُ ما لديهم ، جَفّ المَنْهلُ العَذْبُ المُعْتَمدُ في بناءِ القواعِدِ ، عندَها أصبَحَ مفهومُ القياسِ مَصْدَراً بَعْدَ أن كَانَ مِعْياراً أو آستنتاجاً ، فَبُنِيتْ قواعِدُ جديدةٌ لم يسمع العلماء تطبيقاً لها ، ولكنهم قاسُوها على القواعدِ المصنوعَةِ ، وهكذا انتقلَ مفهومُ القياس إلى مفهوم منطقي شكلي ، نقل العنايةَ من النّصوص إلى الأحكامِ العقليةِ والذهنيةِ،الأمرَ الذي انتهى إلى الإغراق فيها (٤) .

---

(١) القياس لغة (إذا قدر على مثاله) ابن منظور لسنان العرب (قيس)

وتمثل دلالته اللغوية في حمل الشيء على نظيره ، بتقدير احدهما على مثال الآخر.

(٢) ابن الأنباري - الإعراب في جدل الأعراب

- تحقيق سعيد الأفغاني - الجامعة السورية - دمشق ص ٤٥

(٣) ابن الأنباري - لمع الأدلة -

تحقيق سعيد الأفغاني - ١٩٥٧ الجامعة السوريه -دمشق ص ٩٣ ،

سعيد الأفغاني - في أصول النحو - ص ٧٨

(٤) علي ابو المكارم - أصول التفكير النحوي ، دار الثقافة بيروت ص ٧٦ ، ٧٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا رَيْب أن الإسراف في تحكيم القياس الشكلي المجرّد (١) يَجْعله غايةً لا وَسيلةً ومقياساً للمهارَة النحوية (٢) ، الرافضة لوجود اساليبَ إبداعيّة متجدّدة ، وأنماط تركيبيّة ، تماشي سُنَنَ التطور ومستلزماته ، لا سيما أن الدارس قد يرى أنّ بساطة الإمكانات المُتاحة في تلك الفترة الزمنية وَقفتْ أمام العَمَل الإحْصائيّ العِلْميّ الدّقيق ، فأسْهَمَت في وُجود هَفَوات في صِحّة القِياس ، لهذا حَدّد أحد المؤلّفين جانباً من أسْباب إختلاف العلماء في صِحّة القياس حيث قال :

" مِنْ أسباب اخْتلافهم في صِحّة القياس أن يتوفر لدى العالم من اسْتقراء كَلام العَرَب ما يكفي لتركيب القاعدة فَيجيزَ القِياسَ ، ولا يبلغُ الأخر بتتبّعه مِقدارَ ما يُؤْخذُ من حُكْم كُلّيّ فيقصُرَ الأمرَ على السّماع ، وقد يستَوي الفريقان أو يتقارَبان فيما عَرفُوه من الشّواهد ، ويكتفِي به أحَدُهما في فَتْح بابِ القياس يستقله الآخر فلا يتخطّى به الآخر حَدّ السّماع".(٣)

وقال كذلك : " ومن أسباب اختلافِهم في القِياس اخْتلافُ انظارِهم في الشاهِد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : فيختلفون في أمانة ناقلها ، أو في صحة عربية قائلِها، أو في وجوه فهْمِها وإعرابِها ، ومن لا يثقُ بأمانَة النّاقِلِ للكَلام ، أو لا يُسَلّمُ أن الكَلام صَادرٌ مِمّن ينطقُ بالعربيّة الصّحيحَة ، لايقيمُ لذلك الكَلامِ وَزْناً ولا يُعَوّلُ عليه في شيءٍ من أحكام اللّسان ، وإذا تبادر إلى ذهنك في فَهْم الكلام وإعرابِهِ على وَجْه يَفْتَحُ لك السّبيلَ لأنْ تستنبط منه حكماً ، وتقيم منه قاعدةً ، فقد يتبادر الى ذهن غيرك في فهمه وإعرابه وجهٌ يطابِقَ أصلاً من الأُصولِ الثابتةَ من قَبْلُ فيخالِفُكَ في ذلك الحُكْم ويَراهُ خارجاً عن سَنَنِ القِياس ، ومبنيّاً على غَيْر أساسٍ " (٤) .

---

(١) أحمد مختار عمر ،البحث اللغوي عند العرب ،

- ١٩٧١ - دار المعارف بمصر - القاهره ص ١٢٣

(٢) عباس حسن- اللغه والنحو بين القديم والحديث ط ٢ ١٩٦٠

- دار المعارف بمصر - القاهره ص ٢٢- ٢٣ احمد مختار عمر -

- البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٢٣

(٣)محمد الخضر حسين القياس في اللغة - ص ٤٨

(٤) المرجع نفسه ص ٤٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقد وصف أحمد أمين موقف علماء اللغة والنحاة من المادة اللغوية المجموعة قائلاً :- " أمّا النحويون والصرفيون فقد بَرَعوا في القياس إلى أقصى حدّ ، فكلّ علْمِهم قياسٌ ، نَظَروا إلى الأعمّ الأغلبِ ، فَجَعَلُوه قاعدةً ، وجعلوا ما جاءَ على خِلافِها شاذاً لايصحُّ لنا الإتيانُ بمثلِهِ ٠٠٠٠ ، فقعّدوا قواعِدَهم على الكثيرِ المطّرد..... " (١) فقياسُ النحاة يعتمد الكثير الشائع من لغة العرب ، أما القليل والنادر فيحفظ ولا يقاس عليه(٢) ومع أنّ وجودَ القياسِ في اللغةِ ضَرَوريٌّ ولا يمكنُ الاستغناءُ عنه في تحقيق الأنْضباط اللغويّ،(٣)

غَيْرَ أن اللغةَ لا تَخْضعَ لقياسٍ مُطّردٍ قَطْعِيّ ، لا يمكن تجاوُزُهُ ، إذ مِثلُ ذلك يَهْدُرُ الكثيرَ من أستعمالات اللغةِ ونُصُوصها .

والحقُّ أنّ تشدّدَ نحاتِنا في القِياسِ على المُطّرد من كَلام العرب ، وإدخال ما خَرَج على قَواعِدِ النحو المَطّردةِ من استعمالاتٍ لغويةٍ حَيّز الشُّذوذ أو الضَّعف أو القُبْح ٠٠٠ما هو إلا لِغاياتِ التعليم وإبعادِ مَظاهِرِ اللّحنِ عن اللغةِ ، ومع أننا نحترمُ حِرْصَ النحاةِ على تحقيق هذه الغايةِ ، لكن اللغةَ تبقى أوسع من أن تحدّ بقالبِ قياسٍ يَفْرِضُه الشكلُ دون المَضْمُون ، لأنّ اللغةَ بمصادِرِها المختلفةِ واستعمالاتِها المتنوّعةِ لا يمكنُ أن تخضع كُلّياً لأقيسةٍ شَكْلية ، لأنّها مَصْدَرُ القِياس والأصْلُ الذي يجبُ أن يُقاسَ عليه ، فكيف ينقلبُ الأصل فَرْعاً والمَصْدر تابعاً! ؟

واُخْتلف النحاةُ في تطبيقِ فكرةِ القياس الشكلية اتساعاً وضيقاً ، ولكنهم لم يختلفوا في كون القياس أصلاً من أصول الاستدلال لقواعد النحو الأصول وللاستثناء عليها كذلك، ويبدو أن تسليم النحاة بفكرة الاستثناء على قواعد النحو المُطّردة نتيجة طبيعية – في إطار سعة العربية – لعدم تحقيق الأطّراد الكاملِ لقواعد هذه اللغة ، اذ كان القياس – في تصوّر النحاة يقوم فقط على ما كَثُر من كلام العرب ، ولا يكونُ على ما قلّ سماعُهُ عنهم، فهذا سيبويه يقولُ :

---

(١) أحمد أمين – مدرسة القياس في اللغة – مقال – مجلة مجمع اللغة العربية – ص ٣٥٣ .

(٢) انظر مثلا: سيبويه – الكتاب ٢/ ٦٩ ، ٤٠١ ، ٣٠ / ٤٠٤ ، ٨/٤ .

(٣) مازن مبارك – العلة النحوية ، نشأتها وتطورها ص ١٦٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(فإنّما هذا الأقلّ نَوادِرُ تُحْفظُ عن العَرَب ، ولا يُقاسُ عليها ولكن الأكثَرَ يُقاسُ عليه) (١)

ومع ذلك فإننا نَراه في بعضِ المواضِع مِن كتابِهِ يقيسُ على القليلِ ، من ذلك مانَكَره في حديثِهِ عن التصغيرِ ، فالتصغير خاصّ بالأسماء وَحْدَها فلا تُصَغّرُ الأفعالُ ، ولا الحروف، وهذا ما نصّ عليه سيبويه حين نقل ذلك عن الخليل يقول سيبويْه :

" وسألت الخليلَ عن قول العرب : ماأُبيلِحُهُ ، فقال : لم يكن يَنْبغي أن يكونَ في القياسِ لِأنّ الفعل لا يُحَقّرُ ، وانما تحقّرُ الأسماءُ لأنّها توصفُ بما يَعْظُمُ ويهُونُ والأفعالُ لاتوصفُ ، فَكَرِهُوا أن تَكُون الأفعال كالأسماء لمخالفَتِها إياها في أشياءَ كثيرَةٍ " (٢)

والعربُ لم يصغّروا من الأفعال إلا صِيغَةَ (ما أفعله) ، وفي ألفاظ قليلة تحديداً ، وهذا ما عبّر ، عنه سيبويه بقوله :

" ولكنهم حقّرُوا هذا اللفظَ ، وانما يَعنونَ الذي تَصِفُه بالمِلْح ، كأنك قُلْتَ ، مُلَيْحٌ شَبّهوهُ بالشيء الذي تَلْفِظ به وأنت تعني شيئاً آخر ، نحو قولك : يطؤُهُمُ الطَّريقُ ، وصِيدَ عليه يومانِ (٣) ، ونَحْوُ هذا كَثْيرٌ في الكَلامِ " (٤) ثم يقولُ :

" وليس شيءٌ من الفِعل ،ولا شيءٌ مما سُمّي به الفعل يُحقّر إلا هذا وَحْدَه ، وما أشْبَهَهُ من قولكِ ما أفْعَلَه "(٥) .

---

(١) سيبويه – الكتاب ٤/٨

وانظر مثل ذلك المصدر نفسه في ٢/ ٦٩ ، ٤٠١ ،٤٠٢ ، ٤٠٤/٣

(٢) المصدر نفسه ٤٧٧/٣– ٤٧٨

(٣) يريدون : يطؤهم أهل الطريق الذي يمرون فيه ،

فحذف(أهل)وأقام الطريق مقامهم ، ومعنى يطؤهم الطريق أن بيوتهم على الطريق ،

فمن جاز فيه رأهم ، وقوله : صيد عليه يومان ،

معنى صيد عليه الصيد في يومين ، فحذف الصيد ، وأقام اليومين مقامه الكتاب ٣/ ٤٧٨

(٤) المصدر نفسه ٣/ ٤٧٨

(٥) المصدر نفسه ٤٧٨/٣ ، وانظر : البغدادي – خزانة الادب ١/ ٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وصَفْوةُ القولِ أن تَصْغيرَ (أَفْعَلَ) لغةٌ قليلةٌ ، لم يُسْمَعْ منها إلا (ما أُمَيْلِحَ) و (ما أحيسن) ، والأصل فيها أن لا يُقاسَ عليها لكنه استثنى وثوقاً منه بصدورهِ عن العرب واستحقاقِهِ القياسِ ، لكن على العمومِ حاول النحاة إخراج القليل والشاذ من القياس ، فقد وضّحَ سيبويه رأيَهُ بالشاذ قائلاً :" ولا يَنْبغي لك أنْ تَقيسَ على الشاذ المُفْكَرِ في القِياسِ "(١)

وقال في موضع آخرَ ".. هذا من الشّواذّ، وليس مما يقاسُ عليه ويطّرِدُ " (٢)

فتشدُّدُهم في اِطّرَاد القواعِدِ جعلهُمْ لا يُعوّلون على القليل من كلام العرب :" فكانوا إذا وَجَدوا نصّاً مَرْوِيّاً عن العربِ يخالف الحكمَ العامّ الذي وَضَعُوه لم يترددّوا في أن يَصِمُوا هذا النصّ بالشّذوذ " . (٣) وكذلك النادرُ عندَهُم :" لا يعتدُّ به ولا يقاسُ عليه " (٤) ."والقليل مرذولٌ مَطْرُوحٌ " (٥) فرفَضُوا القَليلَ والنادرَ لقلّته وندرتهِ لا لِخَلَلٍ وفَسَادٍ .

لذا فرُسُوخ مبدأ القياسِ على الأكثرِ في وَضْع القواعِدِ أدخلَ ما يخالِفُ القياسَ في دائرةِ الاستثناءِ (غير المَطّرد) على قواعِدِ النحو وهو الاستثناءُ الذي يشهد تهاوُناً وتهميشا لدورِهِ من قِبَلِ النحاةِ عُمُوماً وعليه فكما كان القياس مانِعاً من دُخُولِ استعمالاتٍ لغويّة، صحيحة حيز القاعدة القياسية المطردة ، لكي لا تخرق اطرادها ، وتنقص اتساقها ، فكانت تلك الاستعمالاتِ من قبيلِ الاستثناءِ على القاعِدَةِ .

وعليه كان القياسُ – كذلك – أصلاً من أصول ترسيخ اُطّراد قواعِدِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ والقياسِ عليها ويقوم هذا القياسُ على علة المشابهةِ بين المَقِيسِ والمُقِيسِ عليه ، مثال ذلك في نحو الاستثناء على قاعدة تعريف صاحب الحال ، ضمّـد

---

(١)سيبويه – الكتاب ٣٦٣/٢ – ٣٦٤

(٢) ابراهيم أنيس – من اسرار اللغة – ١٩٦٦ م – مكتبة الانجلو المصريه – القاهره ص ٢٥ وانظر شوقي ضيف المدارس النحوية

(٣) المصدر ان أنفسهما .

(٤) ابن الأنباري (عبد الرحمن بن عمر) – اسرار العربية – تحقيق محمد بهجة البيطار – ١٣٧٧ هـ – المجمع العلمي العربي – دمشق ص ٢٧٤

(٥) ابن جني الخصائص ١٢٦/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استُدِل بالقياس في توجيه الاستثناء على القاعدةِ النحوية القاضيةِ بأن يكون صاحِبُ الحال معرفةً ، فحين وردت النحاة نصوص لغوية خالفت تلك القاعدة وَمَنعت اطرادها المطلق ، استثنى النحاةُ على هذه القاعدة بقاعدةٍ تجيز تَنْكير صاحِبِ الحال قِياساً على النُّصوص المخالِفةِ للقاعدةِ المطّردةِ ، فقال المبرِّد : " ويجوزُ جاءني رَجُلٌ ظَرِيفاً على الحال " (١)

غيرَ أن النحاةَ وضعُوا شرُوطاً تجيزُ تنكيرَ صاحبِ الحالِ ، كأنْ يكونَ صاحبُ الحالِ مُخَصَّصاً بالإضافةِ أو الوَصْفِ ، أو أن يتأخّر صاحِبُ الحالِ عنها (٢) وتتفاوتُ دَرَجاتُ التّسْويغ بينهم ، فالمسوِّغ لهذه المسألةِ عند ابن السرّاج هو وصفُ النكرة حتى تقترب من المعرفةِ ، يقول : " وقبيحٌ أن تكون الحال من نكرة ، لأنه كالخبر عن النكرة، والإخبارُ عن النكرات لا فائدة منها ، فمتى كان في الكلام فائدةٌ فهوجائزٌ في الحال كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام ، تقول : "جاءني رجلٌ من بَني تميم راكباً " وما أشبه ذلك (٣)
والمسوِّغُ عند ابن يَعيشَ أن تتقدّم الحالُ على صاحِبِها ، نحو قول الشاعر :

وَتَحْتَ العَوالِي بالقَنا مُسْتَظِلّةً ظِباءٌ أعَارَتْها العُيون الجآذِرُ

يقول : " أرادَ (ظباءٌ مستظلةٌ) فلما قدّم الصفةَ نصبَهَا على الحال ، وشَرْط ذلك أن تكونَ النكرة لها صفة شجري عليها ... ويجوزُ نصب الصفةِ على الحالِ ، والعاملُ في الحال متقدمٌ، ثم تُقدّم الصفةُ لغرضٍ يعرضُ فحينئذٍ تَنْصَبُ على الحالِ ، ويجبُ ذلك لامتناعِ بقائِهِ صفةً مع التقدُّم ، لأنَّ الصفةَ تجري مجرى الصلةِ في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف،كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول "(٤)

---

(١) المبرد –المقتضب ٤/٢٨٦ .

(٢) أنظر هذه الشروط عند سيبويه – الكتاب ٢/١١٢ .

(٣) ابن السراج –الأصول في النحو ١/٢١٤ .

(٤) ابن يعيش – شرح المفصل ٢/ص٦٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تابع النحاة ابن السراج وابن يعيش ، لكنهم زادوا من هذه المسوغات وحصروها في مواضع مختلفةٍ ، يقول ابن عقيل " حقُّ صاحِبِ الحالِ أنْ يكُونَ معرفةً ، ولا يُنَكَّرُ في الغالبِ الا عند وجود مسوّغ ، وهو أحدُ أمور منها أن يتقدّم على نكرةٍ كقول الشاعر :

وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِيَ لائمٌ ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي . (١)

حيث جاءت الحالُ متقدمةً وهي قوله (مثلها) و(لي) من النكرة وهي قوله (لائم) .
ومنها أن تخصص بوصف أو اضافة ، فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى :
" فيها يفرق كل أمر حكيم ، أمراً من عندنا " .(٢)
ومثال ما تخصص بالاضافة قوله تعالى :{في أربعة أيام سواءً للسائلين } .(٣)

وحُدّدت مسوّغات أخرى اسْتَندتْ في معظمها إلى شواهِدَ شعريةٍ و نثرية موثوقٍ بها(٤) حتى إنّه أُجيزَ وُقُوع الحالِ من النكرةِ بلا مسوّغ نحو قولِ العربِ : " مررتُ بماء قَعْدَةَ رَجُل" . وفي الحديثِ الشريفِ :- " صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعِداً ، وصلى وراءَهُ قومٌ قياماً ، (فقومٌ) نكرةٌ وهو صاحب الحالِ (وقيام) قد نصِبَ على الحالِ، وتأخّر عن صاحِبِه " .(٥)

---

(١) ابن عقيل شرح الألفيه ٦٣٣/١ وما بعدها ، الاشموني وشرح الألفية ١/ص٧١٤

(٢) الدخان /٥٠٤

(٣) فصلت /١٠

(٤) ابن عقيل شرح الألفية ٦٣٩/١ ، الاشموني - شرح الألفية ٤١٩/١

(٥) ابن عقيل -شرح الألفية ١/ ٦٣٩ ، الاشموني شرح الألفية ٤١٩/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه فلقدْ حاولَ النحاة الاستثناء على القاعدة القاضيه بتعريف صاحبِ الحـالِ ، مـن خلال تشبيهِ صاحبِ الحالِ النكرةِ بالمبتدأ والقياس عليه ، وهو الأمر الذي جاز من أجلـه الاستثناءُ على قاعدة تأخر الحالِ على صاحِبِها بتقديمِ الحالِ على عامِلِها قِياساً على تقديمِ المفعولِ به لأنّ الحالَ تُشْبِهُهُ .

فمع أن الأصل في الحال ان تتأخرَ عن صاحبها إلا أنّه استثني على هذا الأصل عند نحاة الكوفةِ يكون الفاعلُ ضميراً نحوُ (راكباً جئت) " ذلك لأن تقديم الحـال علـى عاملهِ مع الاسم الظاهرِ يؤدّي إلى تقديمِ المضمر على المُظْهر ، ففـي جملـةِ " راكباً جاء زيدٌ يقدّرُ ضميرٌ في الحالِ " راكباً " وهذا الضميرُ يعود على الفاعلِ المتأخّرِ " زيـد" لفظـاً ورتبةً وهو مالا تُجيزه القاعدةُ النحويّة أمّا نحاةُ البصرةِ فاستثنوْا على هذا الأصْل فأجـازوا تقديمَ الحالِ على الفِعلِ وفاعله الظاهر أو الضّمير ، واعتمدوا في ذلك على النّقل والقيـاس قال المبرد " فإذا كان العاملُ في الحال فِعْلاً صَلَح تقدِيمُها وتأخِيرُها لتصرُّف العامل فيهـا، فقلت : جاء زيد راكباً ، وجاء راكباً زيدٌ (١)ومن هنا جاز تقديم الحال على عاملها قياسـاً على تقديم المفعول به لأن الحال تُشْبِهُهُ .

ويبدو أن واقعَ الاستثناءِ على القاعده النحوية التي مؤداها وجوب تقدم صاحب الحال علـى الحال يستند على فكرة القياس ، القياس علـى أمثلـة كثيرة ثبـت صدورهـا عـن العـرب الفصحاء ، إضافة لما ينتجه هذا التقديم من مرونـةٍ تلبيـة لغايـات المعنـى القـائم فـي نفس المتكلم والذي لا يستطيع إظهاره إذا جاء بالتركيب على الأَصل دون استثناءٍ .

فقد ورد تقديم الحـال فـي القرآن الكريـم ، نحـو قولـه تعـالى : " ومـا أرْسَـلناك إلا كافّـة للناس"(٢) و" كافة" في الآية الكريمة بمعنى عامّة ، أي أرْسل الله سيدنا محمداً إلى الناس عامه ، لا يخرجُ منهم أحدٌ ، أي إلى العربِ والعجم وسائرِ الأمم ولمـا كـانتِ الحـالُ هـي مركز العناية، والاهتمام بها أكثر من بقية مفردات الجملة،قُدّمت لتأكيدها (٣) .

---

(١) المبرد – المقتضب ٣٠٠/٤

(٢) سورة سبأ / ٢٨

(٣) للمزيد انظر : أبو حيان – البحر المحيط ٢٨١/٧ ابن الاثير لضياء الدين المثل السائر ٤٤/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك الأمرُ في الاستثناءِ على قاعدةٍ تعريفِ صاحبِ الحالِ فمع أنَّ القياسَ هو الفيصل في ترسيخِ الاستثناءِ على القاعدةِ من خلالِ اعتمادِ علةِ المشابهةِ التي تعدُّ من الأصولِ النحويّة لتوجيهِ مِثْلِ هذه الاستثناءاتِ على القواعِدِ النحويّةِ ، فقد كانت الدواعي المعنويةُ بارزةً في مختلفِ مسوّغات الاستثناءِ ، فالمعنى هو الذي فرضَ وُجُودَ عُنْصُر ما في التركيب اللغويّ من غير أن يَنْظرُ في هذا العنصرِ إن كان يصلحُ مُسَوّغاً أو لا يَصْلُحُ .

من أجل ذلك فإن مُحاولةَ سن قواعدَ نحويةٍ مطردةٍ فرضَ على النحاةِ الدُّخُولَ في استثناءاتٍ عليها والبحثَ عن مسوغاتٍ شكليةٍ وتعليلاتٍ منطقيةٍ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- التعليلُ النحويُّ

لقد ترتبَ على اعتمادِ فكرةِالقياس اعتماد فكرة التعليل النحوي حيث وجه النحاة كثيراً من الاستثناء على القاعدة النحوية استناداً إلى بعض العِلل النحويةِ ، كعلة المشابهةِ والخفةِ وكثرةِ الاستعمالِ والعلّةُ هي تفسيرُ ظاهرةٍ نحويةٍ وتوضيحُ الأسبابِ التي أدت إلى وُجُودِها .(١)

ولا ريبَ أنّ فكرَة القِياسِ – بما يترتّبُ عليها من التعليل– وليدةُ فكرِ النحاةِ الذين سبقُوا سيبويه ، كعبدِ الله بن إبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧) هـ والخليلِ بن أحمد (ت ١٧٠)هـ وغيرِهما ، فقد عنوا بالقياسِ عناية واضحةً ، حتى قيل : أن الحضرميّ أولُ من مَدّ القِياسَ وشَرَحَ العِلَلَ (٢) وفتح الخليلُ باب التعليلِ على مصراعَيهِ فأباحَ النظرَ في الأحكامِ النحويّةِ وتدعِيمِها بالعِلل ،(٣)

وكان التوفيقُ بين القاعدةِ وما يخالِفُها من نصوصٍ من أهم الأسبابِ التي دعت النحاة إلى التعليل الذي اتسع بدورِه لتحليل القاعدة النحويةِ الاصلِ ، وتعليل القواعد المستثناةِ عليها كذلك ، مع أن الخليل لم يضع ، ولا النحاة الذين جاؤوا بعدَهُ ، أصولاً او مناهِجَ لطرائقِ التعليل ، بل تركُوهُ دون حدود محدّدَة تَماماً .

---

(١) انظر مازن مبارك – النحو العربي – ص ٥١

(٢)القفطي ابناه الرواة ٢/ ١٠٥ ،

ابن سلام طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤ ،

الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ ، نزهة الالباء ص ٢٧

(٣) القفطي – ابناء الرواة ٢/ ١٠٥ ،

ابن سلام طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤ ،

الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ ،

ابن الانباري – نزهة الالباء ص ٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال الزّجّاجيّ : " ذكرَ بعض شيوخِنا أن الخليلَ بن أحمَدَ رحمهُ اللهُ ، سُئل عن العِلل التي يعتلُّ بها في النحوِ ، فقيل له : عن العَرَب أخذْتَها ، أم اخترعْتَها من نفسك ؟ فقال إن العرب نطقتْ على سجيتها وطِباعها ، وعرفَتْ مواقعَ كَلامِها ، وقامَ في عقولها عِلَلُه ، وإن لم يُنْقَل ذلك عنها،واعتللت أنا بما عندي أنّه علّه لما عللته منه ، فإن اكن أصبت فهو الذي التمستُ،وان لم تكن هناك علةٌ له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمةَ البناء عجيبةَ النظم والأقسامِ ، وقد صَحّت عنده حكمةُ بانيها بالخَيْرِ الصادقِ ، أو بالبراهينِ الواضحةِ ، والحُجَج اللائحةِ ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا، وكذا ، وبسبب كذا ، وكذاسنحت له ، وخَطَرت بِبالِه محتملةً لذلك ، فجائزٌ أن يكوّنَ الحكيمُ الباني للدار فعل ذلك للعلّةِ التي ذكرها هذا الذي دخلَ الدارَ وجائزٌ أن يكون فعلَهُ لغير تلك العلةِ ألاّ أن ذلك ممّا ذكرَه الرجلُ محتملٌ أن يكون عِلّة لذلك فإن سَنَح لِغيرِي عِلةٌ لِما عَلّلتُه من النحو هي أليْقُ بالمَعْلول فليأت بها"(١) .

فقد أصبحتِ العلّة مجالاً خصباً لإظهار ثقافة النحوي الجدلية أو المنطقية أو الفلسفية أو الفقهية ، وقد حفل(كتاب الإنصاف) لابن الأنباري بالعلل التي دعّم بها كل من البصريين والكوفيين ، آراءهم وأحكامهم ، وبرزتْ من خلال هذه العلل الثقافاتُ التي وفدت إلى النحو وأصبحت جزءاً منه،ويبدو أن مَرَدَّ ذلك لا يبعد عن غايات نشأةِ النحو فحين شاع اللحنُ ، وكثر على لسان بعض العرب ، قام النحاة الأوائل بعملية ٱستقراءٍ لهذه اللغة بغية وضع الضوابط لها ، لغايات التعليم واستناداً لأن الفهم والتوضيح من سمات الدراسة النحوية حاول النحاة البحث عن علل يفسرون بها الظواهر التي لا حظوها في استقرائهم (٢).

---

(١) الزجاجي (عبد الرحمن بن اسحق)

-- الإيضاح في علل النحو

– تحقيق مازن المبارك – ١٩٥٩ القاهره ص ٦٦ .

(٢) انظر مثلاً : الزجاجي –الايضاح ص ؟ وابن جني الخصائص ص ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و كما حاولَ النحاةُ تعليلَ رَفْعِ الفاعِلِ ونَصْبِ المفعولِ به وتعليلَ جعل المبتدأ معرفةً والخبر نكرة (١) ، وعدم جواز رفع المجرورِ (٢) ، فقد حاولوا تعليلَ جرِّ الممنوع من الصرف بالفتح نيابةً عن الكسرةِ باعتبارِهِ استثناءً على الأصلِ القاضِي بجرِ الاسم بالكَسْرَةِ، فقال سيبويه : " واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء (أي في الصيغة والوزن) أجري لفظُهُ مَجْرى ما يَسْتَثقلون و منعَوَه ما يكون لما يستخفّون ؛وذلك نحو أبيضَ ، وأسودَ ، وأحمرَ ، وأصفرَ ، فهذا بناء أذهبُ وأعلمُ ، فيكون في موضوع الجر مفتوحاً ، استثقلوه حيث قارب في الكلامِ ووافق البناء".(٣)

فالممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه شابه الفعل ، وان ما شابه الأفعال من الاسماء يمنعُ من الصرف لثقل الكسرةِ على الأَفعالِ وعلى الأسماء التي تشابه الأفعال في وزنها.

ويبدو أن ما استقر في أذهان كثير من النحاة أن " النحو صناعةٌ " ، أسهم في تعميقِ أهميةِ صياغتهِ صياغةً دقيقةً تسعى نحو الاطراد ، فتصبحُ كل قاعدةٍ أصلاً مَضْبوطاً تُقاسُ عليه الجزيئات قِياساً دقيقاً (٤) وان يكفل لها التعليل المناسب. ٭ رَمِنْ

أمثلةِ ما اسْتند إليه نحاتُنا في تبرير الاستثناء على القاعدة النحوية القاضية بتعريف صاحب الحال ، مبرّرهم في وقوع صاحب الحال نكرةً ، شَبَهُه المبتدأ وقياسَهُ عليهِ مكانَ القياسِ المتّصلِ بتحقُّقِ عِلّةِ المُشابِهِ الحاكِمِ في قَبُول الاستثناءِ على القاعدةِ .

---

(١) سيبويه – الكتاب ١/ ٤٧ – ٤٨

(٢) المصدر نفسه ٢٥٤/١

(٣) المصدر نفسه ٢١/١

(٤) ابن السراج – الاصول ١/ ٥٦ ، الزجاجي – الايضاح ص ١١٣ – شوقي ضيف – المدارس النحوية ص ٦٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا تُعدُ علةُ المشابهةِ أصلا مهماً من أُصول الاستدلالِ للاستثناءِ على قواعدِ النحو، فقد عُوّلَ عليها في تَفْسيرِ كثيرٍ من القواعِدِ النحوية التي تُسْتَثنى على قواعِدَ نحويةٍ أخرى ، وفُسِّرتْ – في تصوراتِ النحاة – تلك القواعدُ المستثناة تفسيراً منطقياً مقبولاً يقومُ على سَبْر العلاقاتِ بين العناصِرِ اللغويةِ ، واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها ثم اتخاذُ تلك الأوْجُه معايير تفسِّر هيئات تلك التراكيب اللغويةِ فيقول ابن جني : " فهذا مذهَبٌ مُطّرَدٌ في كلامِهِم ولُغاتِهم ، فاشٍ في محاوراتِهم ومخاطَباتِهم، أن يَحْمِلوا الشيءَ على حكم نظيرِهِ ، لقربِ ما بينهما ، وإنْ لم يكنْ في أحدِهِما ما في الآخر ، مما أوجَبَ له الحكم " (١) ، فالشبه " إذا قوي أوْجَبَ الحكم وإذا ضَعُفَ لم يُوجِبْ ، فكلما كانَ الشَّبَهُ أخصَّ كان أقوّى ، وكلما كان أعم كان أضعف فالشّبه الأعم كَشَبه الفعل الاسْم من جِهةِ أنه يدلُ على معنى فهذا لا يُوجِبُ له حُكْماً ، لأنه عامّ في كل اسم وفعل ، وليسَ كذلك الشبه من جِهة أنه ثانٍ باجتماع السّببين فيه ، لأن هذا يَخُصُّ نوعاً من الأسماءِ دون سائِرِها ، فهو خاصّ مُقَرِّب للاسْمِ من الفِعْلِ" (٢) .

فكلما ازدادَ الشّبهُ وتمكّن بين الطّرفين استمدَ أحدُهُما حكم الآخرِ " وهذه عادةٌ للعرب مألوفة ، وسنةٌ مسلوكةٌ : إذا أعطوا شيئاً من شيء حُكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذَ منه حكماً من أحكام صاحبه ، عمادةً لبينهما، وتتميماً للشّبه الجامع لهما . وعليه باب مالا ينصرف ، ألا تراهم لمّا شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه ، كذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه ؟ " .(٣)

لذا حين قرّر النحاة أنّ الأصل في المنادى النصبُ كان ذلك لتصورهم أن (يازيد) مثلا تساوي من حيث المعنى(أُدعو زيداً)، وما دامت بمعناها فهي تُشْبِهُها ، وعدوا (زيد) مفعولاً به منصوباً بفعلٍ محذوف تقديره (أدعو) ومع أن هناك من رَأى انه منصوبَ

---

(١) ابن جني (ابو الفتح عثمان) المنصف في شرح التصريف – تحقيق ابراهيم مصطفى ورفيقه ١٩٥٤ – القاهره – ١٩١/١

(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ٥٨

(٣) ابن جني – الخصائص ٦٣/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بحرف النداءِ نَفْسه ، فقال ابْنَ جني :" فلما قَوِيت (يا) في نَفْسها وأَوغَلَتْ في شبه الفِعل تولّت بنفسها العمل " (١)

بَيْدَ أن ما ذهب إليه النحاةُ في مثل هذا السياقِ (٢) قد يُؤدّي إلى اصْطِدام ما أَطْلَقُوا عليه "الجملة الخبريةَ" بـ " الجملة الانشائية الطلبية " ،(٣)

فلما قيل: " الأصلُ في كل منادى أن يكون منصوباً – وإن بَنَوا المفردَ المعرفة على الضم– ومما يدل على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضاف في قولهم: (يا عبد الله) والمشابه له من نحو(يا خيراً من زيد) والمنكور من نحو(يا رجلاً ويا راكباً) والناصب له فعل مضمر تقديره أنادي زيداً أو أريدُ أو أدعو" (٤) .

إنما بني لوقوعه موقع غير المتمكن ،ألا ترى انه وقع موقع المضمر والمتمكن من الأسماء انما جعلت للغيبة فلا تقول (قام زيد) وأنت تحدثه عن نفسه انما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتي بضميره فتقول قمت والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب فالقياس في قولك :

" يا زيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلا عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكني فيناديه بالمكني على الأصل فيقول يا أنت" قال الشاعر(٥)

يامرُ يا ابنَ واقعٍ يا أَنْتَا أَنْتَ الذي طلقت عاماً جُعْتَا

كان البناء على الضم استثناء على النصب وهو الأصل الذي بنيت على اساسه قواعد هذا التركيب وقد علق د. عبد الرحمن أيوب على هذا التوجه قائلاً : " وقد علل النحاة لبناء المنادى المفرد العلم أ يقع موقع الضمير ، حيث أن (يا محمد) تساوي في المعنى (أدعوك)، ونحن نقول للنحاة بأنه لا تساوي بين جملة (يا محمد) وجملة (ادعوك) لان الأولى انشائية والثانية خبرية ، ولا تساوي بين الانشاء والخبر أما أن (محمد) مساوية

---

(١) ابن جني – الخصائص ٢٧٧/٣ المبرد – المقتضب ٢٠٢/٤

(٢) ابن جني الخصائص ١٨٦/١

(٣) ابن يعيش – شرح المفصل١٢٧/٢ ابن عقيل شرح الألفية ٢٥٥/٢ .

(٤) ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ١٢٧

(٥) شرح المفصل ١٢٩/١ / ١٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(للكاف) (وأدعو) مساوية (ليا) فأمرٌ غير مقبولٍ أيضاً، وذلك لأنّه من المعلوم أن (الكافَ) فضلةٌ يمكن الاستغناءُ عنها، وأن (أدعو) وَحْدَها إسنادٌ كامل يتم الكلام به ، فهل يقبل النحاة بمقتضى تأويلهم أن يقولوا بان (يا) وحدها اسناد كاملٌ كذلك يتم الكلام به دون (محمد) ؟ !" (١)

وعارض الدكتور تمام حسان توجّهات النحاة في أسلوب النداء قائلاً : الحذف لا يتم إلا بقرينةٍ تدل على المحذوف ، ولا مانعَ أن يذكَرَ المحذوفُ وأمّا ما يسميه النحاة " "وجوبَ حذف الفعل " فالمعنى في جميعِهِ على غير تقدير الفعل ، لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوباً في النداء ولا يستقيم معنى النداء وهو انشائي مع تقدير الفعل لأن الكلام مع تقديره سيصبح خَبَرِيّاً ، والأوضحُ فيه انه من الجملِ التي تعتمد على الأداة ومعناها "(٢) . ذلك لان هذا التركيب يدل في ذاته على معناه ولا يحتاج إلى تقدير فعلٍ أو غيره .(٣) .

لذا اعتقدُ أن اعتمادِ النحاة فكرةَ التعليلِ رسّخَ في البناءِ النحوي ، مفهومَ الاستثناءِ على قواعِدِ النحوِ ، والقياسِ عليه ، ويتضحُ اثرُ عِلّةِ المشابهةِ في تَرسِيخ فِكرةِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ القاضيةِ بتحققِ المطابقةِ بين النعتِ والمنعوتِ . حيث يَقُول :ومِمّا جرى نَعْتاً على غير وَجْهِ الكلامِ "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ " فالوجهُ الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياسُ لأن الخَربَ نعتٌ الجُحْر، والجحر رفعٌ ، ولكن بعض العربِ يجره ، وليس بنعتٍ للضب ، ولكنه نعتٌ للذي اضيف إلى الضب فجروّه لأنه نكرةٌ كالضبّ ، ولأنه في موضعٍ يقعُ فيه نعتُ الضَّبّ ، ولأنه صارَ هو والضَّبَّ بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول :
(هذا حُب رمانٍ)

---

(١) عبد الرحمن أيوب – دراسات نقديه في النحو العربي ١٩٥٧

– مكتبة الانجلو المصريه القاهره ص ٤٦

(٢) تمام حسان – اللغه العربيه معناها ومبناها دار الثقافة – الدار البيضاء ص ٢١٩

(٣) مهدي المخزومي – في النحو العربي نقد وتوجيه – ١٩٦٤ م المكتبة العصرية – بيروت ص ٣٠١ – ٣١١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فإذا كان لك قلت :

"هذا حبُ رماني فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان انما لك الحبُّ ، فكذلك يقع على جُحْر ضبّ ما يقعُ على حب رمانٍ ، تقول هذا جُحر ضبيّ وليس لك الضّبّ ، انما لك جُحر ضَبّ،فلم يمنعك ذلك من أن قلت جُحر ضبيّ ، والجُحرُ والضبُّ بمنزلةِ اسم مفردٍ ، فانجرّ الخَربُ على الضب كما أضفت الجحر إليك مع اضافةِ الضّبّ ، ومع هذا فإنهم أتبعوا الجرَّ الجرّ كما اتبعوا الكسرَ الكسرَ ، نحو قولهم: " بِهِم وبِدارِهِم " وما أشْبَهَ ...

هذا(١)وهذا التعليل تأويلٌ (٢) لما سُمِعَ من لغةِ العربِ فحينَ يلاحَظُ الشبهُ بين الظواهِرِ فتعلّل ظاهرةٌ قياساً على ظواهِرَ أخرى .

وعموماً فلقد كانت محاولة التوفيق بين واقعِ اللغة وبين واقع التقعيد المستنبط مجالاً لترسيخ هذا النهج التفسيري التشبيهي (٣) والإقرارِ غير المباشر بفكرة الاستثناء على القواعد النحوية في ضوء موقِفِهم من القياس والعلةِ والعامِلِ . (٤)

وَعِلّةُ التخفيفِ من العِلَلِ النحويةِ التي استدلّ بها لترسيخِ الاستثناء على القاعدةِ النحويةِ، وكَثْرةُ الاستعمالِ علةٌ أخرى ترتبطُ بعلةِ التخفيفِ ارتباطاً وثيقاً ، لأن كَثْرةَ استعمال اللفظِ أو التركيب يُعَرضُهُ للتغير طَلَباً للخفة بدورها لا تأتي إلا من كثرة الاستعمال ، من ذلك ما عُلّل به حَذْف حَرْفٍ ، أو أكْثَرَ في ترخِيم المنادى لِكَثْرتِهِ في كلامِهِم (٥) ، ومنه انّهم حذفوا الفِعْلَ من (إياك) لِكثْرةِ استعمالِهم إياهُ في الكَلامِ " (٦) .

---

(١) سيبويه – الكتاب ١/ ٤٣٦

(٢) سنتناول موضوع التأويل في اطار فكرة العامل

(٣) عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها – ١٩٦٨ – دار المعارف بمصر – القاهرة – ص ٢٢٢

(٤) ابن جني – المصنف ١/٩١ ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ٥٨ ، الاستراباذي – شرح الكافيه ابن حاجب ص ٩٣ ، السيوفي – همع الهوامع ١/ ١٢٣

(٥) سيبويه – الكتاب ١/ ٥٣

(٦)المصدر نفسه ١/ ٢٧٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي مصنفات النحوِ أمثلةٌ كثيرةٌ صرّح فيها النحاةُ بعلّة التخفيف ، كأصلٍ من أصول توجيه الاستثناء على قواعد النحو ، فقد تطرّق سيبويه مثلاً إلى بيان عِلّة التخفيف في حذف النون والتنوين من اسم الفاعل ، استناداً إلى أن الأصل يقتضي الذكر ، فقال في " باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى " :

" اعلم أن العربَ يستخفُّون فيحذفون التنوينَ والنون ، ولا يتغيرُ من المعنى شيءٌ وينجرُّ المفعولُ لكفِّ التنوينِ من الاسمِ ... وليس يغيّر كفُّ التنوين ، إذا حذفته مستخفّاً ، شيئاً من المعنى ، ولا يجعله معرفةً ،" فمن ذلك قوله عز وجل : " كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ "(١) وقوله " ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رُؤُوسهم ".(٢)

وقال الخليل : "هو كائنُ أَخِيك .على الاستخفافِ ، والمعنى هو كائنٌ أَخاك" (٣) . فواضحٌ من كلام الخليل وسيبويهِ هنا أن حَذْفَ النونِ والتنوين من اسم الفاعلِ جاء لعِلّةِ الاستخفاف. وفي (باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها) إذ يقول : " ومن العرب من يقول : اللهَ لأفعلنّ ، وذلك أنه أرادَ حرف الجرّ ، وإياهُ نوى، فجاز حيث كَثُرَ في كلامِهم ، وحذفُوه تخفيفاً وهم ينوُونَه ... وحذفوا الواو، كما حذفوا اللامَيْن، من قولهم لاهِ أَبُوك ، حذفوا لامَ الإضافة ، واللام الأخرى، ليخفّفوا الحرف على اللسان ، وذلك ينوون " (٤) .

ويجد الدارس الكثير من أمثلة الاستثناء على القاعدة لعلة الخفة، من ذلك حذف حرف النداء ، نحو:" يوسُفُ أعْرِضْ عن هذا " (٥) ، " رَبِّ أَرِنِي انْظُرْ إِلَيكَ " (٦) مع أن الأصل في تقديرات النحاة أن يذكر لنيابته عن الفعل(أنادي) ، والمُسْتَقرِي لابْواب

---

(١) آل عمران /١٨٥

(٢) السجدة /١٢

(٣) سيبويه – الكتاب ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٣٤٠

(٤) المصدر نفسه ٣/ ٤٩٨ – ٤٩٩

(٥) يوسف / ٢٩

(٦) الاعراف /١٤٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النحو في أي مصدر نحوي يجُد الكثيرَ من مسـائلِ الحـذفِ الوُجُوبـيّ والجـوازي باعتبـارِه استثناءً على الأصل القاضِي بالذكر استناداً لعلة الاستخفافِ وكَثْرةِ الاستعمال (١) .

(١) انظر / فكرة الحذف ، الفصل الثاني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فكرة العامل :

تعدّ فكرة العامل(١) من الأسس المهمة التي قامَ عليها التصنيفُ النّحويّ ، وتكادُ تكونَ فكرتُه من أقوى الأفكارِ التي سيطرت على تفكيرِ النحاة ، واستوعبت كثيراً من جهودِهِم في مجالِ البحثِ النحوي ، وعلى أساسِ هذه الفكرةِ رُتبت أبوابُهُ وصنفتْ مباحثُه وفهارِسُهُ (٢)، فهي ذلك البناءُ الضخمُ الذي يحدِثُ الإعرابَ في كلماتِ اللغةِ وعباراتِها ، ويؤثر فيها وهي التي تَوَصّل النحاةُ إليها بعد استقراءِ ظواهِرِ اللغةِ والتّعمُّق فيها ، فكانت ثمرةً لملاحظات علائق الألفاظ بعضها ببعض ، وما نجم عنها من علامات الإعراب المختلفة .

ويلحظ المتأمل ارتباط فكرة العامل النحوي بفكرة التأويل والتقدير ، تلك الفكرة التي التمسها النحاة في كل باب من أبواب النحو ، فإذا لم تكن ظاهرةً قدّروها ، فهناك عاملٌ – في تصورهم – في المبتدأ والخبر ، وفي الفاعل والمفعول ، وفي الاغراء والتحذير ، فما من باب نحويّ إلا التمسوا له عاملاً ظاهراً أو مقدراً ، كل ذلك من أجل تحقيق مبدأ الاطراد القاعدي ، فلا تتناقضُ القواعد النحوية المصنوعة ، ولا تتعارض النصوصُ اللغوية مع تلك القواعد النحوية .

وقد لجأ النحاة للتأويل حينما وَجَدُوا أنفسهم أمام نصوص مستثناةٍ على القواعِدِ النحويةِ وكانت الآيات القرآنية مجالاً خصباً لتعميق أثره في البناء النحوي ، فمثلاً من تأويلات النحاة لرد ما خرج عن التقعيد إليه ، قول سيبويه " وسألت الخليل عن قوله جل ذكرُهُ : "حتى إذا جاءُوها وفُتِحَتْ أبْوَابُها " (٣) أين جوابها ؟

وعن قوله جلّ وعلا : " ولو يرى الذين ظلموا إذ يَرَوْن العذاب " (٤) ، وقوله

---

(١) عرفه الرماني : عامل الاعراب بانه موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى

(الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، د. مازن مبارك ص ٢٥ز ،

انظر التعريفات ص ٧٨ كشاف اصطلاحات الفنون ١٠٤٥/٤

(٢) العامل النحوي ط١ ، ص ٦٣

(٣) الزمر ٧٣

(٤) البقره ١٦٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" ولو ترى إذ وُقِفُوا على النار " (١) ، فقال : إنّ العربَ قد تتركُ في مثلِ هذا الخَبَرِ الجوابَ في كلامِهم لعلم المُخْبَر لأي شيءٍ وُضِعَ هذا الكلامُ ، وزَعَمَ أنه قد وجد في أشعار العرب (رُبَّ) لا جواب لها ، من ذلك قول الشمّاخ :

وَدَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تمَشّى نعامُها كَمَشْيِ النَّصارى في خِفافِ الأرَنْدَجِ (٢)

وهذه القصيدةُ التي فيها هذا البيتُ لم يجيء فيها جوابُ لربَّ ، لعلم المخاطب أنه يريدُ قطعتها ، وما فيه هذا المعنى " (٣)

لكن التأويلَ النحوي أخذ يميل نحو التعقيدِ والتخْيل وسيطرت عليه في كثير من المواضع أصولُ النحويين وخلافاتُهم ، فكثُر الاحتيالُ والتمحُّل لجعلِ النصوصِ الفصيحةِ تذعنُ لهذه الأصولِ ، وتعززُ مذاهِبَ النحويين المختلفةَ ، متجاوزةً في كثير من المواضع فَلَكَ المَعْنى(٤) .

ولا شك أن اعتماد فكرة العامل ، جعلَ اهتمام النحاة بالقضايا المتعلقةِ بالشكلِ على حسابِ القضايا المتعلقةِ بالمضمون فامتلك الاهتمامُ بتبرير الحركةِ الإعرابيةِ،مثلاً،معظمَ اهتماماتِ النحاةِ ، لا سيما أنها – في تصوّرِهم – أثر لمُؤَثِّرٍ أوْجَدَه العاملُ ، فكلُّ حَرَكَةٍ أو سكون يطرأ على أواخر الكلم في اللفظ يَحْدُثُ بعامل ويبطل ببطلانه (٥) فاصبحنا نجد أبداً لكلّ مرفوعٍ رافِعاً ، ولكل منصوبٍ عامِلاً في نصبه ، ولكل مخفوضٍ خافضاً .

---

(١) الأنعام ٢٧ .

(٢) الارندج : الجلد الأسود تَشَرَّمَ تكثر المشي ، شبه أسوق النعام في سوادها بخفاف الارندج ، وخص النصارى لأنهم كانوا معروفين بلبسها .

(٣) سيبويه – الكتاب ٣/ ١٠٣ – ١٠٤ .

(٤) الدكتور عبد الفتاح الحموز–التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ٥٦ .

(٥) هذا رأي ابن درستويه ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وصارت الفلسفة والمنطق منهلاً عذباً للتأويلات والتقديرات النحوية ، وكثرت التشعيباتُ المتنافية والاستثناءات المتعددة ، ووجدنا أبواباً نحويةً لا لزومَ لها ، ولا فائدة منها ، فقد عُدّتْ بعض الأبوابِ النحويةِ – كالنداءِ والاغراء والتحذير والاختصاص وغيرها ، مفاعيل لافعال محذوفةٍ ، الأصلُ فيها الذكر، وكان التأويل والتقدير بمقتضى فِكرَة العاملِ أُصلاً من أصُول ترسيخِ الاستثناءِ على القاعدَةِ النحويةِ فحينَ أفرزتِ العربية تراكيب لغويةً ، لا تلتقي مع فِكرة العاملِ ، كان لا بد من التأويلِ الذي هو حمل الظواهرِ اللغويةِ على غَيْرِ الظاهرِ للتوفيق بين أساليبِ اللغة وقواعد النحوِ " (١). وهو أسلوبٌ يهدِفُ إلى إسباغ صفة الإتساق على العلاقة بين النصوص والقواعدِ يصبُّ ظواهِرَ اللغةِ المنافيةِ للقواعدِ في قوالبِ هذه النصوص " (٢) لكي يستقيم أمر هذه الظواهر اللغوية مع قواعد النحو عُموماً وحينئذ شاع التأويلُ شيوعاً بارزاً عالله د. محمد عيد بقوله : إن ذلك يَعُودُ لعاملين :

الاول مباشرٌ : " يتمثلُ في موافَقَةِ نظرياتِ أُصولِ النحو ، مثل العاملِ والمعمولِ والعلةِ والقياسِ." (٣) والثاني: " النظرُ العقليَ الذي نمّاه وأبدعَ فيه حتى وَصَلَ به إلى درجة التّعَمِية والألغازِ" (٤)

لذا فلا عجبٌ في إطارِ موافقةِ نظريات أصولِ النحو أنْ يُرَسّخ التأويلُ الاستثناءَ على القاعدةِ النحويةِ ، الاستثناءَ الذي باتَ جُزْءاً مكملاً لصورةِ القاعدة الأصل لايمكنُ الاستغناء عنه ، وبات واقعاً مألوفاً لم يكن بمقدورِهِم عدم مسايرة مستلزماتِهِ ومجاراةِ متطلباتِهِ تلك المستلزماتُ التي جعلتِ النحوَ فوضى متعبة للناظر ، المتأمل في الأحكام النحوية ، فقد غدا في وُسْعِ النحوي تحليل النصوص اللغوية ، وبناء القواعدِ وإصدارُ الأحكام النحويةِ ولا سندَ له في ذلك كله إلا التأويلُ والتقديرُ ، فقدروا الفعل أو الاسْم بعد بعضِ الأدواتِ فقدّر الفعل بعد أدواتِ الشّرطِ والتخصيصِ – مثلا – إذا دخلت على

---

(١) السيد أحمد عبد الغفار – ظاهره التأويل وصلتها باللغة – دار المعرفة الجامعية/ الاسكندرية ص ٢٠

(٢) على ابو المكارم أصول التفكير النحوي ، ص ٢٦٢

(٣)د. محمد عيد أصول النحو العربي ص ١٩

(٤) المرجع نفسه ص ١٨٩ وأنظر أيضاً ص ٢١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاسم المرفوع أو المنصوب ، لان القاعدةَ النحويةَ تنصُّ على أن هذه الأدواتِ مختصةٌ بالدخول على الفعلِ فهو يعملُ فيها ، إذ اشترطَ النحاةُ لعملِ هذه الأدواتِ أن تكونَ مختصّة ، ومعنى الاختصاصِ أنّ من هذه الأدواتِ ما يختصُّ بالدخولِ على الأسماءِ ، فهو يعمل فيها ، ومنها ما يختصّ بالدخولِ على الأفعال فهو يعملُ فيها أيضاً ، أمّا إذا كانت الأداة غيرَ مختصّة فانها لاتعملُ ، ومن ذلك حروفُ الاستفهامِ مثلاً ، فابنُ السَّرَّاجِ قَسَمها إلى ثلاثة اقسام :

القسم الأول : منها ما يدخل على الأَسماءِ فقط دونَ الأفعال فما كان كذلك فهو عاملٌ في الاسم ومن ذلك حروف الجرّ ، والأحرف المشبهةُ بالأفعال ، و القسم الثاني ما يدخلُ على الافعال فقط ، ولا يدخلُ على الأسماء ، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبُها وتجزمُها.

والقسم الثالثُ: من الحروف ما يدخلُ على الأسماء وعلى الأفعال ، فلم تختصَّ به الاسماء دون الأفعالِ ، وما كان مِنَ الحروفِ بهذه الصفةِ فلا يَعْملُ في اسم ولا فعل ، (١) من ذلك أحرف الاستفهام والعطف .

على أن هذا الضابط ليس بدائم الاطراد ، فهناكَ من الأدواتِ ما هو مختصٌّ بالأسماء ، ومع ذلك فهو غيرٌ عاملٍ(كال)التعريف مثلاً ، ومنها ما هو خاصٌّ بالأفعال ، وهوغيرٌ عامل ايضاً كالسينِ وسوفَ،مثلاً.(٢) ومما يعزِّزُ عَدَم اطراد قاعدةِ الاختصاصِ أن " ما" تدخُلُ على الأَسماء والافعال ، ومع ذلك فهي عامِلةٌ في لغة أهلِ الحِجازِ .

وانطلاقاً من عدم اطّراد قاعدة الاختصاص ، لم يجز البصريُّون أن تكونَ بعض أدوات النصب عاملة بنفسها ، ولذا لجأوا إلى تقدير حرف نصب هو أنْ "يُقدّرُونه

---

(١)ابن السراج – الأصول في النحو ١/ ٥٤ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه ١/ ٥٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقدير وجوب مخالفين بذلك الكوفيين الذين قالوا انها عاملة بنفسها ، (١) والحقّ أن النُحاةَ لا يريدونَ الخروجَ على مذهبِ قعّدوه وأصّلوه ، ولأجلِ ذلك كانت هذهِ القاعدةُ التي لا تُجيزُ أن تكونَ هذه الأدواتُ عاملةً بنفسها لكِنّ نحاة الكوفَةِ حاولوا الإفلات من توابِعِ فِكرَةِ العامِلِ بينَ الحينِ والآخَرِ.

ويتجلّى أمامَ الدارسِ الكثيرُ من الاستثناءات المطردةِ على القواعدِ النحويةِ المتأسسةِ على فكرة العامل ، فحذفُ عنصر من عناصِرِ التركيب الجُمّلي يُعَدّ في إطارِ فكرة العامل والاسناد (٢) أستثناء على أصل التركيب الذي يقتضي الذكر ومثل هذا النوع من الاستثناء يكادُ يَسْلكَ سبيلَ الاطرادِ ، مما يؤكّد أنّ منهجية التقعيدِ النّحويّ القائمةَ على فكرةِ العاملِ والعِلّةِ والإسنادِ لم تتمكنْ من تحقيقِ فكرةِ الاطّراد المُطْلقِ .

---

(١) انظر ابن جني - الخصائص ٢/ ٤٦١ ، ابن الانباري والانصاف مسألة / ٦٧

(٢) انظر الفصل الثاني من الرسالة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦. غموض بعض أحكام النحو وتداخلها .

لقد ارتبطَ إصدارُ النحاة للاحكامِ النحوية على الظواهر اللغويةِ (بالمنع او الوجوب او الجواز أو القبح) واستنباطُهم للقوانينِ التي تنظمُ طُرُق التعبير باللغةِ بفكرةِ القياس الذي كان يعني معياراً لمعرفةِ الصوابِ او الخطأ بالقياس الى المطّردِ من الظواهِرِ اللغوية في النصوصِ ، وقانوناً يعمّم حكم الظواهِرِ على جميع نظائرها ، حرصاً من أُولئك النحاة على ان تُوضَع للغةِ أحكامٌ عامةٌ على أساس ما انحدر منها من نصوص ، واستجابةً لغايات الحفاظ على العربية من اللّحن والفساد وتعليمِ الناشئةِ من أبناء العَرَبِ والأعاجِمِ صحّة النطق وسلامَةَ التعبيرِ .

ويبدو لي انه ليس غريباً في ضَوْء ذلك،وفي ضوء عدم كون البحث النحوي تالياً لمرحلة جمع اللغة وتدوينها ، وعَدَم انتظارِ النحاة الأوائلِ اتمام تلك المرحلة ، إذ قد بَنَوْا احكامَهُم مكتفين بما جُمِعَ من اللغةِ في عَهدِهم ان لا تطّرِدَ أحكامُ النحو كُلَّ ما يَنْتَظِمُ العربيةَ، وتكون هناك النصوصَ القابلة للاستثناءِ عليها .

وكما انه ليس غريباً ، في ضَوْء عدم شُموليّة تلك الأحكام المستنبطة من مستوى معينٍ في اطار بعد زمني ومكاني محدّدين، ان لا تُحيطَ بسعة العربيةِ،وبتنوع مادتها اللغوية، وبكل ما قد يلحق بتلك المادة اللغوية من تغيُّر في المواقِفِ وتنوُّع في الحالاتِ الكلاميه نتيجة مراعاة عناصر سياق القول وملابساته ، لا سيما أن أحكامَ النحوِ تَعْكِس تنوّع ثقافاتِ النحاة وتبايُن تصوُّراتهم لبناء النحو العربيّ ، أنْ لا تحدّد تماماً معايير النحو والتي من مِثل الاطرادِ،الكثرة، الأغلبية، العلة ، الندرة والشذوذ وأن تكون احكامُهُ معمّمة غير محدّدة للفروق بين الأحكام المتقاربَةَ والتي كانت تصدُرُ على بعضِ التراكيبِ اللغويةِ كالفرق بين الجيدِ والقوي ، والضعيفِ ، والبعيدِ ، والقليلِ و النادرِ .

فلو تأمّل الدارسُ بعضَ الأحكامِ التي وردت في الكتابِ ، لما توصّل الى الحُدود الفاصلَة بين المتقارِب منها ، أي ما بين الأجود والأكثرِ ، والأكثرِ والأحسَنِ ، وما بين القبيح والبَعيد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد ذكر سيبويه أن الأجود والأكثرَ عطفُ الاسم بعدَ الواو الدالّة على المغيّبة إذا لم يسبق بالفعل ، والرفعَ أجود وأكثرُ في (ما أنت وزيدٌ ؟) والجرَّ في قولك (ما شأنُ عبدالله وزيدٍ) أحسنُ وأجودُ ، كأنه قال : ما شأن عبد الله وشأن زيد ؟ . (١)

كما ذكرَ أن الأكثر والأحسنَ إضافة الصفةِ المشبّهةِ على معمولِها المعرّف بالألفِ واللاّمِ ، قال :
" واعلم أن الألف واللاّم في الاسم الآخر أكثر وأحسنُ من ألا تكونَ فيه الألِفُ واللاّم ، لأن الأولَ في الألِفِ واللاّم وفي غيرِهما ها هنا على حالة واحدةٍ ، وليس كالفاعل فكان إدخالهما أحسن وأكثر كما كان ترك التنوين أكثر ، وكان الألف واللاّم أولى، لأن معناه حسنٌ وجهه ، فكما لا يكون هذا إلاّ معرفة اختاروا في ذلك المعرفة ، والأخرى عربيةٌ كما أنّ التنوين عربيٌّ مطرد " (٢) .

وجعل من القبيح ان تتقدم الحال على الخبر إذا كان الخبر ظرفاً قال :" لأنه قبيح أن تقول : عبد الله قائماً فيها ،كما قبح أن تقول : قائماً فيها زيدٌ " .(٣)

وذكر أنه يبعُد أن يكون صاحب الحال نكرةً ، قال : " وإنما كانت الحال في هذه الأمثلة بعيدة لأنها من صفة الأول ، فكرهوا أن يجعلوه حالا كما كرهوا أن يجعلوا الطويلَ والأخَ حالاً حين قالوا : هذا زيدٌ الطويلُ ، وهذا عمرٌو أخوك ".(٤) فقد اكتفى سيبويه بوصفِ بعضِ التراكيبِ اللغويةِ بأوصافٍ تقييميةٍ تتراوحُ بين الجَوْدَة والحَسُن والكثرةِ من جهة والقُبح والضعف من جهةٍ أخرى .

---

(١) سيبويه الكتاب ١/ ١٥٦

(٢) سيبويه الكتاب ١/ ١٠١

(٣) سيبويه الكتاب ١٠٢/١

(٤) سيبويه الكتاب ٢٩٢/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستناداً لأنّ النحاةَ وضعوا لانفُسِهم نَهْجاً يسيرون على هديهِ يتمثلُ في ان تتّسق أحكامَهُم في توازنٍ محكم وان تعمّم على كل الكلامِ العربي ، فإذا وصلت إليهم مادةٌ لغوية كآياتٍ قرآنية أو أحاديث نبوية أو أبيات شعرية أو أقوال مأثورة تعد استثناءً على أحكامهم المقاسة على الأكثر لجأوا إلى التأويل والتقدير ، أو الحكم عليها بأحكام لها معانٍ من مثل : القليل الذي هو خلاف الكثير وضده . قال ابن منظور : قلّ الشيء قلةً : ندر ونقص فهو قليل . والقليل : ضدّ الكثير . وأقله : جعله قليلا ، أو صادفه كذلك وأقل: أتى بقليل. واستقله وتقاله : اذا رآه قليلا (١) . ونقل ابن منظور عن ابن الأثير قوله في (قليل) وهذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء (٢) كقوله تعالى :

" فقليلاً ما يؤمنون " . (٣)

واشار الحَينيّ لمعنى القليل في استعمالاتِ القرآنِ الكريم بقوله:" كلّ شيءٍ في القرآن " قليلاً ، أو الا قليلٌ " فهو دون العَشَرة " (٤) . وهناك القليلُ وهو ضِدُّ الكثيرِ . وهناك القليل بمعنى الناقص والنادر الذي قد يصل الى مرحلة " العدم ، أوالذي لا يكاد يوجد "(٥)، وعليه فمعنى القِلة ليس معنى محدداً ثابتاً ، بل هو متفاوتٌ بالنظر الى مستوى نقيضه (الكثير) ، وبالنظر للمعنى المقامي الذي تطلق فيه كلمة (قليل) . فقد تطلق ويراد بها مقارنة بالكثير التي هو ضِدّه . وقد يراد بها (نفي أصلِ الشيء) (٦) أو " العَدَمُ

---

(١) ابن منظور – لسان العرب – مادة " قلل " ١١/ ٥٦٣

(٢) المصدر نفسه

(٣) البقره/٨٨

(٤) انظر : الكليات ٤/٥٦٠٥٥

(٥) " محيط المحيط . ص ٧٥٤

" البغدادي –خزانة الادب ١/٣٤

(٦) ابن منظور – لسان العرب مادة " قلل" ١١/ ٥٦٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد يكون القليل رقماً محدداً من ثلاثة الى عشرة " (١) . وقد يرد بالقليل الناقص النادر ، والنادر هو: " كل شيء زال عن مكانه فقد ندر يندر ندوراً . وأندرتُ من مالي على فلان أي أزلته . وندرت عينه : خرجت من موضعها . وندر الشيء يندر ندوراً : سقط وشذّ أو سقط من بين أشياء . وأندر : أتى بنادر من قول أو فعل . تنادر : حدّث بالنوادر".(٢) وهذا كلام نادر: غريبٌ خارج عن المعتاد (٣) (لظهوره وجودته وفصاحته وقلة وجود نظيره) (٤) . (والندرة : القطعة من الذهب تكون في المعدن) (٥) . ونادرة الزمان وحيدة العصر (٦) .

فالنادرُ يعني وجود حالة مغايرة عما كان عليه الوضع السائد . كما يعني التفرد والقلة والجودة في الوقت نفسه وقد قيل : (ندر الكلام فصح وجاد ، والنادر ما قل وجوده) (٧).

والشاذ شذّ: يشذُّ شذاً وشذوذاً : ندر عن الجمهور وشذه هو كمده لاغيرُ وشذذه وأشذه والشذاذ : القلال الذين لم يكونوا في حيهم ومنازلهم الشذان بالكسر : السّدر ، وبالفتح والضم ما تفرق من الحصى وغيره ، وأشذّ جاء بقول شاذ والشيء نحاه وأقصاه.(٨) ومواضع (ش ذ) : التفرق والتفرد ، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات

---

(١) الكليات ٥٦/٤

(٢) ابن دريد – جمهرة اللغة – ١٣٥٠ هـ ، حيدر ٢ ياد ٢٥٨/٢ .

مجمل اللغة ٣٨٩/٤ .

ابن منظور – لسان العرب ٥/ ١٩٩ .

(٣) أساس البلاغة ، ص ٤٥٦

(٤) المعجم الوسيط ٩١٨/٢

(٥) الفيروز أبادي – القاموس المحيط ١٤٥/٢ .

المعجم الوسيط ٩١٨/٢ .

(٦) محيط المحيط ، ص ٨٨٥ .

(٧) محيط المحيط ص ٨٨٥ .

(٨) القاموس المحيط ٣٥٤/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على سمته في غيرها فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وما فارق ما عليه بقيه بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً(١)

والشاذ : (شذّ) – شذوذاً : انفرد عن الجماعة ، أو خالفهم ، ويقال شذ عن الجماعة، وشذ الكلام : خرج عن القاعدة وخالف القياس (٢) . أشذّ فلان جاء يقول شاذ ، وأشذّ الشيء: أبعده ، وأشذ القول : جاء به شاذاً . الشاذ: المنفرد أو الخارج عن الجماعة، والشاذ: ما خالف القاعدة أو القياس .

والسماع عند علماء العربية : خلاف القياس وهو ما يسمع من العرب الخُلّص فيستعمل ولكن لا يقاس عليه (٣) الشذوذه عن القياس و(السماعيّ) المنسوب الى السماع: والسماعي في اصطلاح علماء العربيه خلاف القياسي ، وهو ما لم تذكره قاعده كلية مشتملة على جزئياته ، بل يتعلق بالسماع من أهل اللسان العربي ويتوقف عليه .

والحق اني اردت تسليط الضوء هنا على مثل هذه الاحكام تحديداً استناداً إلى انها احكامٌ استثنيت على ما قيس على الشائع من كلام العرب ، وشهدت تعدداً كبيراً في وجهات النظر إليها وتفاوتاً في الحكم . فما أطلق عليه عند بعض النحاة شاذاً رآه بعض آخر ضرورةً وغيرهما رآه قليلاً وغيرهم رآه نادراً .... أو قبيحاً . مما يشير الى عدم احتفال النحاة بها تجنباً لاستثناءات تخرق احكامهم المقيسة على المطرد وتفتت ما ارادوه لها من استقرار تام . وهي من ضمن الاحكام التي ذكرها السيوطي ودون ان يحدد تحديداً وافياً ماذا كانت تعني عند النحاة فقال :

---

(١) ابن جني – الخصائص ١/ ٩٦ – ٩٧ . السيوطي – الاقتراح /٥٨

(٢) المعجم الوسيط ١/ ٤٧٩

(٣) المعجم الوسيط ١/٣٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" الكلام المسموع ينقسم إلى مطرد وشاذ ، فالمطرد الذي لا يتخلف ، والغالبُ:أكثر الاشياءِ ، ولكنه يتخلّف ، والكثيرُ دونَ الغالبِ والقليلُ دون الكثيرِ والنادرِ دون القليلِ ، أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر إلى ثلاثةِ وعشرين كثير لا غالب ، والثلاثةُ قليلٌ ، والواحدَ نادرٌ ، فاعلمْ بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك".(١)

ومع أن قولَهُ يحملُ مضموناً يُلمّحُ باتجاهِ احصائي تقريبي ، إلا أني اعتقد أنّ هذه النِسَبَ لا تنتظم الشواهدَ التي حكم عليها النحاة بانها قليلةٌ أو نادرةٌ بالنسبة لمجموع الشواهدِ كاملة في ديوان شعر او مصنف نحوي استناداً لتباين مستويات القلة والندرة عند النحاة في أحكامهم على الظواهر اللغوية واختلافها ، وأرى ان هذه الاحكام لم تتصل بمفهوم المسح الإحصائي بقدر ما اتصلت بتصور ذاتي هدفه تعميق فكرة اطرادِ الأحكام النحوية

كتصنيف لا وقد حكم على ظاهرةٍ واحدةٍ كظاهرةِ الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه بغيرِ الظرفِ والجار و المجرور بأنها (قليلة وشاذة ونادرة) (٢) ،

و رفضوا الأخذ بالشواهد التي جاء فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير حرف الجر والظرف ، مع تنوعها ما بين آيات قرآنية ، وكلام عربي ، وشعر .. ولكل نوع أحدثوا له تأويلاً يناسبه . فالشعر قليل ومجهول القائل ، وعدّ لغواً (زائداً) وأرجعوا الآيات القرآنية الى وهي القراءة ووهم القارئ .(٣)

ففي حين نصت قواعد النحاة على التزام صيغة متوازنة في فعلي الشرط والجواب على نحو متماثل : بـ أن يكون الفعلان مضارعين .

مثل : إن يقم زيد يقم عمرو .

جاء قول ابي زيد الطائي : استثناءً عليها فجاء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً :

---

(١) السيوطي – المزهر ١/ ٢٣٤ ، السيوطي الاقتراح ص ٥٨

(٢) ائتلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصره ص ٥٤

(٣) ابن الأنباري – الانصاف – مسألة ٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من يَكِدْنِي بسَيّءٍ كنتُ مِنْهُ كالشَّجا بَيْنَ حَلقِهِ والوَرِيدِ (١)

وكذلك الحديث الشريف : " من يقم ليلةالقدر ،غفر له ما تقدم من ذَنْبِهِ " (٢)

و قول عائشة : "إن أبا بكرٍ رجلٌ أسِيفٌ متى يَقُمْ مَقامَك رَقّ" (٣)

لذلك كانتْ هذه المسألة عند سيبويه وجمهور النحاة ، حالةضرورةً لا تجوز الا في الشعر في حين أجازها الفراء في الاختيار ، وتبعه ابن مالكٍ (٤) .

كما نصت قواعد النحاة على أن يكونَ الأعرف هو المبتدأ ، ويؤخر النكرة ، أما إذا تساويا في التعريف ،فأنت بالخيارِ ، أيهما ما جعلتَهُ معمولا " لناسخ أي مبتدأ أو فاعلا ونصبت الآخر خبراً وذلك قولك : كان أخوك زيداً ، وكان زيد صاحبَكَ ، وكان هذا زيداً وكان المتكلم أخاك (٥) ولا يجوز لك أن تعكس فتجعل النكرة مبتدأ ، أو ما هو في حكمه، والمعرفة خبراً ، في حين وردت شواهد تعدّ استثناءً على هذه القاعدة فجاء اسم كان نكرة من مثل قول امرىء القيس :

---

(١) الزجاجي الجمل ٢١١ ، ابن عقيل شرح الألفيه ٢/ ٣٧١ ، السيوطي – همع الهوامع ٢/٥٨

(٢) البخاري : ١/٢٧ ،

مسلم ١/٥٢٤

تسهيل الفوائد ٢٤٠ ، شرح عمدة الحافظ ٢٦٠

(٣)ابن عقيل شرح ٢/ ٣٧١ ، وينظر شرح عمدة الحافظ ٢٦١ ،

الأشموني وشرح الالفيه ٤ /١٦ ،الشلوبين التوطئة :١٤٥

(٤ ابن عقيل شرح الالفيه ٢/ ٣٧١ خالد الأزهر – شرح التصريح ٢/ ٢٤٨ ،

السيوطي همع الهوامع٢/ ٥٨ .

(٥) سيبويه – الكتاب ١/ ٤٩ الخصائص ٢/ ٣٧٥ ، ٣/ ٤٠ ،

الجمل للزجاجي ٤٦ ،

الافصاح ٣٢٢ ، الهمع ١/ ١١٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإن شفاءً عبرّة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول (١)

وقول حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماء (٢)

وقول ابي قيس بن الأسلت الأنصاري :

ألا من مبلغ حسان عني أسحرٌ كان طبّك أم جنونُ (٣)

فقال سيبويه في باب الإخبار بالمعرفة عن النكرة : واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ، لأنهما شيء واحد بمنزلة واحدة وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيداً ؛ لأنهما شيئان مختلفان ، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء . إذا قلت : عبد الله منطلق تبتديء بالأعرف ثم تذكر الخبر ، نحو : كان زيد حليماً . فالوجه رفع زيد ، المعرفة ، ونصب (حليماً) . ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة وقد يجوز في الشعر في ضعف الكلام (٤) . فجوزها في

---

(١) امرىء القيس-ديوان امرىء القيس – سيبويه – الكتاب ٢/ ٤٢ – المبرد المقتضب ٣/٣٩١ – المنصف ٣/ ٤٠ ابن جني- سر صناعة الاعراب – تحقيق مصطفى السقا ورفاقه – ١٩٥٤ – مكتبة مصطفى البابي الحلبي – القاهره ١/٢٥٨ الجرجاني (عبد القاهر) – أسرار البلاغة في علم البيان – تحقيق محمد رضا – ط ٦ – ١٩٥٩ – القاهره ص ١٦٠ .

الانباري – شرح القصائد السبع – التبريزي – شرح القصائد العشر – الزوزني – شرح المعلقات السبع – ابن منظور – لسان العرب – مادة هلل – شرح شواهد المغني – البغدادي – خزانة الأدب ٩/٢٧٧ ، ٣/٤٤٨

(٢) حسان بن ثابت – ديوان حسان سيبويه الكتاب ١/ ٥٩ – المبرد – الكامل في اللغه والادب – المكتبه التجاريه –القاهره ١/ ٧٢ – المبرد – المقتضب ٤/٩٢ ، الأصول ١/٨٣ – الزجاجي –الجمل ٥٨ – ابن جني – المحتسب : ١/٢٧٩ – ابن يعيش – شرح المفصل ٧/٩١ – ابن منظور – لسان العرب – مادة سبأ – السيوطي – همع الهوامع ١/١١٩ – السيوطي – الأشباه والنظائر في النحو ١٣٥٩ هـ – حيدر أياد ١/٢٧١ البغدادي – خزانة الأدب ٩/٢٢٤

(٣) سيبويه – الكتاب ١/٤٩– البغدادي – خزانة الأدب ٩/٢٩٢

(٤) سيبويه الكتاب ١/٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلا ان ابن السراج أجاز تقديم النكرة على المعرفة في الابتداء إذا كان فيه فائدةٌ وذلك الشعر وضعف الكلام واستعان عدد جمّ من النحاة بالتأويل أو عدّها ضرورة شعريةً ، (١) قولك : ما كان أحدٌ مثلك (٢) كما أجازها ابن جني وعززها بالشواهد ، مع انها في حيز القبح والشذوذ والضرورة .

ولسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة ، قبيح ، فانما جاءت منه أبيات شاذة وهو في ضرورة الشعر أعذرُ ، والوجهُ لختيار الأفصح ، ولكن وراء ذلك ما أنكره . أعلم أن نكرة الجنس تفيدُ مفاد معرفته ، ألا ترى أنك تقول : خرجت فإذا أسدٌ بالباب ، فتجد معناها معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما . (٣)

ما أردت ابرازه هنا ،هي تلك الأحكام المتدافعة والمتناقضة والتي شكلت بيئه مناسبة للاستثناء على القاعدة النحوية ،كما وحكم كذلك على ظاهرة كسر ياء المتكلم عند الإضافة،والتي عيبت من قبل كثير من النحاة،وصوّبها القاسم بن معن)ونقل عن قطرب : أنها لغة بني يربوع ٠٠ يزيدون على ياء الاضافة ياء . وعليها شواهد كثيرة . ومن التنزيل (بمصرخيّ) (٤) وأجاز أبو عمرو بن العلاء هذه القراءة وحسّنها . (٥) وقال عنها البغدادي : (فهي لغة وان شذت وقلّ استعمالها) (٦) . مع ان ما كان لغة لقبيلة لا يجوز وصفه بالشذوذ أوالقله، لاسيما وهي تلك اللغة التي ذكر عنها أبو حيان " أنها باقية شائعة ذائعة في أفواه كثير من الناس الى اليوم ٠٠٠ يقولون ما فيّ أفعل ٠٠ وبعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياء " (٧) . واضافة الى أنها لغة فان لها وجها في النحو (فالحجة لمن كسر أنه جعل الكسرة بناء لا إعرابا ٠٠ واحتج بأنّ العرب تكسر لالتقاءِ الساكنين(٨).

---

(١) المبرد – المقتضب ٩١/٤ – ابن السراج – الاصول ٨٣/١

(٢) ابن السراج – الأصول ٨٤/١ ، ٧٧/٢ ، ١٤٠ – ابن جني – اللمع في العربيه –تحقيق حامد مؤمن ١٩٨٥ ، عالم الكتب – بيروت ص ٩٧ – الحريري – شرح ملحمة الاعراب ١٤٦ .

(٣) ابن جني – المحتسب ٢٧٩/١

(٤) ابراهيم /٢٢

(٥) المعري رسالة الغفران ص ٢٢٩

(٦) البغدادي – خزانة الادب ٢٥٩/٢ – ٢٦٠

(٧) أبو حيان – البحر المحيط ٤١٩/٥

(٨) ابن خالويه – الحجة في القراءات السبع – تحقيق عبد العال سالم مكرم – ١٩٧١ – بيروت ٢٠٣/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأرى ان اجتماع التخطئة والتصويب والشيوع والذيوع بالنسبة إلى إحدى القبائل العربية يشير إلى نقص في الاستقراء وعدم الإحاطة بلغات العرب كما يشير وصفها بالشذوذ والقلة إلى اضطراب الأحكام النحوية وعدم تحديد معناها الأمر الذي أسس استثناءات على القواعد النحوية لا سبيل لانكارها .

وكما تداخلت احكام الشذوذ بالمستوى اللهجي تداخل الشذوذ بالضرورة ففي قول الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليسَ عليك يا مطرُ السّلامُ (١)

تجسد لنا استثناءٌ على ما ذكرته قواعدُ النحو في اسلوب النداء فنوّن الشاعرُ المنادى العَلَمَ المُفْرَدَ ، قوله (مَطَرٌ) في الشطرةِ الاولى من الشاهد ، ثم بناه على الضم في الشطرة الثانية، مع أن الاصل يقتضي في المنادى الاول ان يبنى على الضم من غير تنوين و ذهب الإسفراييني إلى أن تنوين الضم في (مطر) معدود من الشواذ (٢) .

وكانت الضرورةُ مخرجاً لما ألفوهُ لا يتسق واحكامَهُم فغالباً ما يقال : وإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر فإنه لا يجوز في اختيار الكلامِ، وهو موقفٌ جرى عليه أكثرُ النحْويين في تسويغ بعض الظواهِرِ اللغويّة المخالفة لما تواضَعُوا عليه . (٣)

فقد قالوا : فإنما لحقه التنوينُ كما لحق ما لا ينصرفُ ؛ لأنه بمنزلةِ اسم لا ينصرفُ ، وليس مثل النكرةِ، لأن التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصب . وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرفُ يلحقهُ التنوين اضطراراً لأنك في حال التنوين في(مطرٌ) ، ولكنه اسم اطرَدَ الرفع فيه وفي أمثالِهِ في النداء ، فصار كأنه يُرْفع بما يرفع به الأفعالُ

---

(١) سيبويه – الكتاب ٢٠٢/٢ ، المبرد – المقتضب ٣١٤/٤ ، ٣٢٤

(٢) الاسفرايني ، فاتحة الاعراب في اعراب الفاتحة

تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ١٢٦

(٣) عفيف دمشقية – المنطلقات التأسيسة في النحو العربي ص ٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعه ، كما لا يغير رفع ما لا ينصرف اذا كان في موضع رفع ، لأن مطرا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا . (١)

كما أكد ابن هشام على هذا التنوين وسماه تنوين الضرورةِ في صَرف ما لا ينصرف مثل : يا عنيزةُ ويا مطرُ . (٢)

وأشار الرضي الى هذه الضرورة قائلا : وإذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين . (٣)

والضرورةُ لغة : (٤) من الضّرر ، وتحملُ اشتقاقاتُ هذا الأصل معنى الضيقِ والشدة والحاجة ... والاضطرارُ : الاحتياجُ إلى الشيْ ، واضطّرّه إليه أحوجه وألجأه قال الجرجاني : " الضرورة مشتقةٌ من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له " (٥) .

أما الضرورة ُ الشعريةُ : فهي خروجٌ في التعبير الشعريّ عن مألوف القواعد سواء اضطر الشاعر إلى ذلك أم لا ، اختصت بالشعر لما فيه من قيود ، يلتزمُ بها الشاعرُ ، دون غيره ، وتدفعهُ أحياناً إلى ارتكابها ، فيستثني على القواعد النحوية ليتحقّق

---

(١) سيبويه – الكتاب ٢٠٢/٢ – القزاز القيرواني ضرائر الشعر– ٨٣ – ابن عصفور – ضرائر الشعر ٢٥
السيوطي – همع الهوامع ١٧٣/١/١–شرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ،
جامع الدروس العربيةعباس حسن – النحو الوافي ط ٥ – دار المعارف بمصر – القاهره ٢٤/٤ .

(٢) ابن هشام – مغني اللبيب
– تحقيق مازن المبارك ورفيقه – ١٩٧٩
– دار الفكر – بيروت ٢/ ٧٦٦

(٣) السيوطي – همع الهوامع ١/ ١٧٣

(٤) انظر مادة (ضرر) في ابن منظور :
لسان لعرب – والفيروز أبادي – القاموس المحيط

(٥)الجرجاني– التعريفات ، ، ص ٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

له الوزن أو لتستقيمَ له القافيةُ إلا ان الشاعرَ مع اضّطراره الى مغايرةِ المألوف من القواعِدِ النحويةِ ، يحاول أن يَجدَ صلةً بين ما يقوله وهو مضطّرٌ ، وبين ما يقوله في حال السّعة.

من ذلك قول الشاعر : لَقَدَ وَلَدَ الأخيطلَ أمُّ سَوْءٍ

الذي قال فيه المبردُ إنّه جاز للضّرورة جوازاً حسناً " ولو كان مِثْلَهُ في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بُعْدٍ" (١) . فقد ذكر سيبويه في ذلك : " وليس شيء يُضْطَرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً " (٢) فالشاعر لا يخرجُ عمّا عليه الاستعمالُ اللغويُّ للألفاظ والعبارات إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستوياتِ الإستعمالِ الواقعةِ في اللغةِ ، أيْ أنّ الشاعر يظلُّ محدوداً بدائرةِ اللغةِ لا يتجاوزها (٣) .

وقال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) : " إنّ العربَ قد تلزمُ الضرورة في الشعر في حال السّعةِ أُنساً بها (واعتياداً لها) وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها" (٤) ،

كما قال الأعلم الشنتمري :" الشعرُ موضعُ ضرورة يحتملُ فيه وضعُ الشيء في غيرِ موضعه دون إحراز فائدةٍ ولا تحصيل معنىً ، فكيف مع جوازِ ذلك "(٥) .

فإنه يحقُّ للشاعر أن يخرجَ عن الترتيبِ المنطقيّ للكلام ، لأنّ صور التعبير المألوفةَ لا تسعفُه في التعبيرِ عن معاناته .

ومع أن النحاة ذهبوا إلى ان الضرورة مختصةً بالشعر ، فهي ما وقع في الشعر مما لايقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا (٦) ، إلا اني اعتقد ، ان اختصاصها به اختصاص تغليب وليس اختصاصاً مطلقاً ؛ اي ان اختصاصها بالشعر لا يمنع ان تتداخل مع النثر .

---

(١)المبرد – المقتضب ١٤٨/٢

(٢) سيبويه – الكتاب ١/ ٣٢

(٣) ابن عصفور – ضرائر الشعر ، ص ١٣

(٤) ابن جني – الخصائص ٣٠٣/٣

(٥) الأعلم الشنتمري – تحصيل كتاب العين

(٦) الآلوسي – الضرائر ص ٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استناداً إلى أنّ هذه الروافدِ لم تكنْ – أصلاً – تتشكّلُ في سياقات منفصلةٍ ، ومن الطبيعي ان يظلّ أثرٌ هذا التمازج بارزاً في بعض الجوانبِ ، فقد أكد سيبويه مثلاً ، أن ما يجعله مع الشعر قد يكون مسموعاً في النثرِ ، فقال : " وهذا الكلامُ أكثرُ ما يكونَ في الشعرِ وأقل ما يكونَ في الكلامِ .. وهو قليلٌ في الكلامِ كثيرٌ في الشعرِ " (١) .
يؤيدُ ذلك ما ذهب إليه الدكتور السامرائيّ في حذفِ الفاءِ في جوابِ ((أمّا)) مِن أنّه "إذا كنا نحملُ قولَ الشاعرِ على الضرورةِ :

فَأمّا القِتالُ لا قِتالَ لديكمُ ولكِنّ سَيْراً في عِراضِ المَواكِبِ

أرادَ : فلا قتالَ لديكم ، فحذفَ الفاءَ لإقامةِ الوَزنِ" (٢)
فهل لنا مِثلُ هذا في غيرِ الشعر، وقد وَرَدَ في لغةِ التنزيلِ ولغةِ الحديثِ ، كقولهِ (ص)

" أمّا بعدُ ، ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شروطاً ليست في كتابِ اللهِ " (٣)
ولو أننا حَمَلناهُ على وجه تقتضيهِ البلاغةُ لكانَ لنا ذلك : وقد خولفتِ القاعدةُ في هذه الأحاديثِ ، فعلم بتحقيقِ عدمِ التضيّقِ ، وإنّ مَن خصهُ بالشعرِ او بالصورةِ المعيّنةِ مِن النثرِ مقصرٌ في فتواهُ ، عاجزٌ عن نصرةِ دعواهُ " (٤) الأمرَ الذي يُشير إلى أنّ اهتمام النحاةِ بالاحكامِ المطردةِ جعلَ اهتمامهم بمثلِ هذه الاحكامِ هامشياً فجاءت مضطربةً .
وعلى أيّةِ حالٍ فإن اضطرابَ احكامِ النحوِ في مثلِ السياقِ نتيجةٌ متوقعةٌ في ظلِ ارتباطِ اصدارِ الأحكامِ النحويةِ بفكرةِ القياسِ على المطردِ ، فإذا صادفت النحاةَ تلك الشواهد التي لا تتسقُ مع احكامهمُ المطردةَ ، لجأوا عندها إلى التأويلِ أو الحكمِ عليها

---

(١) سيبويه – الكتاب ٢/ ١٢٤ – ١٢٥
(٢) ابن مالك – شواهد التوضيح ص ١٣٨
(٣) اخرجو البخاري في ٣٤- كتاب البيوع ،
٧٣ باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل
(٤) ابن مالك – شواهد التوضيح ص ١٣٨ ،
انظر الدكتور ابراهيم السامرائي سمة العربية ص ٢١–٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالشذوذ او الضرورة او الضعف او القبح أو اللغة ، ولعل من ابرز ما يُوضح هذا الاضطرابَ هو الحكمُ على الشاهدِ الواحدِ بانهُ ضرورةٌ وشاذٌ ، او ضرورةٌ ولغةٌ .

وقدْ يدهشُ المرءُ فعلاً أمامَ أحكامٍ وَرَدت متراوحةً على شواهِد لغويةٍ أثبتها مصنفاتُ النحوِ (١) بين ان تكون شاذةً .وأن تكون كما قالوا لا تحذفَ النونَ إلا لجزمٍ أو لنصبٍ ، ولا تثبتُ إلا لرفعٍ فأما ما أنشدهُ أبو الحَسَنِ من قولِ الشاعِر :

لَوْلا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِم يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَم يُوفُونَ بالجارِ

فشاذٌ ، (٢) وبيّن أنَ تكونَ كما ذهب فريقٌ من النحاة إلى أنّه أَلغى الجَزم بَلْم للضَّرُورةِ (٣) وبين أن تُشبهَ لم بِلا فلا تجزمُ فقد شَبّه حروفَ النفي بَعضها بِبعضٍ لِاشتراكِ الجميعِ

---

(١) ابن جني – المحتسب ٢/ ٤٢

ابن رشيق –العمدة مما سن الشعر ونقده

– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – ط ٥ ، ١٩٨١ – دار الجليل – بيروت ص ١٦١/٢

ابن يعيش – شرح المفصل ٨/٧

ابن عصفور – ضرائر ص ٣١٠ ،

ابن هشام –المغني اللبيب ٣٠٧/١

ابن منظور –لسان العرب : مادة صلف

– خالد الأزهري – شرح التصريح ٢٤٧/٢ –

السيوطي – همع الهوامع ٥٦/٢ – الأشموني شرح الألفيه ٦/٤ البغدادي – خزانة الأدب ٣/٩

(٣) ابن مالك –شرح عمدة الحافظ ٢٦٩

–شرح التسهيل ٥/٢ –

ابن يعيش – شرح المفصل ٨/٧ – ابن هشام – مغني اللبيب ٣٠٧/١

–شرح شواهد المغني ٦٧٤/٢ – الآشموني – شرح الألفية ٦/٤ – المتنبي – ديوان المتنبي ٣١٦/٢ .

(٤) ابن عصفور – ضرائر الشعر ٣١٠

– البغدادي – خزانة الأدب ٤/٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في دلالَتِهِ (١) . وبين أنها ظاهرة لهجية إذ ذكر اللحياني أن بعض العرب ينصب بلم ، كقراءة بعضهم :" ألمْ نشرحَ لك صدرك" (٢) ومن شواهد هذه الظاهرة قولُ الشاعر :

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما شَيْخاً على كُرسِيِّهِ مُعَمَّما (٣)

كما ووردنا قول كثير عزة بالجزم بالنواصب :

أيادي سَبأٍ ، يا عَزّ ، ما كُنتُ بَعْدَكُم فَلَنْ يَحْلَ للعينين بَعْدَكِ مَنْظَرُ (٤)

كما قال: أعرابيّ في مدح الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضيَ اللهُ عنه :

لَنْ يَخِبِ الآنَ من رَجائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِن دُونِ بابِكَ الحَلَقَه . (٥)

تعزيزاً لما ذكرهُ اللحياني أن الجزم بأنْ لبعض العرب ، يجزمُونَ بالنّواصبِ ، وَيَنْصبونَ بالجوازمِ (٦) . الأمرَ الذي يُؤكدُ عَدَمَ إحاطةِ جميع النحاةِ بالظواهرِ اللهجيّة ، تلك الظواهر التي كانت سبباً من أسْبابِ الاستثناءِ على القاعِدةِ النّحوِيةِ .

ومِن أمثلةِ الشواهدِ التي دَخلَتْ حيز الاستثناءِ على القاعدةِ النحوية ، وَتَراوَحت فيها الاحكام بين قبُولِ الشاهدِ لِما أوردهُ على أُسسٍ من تَصَوّرٍ نظريٍّ يَسعَى نَحوَ الاطّرادِ القاعِديّ قَولُ قَيسِ بنِ زُهيرٍ العبسيّ :

---

(١) ابن جني – الخصائص ١/ ٣٨٨

(٢) الشرح ١ ، ابن هشام المغني ١/ ٣٠٧

(٣) القالي (اسماعيل بن القاسم) – الأمالي – ط ٢ – ١٩٢٦ – دار الكتب المصريه – القاهره ١٣٢/٢ – ابن منظور – لسان العرب مادة شيخ ، السيوطي – همع الهوامع ١٥٨/١

(٤) كثير عزه – ديوان كثير ٢٢٨ – ابن هشام – مغني اللبيب ١/ ٣١٥ ،المرادي(الحسن بن القاسم) الجنى الدانيفي حروف المعاني – تحقيق فخر الدين قباوه – ١٩٧٢ – المكتبه العربيه – حلب ص ٢٧٢ – شرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٧ الصبان – الحاشية ٢٧٨/٣

(٥) ابن هشام – مغني اللبيب : ١/ ٣١٥ السيوطي ، همع الهوامع ٢/ ٤ – شرح شواهد المغني : ٦٨٨/٢–الدرر اللوامع :٤/٢

(٦) شرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٩ ، الدرر اللوامع ٤/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أَلَمْ يَأتِيكَ والأَنْباءُ تَنمي بِما لاقَتْ لَبونُ بَني زِياد . (١)

الذي أُجرى فيه المُعتلّ مجرى الصّحيح ، فقد ذكرَه سيبويهِ ، ونسبهُ إلى الضّرورَة . وتابَعَهُ عددٌ من النحاةِ ، (٢) وقال الزجاجيّ : هو لغةٌ (٣) وذهب بعضُ النحاةِ إلى أنه جارٍ على سننِ العربِ ، حذفُ الياءِ في (أَلَمْ يَأتِيكَ) عندَ الجزمِ ثم عادَ فأشبعَها وليس هذا بالواسعِ (٤) فهو جارٍ في الأصلِ على لغةِ العربِ من حذفِ الحرفِ ولكنه أَشْبَعَهُ للضّرورَةِ . في حينِ عَدّهُ ابنُ فارسٍ غَلَطاً وخَطأً ، قال : والشعراءُ أمراءُ الكلامِ يَقصُرُونَ الممْدودَ ، ولا يَمُدّونَ المقصورَ ويُقَدّمُونَ ويُؤَخّرُونَ ،ويؤمنُونَ ويَشْيرُونَ ، ويَخْتَلِسُونَ ويُعيرُونَ ويَسْتَعيرُونَ ، فأَمّا لَحنٌ في إعرابٍ ، أو إزالةُ كلمةٍ عنَ نهجِ صوابٍ ، فليس لهم ذلك . ولا معنى لقولِ مَن يقولُ : إنّ للشاعرِ عندَ الضرورةِ أنْ يأتيَ في شعرِه، بما لا يجوز ، ولا معنى لقولِ من قالَ : ألم يأتيك والابْناءُ تنمي ..... ، فكُلّه غَلَطٌ وَخَطأٌ ، وما جعل اللهَ الشعراءَ معصومين يُوقُونَ الخطأَ والغَلَطَ (٥)

ويبدو أنّ وُجودَ شواهدَ أُخرى على هذه المسألةِ يُرجّحُ كونَها لغةً من لغاتِ العَرَبِ غيرِ الفاشيةِ كما ذَهَبَ إلى ذلك بَعضُ النحاةِ (٦) . فقد قال عبدُ يَغوثَ الحارثيّ :

---

(١) سيبويه –الكتاب ٣١٦/٣ – ابو زيد – النوادر ٢٠٣ – ابن جني – الخصائص ٣٣٣/١ – ابن جني سر صناعة الإعراب ٨٨/١ ، الزجاجي – الجمل ص ٤ – الزجاجي الإيضاح ص ١٠٤ – ابن فارس الصاحبي في فقه اللغه ٢٧٥ ،– الحريري – شرح ملحمة الإعراب ٢١١ – الزمخشري – المفصل في النحو – ١٩٨٩ مطبعة بروخ٣٨٦ –نشوة الطرب – ١٨١/١ – ابن يعيش – شرح المفصل ٢٤/٨– ابن عصفور – المقرب ٥٠١/١ – المرادي الجنى الداني ص ٥٠ – ابن هشام– مغنى اللبيب ١٠٨/١– شرح شواهد المغنى ٣٣٠/١ – البغدادي – خزانة الأدب ٨/ ٣٦١

(٢) سيبويه – الكتاب ٣١٥/٣ – ابن السراج الأصول ٣/ ٤٤٣ – ابن الشجري – الأمالي الشجري –١٣٤٩ – دار المعارف النظاميه – حيدر أباد ١/ ٨٥ – الحريري – شرح ملحمة الإعراب ٢١١ – ابن عصفور – المقرب ٥٠/١ ، ٢٠٧ – ابن هشام أوضح المسالك ٥٥/١ .

(٣) الزجاجي –الجمل : ٤٠٦ – الغدادي – خزانة الادب ٨/ ٣٦١

(٤) الزجاجي – الايضاح : ١٠٣

– المرادي – الجنى الداني ٥٠ – روح المعاني ١٩٤/١٢

(٥) ابن فارس –الصاحبي ص ٢٧٥

(٦) الزجاجي –الجمل ص ٤٠٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وَتَضْحكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لم تَرى قَبْلي أَسِيراً يمانِيا . (١)

وأَنْشَدَ أَبُوْ عَلِيّ القالِيّ عن أبي زَيد :

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ (٢)

وَنُسِبَ إلى أَبي عَمرو بنِ العَلاءِ يُخاطِبُ الفَرَزدقَ الذي كان هَجاهُ ثم اعتَذَرَ :

هَجَوْتَ زَبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعتذِرًا مِن هَجْوِ زَبّانَ لَمْ تَهْجُو ، وَلَمْ تَدَعِ (٣)

وأَمامَ هذه الأَحكامِ المتنافيةِ والمُتناقضةِ أَقولُ إنَّ رَبطَ الأَحكامِ النحويّةِ بفكرةِ القياسِ على المطردِ والشائعِ وعدمِ الاحاطةِ بلهجاتِ القبائلِ العربيةِ عَمَّقَ الاستثناءَ على القواعدِ المطردةِ .

وعلى أَيّةِ حالٍ فإن تَداخُلَ أَحْكام النحوِ وتدافُعَها يُعَدُّ بِذْرَةَ تَشَكُّلِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويهِ وهو أَمر ليس بعيداً عن قصورِ القدرةِ البشريةِ المحدودةِ عن استقصاءِ جميعِ ما يتكلمُ به الناسُ ، لا سيما أن اللغةَ العربيةَ تتميزُ باتساعِها ، وتَشَعبِ قضاياها لذلك كان نَقْصَ الاستقراءِ من أسبابِ تداخلِ الاحكامِ النحويةِ وشُيوعِ أَحكامٍ غَيرِ محدّدةٍ مثلِ الشاذِ والقليلِ والنادرِ على الظواهرِ اللغويةِ اعتماداً على ما وصلَ إليه العالمُ من الشواهدِ ، ولهذافقد استثنى بعضُ المتأَخرينَ على أَحكام القُدماء اعتماداً على ما استقرأوهُ من شواهدَ جديدةٍ جعلتهم يُعيدونَ النظرَ في الأحكامِ السابقةِ .

---

(١) المفضل الضبي- المفصليات -١٥٨ – الفراء – معاني القرآن ٢/ ١٨٧ – المبرد المذكر والمؤنث ١١٦ – ثعلب –مجالس ثعلب ٣٨/١ – ابن عبد ربه – العقد ١٠٠/٣ – القالي – ذيل الأمالي ص ١٣٢ – مكي بن أبي طالب – مشكل إعراب القرآن ٤٣٥/١ – ابن الأنباري – المذكر والمؤنث ٩١ البغدادي – منتهى الطلب -١٦٢/١ – الزمخشري – المفصل ٣٨٦ –ابن هشام – – مغني اللبيب ٣٠٧/١ .

(٢) مكي بن ابي طالب – مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٣٥ –ابن يعيش – شرح المفصل ٢٤/٨– خالد الازهري – شرح التصريح ٨٧/١ – الدرر اللوامع ٢٨/١ – ابو زيد – النوادر ص ٢٠٣– العسكري – العسكريات ١٤٩ – ابو علي الفارسي – الحجة في القراءات ٦٨/١ – ابن جني – سر الصناعة ٨٩/١ – ابن جني – الخصائص ٨٩/١

(٣) الخليل – الجمل ٢٠٣ – ابن الأنباري – الإنصاف ٢٤/١ – الدرر اللوامع ٢٨/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا شك أن ما وضعه النحاة للاحتجاج باللغة من شروط تشددوا فيها كثيراً "متغافلين عن حقيقة أن اللغة ليست متواترة ثابتة ، بل هي ظاهرة اجتماعية تخضع لنواميس التغير وبخاصة انها تنقل شفاهاً وليس لها ما يحميها من التغير والتحول والتطور الذي لازم ظواهرها خلال حقبة امتدت ثلاثة قرون أو أكثر " (١) فرفضوا الاستشهاد بشعر فحول الشعراء والكتاب الافذاذ الذين كتب عليهم ان يكونوا بعد عصر الاحتجاج الذي أقرّه النحاة ، وهم يشكلون قدوة للناشئة ومثالاً لكل متأدب .

وفضّلوا لغة قبيلة على أخرى ، مع أن الاختلاف في اللغة بين القبائل لا يمنع الاختلاف في اللغة بين الأفراد في القبيلة الواحدة وقد علق عباس حسن على تفضيل لغة على أخرى بقوله : " وليس أمام العقل مسوغ مقبول يفضل لهجة على اختها التي انحدرت معها من أصل واحد وشابهتها في النشأة وسايرتها في التدرج المصون حتى نهاية المراحل الجاهلية ، فهما متساويتان لامحالة ، وبأيهما اقتدينا اهتدينا " (٢)
وفي المقابل لم نجد هذا التشدد عند نحاة الكوفة الذين كانوا يوسعون إطار الاحتجاج زماناً ومكاناً فتخطوا قيد الزمن وأخذوا عن المحدثين ، كما أخذوا عن عرب سواد الكوفة والحجاز ونجد وتهامة .

ومن هذا المنطلق تشكلت بذرة التباينات في المعايير والاحكام والاستثناءات على القواعد النحوية . فكما كان القياس على المطرد هو فيصل الحكم عند بعض النحاة كان اعتماد السماع هو الفيصل عند نحاة آخرين . يضاف إلى ذلك تفاوت العناية في مصادر المادة اللغوية ؛إذ كان رجوع النحاة للقراءات متفاوتاً في الهدف ، فكان الكوفيون يرجعون إليها في بناء نحوهم واستصدار أحكامهم وخاصة ان عنايتهم بالقراءات

---

(١) انظر الدكتور نهاد الموسى في تاريخ العربية ص ١٤

(٢) عباس حسن ، اللغة والنحو ص ٣٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والدراسات القرآنية كانت كبيرة ...وعدوا ما جاء في هذه القراءات ممثلاً لما جاء في القرآن الكريم من ناحية وممثلاً للعربية الحقيقية أصدق تمثيل من ناحية أخرى .

أمّا البصريون فقد كانوا على العكس يستشيرون قواعدهم ومعاييرهم في قبولها أو تأويلها أورفضها ورميها بالشذوذ إذا لم يستطيعوا تأويلها (١) . وكثيراً ما كان العلماء يعيبون ذلك عليهم ويتهمونهم بالتجرد من النصفةِ واتّباعِ الشّهوة انطلاقاً من أن القِراءةَ "سنّة متبعةٌ يلزمّ قبولها والمصيرُ إليها " (٢) . قال ابن خالويه " قد أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي أفصح مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك".(٣)

واستنكر الشيخ عبد الخالق عضيمة تلحين النحويين للقراء ، وأنّهُم فقال : "ويؤسفني أن أقول : إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع ، والذين ارتضت الأمةُ الإسلامية قراءاتهم، فركنوا إليها وعولوا عليها " . وقد رمى هؤلاء بالركون إلى الشعر وخفاء توجيه القراءة عليهم ونظرهم إلى الشائع من اللغات والغفلة عما هو غير ذلك فلحنوا قراءات متواترةً مع موافقتها لأقيستهم . (٤)

---

(١) انظر : مثلاً على ذلك في الانصاف ، المسائل ٢٤،٦٠، ٧٧، ٩٤، ١٠٢ ، ١٠٧، ١٠٨، وليس كل ما ذكر مطرداً ، فقد ذكرت المصادر أنّ من الكوفيين من طعن في بعض القراءات وجعلها من وهم القراء (انظر معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، ٣٥٨/١ ، ٧٥٠٠/٢)

(٢) الجزري – النشر في القراءات العشر ١/ ١١ .

(٣) السيوطي –المزهر ٢١٣/١

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ١٩/١ – ٢٤

واورد الدكتور أحمد مكي الانصاري مثلاً على تلحين النحويين للقراءة السبعية في تحقيق الهمزتين في (أئمة) – الآية ١٢ من سورة التوبة لأنها لا تتفق وقياسهم ،

انظر : نظرية النحو القرآني للدكتور احمد مكي الانصاري ٥٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك كان شأنُ الحديثِ النبوَي الشريف فمع أنّهُ مصدرٌ من مصادرِ اللغةِ ، ورمزٌ من رموزِ فصاحتها بَدءاً بكلامِ الرسولِ الكريمِ أفصحِ العربِ وأبلغهم وانتهاءً بصحابتـه وأغلب تابعيه ومن حقه أن يتصدر سائر المادة اللغوية التي احتجّ بها في اللغةِ . والنحو ، ولعلهُ لاقى من العنايةِ في الروايةِ والإسناد والضبطِ والعدالةِ والتوثيقِ ما لم تلاقه مادةٌ لغويةٌ أخرى بعد القرآنِ الكريم ، ولكن الذين منعوا الاستشهادَ به دلّلوا على استقامةِ رأيهم بأَن بعضَ الرواة قد تصرَّفوا في ألفاظِ الحديثِ الذي يرْوونهُ ، وركّزوا الاهتمامَ على المَعنى . (١)

ومِمَّن مانَع في الاحتجاج بالحديث ابن الضائع وابن خروف وأَبوَ حَيّانَ ، والسيوطيَ الذي لخّص حُجة هؤلاءِ في المنع بقوله : " والظاهرُ أَن الحديثَ حَرّفتهَ الرواةَ بدليلِ أن في بعضِ روايته " لولا حِذْثانَ قومِك" . وهذا جارٍ على القاعدة ، وقد بينتَ في كتابِ " أصولِ النحو" من كلامِ ابن الضائعِ وأبي حيان : أنه لا يُستدلَ بالحديثِ على ما خالفَ القواعد النحويةَ ، لأنه مرويٌّ بالمعنى ، لا بلفظِ الرسولِ ، والأحاديثُ رواها العجم والمولّدونَ ، لا مَنْ يحسنُ العربيةَ فأدّوها على قدرِ ألسنتهم" (٢) فلم يأمنوا تسربَ اللحنِ والخطأِ والتحولَ في لغةِ الأحاديثِ بقصدٍ أو دونَ قصدٍ .

وكان هناك من أجازَ الإحتجاجَ بالحديثِ الشريف ، فقد استشهد به عددٌ غير قليلٍ من اللغويين القدامى في مسائل اللغة ، وأَصْدروا احكاماً مستثناة على أحكامٍ من رفَضَ الاحتجاج به .

ولا نُغالي إنْ قُلنا إن ممّا عمّق الاستثناءَ على قواعدِ النحو ما استقرَّ في أذهانِ بَعضِ النحاةِ من أنَّ (النحوَ صناعةٌ) (٣) وهو الأمرُ الذي جعلهم يحتاطُون في صياغتهِ

---

(١) البغدادي - خزانة الأدب ١/٥

(٢) السيوطي -همع الهوامع ٢/٤٢ - ٤٣

(٣) ابن السراج - الاصول ١/ ٦٥

ابن جني - الخصائص ١/٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صياغة دقيقة لا بدّ له من اطراد قواعده ، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق ، وأن يكفل لها التعليلُ ، وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً (١) وجعلهم كذلك يتّحوطون من استعمالات قد تخرج على هذه القواعد المطردة ، كما في أي علم من العلوم ، فقد قال ابن السراج :(واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه ، فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطرد في جميع الباب ، لم يعن بالحرف الذي يشذ منه ، فلا يطرد في نظائره. وهذا يستعمل في كثير من العلوم . ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم . فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول ... فاعلم أنه شاذ ، فان كان ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون حاول به مذهباً ، ونحا نحواً من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه .(٢) كما نقل السيوطي عن أبي حيّان الأندلسي قوله : " وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة ، فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجملية "(٣) .

وكان حرص النحاة على هذه النظرة سبيلاً للتحكم باللغة تحكماً فلسفياً منطقياً ، لا يتوانى عن رد الاستعمالات التي تخالف المطرد ولا تقبل التأويل وبروز استثناءات اقتضتها صناعة النحو والأقيسة الشكلية ، ونظرية العامل والمعمول .

وأصبح تعدد الأحكام والتقديرات الإعرابية معلماً لا ينفصل عن النحو ، فتعددت التقديرات الإعرابية حول شواهد مسائل النحو من ذلك مسألة لغة " وأسروا النجوى الذين ظلموا " (٤) إلى أن بلغت عشرة أوجهٍ (٥) عند من لم يجز حملها على أنها لغة من لغات العرب ، ويبدو لي أن حملها على انها لغة من اللغات التي تكلمت بها بعض القبائل العربية هو السبيل القويم ، لاسيما أن عدداً من نحاتنا ذهب إلى مثل هذا (٦) .

---

(١) شوقي ضيف – المدارس النحوية ص ١٨

(٢) ابن السراج – الاصول ٥٦/١

(٣) السيوطي – الاشباه والنظائر ٢٨٨/١

(٤) الانبياء /٣

(٥) انظر ابن هشام – المغني ٤٧٩ – ٤٨١

(٦) المرجع نفسه ص ٤٧٨ – والحريري – درة الغواصي في أوهام الخواص ص ١٠٨ – ، ١٠٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعزز ذلك وجودها في كلام العرب نظمه ونثره ، بأمثلة ونصوص صحيحه لا يرقى اليها شك ، ولا يصح فيها خلاف ، فقد جاءت في القرآن ، والحديث الشريف ، والشعر فمن أمثلتها في ذلك كله : الآية السابقة ، يضاف إليها قراءة حمزة والكسائي : "إمّا يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما " (١)

لذا نقول : لا يجوز أن تكون القلة والندرة والشذوذ ميزاناً توزن به النصوص ويحكم عليها من خلاله ذلك أنه مقياس مضطرب لا ثبات فيه خصوصاً وأن النقل عن العرب كان المعتمد فيه السماع والحفظ ، وجاء التدوين في فترة متأخره لذلك قال ابو عمر بن العلاء : ما انتهى إليكم فما قالته العرب إلا أقله ولو جاءكم لجاءكم علم وافر وشعر كثير . (٢)

مما يشير إلى ضياع الكثير مما قالته العرب نظماً أو نثراً ، أما ما أثر عنهم وكان قليلاً ، فقد يكون في أصله كثيراً لكنه لم يصلنا . ومن هذا الاطار ينبغي أن نتعامل مع النصوص اللغوية . ومن عدم الموضوعية في التقنين أن نتعامل مع النصوص اللغوية ضمن قوالب محدودة ، وأن ننظر إليها من منظور ضيق يتمثل في تلك القواعد النحوية التي وضعت بناءً على مجموعة من النصوص بغض النظر عن غيرها ، فتكون محاكمة النصوص المتبقية في ضوء ذلك ، الأمر الذي زاد كمّ الضرورةِ والشاذِ والتأويلِ في اللغة.

---

(١) الاسراء /١٧

خالد الأزهري – شرح التصريح ٢٧٦/١

ابن يعيش – شرح المفصل ٨٧/٣

السيوطي – همع الهوامع ١٦٠/١

(٢) ابو حيان البحر المحيط ٢٣٠/٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

الاستثناءُ على قواعدِ ظواهرِ

نظامِ الجملةِ العربيةِ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

الاستثناء على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية

إنَّ البحثَ في الجملةِ والعنايةَ بها يُعتبرُ من أبرزِ جوانبِ الدراساتِ اللغويةِ ، فقد أَولَتِ الدراسةُ اللغويةُ الجملةَ قدراً وافراً من الاهتمامِ ، على أساسِ أنَّ اللغةَ من أهمِّ النشاطاتِ الانسانيةِ والاجتماعيةِ ، ولا سيما الجانبُ الذي يعبّرُ عن مضمونٍ معنوي وهو الجملةُ ، وحدةُ التعبيرِ والإفصاحِ والإفادةِ .

وعلى الرغمِ من اتصافِ الجُملةِ العربيةِ في واقعها بالمُرونةِ ، وموافقةِ المعنى والغرضِ القائمِ في نفسِ المتكلمِ ، والقدرةِ على التوفيقِ بين المبنى والمعنى ، لِما فيها من خصائصِ التقديمِ والتأخيرِ والحذفِ والزيادةِ ، إلا أنَّ عنايةَ النحاةِ القدماءِ بالجملةِ وأبحاثَهم المتعلقةَ بها اتجهتْ الى دورِ العلامةِ الاعرابيةِ ، وترتيبِ الكلماتِ في الجملةِ وأثرِ كل كلمةٍ على الكلمةِ التي تليها . وحتميةِ أن تكونَ الجملةُ من طَرفيِّ إسنادٍ هما : (المسندُ إليه) و (المسندُ) في إطارِ نظريةٍ منطقيةٍ شكليةٍ هي نظريةُ العاملِ .

ويبدوُ أنَّ تأملَ نظامِ الجملةِ العربيةِ في الدراسةِ النحويةِ يُشيرُ إلى أنَّهُ حين جمعَ اللغويون مادةَ بحثِهم وصنَّفوها ورتَّبوها قادهم التحليلُ إلى الكشفِ عن ظواهرَ لنظامِ الجملةِ وتركيبِها ، غيرَ أن النحاةَ حاولوا جعلَ هذه الظواهرِ عموميةً كليةً شموليةً تحقيقاً للهدفين العامَّين المرادَين من البحثِ اللغويِّ ، وهما الحفاظُ على العربيةِ لغةِ القرآنِ الكريمِ من الفَساد واللحنِ ، وتعليمُ العربيةِ للاعاجمِ والناشئةِ من أبْناءِ العرَبِ .

لذلك تشكلت قواعدهُم على أساسِ تعميمِ هذه الظواهرِ وتعميقِ فكرةِ اطّرادِها وانسجابِها على جميعِ ما أفْرزتْهُ اللغةُ من نصوصٍ ومع أن كثيراً من نَصوصِ العربيةِ انسحبَت عليها قواعدُ هذه الظواهرِ لكنَّ سَعَةَ هذه اللغةِ وتنوعَ أساليبِ القولِ فيها ، أفْرزَا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مادةً لغويةً أُخرى لم تَنْسَحِبْ عليها تلكَ القواعدُ النحويةُ ---- فكانت هذه المادةُ اللغويةُ استثناءً على قواعدِ هذه الظواهرِ ، إلا أنَّ حِرْصَ النحاةِ على تعميمِ هذه الظواهرِ بمختَلَفِ الوسائلِ جعلهم يستعينون بالتأويلِ والتقديرِ ، فكان وسيلةً ذكيةً لإسباغِ اطرادِ تلك القواعدِ ، غيرَ أنَّ إعادةَ النَّظَرِ في هذه الوسيلةِ يعزِّزُ فكرةَ عدَمِ انسحابِ قواعدِ ظواهرِ النظامِ الجُمْلِيِّ على النصوصِ الواقعةِ في حيزِ التأويلِ والتقديرِ ، وأنها في حقيقتِها استثناءٌ صريحٌ على تلك القواعدِ ، ولعلَّ من أبرزِ ما يثبتُ هذه الحقيقةَ تلك الأساليبُ والجملُ الانفعاليةُ التي يَنْطِقُها المتكلمُ وهو مُنْفَعِلٌ، وتتكونُ من كلمةٍ واحدةٍ مُفْرَدَةٍ، أو مكررةٍ أو تكونُ تركيباً يَخْلُو من الإسنادِ ، فإذا نَقَلْناها إلى التفسيرِ المَنْطِقِيِّ في إطارِ قاعدةِ ظاهرةِ الإسنادِ ، والقائمةِ على تقديرِ المسنَدِ أو المسنَدِ إليه والعاملِ ، فقد نقلناها من الأُسلوبِ الإنشائيِّ إلى الأسلوبِ الخَبَرِيِّ وقطعنا الصلةَ بين رُوحِها ومَنْطُوقِها .(١)

إذ قال ابنُ الحاجبِ : " فإنا نَقْطَعُ بأن القائلَ " يازيدُ" قد تم كلامُهُ ، فإذا قال بعد ذلك " عمرٌو منطلقٌ " ، أو "جاء ني زيدٌ" كان جملةً مستقلةً متلما في قولك " أفعل كذا من غيرِ قولِكِ يا زيدُ ....." (٢) لذا فإن بعضَ الجُمَلِ تتكونُ من كلمةٍ واحدةٍ مكررةٍ دونَ إسنادٍ مثل" تعالَ " و (لا) و " وا أَسَفاه " و (صه) فكلُّ واحدةٍ من هذه الكلماتِ تُؤَدِّي معنىً كاملاً يكتفي بنفسه " (٣) دونَ إسنادٍ . لا سيما أن اللغةَ يمكن أن تؤدِّيَ وظيفتين رئيستين، فقد تكونُ أداةً للتعبيرِ عن الحقائقِ والقضايا الموضوعيَّةِ ، وفي هذه الحالةِ يكونُ هَدَفُها مجردَ توصيلِ الأفكارِ ونَقْلِها ، ولكنها أيضاً قد تكونُ ذاتَ وظيفةٍ عاطفيةٍ وديناميكيةٍ بصفةٍ أساسيةٍ ، أي أنَّ وظيفتَها حينئذٍ التعبيرُ عن العواطفِ والانفعالاتِ واثارةِ المشاعرِ والتأثيرِ في السلوكِ البشريِّ ، والواقعُ أنَّ هذين الجانبين موجودانِ في مُعْظَمِ أساليبِ الكلامِ ولكنْ بنِسَبٍ تتفاوتُ من القضايا المجَرَّدَةِ ذاتِ الصبغةِ المنطقيةِ الخالصةِ الى الأصواتِ التعجبيةِ والصَّرَخاتِ التعبيريةِ .(٤)

---

(١) محمد عيد:أصول النحو ص ٢١٩

(٢) ابن الحاجب ، الايضاح في شرح المفصل ٢٥١/١

(٣) فندريس ، اللغة ص ١٠١

(٤) أولمان ، دور الكلمة في اللغة ص ٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أنّ قواعدَ ظواهرِ نظامِ الجملةِ لم تَنْسَحِبْ على ما أُبْعِدَ عنِ التقعيدِ و وصفِ بالشذوذِ أو الضرورةِ أو القلةِ أو الندرةِ .

والواقعُ أن إبعادَهُمْ له متّصلٌ كذلك بالحِرْصِ على تعميقِ اطّرادِ قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ . ولعلي أرى أن كِبَرَ حَجْمِ النصوصِ المستثناةِ على قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ كان يحتاجُ إلى منهجيةٍ أقلّ شكليةً ومعياريةً .

لذا سنتناول في هذا الفصل أهمّ هذه الظواهرِ ، وهي :-

(١) ظاهرةُ الإسناد وما يتّصلُ بها مِنْ مِثْلِ :
فكرةِ الحذفِ
فكرةِ الزيادةِ
(٢)ظاهرةُ العلامةِ الإعرابيةِ
(٣)ظاهرةُ الرتبةِ
(٤)ظاهرةُ التلازُمِ
(٥) ظاهرةُ المطابقةِ
(٦) ظاهرةُ التعريفِ والتنكيرِ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١) ظاهرةُ الإسنادِ

وهي الظاهرةُ الأساسيةُ في نظامِ الجملةِ العربيةِ ، فالجملةُ تقومُ على ركنينِ هما : المسندُ والمسندُ إليه ، مبتدأوخبرٌ ، أو فعل وفاعل ، والتكوينَ الأساسيَّ لها عندَ النحاةِ ، هو فعلَ واسمَ ،أو اسمَ واسمَ ، ولا تستغني الجملةُ عن أيِّ ركنٍ من ركنيها ، هذه هي الفكرةُ الأوليّةُ العامةُ لظاهرةِ الإسناد، وهي تجسدُ العلاقةَ أو الارتباطَ المعنويَّ بين الجزأين الأساسيين ، وقد جعلَ نحاتُنا هذه الظاهرةَ شموليةً كليةً تنطبقُ على كلِّ ما يؤدِّي معنىً من المعاني النحويةِ ، فإذا لم يَجدوا أحَدَ الركنين أوّلوهُ وقدّروهُ ، واستناداً لظاهرةِ الإسناد برزت : فكرةُ الحذفِ وفكرةُ الزيادةِ .

-أ- فكرةُ الحذفِ

نصتْ قواعدُ النحاةِ وأصولُهم العامةُ على أن المبتدأَ والخبرَ جملةً مفيدةً تحصلُ الفائدةُ بمجموعِهما ، ولا بدَّ منهما . وأنَّ الحذفَ خِلافُ الأَصْلِ ، ...، إذا دارَ الأمرُ بين الحذفِ وعدمِهِ كان الحملُ على عدمِهِ أولى ، لأنَّ الأصْلَ عدمُ التقديرِ(١) كما أكدتْ قواعدُ النحاةِ أنَّ ما هو عُمدَةٌ لا يَصِحُّ حذفُهُ ولا يَجُوزُ الاستغناءُ عنه ، فنظامُ الجُملةِ يتحددُ عندهمْ" بالمسندِ والمسندِ اليه ، وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخرِ ولا يجدُ المتكلمُ منه بُدّاً ، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيّ عليه ، وهو قولك : عبدُالله أخوك وهذا أخوك ومثل ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلا بد للفعل الابتداءُ، ومما يكون بمنزلةِ الابتداءِ ، قولك:كان عبدُ الله منطلقاً ، وليس زيداً منطلق ، لأن هذا يحتاجُ الى ما بعدَه كاحتياجِ المبتدأ لما بعده"(٢).

ومع ذلك ، فإنَّ النحاةَ استثنَوْا على هذا الأَصلِ المتواضَعِ عليه بجَوازِ الحذْفِ أو وجوبِهِ ، وحدّدوا ضوابطَ هذا الحَذْفِ وأغراضَهُ ، فقد ذكره سيبويهِ – مثلاً – في مواضعَ

---

(١) الزركشي (محمد بن عبد الله) – البرهان – في علوم القرآن – تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ١٩٧٢ ، دار المعرفة – بيروت ١٧٦/٣ ،

(٢) سيبويه – الكتاب ٧/١ ، ٢٥٦ ، ٣٩٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متفرقةٍ من كتابِه(١)، وعقَد له ابنُ جني فصلاً سمّاهُ (شجاعةَ العربيةِ) ، وذكر أنه لا بد من وجود دليلٍ على المحذوفِ (وإلا كان فيه ضربٌ من تكليفِ عِلمِ الغيبِ في معرفتِه) (٢) استناداً إلى أنَّ الهدفَ الرئيسيَّ الذي توضَعُ اللغةُ من أجْلِهِ -عادةً- هو الإبانةَ والإفصاحُ ونقلُ أفكارِ المتكلمِ ومطالبِه إلى الآخرين بعيداً عن اللَّبسِ والغُموضِ . فحاولَ النحاةُ تبيينَ أسبابِ الحذفِ والتقديرِ في المواضعِ التي افترَضُوا أنَّ رُكناً من رُكنَيَ الإسناد قد حذف منها أو أُضمر و من تلك الأسباب : "كثرة الاستعمال " إذ ذكر النحاة أنّ كثرةَ الاستعمالِ لبعضِ العباراتِ تؤدّي الى الإيجازِ والاختصارِ ، ومن أمثلةِ حذفِ الاسمِ لكثرةِ الاستعمالِ ، قولهم : ((لا عليكَ)) فحُذِفَ اسمَ لا النافيةِ للجنسِ ، وتقديرُه :(لا بأسَ عليكَ) ، و(لا ضيرَ عليك)... ولكنه حُذِفَ لكثرةِ استعمالِهم إياهُ (٣).

وقد يحذفُ خبرَ لا النافيةِ للجنسِ وأكثرُ ما يَحذفهُ الحجازيون من خبرِ لا ، إذا كانَ مع (إلاّ) ، نحو :

﴿ لا إلهَ إلا اللّه ﴾ و﴿ لاحولَ ولا قوةَ إلا باللهِ﴾ .(٤)

وحُذِفَ المبتدأ من جوابِ القَسَمِ إذا أُخْبِرَ عنه بالقسمِ ، نحوَ :" في ذمتي لأعملَنَّ الخيرَ" والتقدير : (في ذمتي قَسَمي) وحُذِفَ الخَبَرَ إذا كان المبتدأ صريحاً في القَسَمِ ، وعلةُ الحذفِ في مثلِ هذا الضربِ هي كثرةُ الاستعمالِ ، لان القَسَمَ عامةً ، مما كَثُرَ استعمالهُ ولذا آثروا تَخْفيفه(٥) .

---

(١) انظر مثل سيبويه- الكتاب ٣٩٤/١ ، ٢٨٣ ، ٢٥٦ ، ٢٩٥/٢

(٢) ابن جني - الخصائص ٣٦٢/٢ و ما بعدها

(٣) انظر سيبويه - الكتاب ١/ ٢٢٤ ، ٢٩٥/٢ ، ٣/ ٢٨٩

وانظر المبرد - المقتضب ١/ ٢٤

(٤) السيوطي - همع الهوامع ٢/ ٢٠٣

(٥) انظر ابن يعيش -- شرح المفصل ٩٣/٩ -٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والواقعُ أننا لا نتفقُ مع نحاتِنا في هذا ، لأن قواعدَهم في هذا التركيبِ تجعلُ المُقسَمَ به جملةَ (لَعمرُكَ قسَمِي) ويكونُ المُقْسَمُ عليه جملةَ (لأ زورنّك) ثم يُصبِح لدينا إسنادان مع أنَّ الواقعَ اللغويَّ ليس فيه إلا إسنادٌ واحد تأكدَ بالقَسَم (١) في نحوِ قولنا : " لعمرك لازورنّك" .

وقد تنبّهَ ابنُ هشامٍ إلى هذا الملحَظِ فقال عن جملةِ القَسَم :" إنها انشائيةٌ غيرُ مَقصُودةٍ ، وانما المقصودُ جملةُ الجوابِ وهي خبريةٌ ، ولم يُؤتَ بجملةِ القَسَمِ إلا لمجردِ التوكيدِ لا للتأسيسِ " .(٢)

من هنا نُلاحظُ أن النحاةَ جعلوا ظاهرةَ الإسنادِ عموميةً شمولية ، واخضعوا لها كلَّ ما خالفها ، واستعانوا على ذلك بالاستثناءِ على الأُصول النحويةِ المنصوصِ عليها من خِلالِ الحذفِ والتقديرِ لتوحيدِ القواعدِ واطّرادِها .

ومن أمثلةِ المواضعِ التي رأى النحاةُ أن كثرةَ الاستعمالِ سَبَبَ حذفِ الفِعلِ منها : (أُسلوبُ النداءِ) مثل (يا عَبْدَالله) . فنُصبَ (عبدَ الله) بفعلٍ مضمرٍ وجوباً تقديرُه (أَدعُو) أو (أُريد) ، وحُذِفَ هذا الفعلُ لكثرةِ استعمالِهم النداءَ في كلامِهم وصارَ اللفظُ بـ (يا) بدلاً مِن اللفظِ بالفعلِ(٣) .وقالَ ابنُ يعيشَ الناصبُ له فعلَ مضمَرَ ... ولا يجوزُ اظهارُ ذلك واللفظُ به لأَن (يا) قد نابتْ عنه .) (٤)

ومع ذلك ، فإن ما ذهَبَ إليه النحاةُ في أُسلوبِ النداءِ في إطارِ فكرةِ الحذفِ يؤدي إلى تداخُلِ ما أَطلقوا عليه (الجملةَ الخبريةَ) بالجملةِ الإنشائيةِ الطلبيةِ ، فقد عَلّقَ

---

(١) النحو الوصفي ١١٤/٢

وانظرعبد الرحمن أيوب – دراسات نقديه في النحو العربي ص ١٦١

(٢) ابن هشام – مغني اللبيب ص ٥٣١

(٣) سيبويه – الكتاب ١/ ١٩٢ ، وانظر المبرد – المقتضب ٢٠٢/٤

(٤) ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ١٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدكتور عبدُ الرحمن أيوب قائلا : "ونحنُ نقولُ للنحاةِ بأنه لا تساويَ بين جملةِ (يا محمد) وجملةِ (أدعوك) لأن الأولى إنشائيةٌ والثانيه خبريةٌ ولا تساويَ بين الإنشاءِ والخبر .....، فهل يقبلُ النحاةُ بمقتضى تأويلِهم أنْ يقولوا بأن الأداة (يا) وحدها اسنادٌ كاملٌ كذلك يتم الكلام به دونَ (مُحمد) ؟ "(١)

وعارضَ الدكتورُ تمام حسّان توجّهاتِ النحاةِ في أسلوبِ النداءِ قائلاً :
" الحذفُ لا يتم إلابقرينةٍ تدلُّ على المحذوفِ ، ولا مانعَ أنْ يُذكرَ المحذوفُ، وأما ما يسميهِ النحاةُ " وجوبَ حذفِ الفعل " فالمعنى في جميعهِ على غيرِتقديرِ الفعلِ لقد قال النحاة بحذفِ الفعلِ وُجوباً في النداءِ ولا يستقيمُ معنى النداءِ وهو انشائيٌّ مع تقديرِ الفعلِ لأنَّ الكلامَ مع تقديرهِ سيصبحُ خَبَرياً ، والأوضحُ فيه أنه من الجُملِ التي تعتمدُ على الأداةِ ومعناها " (٢) لأنّ هذا التركيبَ يدلُ في ذاتِهِ على معناهُ ولا يحتاجُ الى تقديرِ فعلٍ أو غيرهِ.(٣)

ومن أمثلةِ المواضعِ التي يكثرُ فيها حذفُ الفعلِ في الكلامِ ناصبُ المفعولِ بهِ في التحذيرِ والإغراءِ ، نحو إياكَ الأسدَ ، وإياكَ والإسدَ . وفي الأمثال ، يقول سيبويه:
" هذا بابُ ما يُحذفُ فيه الفعلُ لكثرتِه في كلامِهم ، حتى صار بمنزلةِ المثلِ ، وعلق على حذفِ الفعلِ في الأمثلةِ المذكورةِ بكثرةِ استعمالِهم إياه" (٤) -

---

(١)عبد الرحمن أيوب – دراسات نقديه في النحو العربي ص ٤٦
(٢) تمام حسان – اللغة اللعربيه معناها ومبناها ص ٢١٩
(٣) مهدي المخزومي – نقد وتوجيه ص ٣١١ .
(٤) سيبويه – الكتاب ١/٢٨٠ – ٢٨١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبدو أَن عِلّة وجوبِ الحذفِ في هذه الأمثلةِ والذي هو استثناءَ على الأَصلِ الذي يقتضي الذّكرَ ، كَونَها أمثالاً ، أوكالمثلِ في كثرةِ الاستعمال ، والامثالُ لا تُغيّرُ (١) نحو قولهم : " كِليهما وتمراً " اي : أعطِني كليهما وزِدني تمراً . وكذلك ما جَرى مَجْري الأمثالِ ، نحو قولهم : وراءَك ، أوسعَ لك ، حسبُك ، خيراً لك ، كأنه قال : خل هذا المكان وائت مكاناً أوسعَ لك ، واكففْ عن هذا الأمرِ واقطع وائتِ خَيراً لك. (٢)

ونرى أَن النحاةَ خضعوا لفكرةِ النظامِ الجُمَليّ الاسناديّ المستندِ على فكرةِ العاملِ وهم يُقَعّدون كذلك لأُسلوبِ التحذيرِ والإغراءِ (٣) ، فيقولُ ابنُ الأنباريّ : " إنه لا يتصورُ أَن تكونَ المنصوباتُ مبتدأةً لأنها وإنّ كانت متقدمةً في اللفظِ إلا أنها متأخرةً في المعنى، والمنصوبُ لا بدّ أَن يتقدّمهُ عاملٌ لفظاً أو تقديراً " (٤) فافترضوا أن هناك فِعلاً مَحذوفاً، بَيْدَ أنّ هذا التركيب شَأنُهُ شَأنُ بعضِ التراكيبِ اللغويةِ التي لا تحتاجُ إلى مثلِ هذه التقديراتِ حتى يتّم معناها ، فهي تدلُ في ذاتها وبألفاظِها على معناها فالعربيةُ كما يقال لغةٌ لماحةٌ تستغني عن كلّ كلمةٍ يمكنُ الاستغناءُ عنها مع عدمِ الإخلالِ بالفكرةِ أو بالمعنى المقصودِ (٥)

فهذا التركيبُ مثلاً من الأساليبِ الانفعاليةِ التي لا يمكن للنحوِ أن يثبتَ أمامَ أوضاعِها المتغيرةِ (٦) يقول عبدُ المجيد عابدين معقباً على مثلِ هذه الأساليبِ:

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ٢/٢٧

(٢) سيبويه – الكتاب ١/ ٢٨٢

وانظر ابن يعيش – شرح المفصل ٢/٢٨

(٣) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ٢/٢٥

ابن عقيل–شرح الألفيه ٢/٣٠٠

وخالد الأزهري – شرح التصريح على التوضيح ٢/١٩٢

(٤) الأنباري – الانصاف ، مسألة رقم (٥)

(٥) حسن عزه – دراسات في اللغة والنحو– ١٩٦٩ – معهد البحوث والدراسات العربيه – القاهره ص ٥٢–٥٦

(٦) تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" هذه عباراتٌ أكثرها انفعاليٌّ إنْ أخضعناها للمنطقِ فقد نقلناها من أسلوبٍ إلى أسلوب وقطعنا الصلةَ بين معناها وروحِها أوبين منطوقِها ونفسيةِ صاحِبها ". (١)

من هنا فإنه ليس بلازمٍ أَنْ تتكوَّنَ كلُّ جملةٍ من مسندٍ ومسندٍ اليهِ . ومن الجائزِ أَنْ يُرمزَ إلى عددٍ عديدٍ من الدلالاتِ برمزٍ واحدٍ ، كما لو قلتَ (أمامكَ) مريداً بهذا اللفظِ العديدَ من المعاني ٠٠٠من هنا جاءتْ فكرةُ الحذفِ في بعضِ ملامِحِها مصنوعةً بعيدةً عن واقعِ اللغةِ ، لانها تولّدتْ عن محاولةِ إخضاعِ اللغةِ للقاعدةِ المطردةِ ، وأَدْخلتِ العديدَ من التراكيبِ حَيِّزَ الاستثناءِ على الإسنادِ .

ومن أَسبابِ الحذفِ كذلك : " دلالةُ المقام " إذْ يستعينُ المتكلمُ بالمقامِ الذي يُحيطُ به أو بالسامعِ ، فيوجزُ في كلامِهِ معتمداً على دلالة المقامِ ، وقد ذكرَ النحاةُ أنه يجوزُ حذفُ المبتدأ أو الخبرِ لدلالة المقامِ في نَحْو :
(زيدٌ والله) والتقديرُ : هذا زيدٌ ، تقول ذلك لقوم ينتظرونَه ، وتقول : زيدٌ والتقدير : زيدٌ أشكرُ إذا كنتَ في مقامِ تعداد الذين تَشْكرهُم وكذلك يُحذفَ اسمُ (كانَ) أو (إنَّ) وخبرُ (لا) النافيةِ للجنسِ. فإذا كانَ في الكلامِ قرينةٌ تدلُّ دلالةً قاطعةً على الخبرِ ولم يكنْ لذكرهِ فائدةٌ معنويةٌ ، فتقومُ تلك القرينةُ مقامَ ذكرهِ ، ويكونُ حذفهُ مستحسناً لأن ذكرهُ لا يتعلقُ بفائدةٍ . فمما حُذفَ لدلالةِ المقام أَن ترى صورةَ شخص ، فتقولُ عبد اللهِ وربِّى كأنكَ قلتَ: ذاكَ عبدُالله ، أو هذا عبدُ الله (٢) ومن ذلك قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ :
" طاعةٌ وقولٌ معروفٌ " (٣)أَيْ أَمري طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ، أو على تقديرِ

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات الساميه القاهره ، ١٩٥١ ص٦٢

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٩

(٣) محمد / ٢١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حذفِ الخبرِ اي طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ .(١)

وَيُحذفُ –مثلاً – خبرُ (إن) إذا كان معلوماً عندَ السامعِ . قال سيبويهِ : " هذا بابُ ما يَحْسنُ عليه السكوتُ " في هذه الأحرفِ الخمسةِ لإضمارك ما يكونُ مستقَّراً لها وموضعاً لو اظهرته وليس هذا المُضْمَر بنفسِ المُظْهَرِ ، و من ذلك : إنَّ مالاً وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً . أي : إن لهم مالاً ، فالذي أُضمرتَ : لهُم ، ..– وقال الأَعشى :

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحَلاً وإنَ في السَّفرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاً (٢)

وجاءَ خبرُ (إنِ) محذوفاً في القرآنِ الكريمِ في قولِ اللهِ تعالى :"إن الذين كفروا ويصدونَ عن سبيلِ اللهِ والمسجدِ الحرامِ الذي جعلناهُ للناسِ سواءً العاكفُ فيهِ والبادِ ومن يُردْ فيه بإلحادٍ بظلمٍ نذقه من عذابٍ أليمٍ" (٣)

قال الزَّمَخْشَريُ: "وخبرُ (إنَّ) محذوفٌ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه ، تقديرهُ ، إنَّ الذين كفروا ويَصدونَ عن المسجدِ الحرامِ نُذيقهم منْ عذابٍ أليمٍ . وكلُ من ارتكبَ فيه ذَنباً فهو كذلك " (٤) فالحذفُ الجائزُ ما نَصَّت عليه القاعدةُ النحويَة التي مَؤداها : أنهُ إذا فُهِمَ الموقفُ اللغويَّ بمُجَرَّد ذكرِ بعضِ عناصره اللغويةِ دونَ بعضِها الآخرِ ، جازَ الاستغناءُ عن بعضِ هذه العناصر ،جاءَ في الألفية :

وَحَذْفَ ما يُعلَمُ جائزٌ كما تَقُولُ (زَيْدٌ) بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُما ؟

وفي جوابِ : كَيفَ زيدٌ ؟ قُلْ دَنِفْ فَزَيدٌ استغنَى عَنْهُ إذا عرِفْ (٥)

---

(١) سيبويه –الكتاب ٧١/١ ، ٢٨٢

(٢) سيبويه – الكتاب ٢/ ١٤١

(٣) الحج / ٢٥

(٤)الزمخشري – الكشاف ١٠/٣

وانظر أبو حيان – البحر المحيط ٣٦٢/٦

(٥) ابن عقيل – شرح الألفية ١/ ٢٥٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال ابن جنّي عنه : وليسَ شيءَ من ذلك إلا عَن دَليلٍ عليه ، وإلا كانَ فيه ضَربٌ من تَكليفِ عِلم الغَيْب في معرفته (١) فاللفظُ وُضعَ بإزاءِ المعنى ، فإنّ فَهم المعَنى من السياقِ جاز الاستغناءُ عن اللفظِ ، وإذا تَوقّفَ المعنى على ذِكرِ اللفظِ وَجبَ ذِكرُه لأنّ المُرادَ منه الدلالةُ على المعنى (٢) .

كما كانتْ " دَلالةُ الكلام" مِنَ أَسبابِ الحَذْفِ، إذْ رَدَّ النحاةُ أَسبابهُ في بعضِ الجُملِ والاستثناءِ على الأَصْلِ القاضي بالذكرِ لوجودِ دليلٍ في الكلامِ على العنصرِ المحذوفِ . فمن أَمثلةِ ما حُذفَ فيه أَحد رُكنَيّ الجملةِ لدلالةِ الكلام عليه ، حذفُ المبتدأ بَعدَ الأَدواتِ (مَا) و (إنْ) النافِيَتَيْنِ و (هل) الاستفهاميةِ إذا وُصفَ بالظرفِ أو الجملةِ ، كقولِ الشاعِر :

وَمَا الدَّهرُ إلا تارَتانِ فَمِنْهُما أَمُوتُ وأُخْرى أَبْتَغِي العَيشَ أَكْدَحُ (٣)

على تقديرِ : منها تارةَ أموتُ . وقولِ كعبِ بنِ جُعيلٍ (٤)

لَنا مِرْقدُ سَبعُونَ أَلفَ مُدَجَّجٍ فَهَلْ في مَعدَّ فَوْقَ ذلك مِرْفَدا

كأنه قال : فهل في مَعدَّ مِرْفدَ فوق ذلك مِرفداً وكحذفِ المبتدأ في أُسلوبِ المدحِ والذَّم.(٥) نحوَ نِعمَ الرَّجُلُ زيدٌ . والتقديرُ عندهم (هو زيد) وكذلك حذفُ اسمِ (كان) والمفعولِ الأولِ للفعلِ (حَسبَ) إذا كان مَصْدَراً دلَّ عليه الفعلُ السابقُ له .

---

(١) ابن جني - الخصائص ٣٦٢/٢

(٢)السيوطي - الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٦

(٣) سيبويه - الكتاب ٣٧٦/١

(٤) نفسه ١/ ٢٩٩

(٥)نفسه ٣٠٠/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أمثلةِ المواضع التي حذفُوا منها الخَبرَ لدلالةِ الكلامِ عليه : حَذفُهُ بَعْدَ " إذا " الفُجائيَّةِ (١) ، تقول : خرجتُ فإذا زيدَ وفي أُسلوبِ المعيةِ إذا جاءَ المبتدأُ مصاحباً بآخرَ بَوسَاطَةِ واوِ المعيَّة (٢) نَحوَ " كلُّ جَندي وسلاحُه " وكذلك بعد مبتدأ (لولا) ... ، فقد اكتنزتَ مصنفاتُ النحوِ بمثلِ هذا الجانبِ (٣)

ولا شكَّ أنَّ سياقَ الحذفِ هذا يُبرزُ لنا محاولاتِ إخضاعِ اللغةِ للقاعدةِ ، ومعالمِ الأخذِ بمقتضياتِ صناعةِ النحوِ ، التي قال فيها ابنُ هشامٍ : " الحذفُ الذي يلزمُ النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضتهُ الصناعةُ ، وذلك بأنْ يجد خبراً بدونِ مبتدأ أو بالعكسِ أو شرْطاً بدون جزاءٍ أو بالعكسِ .. (٤)

ولما كان لكل مبتدأٍ في تصورِ النُّحاةِ خَبرَ ، افترضُوا وجودَ خبرِ محذوفٍ يدلُ عليه المبتدأُ المذكورُ ، ومن أمثلةِ قواعدِ التراكيبِ التي أعتقدَ أنها تُصرِّح بنوعٍ من المبتدأ يستلزمُ الخبرَ هو المبتدأ الوصفَ ذو الفاعلِ المُغني عن الخبرِ ، ويُقصدُ بالوصفِ المشتقاتَ المشبَّهة بالفعلِ في العملِ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وصيغِ المبالغةِ والصفةِ المشبهةِ ، واسمِ التفضيلِ ، ويشترطُ في هذا الوصفِ الذي يقعُ مبتدأً أن يعتمدَ على نَفيٍ أو استفهامٍ نحو قولهِ تعالى : " أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَن آلِهَتِي يا إبْراهِيمُ " (٥) فمثلُ هذا الوصفِ (أراغبٌ) أعربوهُ مبتدأ وما بعده فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ ، بَيْدَ أنَّ نُحاةَ الكوفةِ لم يشترطوا أن يعتمدَ الوصفُ على نفيٍ او استفهامٍ ، وقالوا إنهُ (في عَملهِ غيرَ مُعتمدٍ) (٦) لكن السيوطيَّ انطلقَ من منظورٍ استثنائيٍّ أعمقَ استثناءً يتمثلُ في أنَّ : مِثلَ هذه التراكيبِ

---

(١) سيبويه – الكتاب ١/ ٤٧٢

(٢) نفسه ١/ ١٥٤ ، ١٩٧

(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ٩٥/١

ابن عقيل –شرح الألفية ٢٢٨/١

(٤) ابن هشام – مغني اللبيب ص ٨٥٣

(٥) مريم / ٤٦

(٦) خالد الأزهري – شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٥٧

السيوطي – الاشباه والنظائر ١٤٧/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللغوية ذاتُ طَرفٍ واحدٍ ، وقد استغنت بألفاظِها وما بينها من تَرابطٍ عن الطَرفِ الآخرِ ، حيث قال : "قال ابنَ النحاسِ في التعليقةِ قولُنا (أقائمٌ الزيدانِ ، وما ذاهبٌ أخَواك) مبتدأ ليس لَهُ خَبَرَ لاملفوظٌ ولا مقدرٌ " .(١)

فلا ريبَ أنَّ هذا التَوجُهَ يُصَرِّحُ بالاستثناءِ على ما تَنَصَّ عليه قواعدُ النحاةِ : في إطار فكرةِ الاسنادِ والمتأسِّسةِ على أنَّ العُمدةَ (ومنه المبتدأ والخبرَ) لا يصحُ حذفهُ ، ولا يجوزُ الاستغناءُ عن أيٍ منهما في التركيبِ ، وفي أنَّ المحذوفَ لا بدَّ أنْ يعوَّض عنه ، كما أنه يصرحُ من جانبٍ آخرَ بالاستثناءِ على ظاهرةِ الإسنادِ – عُمومًا – التي استندَ عليها نظامُ التقعيدِ الجُمْلِيِّ .

ومما تجدرُ الإشارةُ إليه في هذا المقامِ مَقولةُ أحدِ الدارسين المُحْدَثِينَ الذي أنكرَ القاعدةَ الاستثنائيةَ المتمثلةَ بالفاعلِ الذي يسدُ مسدَّ الخبرِ قائلاً : " لقدْ قام تفكيرُ النحاةِ على أساسِ أن الفعلَ والخبرَ يُمثلانِ المسندَ ، وأنَّ الفاعلَ والمبتدأ يمثلانِ المُسنَدَ إليه ، ونودُ أن نلفتَ الانتباهَ إلى التناقضِ الذي تجرُّه نظريةُ الفاعل الذي يسد مسد الخبر في هذا الصَّددِ ، ففي المثالِ (أقائمٌ محمد؟) نعربُ (قائم) مبتدأ أي أنه مُسنَدٌ إليه ، ويعربُ (محمدٌ) فاعلاً أي أنه مسندٌ إليه أيضاً ، ومقتضى هذا وجود جملةٍ تتكون من مسندين اليهما ، ولا غيرَ ، ولو قيلَ إن (محمد) قد سَدَّ مسدَّ الخبرِ وأنه بذلك مُسْنَد ، لكانت هذه الكلمةُ مسنداً ومسنداً إليه في نفسِ الوقتِ وهو أمرٌ لا يقبلهُ عقلٌ (٢) أي يتناقضُ مع الأصولِ العامةِ لمقتضياتِ الصناعةِ النحويةِ.

ويرى باحثٌ آخرُ في مثلِ هذا التركيبِ أنَّ تقدّم المسندِ هو للعنايةِ والاهتمامِ ، وأنَّ دخولُ الهمزةِ هو كذلك لبقاءِ الاهتمامِ بالمسندِ على ما هو عليه ولإفادة الاستفهامِ ، وعدَّ قول النحاةِ بفاعلَ سَدَّ مسدَّ الخبرِ في الجملةِ من نقاطِ الخلطِ والاضطرابِ بين الحكمِ بالاسميةِ والفعليةِ ، لأنَّ الإسنادَ قائمٌ بين (حاضر) (ومحمد) في جملةِ (أحاضرٌ محمدٌ؟) ولكن النحاة يرون الشَّبه بين (حاضر) اسم الفاعلِ والفعلِ (حَضَرَ) وبينه وبين الاسم في

---

(١) السيوطي – الاشباه والنظائر ٤٥/٢

(٢) عبد الرحمن ايوب ، دراسات نقديه في النحو العربي ص ١٥١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قبوله خصائص الاسم ، ولمجيئه على وزن الاسم فجمعوا في حُكمِهم بين حُكم الاسم الواقع في هذا الموقع (في صدر الجملة) فهو مبتدأ ، وحكم الفعل الواقع في هذا الموقع فكانت حاجتَه إلى فاعل تقضي أن نَعُد كلمةَ (محمد) هي الفاعلَ . فأخذ البابانِ (المبتدأ والفعلُ) يتنازعان كلمةَ (محمد) فكانت (فاعلاً سد مسدّ الخبر).(١)

ولا شك أنّ تعدد الأقوال والمذاهب في مثل هذا الأسلوب لا يُخرجها عن مَجال الاستثناء على القواعد المطّردة التي نصتْ عليها صناعةُ النّحو. فإذا توقفنا عند مسألة (الحال التي تسد مسدّ الخبر) (٢) نجدُ أنّ جمهورَ النحاة ذهبوا الى أن الخبر حذف وجوباً وذلك لكون المبتدأ مصدراً عاملاً وبعدهُ حالٌ لا تصلحُ أن تكونَ خبراً نحوَ :
((ضربي زَيْدا قائِماً)) والتقدير :((ضربي العَبدَ حاصلٌ إذا كانَ قائِماً أو إذ كان قائِماً)) فلقد أدخلَ نحاةُ البصرة على التركيب الأصْل جملةً جديدةً تحملُ في طياتها معنى الزمن ، وهي (إذا كان) أو (إذ كان) مع أن التركيبَ الأصليّ لا يحملُ هذا العُنصرَ ، استناداً إلى أنّ لاستعمال المصدر دلالةً قويةً على المعنى .

أما نُحاة الكوفة ، فقد تعاملوا مع هذا التركيب الذي جاءَتْ قواعدهُ مُستثناةً على قواعد النظام الجمليّ الإسنادي عند البصريين ، دون الخوض في التقدير ، فذهبوا إلى أنّ الحالَ –هنا– هي نفسها الخبرُ ، قال السيوطيّ " قال الكسائيّ والفرّاءُ وهشامٌ وابنُ كيسان. الحال نفسها هي الخبرُ ... وجاز نصبُ الحالِ عندهم وإن كانَ خبراً لمّا لم يكن عينَ المبتدأ ...، فلما كان خلافهُ انتصبَ على (الخلاف). (٣) بيدَ أنّ ابنَ يعيشَ يقولُ :" لا يَصحّ أن يكونَ (قائماً) حالاً مِن (زيد) لأنه لو كان مِنهُ لكانَ العاملَ فيه المصدرُ الذي

---

(١) خليل عمايره –في نحو اللغة –وتراكيبها – ١٩٨٤ م – عالم المعرفه جده ص ٨٢

(٢) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ٩٦

الاشموني – شرح الألفية ١/ ٣٠٣

ابن عقيل – شرح الألفية ١/ ٢٥٣

(٣) انظر السيوطي – همع الهوامع ١/ ١٠٦

السيوطي – الاشباه والنظائر ٤/٢٦٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هو (ضربي) لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ؛ ولو كان المصدر كاملاً فيه لكان من صلته ، وإذا كان من صلته لم يصلح أن يسد مسد الخبر ، لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر ، فكما أنّ الخبر كان جزءاً غير الاول فكذلك ماسد مسده ينبغي أنْ يكون غير الأول(١) .

من هنا حرص نحاة البصرة ان تكون الحال (قائماً) للضمير في (كان) وليست لزيد نفسه، لئلا . يكون المصدر (الضرب) عاملاً في الحال وفي صاحبها ، ثم تكون الحال من مكملات المبتدأ إذ انها تكمل مفعوله ، ومن ثم لا تصلح أن تكون سادةمسد الخبر ، لأن الخبر ركن آخر من أركان الجملة الاسمية ولا يصح ان يسد ما يكمل أحد مكملي الركنين مسد الركن الأخر ، كما حرصوا .كذلك على ان تكون (كان) في التقدير تامة ، وذلك لئلا تصبح الحال (قائماً) خبراً لها (٢) . وعليه فإن تطويع التراكيب اللغوية المفارقة لنظام الاسناد الجملي لهذا النظام ادخلنا في حيز الاستثناء على القاعدة النحوية ، مع أنه قد يقال : ليس من الضروري ان نبحث عن خبر في قولهم .(ضربي زيدا قائماً) فهذا التركيب يدل بألفاظه وما بينها من ترابط وتعليق على معنى يحسن السكوت عليه ، فكان ينبغي التركيز على المعنى لأنه هو الهدف الذي يسعى المتكلم لتوضيحه ونقله الى السامع بأيسر طريق ، الطريق التي على المحلل اللغوي ان يسلكها فيستغني عن المقدر والمحذوف والمحل (٣) . خاصة أن ابن يعيش ينقل لنا جوهر القضية ، قائلاً :
" إن المعنى في (ضربي زيدا قائماً) هو (ضربت زيداً قائماً) أو (اضرب زيداً قائماً) فالكلام تام باعتبار المعنى. " (٤)

وعليه ، فتحقيقاً لغايات التوافق مع القواعد المقررة والمستندة على فكرة الإسناد وكذلك العامل سلك النحاة سبل التقدير والتأويل ، فقدروا الفعل بعد أدوات الشرط

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ٩٦

(٢) عبد الرحمن أيوب – دراسات نقديه في النحو العربي ص ١٦٣

(٣) خليل عمايره – في نحو اللغة وتراكيبها ص ٧٧– ٧٩

(٤) ابن يعيش – شرح المفصل ١/ ٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتَّحضيض إذا دخلتْ على الاسمِ المرفوعِ أو المنصوبِ ، لأنَّ القاعدةَ تنصُّ على أنَّ هذه الادواتِ مختصةٌ بالدخولِ على الفعلِ .

ومع أنَّ فكرة الحذْفِ هي استثناءٌ على ظاهرةِ الاسنادِ التي حاولَ النحاةُ جَعلها ظاهرةً عموميةً شموليةً ، فاخضعوا لها كل ما خرج عليها ، حتى صارَ الاستثناءُ بالحذفِ على قواعدِ ظاهرةِ الاسنادِ ، هو سلوكٌ طبيعي يسعى إليه النحاةُ : لإبقاءِ سمةِ الإطرادِ على قواعدِهم ، ومن خلال التماس عِلل وتأويلاتٍ وتقديرات تتصلُ غالبا بمقتضياتِ صناعةِ النحوِ الشكليةِ ، ففكرة الإسنادِ التي بنى عليها النحاةُ الجملةَ بقسميها : الاسمية والفعليةِ ، جعلتهم يفترضونَ أن لكل جملةٍ في العربيةِ طرفين هما المسند والمسند إليه ، وإن غابَ أحدهما فلا بدَّ من تقديرِه فقدَّروا –مثلاً– المبتدأ أو الخبرَ في حالاتٍ ما يسمّى " بحذف المبتدأ أو الخبر وجوباً " وقدروا للتراكيب اللغويه التي منها النداءُ و التحذير و الاغراءُ و الاختصاصُ ، والمصادرَ المنصوبةَ نحو: (سبحانَ اللهِ) أفعالاً لتبريرِ الحركةِ الإعرابيةِ من جانب ، أوليستوفوا طرفي الأسنادِ من جانبٍ آخر . وهم بهذا التقدير قد اوجدوا الركنين معاً المسندَ والمسندَ اليه ، التقديرِ الذي كان يقولُ فيه سيبويه بعد محاولتِه إعادة الصياغةِ وهذا تمثيلٌ وإن لم يتكلّمْ به. أو : وذا تمثيلٌ ولكنهم لا يتكلمون بهِ،(١) مع أن تكوينَ الجملةِ الشكليَّ لايشترطُ فيه أن يوجدَ في النّطقِ مسندَ ومسندَ اليهِ ، فقد تتحقق الفائدة بكلمةٍ واحدةٍ إذا أدّتِ المعنىُ المفيدَ (٢) .

وعلى أيةِ حالٍ فقد أدّى الاعتمادَ على فكرةِ الإسناد وما اقتضتهُ من تقديرٍ وتأويلٍ إلى التركيزِ على النواحي الشكليةِ في الجملةِ ، مما كانَ له أكبرَ الأثرِ في ترسيخ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ ، حتى صار الجانبَ الآخرَ المكملَ لبناء العربيةِ ، أما النوعُ الثاني من الاستثناء وهو الذي أوجدتهُ أحكام النحاةِ ومعاييرهم التي أُسّست على استقراءٍ جزئي، فَسلطتِ الأضواءَ على الكثيرِ الشائعِ ، وعدّتْ ما ابتعدَ عن الكثيرِ المطردِ شاذاً أو

---

(١) محمد عيد – اصول النحو العربي ص ٢١٨

(٢) سيبويه – الكتاب ١/ ٣٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضرورةً ، أو ضعيفاً ، أو قليلاً ، فالقولُ الحقُّ فيه ، أنَه جزءٌ من عربيةٍ واسعةٍ اشتملت على ما هو جارٍ على القاعدةِ ، فاشٍ مستفيضٍ ، كما اشتملتْ على ما خالفَ القاعدةَ مما هو قليلٌ أو أنه لغةٌ وليس خاصاً بالشعر (١) ، لذا ينبغي على دارسِ العربيةِ الوقوفُ عليه قبل أن يُحمل هذا الأستثناءُ على القاعدةِ المطردةِ العامةِ على تلك الأحكامِ غيرِ الدقيقةِ أو يُحمل على الخطأ . فمع أن النحاة قالوا بعدمِ جوازِ حذفِ المعطوفِ (٢) ، وَرَدَ حذفِ المعطوفِ للعلمِ به في قوله (ص) : " اجتنبوا الموبقات الشركَ باللهِ والسحرَ " (٣) لكن ابن مالك قال : تضمن الحديثُ حذفَ المعطوفِ للعلمِ به ، فإن التقديرَ : اجتنبوا الموبقات: الشركَ بالله والسحر وأخواتهما وجازَ الحذف لأن الموبقاتِ " سَبع بينت في حديثٍ آخر ، واقتصرَ في هذا الحديثِ على اثنتين : تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب (٤) وقال : ومن حذفِ المعطوفِ لتبيين معناه : "فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدةٌ من أيامٍ أُخر"(٥). أي فَأفْطَرَ فعدةٌ من أيام أخر؛ لذا يقول الدكتور ابراهيم السامرائيّ :

" وسعةُ العربيةِ مستغنيةٌ عن اشتراطِ النحويين ، ومنهم ابن مالكٍ في جوازِ حذفِ المعطوفِ إذا علم ، فقد حذف المعطوفُ دون أن يكونَ في الكلامِ اشارةٌ أو ايماءة إلى حذفه ، ولكنه معروفٌ في الفهمِ ، والعارفون بفنونِ القولِ يدركون هذا ، .(٦)كما أوجبَ النحاةُ في جوابِ الشرطِ – إذا كان جملةً أن تقترن بالفاءِ وذكروا أن حذفها لايجوزُ إلا

---

(١) ابراهيم السامرائي – سعة العربية ص ٢٠ ، ص ٤٥

(٢) سيبويه – الكتاب ٢/ ٣٠٤

الأزهري – التصريح ١٣٤/٢ ،

ابن هشام –اوضح المسالك ٣/ ٣١٧

(٣) اخرجه البخاري في : ٧٦ – كتاب الطب ،

٤٨– باب الشرك والسحر في الموبقات .

(٤) شواهد التوضيح ص ١١٤

(٥) البقره / ١٨٤

(٦) ابراهيم السامرائي – سعة العربية ص ١٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الضرورةِ الشعريةِ، قال سيبويه : " وسألتهُ عن قولهِ : أتأتيني انا كريمٌ ، فقال لا يكونُ هذا إلا أن يُضطر شاعِر"(١) . وقد ورد حذفُ الفاءِ في جوابِ (أمَّا) في قولِ رسولِ الله (ص) حين قال : " أما بعدُ ، ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شروطاً ليستْ في كتابِ الله " (٢) ، وفي قول عائشةَ – رضي اللهُ عنها – "وأما الذين جمعوا بين الحجِّ والعمرةِ طافوا طوافاً واحداً" (٣). قال ابن مالك : أما " حرف قائمٌ مقامَ أداةِ الشرطِ والفعلِ الذي يليها ولذلك يقدّرها النحويون بـ (مهما يكن من شيءٍ) وحَق المتّصلِ بالمتّصلِ بها أن تصحبَهُ الفاءُ نحو قوله تعالى :" فأما عادٌ فاستكبروا في الأرضِ بغيرِ الحقِّ " (٤) .ولا تُحذفَ هذه الفاءُ غالبا إلا في شِعرٍ ٠٠٠ (٥)

وعليه فإن سعةَ العربيةِ تجعلنا نؤيد الدكتور السامرائيّ حين قال :" إذا كنا نحملُ قولَ الشاعر على الضرورة ، فهل لنا مِثلُ هذا في غير الشعر ، وقد وردفي لغةِ التنزيلِ (٦) ولغةِ الحديث ؟ ولو أننا حملنا على وجهٍ تقتضيه البلاغة لكان لنا ذلك ، فالإيجاز الذي هو بلاغة اقتضى ذلك ، وضمّن السامرائي قولهَ قولَ ابنِ مالكٍ : ((وقد خولفتِ القاعدةُ في هذه الاحاديث ، فعلم بتحقيقِ عدمِ التضيق ، وإنّ من خصه بالشعرِ ، أو بالصورةِ المعيّنةِ من النثر مقصّر في فتواهُ عاجزٌ عن نصرةِ دَعْواه)) (٧)

---

(١) سيبويه – الكتاب ٣/ ٦٤

(٢) اخرجه البخاري في ٣٤ –

كتاب البيوع ، ٧٣ – باب اذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل

(٣) اخرجه البخاري في : ٢٥ –

كتاب الحج ، ٧٧– باب طواف القارن

(٤) فصلت / ١٥

(٥) شواهد التوضيح ص ١٣٨

(٦) ال عمران / ١٠٦

(٧) ابراهيم السامرائي –سعة العربية ص ٢١– ٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-٢- فِكْرَةُ الزِّيادَةِ

قَرَّرَ النحاةُ أنَ الأَصْلَ في كلِّ جملةٍ أَنْ يكونَ لها ركنانِ أساسيانِ لا بُدَّ منهما في تكوينِها : وهما المسندُ اليه والمسندُ، وأَنْ يَكونا مذكورَيْن ظاهِرَيْن لا محذوفَيْن ولا مُضْمَرَيْن . فالذكرُ هو الأَصلُ في الكلامِ ، والحذفَ هو استثناءٌ على هذا الأَصْل ، والزيادةُ استثناءٌ على ذاكَ الأَصْلِ كذلك . فإذا قِيل مثلاً : " حالُهُمْ فوْضى ونِزاعٌ" فإن ذلك هو أَصْلُ الكلامِ فقد ذُكِرَ في التركيبِ ركناه: المسندُ اليه والمسندُ ، فإن قيلَ " فَوْضى ونزاعَ " فقد حَدَثَ استثناءٌ بالحذفِ على أَصْلِ الجملةِ القاضي بذكرِ المسندِ والمسندِ اليه حيث حُذِفَ المسندُ اليه جوازاً لوجودِ قرينةٍ دالةٍ وإن قيلَ ((أليسَ حالُهم بفَوْضى ونزاعٍ؟)) فسوفَ يكونُ استثناءٌ على أَصْلِ الجملةِ كذلك بزيادةِ الباءِ نظَراً لِأَنَّ الجملةَ هي أَصْغَرُ وَحْدَةٍ لغويةٍ ذاتِ معنى يتمُّ الاتِّصالُ بها بين أَفرادِ المجتمَعِ وهي التي ذَكَرها العلماءُ العربَ القدماءُ ، فقالوا هي القولُ المفيدُ الذي يحسنُ السكوتُ عليه .(١) من هنا فَأَيُّ زيادةٍ يمكنُ الاستغناءُ عنها في إطارِ تَأْدِيَةِ المعنى التأسيسيِّ للجملةِ لا التأكيديِّ هي استثناءٌ على الحَدِّ المفيدِ للقولِ والذي يحسنُ السكوتُ عليه .

والزيادةُ في واقِعِها نوعان : أحدُهُما الذي تؤديه حروفُ المَعاني ، والآخَرُ الذي تؤديه بعضُ الحروفِ المفردةِ ، أو الأفعالُ (٢) وهي التي تُعَدُّ نَمَطاً من أَنماطِ تَوْكيدِ المعنى ، فقد أَدْرَك الخليلُ سِرَّ هذه الزيادةِ ، ونقلَ عنه سيبويهِ قولَهُ: " مررتُ برجلٍ حَسْبُكَ بِهِ من رَجُلٍ" وزعمَ الخليلُ أَنَّ (به) ههُنَا بمنزلةِ (هو) ولكنَّ هذه الباءَ دخلتْ ههنا توكيداً ،كما قال :" كَفَى الشيبُ والإسلامُ ، وكفىٰ بالشيبِ والإسلامِ (٣)

---

(١) أسرار العربية ص ٥ ، وشرح ابن عقيل ١/١٤

(٢) ينظر في الزيادة وأنواعها والاختلاف فيها : البرهان في علوم القرآن ٣/١٤٧ - ١٦٠ للزركشي ، وينظر: مع القرآن في دراسة مستفيضة ص ٨٩ للأستاذ علي النجدي ناصف دار المعارف بالقاهرة ١٩٨١

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتحدثَ سيبويه عن زيادةِ الحروفِ التي تأتي زائدةً في الكلامِ مثل : الباءِ ومنْ والكافِ ولا وأن وما وغيرها ، ونَصَّ على أنها تأتي لتوكيدِ الكلامِ نَفْياً كانَ أو اثباتاً . (٢)

ومع ذلك فلا بدَّ أنْ نَجدَ مَنْ يَتساءلُ : هل ما أُطْلِقوا عليه اسمَ ((الحروفِ الزائدةِ))هي زائدةٌ حقاً ؟ أليس لها وظيفةٌ تؤديها في التركيبِ ؟ كيف يُوَفَّقُ بين كَوْنِ بَعْضِها زائداً ، دخولُه كخروجِهِ وكونِ زيادةِ بعضِها الآخَرِ واجبَةً ؟ ولماذا أَصَرَّ النحاةُ على وَصْفِها بأنَّها زائدةٌ على الرغمِ من قيامِها بوظيفةِ التأكيدِ؟ ولعلَّ من أسبابِ إطلاقِ اسمِ (زائدةٍ) على هذه الحروف :

١- حركةَ الاسمِ التابعِ للاسمِ المجرورِ بحرفِ جرٍ زائدٍ فقد وَجَدُوا أنه يجوزُ فيه وجهانِ ، الإتباعُ على المحلِّ ، واللفظُ ، تقول : ليس الرجلُ بشجاعٍ ولا كريمٍ أو ولا كريماً ، فقد جَرّوا(كريم) عطفاً على شجاعٍ لفظاً لأنه مجرورٌ بالباء الزائدةِ ، كما نصبوه عطفاً على محلِّ شجاعٍ وهو النصبُ لكونِهِ خَبَراً لليس .

٢- دخولَ بَعْضِ هذه الحروفِ بين جزأَيْنِ متلازمَيْنِ دونَما تأثيرٍ في الحركةِ الإعرابيةِ ، ولما كانَ اهتمامُ النحاةِ بالشكلِ أحياناً على حسابِ المعنى وُصِفَتْ هذه الحروفُ بالزيادةِ بيدَ أنَّي أَعْتَقِدُ أنَّ من الإنصافِ أنْ ننظرَ لهذه التسميةِ كذلك على أنها من بابِ زيادةِ التخصيصِ والتوكيدِ وليسَ من بابِ الحَشْوِ والفضُولِ .فقد ذكرَ سيبويه في (بابِ مَتَصَرَّفِ رُوَيْد) مشيراً الى زيادةِ (الكافِ) مع (رُوَيْد) بقولِهِ:

(واعْلَمْ أنَّ رويداً تلحقُها الكافُ وهي في موضعِ افْعَلْ ، وذلك قولُك : رويدَك زيداً ، ورويدَكُمْ زيداً وهذه الكافُ التي لحقت رُوَيْداً إنما لحقتْ لتُبَيِّنَ المخاطَبَ المَخْصُوصَ لأنَّ (رويد) تقعُ للواحدِ والجمعِ والذكرِ والانثى ، فإنما أَدْخَلَ الكافَ حين خَافَ التباسَ مَنْ يَعْنِي بِمَنْ لايَعْنِي ، وإنما حَذَفَها في الأوَّلِ استغناءً بعلمِ المخاطبِ أنَّهُ لايَعْنِي غَيْرَهُ .فَلَحَاقُ الكافِ كقولك : يافُلانُ ، للرجلِ حتى يُقْبِلَ عليك وتَرْكُها كقولِك للرجلِ : أَنْتَ تَفْعَلُ ، إذا كان مقبلاً عليك بوجْهِهِ مُنْصِتاً لك ... وقد تقولُ أيضاً : رُوَيْدَك لمنْ لايخافُ أن يَلْتَبِسَ بسواهُ تَوْكيداً ، كما تقول للمُقْبِلِ عليك المُنْصِتِ لك :((أنت تفعلُ ذاك يافلانُ))توكيداً ...

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣/٤٩٦ ، ٤/٢٢١ ، ٣/٧٦ ، ١/ ١٨٠ ، ١٨١ ، ٤/٢٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهذه الكافُ لم تَجيءْ عَلَماً للمأمورين والمنبهين المضمَرين ولو كانت عَلَماً للمضمَرين لكانت خطأً ، لأن المضمَرين هاهنا فاعلون ، وعلامةُ المضمَرين الفاعلين الواوُ كقولك : أفعلوا ، وإنما جاءت هذه الكافُ توكيداً وتَخْصيصاً....)(١)

وقد جاءتْ زيادةُ (الكافِ) مع (رويد) لأغراضٍ بلاغيةٍ هي التَّبيينُ حين خيفَ اللَّبسُ ، والتوكيدُ والتخصيصُ في الكلام حين انتفى هذا اللبسُ وعلم المتكلمُ أن المخاطَبَ مقبلٌ عليه مُنْصِتٌ له .

واتفقَ النحاةُ مع الخليلِ وسيبويْه في أنَّ زيادةَ الحروفِ واضحةُ المَغْزى في تقويةِ الكلامِ وتوكيدِه ، فقال ابنُ جني فيه :

(ولو لا أن في الحرفِ إذا زِيدَ ضَرْباً من التوكيدِ لما جازَتْ زيادتُهُ البتَّةَ ..... فقد عَلِمْنا من هذا مَتَى رَأَيْناهمْ قد زادُوا الحَرْفَ فقد أرادوا عنايةَ التوكيدِ)(٢) وقال : (كلُّ حرفٍ زِيدَ في كلامٍ ، فهو قائمٌ مقامَ إعادةِ الجملةِ مرةً أُخْرى) (٣)وعليه فإنها من أنْماطِ التوكيد التي تفيدُ تقويةَ ما يفيدُهُ لفظٌ آخرُ ، وتمكينُ أمْرِه في النفسِ، والتي تدخلُ إطارَ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ تلك القاعدةُ التي اقتضَتْ أنَّ الأصْلَ في الجملةِ رُكْناها : المسندُ والمسندُ إليه ، واستناداً إلى أنَّ أمْرَ اللغةِ لا يجري على هذا النَّحْوِ التقابُليِّ الصارمِ والمسرفِ بالتبسيطِ وغيرِ المتصِّلِ بالمناحي الانفعاليةِ النفسيةِ للإنسانِ ، كان الاستثناءُ بالتوكيدِ ضرورةً تستدْعيها مطالبُ الموقفِ وملابساتُه .

فعلى الرغمِ من عَدَمِ تعرُّضِ النحاةِ لها في سياقِ القولِ القاصدِ في التوكيدِ ، فإن مَقْدِرَتَها على تأديتِهِ يُعَدُّ مُلْحَظاً مُهِماً من مَلاحِظِ سَعَةِ لغتِنا وبلاغتِها وذلك لاتِّصالِ وجودِها في الحديثِ بمراعاةِ أحْوالِ المقامِ والمقالِ ، والتَّحَرُّزِ عن ذِكْرِ ما لافائدةَ له ولأنَّ الأخبارَ لا تأتي على درجةٍ واحدةٍ من القولِ فدرجةُ التأثرِ أو الرغبةِ في التركيزِ أو جَذْبِ الاهتمامِ متفاوتةٌ بين الأشْخاصِ وبين مقاماتِ الحديثِ فمقامُ خالي الذِّهْنِ – يختلفُ عن مقامِ المُنْكِرِ ، ومقامُ المُتَرَدِّدِ يختلفُ عن خالي الذهنِ ولعلَّ الروايةَ التاليةَ تَقِفُ على واقعِ

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ للمزيد انظر الكتاب ٢/ ٢٦ ، ٢/١٧٤ ، ١٧٥ ، ١/ ٣٨ ، ٤١ ، ٦٩، ٩٢، ٢٩٣ ، ٢/ ١٧٠ ، ١٧١ ، ٤/٢٢٥

(٢) سر صناعة الإعراب ابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين مطبعة عيسى الحلبي القاهرة ط ١٩٥٤٠ ، ١/٢٧١

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٧١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دَرَجاتِ الحديثِ ومقاماتِه وواقعِ الحاجةِ للاستثناءِ على قواعدَ نحويةٍ تسعى نَحْوَ الاطرادِ التامِّ في إطارِ فكرةِ العاملِ وفكرةِ الإسنادِ . فقد رَوى ابنُ الأنْباريِّ قولَ الكِنْدِيِّ المُتَفَلْسِفِ لأبي العباسِ المبرِّدِ : إني لأَجِدُ في كَلامِ العَرَبِ حَشْواً ، فقال له أبو العباس :"في أيِّ مَوْضِعٍ وجدتَ ذلك ؟" فقال : أَجِدُ العربَ يقولون : "عبدُ الله قائمٌ" ثم يقولون : " إنَّ عبْدَ الله قائمٌ" ثم يقولون : "إنَّ عبدَ الله لقائمٌ" فالألفاظُ متكررةٌ والمعنى واحدٌ، فقال أبو العباس: بَلِ المعاني مختلفةٌ لاختلافِ الألفاظِ ،.فقولهم :" عبدُ اللهِ قائم " ، إخبارٌ عن قيامِهِ ، وقولُهم : "إنَّ عبدَ الله قائمٌ" جوابٌ عن سُؤالِ سائلٍ ، وقولُهم :"إنَّ عبدَ اللهِ لقائمٌ" جوابٌ عن إنكارِ مُنْكِرٍ قيامَه، فَقَدْ تَكَرَّرتِ الألفاظُ لتَكَرُّرِ المَعاني "(١) وقد بيّنَ ابنُ يعيشَ المعانيَ المختلفةَ لكلِّ واحدٍ من العباراتِ الثلاثِ السالفةِ ، فقال : إنَّا إذا قلنا :" زيدٌ قائم " فقد أَخْبَرنا بأنَّهُ قائمٌ لا غَيْر . وإذا قلنا " إنَّ زيداً قائمٌ " فقد أَخْبَرْنا عن القيامِ مُؤَكَّداً . فإنه في حُكْمِ المُكَرَّرِ نحو : (زيدٌ قائمٌ)،(زيدٌ قائمٌ) فإنْ أَتَيْتَ باللامِ كان كالمُكَرَّرِ ثلاثاً (٢) .

وهنا أَسأَلُ كيفَ نُبْعِدُ الاستثناءَ على القاعدةِ النحويةِ عن قواعدِ لغةٍ تمتلكُ هذه الدِّقةَ والبلاغةَ ؟

ونظراً لأن الزيادةَ من سَنَنِ العَرَبِ فقد قال ابنُ فارس : "قالَ بعضُ أَهْلِ العلمِ إنَّ العربَ تزيدُ في كلامها أسماءً وأفعالاً .... وقد تَزادُ حروفٌ من حروفِ المعاني ."(٣) فزيادةُ الأسماءِ نحو " وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ " في " وَيَبْقَى رَبِّكَ".والأفعال نَحْوُ قولِ القائلِ "لاأَعْلَمُ في ذلك اختلافاً " . (٤)

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٤٢

(٢) شرح المفصل ٦٣/٨ - ٦٤

(٣) الصاحبي ص ٢١٢ - ٢١٣

(٤) الصاحبي ص ٢١٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا أعتقدُ أنّ لغةً بهذه السماتِ الدقيقةِ تستطيعُ قواعدُها النحويةُ المستندةُ على فكرةِ العاملِ والإسنادِ أنْ تُشكّلَ صورةً حقيقةً تماماً لها . إذْ كان من الطبيعيّ في إطارِ فكرةِ الإسنادِ والعاملِ أنْ تَظْهَرَ استثناءاتٌ على قواعدِ النحو يعكسُ بعضُها عُمْقَ تَلَمُّسِها لطبيعةِ العربيةِ وخصائصِها المقاميةِ ويعكسُ بَعْضُها الآخرُ ملامحَ شكليةً التصوراتِ النحويةِ وتناقُضِها – أحياناً – فمثلاً حين تحدّثَ النحاةُ عن المعارفِ جعلوها على درجاتٍ متفاوتةٍ فالدرجةُ الأولى (بَعْدَ لفظِ الجلالةِ وما يعودُ عليه) لضميرِ التكلّمِ ، يتلوهُ ضميرُ الخطابِ، ويأتي بعدَهما في الدرجةِ العلَمُ (وفي قوّتِهِ يضعونَ المضافَ إلى الضميرِ) يتلوهُ بعدَ ذلك ضميرُ الغيبةِ ، ثم اسمُ الإشارةِ ثم تأتي مرتبةُ الموصولِ والمُحَلّى بألْ . (١)

وذهبَ نحاةُ غيرُهم إلى أنّ أعرفَ المعارفِ العلمُ لانهُ في أوّلِ وضعِهِ لا يكونُ له مشاركٌ إذْ كانَ علامةً توضَعُ على المُسَمّى يعرَفُ بها دونَ غيرِه ، وَيُمَيِّزُهُ من سائرِ الأشخاصِ ، ثم المُضْمَرُ، ثم المُبْهَمُ ، ثم ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ . (٢) وهذا مذهبُ الكوفيين وإليه ذهبَ أبوُ سعيدٍ السيرافي (٣) .لكنّ النحاةَ حين تناولوا في بابِ التوكيدِ مسألةَ توكيدِ الاسمِ الظاهرِ بالمضمَرِ وصلَ الاستثناءَ على القاعدةِ السابقةِ إلى حدٍ يثيرُ الاستغرابَ : فَنَصّوا هنا على أنّ "الضميرَ لا يؤكدُ الظاهرَ لأن الظاهرَ أقوى منه" (٤) فلا يصحُ قولُ :" قامَ زيدٌ هو نَفْسُهُ" فالضمير (هو) لا يَصْلُحُ توكيداً للاسمِ الظاهرِ (زيد) لأن ذلك مِنْ مَنْظُورِ القاعدةِ يؤدّي إلى أن يؤكّدَ الظاهرُ بما هو أقلّ منه تعريفاً وهو ضميرُ الغيبةِ ، والأقوى لا يؤكّدُهُ الأقلُّ قوةً وعليه فإنّ القاعدةَ النحويةَ في بابِ الضمائرِ القاضيةِ بأنّ الضميرَ أعْرَفُ من الاسمِ الظاهرِ , أُقيمَتْ على تَصَوُّرٍ يُناقِضُ ما أُقيمَتْ عليه القاعدةُ النحويةُ المستثناةُ عليها وهي قاعدةُ عدمِ توكيدِ الاسمِ الظاهرِ بالضميرِ ، والتي استُثْنِيَ عليها هي الأخرى بقاعدةٍ نحويةٍ تَنْقُضُها كذلك لانها قُرِّرَتْ صراحةً في

---

(١) انظر شرح المفصل ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ ، وشرح الكافية ٣١٢/١ – ٣١٣ ، وشرح التصريح ٩٥/١

(٢) شرح المفصل ٥٦/٣

(٣) شرح المفصل ٨٧/٥

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسألة اعادة ضمير الاسم الظاهر في التوكيد اللفظي للحروف غير الجوابيه الداخلة على الاسماء الظاهره ، أن اعادة الضمير .اولى من اعادة الاسم الظاهر نفسه ، " وإن كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسماً ظاهراً نحو (إنّ زيداً إنّ زيداً فاضل) .(فإن) الثانية مؤكدة (لإن) الاولى ، واعيد (أن) مع الثانية ما اتصل (بإن) الأولى وهو لفظ (زيد) ، أو (إن زيداً إنه فاضل) .(فإن) الثانية مؤكدة (لإن) الأولى ، وأُعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل (بإن) الاولى.وعود ضميره هو الاولى من إعادته بلفظه ، وبه جاء التنزيل قال الله تعالى :" ففي رحمة الله هم فيها خالدون " (١) (ففي) الثانية توكيد (لفي) الاولى .

والذي يعيننا هنا أن النحاة الذين منعوا توكيد الظاهر بالضمير لانه اقل منه في درجة التعريف والتوكيد يكون بالأقوى او المساوي ولا يكون بالأقل درجة استثنوا على تلك القاعدة فقرروا في المسألة المتعلقة بتوكيد حرف الجواب أن مدخول حرف غير الجواب المؤكد حين يكون اسماً ظاهراً فإن إعادة ضميره أولى وأحسن من إعادة الاسم الظاهر .

ومع أن فتح النحاة لباب الاستثناء على القاعدة قد يكون مما ساهم إلى حد ما في وجود مثل هذه التوجهات المنهجية لكنني أعتقد أن النحاة لو اغلقوا باب الاستثناء كلياً لكانت النتائج وخيمةً أكثر . ولفقدنا تلك الاستثناءات المتصلة بدواعي المعنى – مثلا – ولزادات الهوة بين اللغة وبين قواعدها بشكل أوسع .

ومن أمثلة حمل الحروف على الزيادة باعتبارها مؤشراً لمفارقة القواعد النحوية لفكرة الاطراد التام ، وباعتبارها استثناء على فكرة الأصل الإسنادي للجملة والذي يمكن الاستغناء عنه في حدود تأدية المعنى التأسيسي للجملة ، قراءة الاعمش وابن مسعود.

---

(١) آل عمران /١٠٧ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"وإنّ كلّ إلا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ " (١) فَجَوَّزَ ابنُ جني أنْ تكونَ "إنْ" مخففةً من الثقيلةِ ، وتجعلُ (الا) زائدةً (٢) و(إنْ) المخففةُ هي التي أجازَ النحاةُ إعمالَها والغاءَها أما الالغاءُ فمنه قوله تعالى:" إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عليها حافظٌ" (٣)وقوله "وإنْ كلٌ لمَّا جميعٌ لدينا مُحْضَرُون " (٤)

قال سيبويه : إنما هي لَجَمِيعٌ ، و(ما) (لَغْوٌ) (٥) .أما الإعمال فقد نَسَبَهُ لاهل المدينةِ في القراءة : (وإن كُلاً لمّا ليوفينهم) (٦) قال سيبويه : وحدَّثَنا مَنْ نَثِقُ بـه أنَّهُ سَمِعَ من العرب من يقول : ((إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِقٌ)) : يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُون .(٧) وعلّلَ الإعمالَ فقالَ (إن الحرفَ بمنزلةِ الفعلِ فلما حُذِفَ من نفسه شيءٌ ، لم يغيرْ عملهُ كما لم يغيرْ عَمَلُ لم يكُ ، ولم أَبَلْ حين حَذَفَ)) (٨) .

وقد أكدّ ابنُ جنّي ما ذهبَ إليه وهو أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلةِ و (إلاّ) زائدة ، بأن أورد شاهداً من الشّعرِ ، يُنسَبُ لذي الرُّمّة :

حَراجِيجُ ما تَنفَكُّ إلا مُناخَةً على الخسفِ ، أو نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرَا (٩)

---

(١) هود / ١١١

(٢) المحتسب ٣٢٨/١

(٣) الطارق /٤

(٤) يس/ ٣٢

(٥) الكتاب ٢/ ١٣٩

(٦) هود / ١١١

(٧) الكتاب ١٣٩/٢

(٨) الكتاب ٢/ ١٣٩ ، ٤/ ٢٣٣ وشرح المفصل ٧٢/٨

(٩) انظر الكتاب ٣٨/٣ ، المحتسب ٣٢٨/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو الشاهدُ الذي تشككَ فيه ابنُ هشامٍ ، ونسبَه إلى الغلَطِ من قائلِه ، أوَ من الرُّواة ، وأنَّ الروايةَ فيه (آلا) بمعنى شَخَصٍ ، وقيل تَتفكَّ تامةً بمعنى تَتفَصل ومَناخُهُ حَالٌ .(١)

ومن أمثلةِ الزيادةِ التي لا يراها سيبويهِ لأنه اشترطَ في زيادتِها شرطينِ : أحَدُهما تقدمُ نَهيٍ أوَ نَفيٍ أوَ استفهامٍ ، والثاني كَوْنُ المجرورِ نكرةً (زيادة من) على الرغمِ من ثبوتِ زيادتِها دونَ الشرطينِ نَثْراً ونَظْماً كما ذهَبَ الأخفَشُ في مثلِ قولِه تعالى :

﴿يُحَلَّوْنَ فيها مِن أساوِرَ﴾(٢)

و :

﴿ آمنُوا به يَغفِرْ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكم ﴾(٣) .

ومِن ثُبوتِ ذلك نَظْماً قولُ عُمَرَ بْنِ أبي رَبيعَةَ :

وَيُنمي لها حُبُّها عِندَنا فَما قَالَ مِن كاشِحٍ لم يَضِرْه (٤)

وقد ذهَبَ الأخفشُ إلى أنها زائدةٌ بغيرِ شرطٍ (٥) وصفوةُ ما نُنْهي به حديثَنا عن الزيادةِ أنَّ ما التمسهُ النحاةُ من عِلَلٍ وتأويلاتٍ للمحافظةِ على اطرادِ قواعدِهم وتَوَحُّدِها لا يمكنُ له أنْ لا يُواجهَ استثناءاتِ فَرَضَتْها سَعَةُ العربيةِ من جانبٍ ومَنهَجيتَهُمُ المستندةُ على فكرةٍ لا يُمكِنها أنْ تَكونَ عامةً شاملةً كفكرةِ الاسنادِ مَثَلاً من جانبٍ آخر .

---

(١) مغني اللبيب ص ١٠٢

(٢) الكهف / ٣١

(٣) الحج /٢٣

(٤) انظر هذه المسألة في " سعة العربية ص ١٦، ١٧، ١٨

(٥) انظر هذه المسألة في " سعة العربية ص ١٦،١٧،١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- ظاهرةُ العلامةِ الإعرابيةِ :

اهتمَ النحاةُ بظاهرةِ العلامةِ الاعرابيةِ اهتماماً جعلهم يَعُدُّونَهَا محْوَرَ دراساتِهم النحويةِ ، وقد عالجُوا الظواهرَ النحويةَ الأخرى من خلالِ اهتمامِهم بها ، وفَلْسَفَتِهِمْ لها ، فقد شَكَّلوا لها نظريةَ العاملِ ، تلك النظريةُ التي انطلقتْ منها تفسيراتُ النحاةُ للقضايا النحويةِ . ورغمَ أنَّ علاماتِ الإعرابِ هي في الحقيقةِ ناشئةٌ عن تَعَلُّقِ الألفاظِ ببعضِها داخلَ الجملةِ بِمُوْجِبِ المَعاني النحويةِ ، الا أنَّ عِنايةَ النحاةِ انْصَرَفَتْ الى تفسيرِ الأسبابِ والعواملِ المُحْدِثَةِ لهذه العلاماتِ .

ومحورُ نظريةِ العاملِ أنَّ اللغةَ العربيةَ معربةٌ ، والإعرابُ او العلامةُ الاعرابيةُ أثرٌ يأتي به العاملُ . فقد عرَّفَ القدماءُ الإعرابَ بأنه (ماجيءَ به لبيانِ مُقتضَى العاملِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حَذْفٍ) (١) ومعَ أنَّ النحاةَ القدماءَ ، قد أدركُوا قيمةَ العلامةِ الإعرابيةِ ، ولَمَسوا جوانبَ متعددةً من قيمَتِها ووظائفِها ، وحاولُوا استقصاءَ ذلك بِجِدٍ مُخْلِصٍ ، الا أنَّ ذلك لا يمنَعُنا أنْ نُشيرَ الى ما فاتَهم في هذا البابِ . من مَحَلٍّ أنَّهم جعلوا العلامةَ الإعرابيةَ من أثرِ العاملِ – في حينِ أنَّ الناطقين بالعربيةِ قد نطقُوا بلُغَتِهم سليمةً معربةً بالسليقةِ ، ولم يكونُوا يحتكمُونَ الى عاملٍ ، ولا الى قياسٍ يَحْكُمُ نُطْقَهُمْ .

فَشَكَّلَتْ آثارُ تلك النظريةِ بُدُوْرَ استثناءاتٍ على قواعدِ النحوِ ، اقْتَضَتْها الصناعةُ النحويةُ من ذلك مثلاً : مسألةُ عاملِ النَّصْبِ في الظرفِ الواقعِ خَبَراً .

فقد رأى سيبويه أنَّهُ مَنصوبٌ بما قَبْلَهُ وعليه يكونُ العاملُ في الظرفِ في جملةِ : زيدٌ امامَك هو المُبتدأ (٢) ؛ قال سيبويه متحدثاً عن العاملِ في (خَلْفَ) من عبارةِ (زيدٌ خَلْفَكَ):

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٧٣ ، وانظر الخصائص /٣٥-٣٧. والانباري اسرار العربية ص ١٨

(٢) همع الهوامع ١/٩٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" والعاملُ في(خلف) الذي هو مَوْضِعٌ له ، والذي هو في موضع خَبَرِه ، كما أنّك إذا قلت : عبدُ الله أخوك فالآخرَ قد رفَعَه الأولُ وعَمِلَ فيه ، وبه استَغْنى الكلامُ ، وهو مَنْفَصِلٌ منه "(١)

في حين رَأَى جمهورُ البصريين (٢) والأَخْفَشُ (٣) أن الظرفَ في مثلِ قولِنا : زيدٌ أمامَك وعمرٌو وراءَك منصوبٌ بمحذوفٍ تقديرُه استقرَّ، ويعلّلون ذلك بأنّ الفعلَ أَصْلٌ في العَمَلِ وأن الوَصْفَ فَرْعٌ عليه (٤) .

ورأَى بعضُ البصريين أنّه منصوبٌ بمحذوفٍ تقديرُه (مُسْتَقِرّ) (٥) وعَلّلوا ذلك بأنّ تقديرَ الوَصْفِ أَوْلى مِنْ تقديرِ الفعلِ ؛ لأنّ الوَصْفَ لا يُؤَدّي إلى تقديرٍ آخَرَ ، في حين يُؤَدّي الفعلُ إلى ذلك؛ ثم إنّ الأصلَ في الخَبَرِ أن يكونَ اسْماً مُفْرداً وليس جملةً ، وهو ما يتوافَرُ في الوَصْفِ .

فتكونُ مراعاةُ هذا الأصلِ مخالفةً لأصلٍ آخرَ وهو أن الفعلَ مقدَّمٌ على الاسم في العملِ (٦) ويُدْخِلُ الدارسَ في قضيةٍ جَدَلِيةٍ متداخِلَةٍ فقد يقالُ :فكما كانَ من الأُصُولِ أن يتعلقَ الظرفُ بالفعلِ ، فإنّ مِنَ الأُصول أيضاً أن يتعلّقَ الظرفُ بالوصْفِ ؛ لأنه مشتقٌ من الفِعْلِ .

---

(١) الكتاب ٤٠٦/١

(٢) شرح الكافية ٩٣/١

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٢٩

(٤) الانصاف ١/ ٢٤٦

(٥) اسرار العربية ،ص ٧٣

(٦) الإنصاف ٢٤٦/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانَ مَذْهبُ الكوفيينَ هو أنّ (أمامَك) منصوبٌ بالمخالفةِ ، إذِ الأصْلُ أنْ يكونَ الخبرُ هو المبتدأ : ففي قولنا : زيدٌ مجتهدٌ ، المجتهدُ هو زيدٌ ، ولكن في قولنا : زيدٌ أمامَك ، ليس (أمام) هو زيدٌ ، فلما خالفَ الخبرُ المبتدأ نَصِبَ على الخلافِ ورُدَّ عليهم مذهبُهمْ . لأنه قد يُؤدّي إلى أن يَنتَصِبَ المبتدأ بالخلاف ؛ لأنه مخالفٌ للخَبَرِ . (١)

ومذهبُ ثَعلَبَ أن الظرفَ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ غير مُقَدَّرٍ ، وردَّ عليه ذلك بأنّ الفعلَ إما أنْ يكونَ مُظْهَراً موجوداً أو مُضْمَراً مُقَدَّراً ؛ لأن المعدومَ لا يكونُ عاملاً . (٢)

ولعلنا من خلالِ هذا العَرْضِ المُوجَزِ لأثَرِ العاملِ في العلامةِ الإعرابيةِ نقولُ إن رَبْطَ القواعدِ المتعلقةِ بالعلامةِ الإعرابيةِ بالعاملِ أدْخَلَ النحوَ في غابةٍ من التعليلِ والتقديرِ هيأتِ المجالَ لبروزِ استثناءاتٍ وتَبَدّي آثارٍ تُعَلِّقُ ظاهرةَ العلامةِ الاعرابيةِ بنظريةِ العاملِ وتَعلُّقِها كذلك بظاهرةِ الإسنادِ القاضيةِ بذكرِ طرفَيْ الإسنادِ (المسندِ والمسندِ إليه) في التراكيبِ اللغويةِ التي تُعَدُّ استثناءً على قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ . من ذلك مثلاً: أسلوبُ النعتِ المقطوعِ عن منعوتِهِ .

فقد نصَّ النحاةُ على حذفِ المبتدأ وجُوباً إذا كان خبرُهُ نعتاً مقطوعاً لافادةِ المدحِ أوِ الذمِّ أو الترحُّمِ نحو : (الحمدُ للهِ العظيم) ، (أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمُ) ،(أنْصِفِ المسكينَ المظلومُ) فالنعتُ المقطوعُ في كلٍ منها خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ: هو (٣) ، ولا يَتَأتّى إظْهارُهُ على مستوى القاعِدَةِ . في حينِ إنّ كانَ النعتُ منصوباً فإنهُ يقْطَعُ عن المنعوتِ ويُنْصَبُ على أنه مفعولٌ به لفعلٍ حُذِفَ وُجوباً ، ولا يجوزُ إظْهارُهُ كذلك مَعَ أنّ كليهما عُمْدَةٌ (المبتدأُ ، والفعلُ والفاعلُ) ودونَ مُفَسِّرٍ لغويٍ أو دليلٍ يصلحُ لكلٍّ ما يشْتَغِلُ

---

(١) الإنصاف ٢٤٥/١

(٢) الإنصاف ٢٤٧/١

(٣) التراكيب اللغوية في العربية ص ١٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموقعَ إلا العلامةَ الإعرابيةَ (علامةَ الرفعِ ، او النصبِ) وحتى هذه العلامةِ يمكنُ أنْ لا تَظْهرَ للبناءِ أو للثقلِ أو للتعذرِ ... في بعضِ الاحيانِ لا سيّما أنّ هناك مقداراً كبيراً من مفرداتِ اللغةِ التي تدخلُ في بناءِ جُمَلِها لاحَظَّ لها في الإعرابِ ، وهو ما يسمى بالمبنيّات.

مع أنّه لا يضيرَ اللغةَ أنْ يكونَ النعتُ المقطوعُ ليس جزءاً من جملةٍ محذوفٍ جزؤُها الآخرُ ، وإنّما هو جُمْلَةٌ بذاتِها ، ولكنها جُمْلَةٌ ذاتُ طَرَفٍ واحدٍ لأنّها وَحْدَةٌ لغويةٌ كاملةٌ يتمُّ بها الكلامُ في الموقفِ المناسبِ (١) إلا أن التزامَهم بظاهرةِ المطابقةِ بين النعتِ والمنعوتِ في العلامةِ الإعرابيةِ ادخلَنا في مثلِ هذه التقديراتِ لمعالجةِ الاستثناءاتِ على الاحكامِ التي تختصُ بهذه العلاماتِ .

ولا ريبَ أن الواقعَ يُشيرُ إلى أن (المثالَ الواحدَ في الموقفِ المعيّنِ لا يمكنُ بحالٍ أنْ يَقبلَ غيرَ وجهٍ واحدٍ من الإعرابِ ، ذلك الوجهَ المحددَ الذي يقتضيه هذا الموقفُ أوْ ذاك فإذا ما تعددتِ الوجوهُ اقتضى ذلك أنْ تتعددَ المواقفُ ، ويتعددَ المعنى تَبَعاً لذلك ، وهذا السلوكُ وهو تطويعُ المثالِ الواحدِ لأكثرَ من موقفٍ يتضمنُ حتماً تغيُّراً على وجْهٍ ما في نُطْقِهِ وفي خواصِّهِ الصوتيّةِ ، والاّ ما جَازَ هذا التطويعُ وأصبحَ الأمْرُ مجردَ استبدادٍ بالحقائقِ وإجبارٍ لها على الخضوعِ لفروضٍ ذهنيةٍ لاتَمُتُّ إلى الواقعِ بصلَةٍ) (٢)
فتغيرُ الحرَكَةِ يتّصلُ – على حَسَبِ تقديراتِ النحاةِ – بكَوْنِ جملةِ النعتِ اسميةً أو فعليةً .

إلا أنّ تعميمَ الأحكامِ التي تختصُ بعلاماتِ الإعرابِ شَكّلَ بيئةً مناسبةً للاستثناءِ عموماً فقولهم : بأنّ الرفعَ علمُ الإسنادِ ، والنصبَ علمُ المفعوليةِ ، والجرَّ علمُ الإضافةِ ، في حينِ أنّ من يستقصي أوْضاعَ اللغةِ يجدُ أمثلةً كثيرةً تستثنى على هذه الأحكامِ ، فهناكَ كلماتٌ في موْضعِ الإسنادِ وليستْ مرفوعةً كاسمِ إنّ وأخواتِها ، وقد يكونُ المرفوعُ تابعاً

---

(١) علم اللغة العام ص ١٩٣

(٢) علم اللغة العام (الأصوات) ص ١٩٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو فَضْلَةٌ كما في النعتِ والعطفِ ، وقد تختلفُ حركةُ اسمٍ من الرفعِ الى النصبِ فالجرّ وهو في جميعِ الأوضاعِ مسندٌ إليه ، لذا أقولُ إنَّ رَبْطَ العلامةِ الإعرابيةِ بنظريةِ العاملِ وبظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ كظاهرتيِ الإسنادِ والمطابقةِ مثلاً كَوَّنَ استثناءاتٍ على قواعدِ النحوِ المتعلقةِ بالعلامةِ الإعرابيةِ ومن أمثلةِ الاستثناءِ على القواعدِ المتعلقةِ بظاهرةِ الإعرابيةِ مَنْعُ الاسمِ المصروفِ من الصرْفِ للضرُورَةِ .

فقد ذهبَ نحاةُ الكوفةِ والأخفشُ وأبو عليٍ الفارسيُّ وابنُ برهانٍ (١) وابنُ مالكٍ(٢) والأشمونيُّ (٣) والسيوطيُّ (٤) إلى جوازِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ القاضيةِ بانه لا يجوزُ تركُ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ (٥) والمتأسّسةِ على أنَّ الأَصْلَ في الأسماءِ الصرفُ ، فإذا مُنِعَتْ من الصَّرْفِ ، رُدَّتْ إلى غَيْرِ أَصْلٍ ، والتَبَسَتْ بما هو ممنوعٌ من الصرْفِ أَصْلاً(٦) لكنْ حينَ وَرَدَ عن العربِ كثيرٌ من الشواهدِ التي تُرِكَ فيها صَرْفُ الاسمِ المصروفِ ومنها قولُ الأَخْطَلِ:(٧)

طَلَبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غائلةُ الثُغورِ غَدُورُ (٨)

فتركَ صَرْفَ(شبيب) وهو مُنْصَرِفٌ

وقولُ حسان:(٩)

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٨

(٢) التسهيل ٢٢٤

(٣) شرح الاشموني ٢/٥٤٣

(٤) الهمع ١/٣٧

(٥) الضرائر ١٣٤

(٦) الإنصاف ٢/٥١٤

(٧) الإنصاف ٢/٤٩٣

(٨) الضرائر (الهامش) ١٣٥

(٩) الإنصاف ٢/٤٩٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

فتركَ صَرْفَ (حُنَيْنَ) وهو مُنْصَرِفٌ ، ويدلُّ على أَنَّ هذا الاسمَ مُنْصَرِفٌ قولُهُ تعالى(١): (ويومَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) فقد وردتَ (حُنَيْنٍ) مُنْصَرِفَةً . جَوَّزُوا الاستثناءَ على القاعدةِ .

وقد دَعَّمَ النحاةُ في مَذْهَبِهِمْ في هذهِ المسألةِ أَنَّ تَرْكَ الصَّرْفِ يعني حَذْفَ التنوين ، وذلك أَسْهَلُ إذا ما قِيسَ بحذفِ الواوِ المتحركةِ من الضميرِ (هو) للضرورةِ في نحو قول العُجَيْرِ السَّلُولِيِّ (٢) :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ .

كما اسْتَنَدُوا إلى الحَمْلِ على المَعْنى ، وهي عِلَّةٌ ، اعتمدَ عليها النُّحَاةُ كثيراً في مذاهبِهِمُ النحويةِ ، فقد أَجازَ الخليلُ العطفَ على المعنى في تَخْرِيجِهِ للبيتِ التالي لِلْفَرَزْدَقِ:

وَعَضُّ زمانٍ يابْنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ من المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

وذلكِ بِعَطْفِ (مُجَلَّف) على مَعنى لَمْ يَدَعْ من المالِ إلاَّ مُسْحَتاً ؛ أي لَمْ يَبْقَ إلاَّ مُسْحَتٌ(٣). والأمثلةُ على استخدامِ هذه العلةِ كثيرةٌ .

على أَنَّ هناك أَمْراً غايةً في الأَهميَّةِ ، وهو كَثْرَةُ المنقولِ الواردِ في هذهِ المسألةِ ، فقد أَوْرَدَ أَبُو البَرَكاتِ الأنباريُّ ما يزيدُ على سِتَّةَ عَشَرَ شاهداً على ذلك (٤) . وهذا يَعْني

---

(١) التوبة /٢٥

(٢) خزانةالأدب ٣٩٦/٢

(٣) الإفصاح – ٢٩٥

(٤) ينظر الإنصاف ٢/ ٥٠٤ –٥١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أَنَّ ما جاءَ من الأسماءِ غيرَ مُنْصَرِفٍ وهو يستحقُّ الصرفَ كثيرَ ، وينبغي أَنْ نَقِيسَ عليهِ، ممَّا يُؤَكِّدُ سَعَةَ العربيةِ وجَرَيَانَها على ما وافقَ القاعدةَ المطردةَ وما استثنيَ عليها .

ونَظَراً لتَدَاخُلِ ظاهرةِ العلامةِ الإعرابيةِ ، بالظواهرِ اللُّغَوِيَّةِ الأُخْرى في إطارِ الاستثناءِ أَكْتَفِي بهذا القَدْرِ تفادياً للتكرارِ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- ظاهرةُ الرُّتْبَةِ :

تُعَدُّ ظاهرةُ الرتبةِ والتي يُقْصَدُ بها في النحوِ دراسةُ مواقعِ الكلماتِ في الجملةِ، بعضِها مع بَعْضٍ من ناحيةِ المستوى الصَّوابي ، من الظواهرِ العامةِ لنظامِ الجملةِ وتركيبِها، فقد افترضَ النحاةُ نظاماً موقعياً أَصْلياً للجملةِ في أبوابِ النحوِ ، فَنَصُّوا على أن الأَصْلَ في نظامِ الجملةِ الاسميةِ هو أَنْ يتقدمَ المبتدأُ (المسندُ إليه) وأَنْ يتأخرَ عنه الخَبَرُ (المسندُ) وقرَّروا أَنَّ هناكَ مواضعَ تُلْتَزَمُ فيها تلكَ الرتبةُ (الرتبةُ المحفوظةُ) فلا يتقدمُ فيها ركنٌ على آخَرَ ، وإنما يرد كلُّ ركنٍ فيما تَصَوَّرُوهُ أَصْلاً له ، كما قَرَّرُوا أَنَّ هناك مواضعَ لا تُلْتَزَمُ فيها تلك الرُّتْبَةُ (الرتبةُ غَيْرُ المحفوظةِ) فيتقدمُ فيها ركنٌ على آخَرَ ، ولا يُعَدُّ هذا الاستثناءُ على النظامِ الموقعيِ الأَصْلِيِ إلا أَمْنُ اللَّبْسِ ، فإنْ لم يُؤْمَنِ اللَّبْسُ التُزِمَ بالنظامِ الموقعيِ الأَصْلِيِ ولا يصحُ أَنْ يَرِدَ رُكنا الجملةِ مرتَّبَيْنِ على غَيْرِ مُقْتَضَاهُ : فاذا تَقَدَّمَ الخبرُ على المبتدأ مع كونهما في رتبةٍ واحدةٍ من التعريفِ – وكلٌ منهما صالحٌ لأَنْ يكونَ مبتدأً كما جاءَ في قولِ الشاعرِ :

بَنُونا بَنُو أَبْنائِنا وبَناتُنا بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرجالِ الأَباعِدِ (١)

(فبنُو أبنائِنا)مبتدأٌ مؤَخَّرٌ، وخبرُهُ بَنُونا ، فإنَّ مُسَوِّغَ الاستثناءِ على النِّظامِ المَوْقِعِيِ الأَصْلِيِ هو أَمْنُ اللَّبْسِ ، وذلك لأَنَّ المُرادَ تشبيهُ أَبْناءِ الأَبْناءِ بالأَبْناءِ في المَحَبَّةِ ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَتَسَرَّبَ إلى فَهْمِ أَحَدٍ أَنَّ الغَرَضَ تشبيهُ الأبناءِ بأَبْناءِ الأَبْناءِ . فانْتَفَى ما يُؤَدِّي إلى الْتِباسٍ في المَعْنى ، وعليه ، فإنَّ أَمْنَ اللَّبْسِ يَمْنَحُ عناصرَ التركيبِ حريَّةً في الموقعِ مِنْ حيثُ التقديمُ والتأْخيرُ ، والاستثناءُ على الموقعِ الأَصْلِيِ المنصوصِ عليه .

ولا ريبَ ان تأثيرَ الرتبةِ في تحديدِ نوعِ الجملةِ يُبْرِزُ عُمْقَ اهْتِمامِ النحاةِ بهذه الظاهرةِ فقد أقيمَتِ الجملةُ الفعليةُ على نظامٍ يَفْتَرِضُ تَقَدُّمَ الفِعْلِ ، وتَأَخُّرَ مرفوعِه عنه

---

(١) الإنصاف/أوضح المسالك ١/ ١٤٥ ، شرح ابن فضيل ١/٢٣٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أَصْلاً وأوجبَ جمهورُ النحاةِ التزامَ هذا الترتيبِ بين ركنَيْ الجملةِ الفعليةِ (١) التزاماً يترتَّبُ الاستثناءُ عليه خروجَ الجملةِ من دائرةِ الفعليةِ إلى الاسميّةِ، فإنْ بُدِئَ الكلامُ بالاسمِ المرفوعِ فالجملةُ اسميةٌ، وإنْ بُدِئَ بالفعلِ فالجملةُ فِعليّةٌ فقولُنا " زيدٌ ذَهَبَ " جُمْلةٌ اسميّةٌ مؤلّفةٌ من جملتين اسميةٍ وفعليةٍ، والجملةُ الفعليةُ مؤلفةٌ من الفِعْلِ (ذَهَبَ) والفاعلِ الضميرِ المستترِ العائدِ على المبتدأ (زيد) . مع أنَّ جانباً من النحاةِ – نحاةِ الكوفةِ – رأَوْا أنَّ الرتبةَ بين ركنيْ الجملةِ الفعليةِ يمكنُ الاستثناءُ عليها بأنْ يتقدمَ الركنُ الفعليُّ على الركنِ الاسميِّ أو يتأخرَ عنه اعتماداً على المعنى (٢) وتقدمُ الفاعلِ لا يُحَوِّلُ الإسنادَ من إسنادٍ فعليٍّ إلى إسنادٍ اسميٍّ .

كما افترضَ نظامُ الجملةِ رُتَباً إلى ما وراءَ رُكْنَيْ الجملةِ (اسميةً أو فعليةً) وهو ما أَطلقُوا عليه (مُكَمِّلاتِ الجُمْلَةِ) أو (فَضْلَة) ، فيما بينها من ناحيةٍ ، وفيما بينها وبين ما أَطلقوا عليه " أركانَ الجملةِ " من ناحيةٍ أُخرى ، فعَرَضُوا للرتبةِ بين متعلقاتِ المُكَمِّلاتِ وبين عُمُدِ الجُمَلِ في أبوابِ المبتدأ والخبرِ ، والفاعلِ (في علاقةِ رتبتِه بالفعل)، و التوابعِ: (النعتِ والتوكيدِ والبدلِ و المعطوفِ) ورُتَبِها من الموصوفِ والمؤكَّدِ والمبدَلِ منه والمعطوفِ عليه على الترتيبِ ، والمفعولاتِ الخمسةِ ، وغيرِها مثلِ : الاستثناءِ والحالِ والتمييزِ ، كما عرضُوا كذلك للرتبةِ في حديثِهم عن موقعِ الصلةِ من الموصولِ ، والضميرِ من مرجعِه والمفسَّرِ من المُفَسِّرِ ، وقرَّرُوا أن هناك مواضعَ تَلْتَزِمُ فيها تلك الرتبةُ ، ونصُّوا على أن هذا الأَصْلَ المُفْتَرَضَ يمكنُ الاستثناءُ عليه في بعضِ المواضعِ ، فتغيرُ رتبةِ عناصرِ التركيبِ الجُمْلِيِّ على خلافِ الترتيبِ الأَصْلِيِّ العامِّ للقاعدةِ النحويةِ ، هو من المظاهرِ الواضحةِ التي تشكلُ الاستثناءَ على القاعدةِ النحويةِ .

ولا ريبَ أن غايةَ النحاةِ في أنْ تكونَ قواعدُهم عامةً مطردةً ساهمَ في تعميقِ اهتمامِهم بظاهرةِ الرتبةِ ومحاولةِ تعميمِها هي الأُخرى لذا استعانوا بالتقديرِ والتأْويلِ في المواضعِ التي يختلفُ فيها النَّصُّ مع قاعدةِ الرتبةِ فقد منعَتْ قواعدُ الرتبةِ الاستثناءَ على

---

(١) انظر الخصائص ١/٣٤١ ، ٣٤٣

(٢) انظر الإنصاف مسألة رقم /٨٥ ، وانظر مغني اللبيب ص ٤٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأَصْل الموقِعيّ لكانَ واسمِها وخبرِها ، بتقديم خبرِ " كانَ " وأخواتِها على اسمِها إذا كانَ الخبرُ جملةً فعليةً ، وتقديم مفعولِ الخَبَرِ أيضاً على الاسمِ فلا يَجوزُ أنْ تقولَ : (كانت زيداً الحُمَّى تَأْخَذُ) ، أو (كانت تَأْخَذُ الحُمَّى زَيْدا ") ، فلما قالَ الشاعرُ حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ:

فَأَصْبَحوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وليْس كُلَّ النوى تُلقِي المَساكِينُ (١)

قدروا اسمَ (ليس) هو ضميرُ الشأنِ قال سيبويه : (فلو كانَ كُلّ على لَيْسٍ ولا إضْمار فيه لم يكن إلا الرَّفْعُ في(كُلّ) ولكنه انتَصَبَ على تُلْقِي) .

ولا يفوتُنا أنْ نُشيرَ إلى ارتباطِ ظاهرةِ الرتبةِ بنظريةِ العاملِ تلك النظريةُ التي حاولَ النحاةُ الاعتمادَ عليها و تسخيرَ نصوصِ اللغةِ لفلسفتِها ، فانطلقَ تعويلُهم للتقديمِ والتأخيرِ منها ، وذهبوا إلى أنه إذا جاءَ بعدَ المبتدأ أو بعد اسمِ (كان) وأخواتِها أو اسمِ(إنّ) واخواتِها اسمٌ أو ظرفٌ كِلاهُما يَصِحُّ أن يكونَ خبَراً فالأحسنُ تأخيرُ الظرفِ إذا لم يكنْ خَبَراً (٢) ، فقولك (عبدُاللّهِ فيها قائمٌ) كقولك : (عبدُ اللهِ قائمٌ فيها) .

كما انطلقَتْ مدافعةُ بعضِ النُّحاةِ عن رأيِهِمْ اعتماداً على قواعدِ نظريةِ العاملِ أيْضاً ، من ذلك تقديمُ التَّمْيِيزِ على الفعلِ المُتَصَرِّفِ . فقد مَنَعَ النحاةُ (٣) تَقْدِيمَ التَمْيِيزِ على عامِلِهِ نَحْوَ : (عَرَقاً تصبَّب زيدٌ) استدلوا على ذلك بِأَنَّ التمييز هو الفاعِلُ في الأَصْلِ ، والتقديرُ (تصبَّبَ عرَقُ زيدٍ) ، فكما لا يجوزُ تقديمُ الفاعِلِ على فِعْلِهِ كذلك لا يجوزُ تقديمُ التَّمييزِ على عامِلِهِ ، وقيل لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ لأنه كالنَّعْتِ في الإيضاحِ ، والنعتُ لايتقدمُ على منعوتِهِ فكذلك ما يُشْبِهُه.

---

(١) الكتاب ١/٣٥

(٢) انظر سيبويه ١/٢٦٣

(٣) انظر هذه المسألة في : الإنصاف ، مسألة ١٢٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٤٠٠ ، أصولُ ابن السراج ، ١/٢٧١ ، شرح المفصل ٢/٧٤ ، شرح ابن عقيل ١/٦٦٣ ، الهمع ١/٢٥٢ ، والخصائص ٢/٣٨٤ – ٣٨٥ ، ٣٨٤ – ٣٨٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبدو أنَّ من أنكرَ تقديمَ التمييزِ من العلماءِ قد اعتمدَ على رأيِ سيبويهِ اذْ قال : (وقد جاءَ من الفعلِ ما قد أُنْفِذَ الى مفعولٍ ، ولم يَقْوَ قُوَّةَ غَيْرِهِ ، مما قد تَعَدّى الى مفعولٍ، وذلك قولك : (امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحماً) ، ولا تقول : امْتَلأْتُهُ ولا تَفَقَّأْتُهُ ، ولا يعملُ في غيرِهِ من المَعارفِ ، ولا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه فتقول : (ماءً امتلأْتُ) كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ .(١)

إلاّ أنَّ المُبَرِّدَ أجازَ تقديمَ التمييزِ ، فقال : (واعْلَمْ أن التَّبْيِينَ (التَّمْيِيزَ) اذا كان العاملُ فيه فِعلاً جَازَ تقديمُهُ لِتَصَرُّفِ الفِعْلِ ، فقلتَ :(تفقأتُ شحماً وتصببت عرقاً) ، وان شئتَ قدَّمتَ فقلتَ : (شحما تفقأتُ وعرقاً تصببتُ) ، وهذا لا يجيزُه سيبويهِ ، لأنه يراهُ كقولكِ : (عشرونَ دِرْهماً) و (هذا أَقْرَهُهُم عبداً) وليس هذا بِمَنْزِلَةِ ذلك ، لأن (عشرِين دِرْهَماً) انما عَمِلَ في الدرهم ما لم يُؤْخَذْ من الفِعل . ألا ترى أنه يقول : زيدٌ هذا قائِماً)، ولا يجيز (قائِماً هذا زيدٌ) لأن العاملَ فِعْلَ ، فكذلك أَجَزْنا تقديمَ التمييزِ اذا كان العاملُ فِعلاً، وهذا رأيُ أبي عثمانَ المازنيّ ، وقال الشاعرُ:

أَتَهْجُرُ ليلى للفِراقِ حبيبَها وما كانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيبُ (٢)

وذهب الكِسائيّ وأكثرُ الكوفِيِّينَ الى جوازِ تقديمِ التمييزِ ، ووافقَهُمْ على ذلك الجَرْمِيّ من البصريينَ ، (٣) والأصولُ التي اعتمدُوا عليها هي النَّقْلُ والقياسُ ، أمّا النقل فقد استدلّوا بقولِ المُخَبَّلِ السعدي :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

---

(١) الكتاب ١/٢٠٤ - ٢٠٥

(٢) المبرد ، المقتضب ٣/٣٦- ٣٧ شرح الأشموني ١/٢٦٦

(٣) ابو حيان النحوي - خديجة الحديثي : ص ٣٢٣-٣٢٤ عن منهج السالك لابي حيان - تحقيق سدني جلبزر ص (٢٢٨-٢٢٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد نَصَبَ (نَفساً) على التمييز ، وقَدَّمَهُ على العامل فيه وهو فِعْلُ (تَطِيبُ) المُتَصَرِّفُ وقد بَدا السَّماعُ - هنا - مُسَوِّغاً قَوِياً للاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ القاضيةِ بالمَنْعِ ، إذ إن الشواهدَ التي استندَ إليها هؤلاءِ النحاةُ كثيرةٌ ، والكثرةُ عاملٌ مهمٌ في التقعيدِ النحويِّ .

وأما القياسُ فلأنَّ العاملَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ ، فجازَ تقديمُ معمولِهِ عليه كسائرِ الأفعالِ المتصرِّفةِ فكما يجوزُ مثلاً تقديمُ المفعولِ به فنقول (عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ) ، كذلك يجوزُ تقديمُ التمييزِ على العاملِ المتصرِّفِ فنقول : عَرَقاً تصبَّبَ زيدٌ . (١)

وأعتقدُ أنَّ الاحتكامَ القويمَ يكونُ الى اللغةِ واستعمالاتِها وليسَ لنظريَّةِ العاملِ والمعمولِ والأقيسةِ المنطقيةِ فلغتُنا أوسعُ من أن تُقَيَّدَ بنَمَطِيَّةٍ مُتَحَجِّرَةٍ وقوالبَ جامدةٍ افترضَتْها نظريَّةُ العاملِ .

ومع أنَّ النحاةَ حاولوا جَعْلَ العاملِ نظريةً عموميةً كليةً ، تَخْضَعُ لها قواعدُ اللغةِ فقد دافَعَ بعضُهم عن مذهبِهِ معتمداً على قواعدِ هذه النظريَّةِ ، وانطلقَ استحسانُهم التقديمَ والتأخيرَ منها ، فذكروا أنه إذا جاءَ بعدَ المبتدأ أو بعد اسمِ كانَ وأخواتِها أو اسمِ (إن) واخواتِها اسمٌ او ظرفٌ كلاهما يصحُّ أنْ يكونَ خَبَراً فالأحسنُ تأخيرُ المعمولِ لئلا يَكُنْ خَبَراً (٢) ؛ بل وصرَّحوا بقاعدةٍ عامةٍ مؤداها " لا يتقدمُ المعمولُ إلا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ"(٣) . غيرَ أنَّ بعضَ ما أقرَّهُ النحاةُ من استثناءٍ على قواعدِ النَّحوِ من حيثُ الرُّتبةُ كالذي يتعلَّقُ بتقدُّمِ خَبَرِ كانَ وأخواتِها عليها - مثلاً- استثنيَ على هذه القاعدةِ التي افترَضُوا اطِّرادَها وشموليَّتَها ، والحقيقةَ أنَّ هذه القاعدةَ لم تَشْهَدْ تمامَ الاطِّرادِ ، فالنحاةُ وإنْ سَلَّموا بهذهِ القاعدةِ مع مَسْأَلَةٍ ما فإنَّهم قد لا يُسَلِّمونَ بها مع مَسْأَلَةٍ أُخرى (٤) ، في

---

(١) انظر : الهمع ٢٥٢/١

(٢) انظر : الكتاب ٦١/١ . (٣) شرح ابن عقيل ٧٨/١

(٤) انظر: هامش أوضح المسالك ١٧٢/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حينِ لا يجيزُونَ تَقْدِيمَ الخبرِ على المبتدأ إذا كان الخبرُ فعلاً.

فقد وَرَدَ استثناءً على قاعِدةِ (تَقَدُّمِ المَتبوعِ وتَأَخُّرِ التّابعِ) على قاعِدةِ الموصوفِ وصِفَتِهِ ، فالقاعدةُ تَقْضِي بوجوبِ تقدُّمِ الموصوفِ وتأخُّرِ الصِّفَةِ ، إلا أننا نَجِدُ مواضِعَ استُثْنِيَتْ على تلك القاعِدةِ مِنْ مِثْلِ : -

- إضافةِ الصِّفَةِ إلى المَوْصُوفِ وفيها تَتَقَدَّمُ الصِّفَةُ ويتأخرُ المَوْصُوفُ كما في قولِهِ تعالى:

﴿ إِنَّ هذا لهو حَقُّ اليَقِينِ ﴾ (١)

والأصلُ في الآية:

﴿ اليقينُ الحَقَّ ﴾،

ونَحْوِ قولِنا (أُقَدِّمُ لك صادِقَ التَّحِيَّةِ وعَظِيمَ الأُمْنِيَاتِ) ومنه النَّعْتُ السَّبَبِيُّ كما في قولنا : (جاء زيدٌ الجميلةُ أُخْتُهُ) . فالأصلُ فيها : جاء زيدٌ الموصوفةُ أُختُهُ بالجَمال . فتقدمتِ الصفةُ على موصوفِها ، ذلك انه إذا (رَفَعَ الوصفُ الاسمَ الظاهرَ أَوْ رَفَعَ الضميرَ المنفصلَ أُعطِيَ الوصفُ حُكْمَ الفِعْلِ ولم يُعتَبَرْ حالُ الموصوفِ في الإفرادِ والتذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ ، تقول في الوصفِ إذا رفَعَ الظاهرَ (مررتُ برَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ) بتأنيثِ قائمةٍ لأنها مُسْنَدَةٌ إلى الأمِ وإن كان الموصوفُ مُذَكَّراً تقول : (مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها) بتذكيرِ قائمٍ لأنه مُسْنَدٌ إلى الأبِ وان كان الموصوفُ مُؤَنثاً ، ..... وتقولُ (مررتُ برجلين قائمٍ أبَواهُما) بإفرادِ قائمٍ وان كانَ المنعوتُ مُثَنًّى كما تقولُ في الفعلِ (قام أبواهما) بإفرادِ الفعلِ ، ومن قال مِنَ العرَبِ كَطَيِّءٍ وأَزْدِ شَنُوءَةَ ((قامَا أبواهُما)) بإلحاقِ علامةِ التثنيةِ في الفِعْلِ المُسْنَدِ إلى المثنّى الظاهرِ ، قال في الوصفِ إذا أُسْنِدَ إلى المثنى

---

(١) الواقعة /٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الظاهرِ (قائمَيْنِ أبُواهُما ٠٠)(١) لكنه يَجَرِّدُ من علامةِ التثنيةِ والجمعِ على اللغةِ الفُصْحى ، ويعتبرُ حالاً مرفوعةَ التأنيثِ والتذكيرِ ، سواءً أكانَ المنعوتُ كذلك أمْ لا (وهذا النعتُ السَبَبِيُّ لا يطابِقُ منعوتَهُ إلا في حركاتِ الإعرابِ ، والتعريفِ والتنكيرِ) (٢) .

أمّا (إذا كان الوصفُ مُسْنَداً إلى سَبَبِيٍّ مجموعٍ ، جازَ فيه الإفرادُ والتكسيرُ على اللغةِ الفصحى ، تقولُ(مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤُهُمْ) كما تقول : (قامَ آباؤُهُمْ) ، ومَنْ قال:

(قاموا آباؤهم) قال : ((قائمين آباؤهم)) ، والتكسيرُ أفْصَحُ للمُشاكَلَةِ ، وإن كانَ تابعاً لمفردٍ او مثنى ، فالإفرادُ أفْصَحُ . (٣)

وهنا يلحظُ القارئَ ، كذلك استثناءً على قاعدةِ مطابقةِ النَّعْتِ مَنْعُوتَهُ من حيثُ التثنيةُ والجمعُ عندَ من أجازَ (مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهُمْ) .

كما يطالِعنا الاستثناءُ على قاعدةِ أنَّ التمييزَ لا يتقدمُ على المُمَيَّزِ فقد ذكرَ النحاةُ – في بابِ التمييز – أنَّ التمييزَ لا يتقدمُ على الممَيَّزِ (٤) حيث يتقدمُ المُمَيَّزُ وجوباً لحاجتِهِ إلى التَّفْسيرِ ، ويَتأتّى بَعْدَهُ التمييزُ الذي يُفَسِّرُهُ ويُزيلُ غُمُوضَهُ .

ومِمَّا جاءَ استثناءً على هذه القاعدةِ النحويةِ :-

– بابُ(نِعْمَ وبِئْسَ) حينَ يتقدمُ عليهما ما يُشْعِرُ بالمخصوصِ بالمدحِ أوَ الذمِ نحو في مثلِ (زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ) ، (والنفاقُ بِئْسَ الخُلُقُ) ، فزيدٌ مُشْعِرٌ بالمخصوصِ بالمدحِ ، والنفاقُ مشعِرٌ بالمخصوصِ بالذمِ ، وهما يُعَدّانِ مُفَسِّرَيْنِ للمخصُوصَيْنِ (فإنك عندما تقولُ : نِعْمَ

---

(١) شرح التصريح ٢/١١٠

(٢) حاشية مغني اللبيب ٣/٢٧٤

(٣) شرح التصريح ٢/١١٠ وانظر مغني اللبيب وحاشية ٢/٢٧٤

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٨٢٨ – ٨٣٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرجلَ فكأنَّ معناهُ محمودٌ في الرِّجالِ فإن قلت : (زيدٌ) على تفسيرٍ ، كأنه قيل : مَنْ هذا المحمودُ ؟ فقلت هو زيد .)(١) فيكونُ المُفسَّر قد سبق المُفسِّر .

ذكرَ سيبويه في الكتاب تحت عنوانِ (بابُ ما يكونُ فيه الأسمُ مبنياً على الفعلِ قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكونُ فيه الفعلُ مبنياً على الاسْمِ):

" فإذا بَنَيْتَ الأسمَ عليه قلت : (ضربتُ زيداً) وهو الحدُّ لأنك تريدُ أن تُعْمِلَهُ وتَحملَ عليه الإسمَ كما كان الحَدُّ (ضربَ زيدٌ عمراً) حيث كان (زيدٌ) أولَ ما تَشْغلُ به الفعلَ . وإنْ قدمتَ الإسمَ فهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كما كان ذلك عَرَبِياً جيداً وذلك قولك (زيداً ضربتُ) والاهتمامَ والعنايةَ هنا في التقديمِ والتأخيرِ سواءٌ ومثله في (ضربَ زيدٌ عمراً ، وضربَ عمراً زيدٌ " (٢)

وعَقَدَ ابنُ جِنّي فَصْلاً في التقديم والتأخير ثم حَدَّده على ضَرْبَيْنِ :
" أَحَدُهما ما يَقْبَلُهُ القِياسُ والآخَرُ ما يُسَهِّلُهُ الاضْطِرارُ . الأولُ كتقديمِ المفعولِ على الفاعلِ تارةً وعلى الفِعلِ الناصبِ أُخْرى كَضَرَبَ زيداً عمرٌو ، زيداً ضَرَبَ عَمْرٌو) . وكذلك الظرفُ نحو : (قامَ عندَك زيدٌ ، عندَكَ قامَ زيدٌ) ، (سار يومَ الجمعةِ جعفرٌ ، يومَ الجمعةِ سارَ جعفرٌ) وكذلك الشأنُ في الحالِ والاستثناءِ والمبتدأ والخبرِ والمضافِ والمضافِ إليه والمفعولِ معَه".(٣)

وأما ابنُ السراجِ فقد قال في هذا السِّياق :
(إنَّ المفعولَ إذا كان الفعلُ متصرِّفاً فيجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ تقول : ضربتُ زيداً ، زيداً

---

(١) التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية د. هادي نهر مطبعة الرشاد بغداد ١٨٧ ص ٢٦٩

(٢) سيبويه١/٨٠-٨١

(٣) الخصائص ٢/٢٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضربتَ ، ضَرَبَتْ هندَ عَمْراً ، عَمْراً ضَرَبَتْ هِنْدَ) (١) . وقال ابنُ الحاجبِ :
" فإنْ قلتَ : أليسَ ذِكرُ الفاعلِ قَبْلَ المفعولِ مُفيداً (أنَّ) ذِكْرَ المفعولِ ليسَ بأهَمَّ ولو ذكرتَ المفعولَ قبلَ الفاعلِ أفادَ (أنَّ) ذِكْرَ المفعولِ قلتَ : تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ لا يفيدُ ذلك بَلْ قد يكونُ ذلك لاتّساعِ الكَلامِ والأوْلى أنْ يقالَ إنَّهُ يُفيدُ القَصْرَ (٢) نحوَ قولِهِ تعالى: (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدِ)"(٣) .

وورد في شرحِ ابنِ عقيلٍ على الفيةِ ابنِ مالكٍ الحالاتُ التي يجبُ أن يتقدمَ فيها المفعولُ على الفعلِ ومنها (٤) :
(إذا كانَ المفعولُ إسمَ شرطٍ نحو : (أياً تَضْرِبْ أَضْرِبْ) أو إسمَ استفهامٍ نحو : (أيَّ رجلٍ ضربتَ ؟) أو ضميراً منفَصِلاً لو تأخَّرَ لزم اتصالُهُ نحو : (إياكَ نَعْبُدُ) ولو تأخرَ المفعول فقد لَزِمَ الاتّصالَ وكان يقال : (نَعْبُدُكَ) فيجبَ التقديمُ .
أو أنْ يكونَ العاملُ في المفعولِ واقعاً في جوابِ (أمّا) مذكورةً كانتْ أو مقدرةً نحو :

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾(٥)

و كذلك :

﴿ وربَّكَ فَكَبِّرْ وثِيابَكَ فَطَهِّرْ ﴾(٦)

---

(١) الأُصول في النحو ١/١٧٤

(٢) ابن الحاجب ، كتاب الكافية في النحو ، الجزء الثاني ،
تحقيق محمد علي النجار-دار الكتاب العربي-بيروت ص ٢٨٢

(٣) الزمر / ٦٦

(٤) ابن عقيل / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / المجلد الاول /
الجزء الثاني / دار الفكر بيروت / ص ٩٦-٩٧

(٥) سورة الضحى / الأيات ٩- ١١

(٦) سورة المدثر آية ٣،٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال السَّيوطيُّ :

(الأصلُ في المفعولِ بهِ التأخرُ عن الفعلِ والفاعلِ وقد يقدَّمُ على الفاعلِ جوازاً ووُجُوباً)(١)

وعليه فمَعَ أنَّ الأصْلَ في بناءِ الجملةِ الفعليةِ أن يتقدمَ الفعلُ (العاملُ) ويتأخرَ المفعولُ (المعْمَولُ)وذلك ما ذهبَ إليه السيوطيُّ وقال سيبويه : بأنَّه (الحدُّ) ولكنَّ العربَ في بعضِ الأحيانِ قد قدمتِ المعمولَ على العاملِ ربما من قَبيلِ العنايةِ والاهتمامِ بالمعمولِ .

لذا نرى أن بعضَ الاستثناءاتِ تعكسُ وُجُودَ اضطرابٍ في منهجيةِ النُّحاةِ أحْيَاناً . ذلك اننا نَجدُ أنَّ نفَراً من النحاةِ يمنَعُ الاستثناءَ ، ويحكُمَ على النُّصوصِ التي خالَفَتْ قواعدَ الرُّتبَةِ بالشذوذِ لانهم لم يَجِدُوا لها تَأويلاً مقبولاً ، وآخَرِينَ منهم يُجيزُونَه ولعلَّ ذلك ناشِيءٌ عن التَّمَسُّكِ بفكرةِ العاملِ والمعمولِ ، وهل العاملُ من القوةِ بحيث يعملُ في المتقدِّم أمْ لا ؟ ونُكرِّرُ القول : إنَّ اشْتِراطَ الشمولِ والاطرادِ الكاملِ في القاعدةِ النحويةِ يَفصِلُ اللغةَ عن واقِعِها في أحيانٍ كثيرةٍ ، ويُعَمِّقُ شكليةَ تلك القاعِدَةِ .

مِنْ هنا نقولُ : إنَّ الرتبةَ في الأبوابِ النحويةِ يجبُ أنْ تكونَ مرتبطةً بما تفيدُهُ من معنى ،مِنْ غيرِ القولِ بالعاملِ والمعمولِ أو الأخْذِ بالقسمةِ العقليةِ ، المنطقيةِ ، فحاجةُ السياقِ والمقامِ هي التي تستدعي ترتيبَ الجملةِ على غيرِ صورَتِها المألوفةِ لغاياتِ الاهتمامِ ، ذلك أنَّ الترتيبَ العامَّ للتركيبِ يكونُ لِقَصْدِ الإخبارِ ليسَ غَيْر ، لا سيَّما أنَّ النحاةَ تَمَسَّكُوا جميعاً بقولِ سيبويهِ (كأنهم إنما يقدِّمُون الذي بيانُه أهَمُّ لهم ، وهُمْ بِبَيَانِهِ أعْنَى) (٢)

---

(١) انظر همع الهوامع ١٠٠٩/٣

(٢) الكتاب ١٥/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ -ظاهرةُ التَّلازُم :

معنى التَّلازُم أَنْ يَسْتَدْعِيَ أَحَدُ أَجْزاءِ الكَلامِ جُزْءاً آخَرَ يَقْتَرِنُ به ويلازِمُه كالتلازمِ بين المسندِ والمسندِ إليه ، و المبتدأ والخبرِ ،و الفعلِ والفاعلِ ، والمضافِ والمضافِ إليه ، وحرفِ الجرِّ والاسمِ المجرورِ ، وأداةِ الشَّرْطِ وفعلِ الشرطِ وجوابِه،وأداةِ النِّداءِ والمُنادى ، والاسمِ الموصولِ وجملةِ الصِّلَةِ ؛ فقد أَصَرَّتْ قواعدُ النحاةِ على تلازُمِ بعضِ أَجْزاءِ الكلامِ فلا يجوزُ الفَصْلُ بينها . من ذلك ما نَصَّتْ عليه أَقْوالُ النحاةِ في مسألةِ الفصلِ بين (لا) النافيةِ للجنسِ واسمِها .

قال صاحبُ الكتاب : (واعْلَمْ انك لا تَفْصِلُ بين "لا" وبين المنفيِّ كما لا تَفْصِلُ بين (مَنْ) وبين ما تَعْمَلُ فيه وذلك أنه لايجوزُ لك أَنْ تقول : (لا فيها رَجُلَ) كما أنَّه لا يجوزُ أَنْ تَقُولَ في الذي هو جوابُه (هَلْ مَنْ فيها رَجُل) ومِن ذلك أنَّهم جَعَلُوا (لا) وما بعدَها بمنزلةِ خَمْسَةَ عَشَرَ فَقَبُحَ أَنْ يَفْصِلوا بينهما عندهم كما لا يَجوزُ أن يَفْصِلوا بين (خَمْسةَ)و(عَشَرَ) بشيءٍ من الكلامِ لأنَّها مُشَبَّهةٌ بها .(١)

وقال المبرِّدُ : " واعلمْ أنَّ (لا) إنْ فُصِلَ بينَها وبينَ النَّكِرَةِ لم يَجُزْ أَنْ تَجْعَلَها مَعَها اسماً واحداً لِأَنَّ الاسْمَ لا يُفْصَلُ بين بَعْضِهِ وبَعْضٍ ، كقولِه تعالى (لا فيها غَوْلٌ) وقولهم : (لا في الدارِ أَحَدٌ) و(لا في بيتِكَ رَجُل) لان (إنَّ) لم تَجْعَلْ مَعَ ما بَعْدَها اسماً واحداً لا يَعْمَل لِضَعْفِها إلا فيما يَلِيها " (٢) .

ويبدُو لي أَنَّ آراءَ النحاةِ(٣) في لزومِ تَحَقُّقِ ظاهرةِ التلازُمِ بين (لا) النافيةِ للجنسِ واسْمِها على سبيلِ المِثال ورَفْضِ فِكْرَةِ الفَصْلِ بينهما يستندُ في تصوُّرِهِمْ إلى عِلَّةٍ

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٤ -٢٨٦

(٢) المقتضب ٤/٣٥٧ - ٣٦٦

(٣) انظر ابن السراج الأُصول في النحو ١/ ٣٧٩ - ٣٩٥ ، ابن جني ، اللمع في العربية ص ٩٧ الزمخشري ، المفصل في العربية ، ابن هشام ، أوضح المسالك ٢/٣-٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشابهةِ بين (لا) مع الاسمِ النكرةِ الذي يليها وبين (خمسةَ عشرَ) غير أنّي أعتقدُ أنّ مِثلَ هذا الاستدلالِ يُبرزُ في بعضِ الأحيانِ اهتمامَ النحاةِ بقضايا الشكلِ والإعرابِ . فأي مشابهةٍ هذه التي تجعلُنا نسيرُ عليها ونُغفلُ ما لا يقلُّ عنها أهميةً وهو حصولُ المعنى دونَ لَبسٍ وجَريانُ العربيةِ عليها ، لا ريبَ أنّ حِرصَهم على اطّرادِ القاعدةِ وعموميّتِها جعلهم يستندُون على مثلِ هذه العلّةِ مع أنّ الاحتكامَ الحقيقيَّ يكونُ لاستعمالاتِ اللغةِ ونصوصِها وحصولِ المعنى.

ومِنْ أمثلةِ ما قد يطالِعنا من استثناءٍ على قواعدِ ظاهرةِ الفَصْلِ ما قالَهُ ابنُ عُصفُورٍ الإشبيليُّ في كتابِهِ (شَرْح جُمَلِ الزَّجّاجيّ) : " واعلمْ أنه لا يجوزُ الفَصْلُ بين الصفةِ والموصوفِ بأجْنَبيّ ، ونعني بالأجْنَبيّ ما ليسَ بصفةٍ إلا أن يَكُونَ الفاصلُ جملةَ اعتراضٍ ، حيثُ يكونُ فيها تأكيدُ الكلامِ وبيانُ معانيه ومن ذلك قولُه تعالى :(وإنّه لقسمٌ لو تعلمونَ عَظيمٌ " (١) ، ففَصَلَ بين القَسَمِ وصِفَتِهِ وهو (عَظيمٌ) بقولِهِ (لو تَعْلَمُونَ) لأنّ تقديرَ الكلامِ (لو تعلمون ذلك لَتَبَيّنتُمْ أنّه عظيمٌ) ولا يجوزُ فيما عدا ذلك إلا في ضرورةِ شِعرٍ نَحوَ قولِ الشاعرِ :

أَمَرَّتْ من الكَتّانِ خَيْطاً وأَرْسَلَتْ رَسُولاً إلى أُخرى جَرِيّاً يعينُها (٢)

ففصل بقوله : (إلى أخرى) بين الصّفةِ والموصوفِ وقولِ لَبيدٍ:

فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَةً وصداءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بالتِّلاّ (٣)

---

(١) الواقعة /٧٦

(٢) لم ينسب البيت لقائل وهو في الخصائص ٢/٣٩٦ ،

وهو الشاهد رقم ١١٨ في شرح جُمَلِ الزجاجي لابن عُصفور الإشبيلي ١/٢٢٢

(٣) الخصائص ٢/ ٣٩٦ وكذلك شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(ففصلَ بقوله (وصداءٍ) بين الصفةِ والموصوفِ . وذهبَ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانيُّ إلى أنه لا يجوزَ الفَصْلَ بين المُبْهَمِ وَصِفَتِهِ ، وذلك لِأَنَّ المُبْهَمَ إذا احتاجَ إلى الصِّفَةِ كان اتِّصالُها بِهِ أَشَدَّ مِنَ اتِّصالِها بزيدٍ ونَحْوِهِ ، وذَكَرَ بأنه لا يجوزُ القولُ : (مررتُ بهذا واللهِ الرجلِ) كما يجوزُ الفصلُ بهذه الجُمَلِ المؤكِّدَةِ بين الصفةِ والموصوفِ في غَيْرِ المُبْهَمِ من المواضعِ الأُخرى نحوَ قولِهِ تعالى "وإنهُ لَقَسَمٌ لو تعلمُونَ عَظِيمٌ" (١) .

لا شكَّ أن اهتمامَ النحاةِ (٢) بتَحَقُّقِ الاطِّرادِ في ظاهرةِ التلازُمِ بين أجزاءِ الكلامِ المتلازمَةِ جَعَلَهُم يُسَلِّطُونَ الأَضْواءَ على أن الأَصْلَ في الصِّفَةِ، أَنْ تَكُونَ مُلازِمَةً للموصوفِ وتابِعَةً له في إعرابِهِ وتذكيرِهِ وتأنيثِهِ وإفرادِهِ وتثنيتِهِ وجَمْعِهِ ، وَيُجْمِعُونَ على أَنَّ ما جاءَ في الشواهدِ الشِّعْرِيَّةِ والنثريَّةِ لم يكنْ بِأَجْنَبِيٍّ وإنما هو مُتَمِّمٌ للقولِ أَوْ للضَّرُورَةِ كقولِ النابغةِ الذُّبيانيِّ مَثَلاً :

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةُ ناصِبِ وَلَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ

الذي فصلَ بين النعتِ والمنعوتِ في الحالةِ الأُولى بالمنادَى (يا اميمةُ) كما فصلَ بينهما في الحالةِ الثانيةِ بالجملةِ الفعليةِ (أُقاسِيه) . إلا أَنَّ ورودَ هذا الفَصْلِ في آياتِ القرآنِ الكريمِ وفي كلامِ العربِ مِنْ مِثْلِ (هذا جحرُ ضبٍ خَرِبٍ) مَفْصُولاً بين الصفةِ والموصوفِ يؤكِّدُ أن الاستثناءَ بالفصلِ لا يَقْتَصِرُ على الضَّرُورَةِ فقط .

---

(١) الواقعة /٧٦

(٢) انظر سيبويه:الكتاب ٢٠٧/٢ ،

ابن يعيش:شرح المفصل ١٠٧/٢ – ١٠٩ الأشموني ١٦٩/٢ ،

البغدادي خزانة الادب ٢٤/٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي إطار فكرة التلازم بين فعل التعجب ومعموله كان الفصلُ بين أفعَل التعجُّب ومعموله بالظَّرْف والجارّ والمجرور استثناءً على القاعدة . فمع أنّ النحاة لم يُجيزُوا الفصلَ بين أفعَل التعجب ومعموله بالظرف والجارّ والمجرور إلا إذا لم يكونا مُتَعلّقَيْن بفعل التعجب (١) . وهم كالمبرد (٢) والاخفش وأكثر البصريّين (٣) وهم الذين احتجُّوا لذلك بضَعْف الفِعل وقلّة تَصَرُّفه (٤) ، وأن التعجبَ يجري مجرى الأمثال للزومه طريقةً واحدة (٥) . في حين استثنى نحاةٌ من مثل : الجَرْميّ والمازنيّ والزَّجّاج (٦) على قاعدة منع الفَصْل بين المتلازمَيْن (أفعل التعجب ومعموله) اعتماداً على ما وَرَدَ عن العرب كقول علي – رضيَ الله عنه : أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أنْ أَراك صَريعاً مُجَدّلاً ؛ ففيه الفصلُ بين فِعْل التعجب ومعموله بالجارّ والمجرور والنداء . (٧) وقول عمرو بن مَعْدي كَرِبَ : " لِلّهِ دَرُّ بني مُجاشِعَ ، ما أكثرَ في الهيجاءِ لقاءَها (٨)

وقد قاسَ الجَرْميّ ومَنْ تَبِعَهُ الاستثناءَ بالفصل بين المتلازمَيْن (فعل التعجب ومعموله) على جواز الفصل بين إنّ واسمها وخبرها ، نحو : إنّ بكَ زيداً مأخُوذ ، وإنّ حَرْفَ ، فالأحرى أن يجوزَ الفصلَ مع الفِعْل ، لأنه أقْوى من الحَرْف (٩) ، كما أن فعلَ التعجُّب

وإنْ كانَ ضَعيفاً ، لا يَنْحَطُّ عن دَرَجةِ إنّ في الحُروف (١٠) .

---

(١) شرح ابن عقيل ١٥٧/٢

(٢) المقتضب ١٧٨/٤

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١٥٧/١

(٤) شرح جمل الزجاجي ٥٨٧/١

(٥) شرح المفصل ١٥٠/٧

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١٥٧/١

(٧) شرح ابن عقيل ١٥٧/٢

(٨) شرح جمل الزجاجي ٥٨٧/١

(٩) المصدر السابق – جـ ١ – ٥٨٧ (١٠) شرح المفصل ١٥٠/٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلا أنّي أعتقدُ أنّ الذي يُرَجّحُ الاستثناءَ هنا هو كَثْرَةَ وُرُودِهِ عن العربِ ومَقْدِرَتُهُ على أداءِ المعنى المرادِ استخدامُهُ فمنهُ قولُ عَبّاسِ بْنِ مِرْداس (١) :

وقالَ نَبِيُّ المسلمينَ تَقَدَّموا وأَحْبِبْ إلينا أَنْ يَكُونَ المُقَدَّمَا .

حيثُ فَصَلَ بين فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَعْمُولِهِ دونَ أَنْ يَحْدُثَ لَبْسٌ .

وقد أيّدَ هذا الاستثناءَ ابْنُ عَقِيل (٢) والأشْمونيُّ (٣) والسيوطيُّ (٤) بذكرِهِمْ أنّ الصحيحَ هو جوازُ الفصلِ بين أَفْعَلِ التعجبِ ومعمولِهِ بالظرفِ والجارِ والمجرورِ .

وتحقيقاً لغاياتِ التوافُقِ مع قواعدِ التلازُمِ المفترَضِ تَحَقُّقُهُا ، استعانَ النحاةُ بالتقديرِ والتأويلِ لإثباتِ اطّرادِ هذه القواعدِ وشموليّتِها ، فالصفةُ لابدَّ لها مِنَ الموصوفِ ، فإذا وقعتِ الصّفَةُ موقعَ الاسمِ ، فالاسمُ محذوفٌ نَحْوُ : سِرْتُ طَوِيلاً والتقديرُ (سِرْتُ زَمَناً طَوِيلاً).

واستشهَدَ المبرّدُ لحذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامَه ببعضِ الآياتِ القرآنيّةِ والأبياتِ الشّعْرِيّةِ فمن القرآنِ الكريمِ (٥) : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ ﴾(٦)

---

(١) همع الهوامع ٥٧/٥ الهامش

(٢) شرح ابن عقيل - جـ٢-٩١

(٣) شرح الأشموني -جـ٢- ٣٦٨

(٤) همع الهوامع - جـ٢ - ٩١

(٥) المبرد / المقتضب / الجزء الثاني /

تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب بيروت / ص ١٣٧ -١٣٩

(٦) سورة الرحمن / ٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التقدير : ﴿ ومن في الارض ﴾ .

﴿ وإنْ مِنْ أَهْلِ الكتاب إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ (١)

التقدير : ﴿ وإنْ أحدٌ من أَهْلِ الكتابِ ﴾ ، ومن الشِّعْرِ :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ مِنْكُمْ ويمدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَواءُ

التقدير : (وَمَنْ يَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه) ، وكذلك :

هَلِ الدهْرُ إلاّ تارَتانِ فتارَةٌ أَمُوتُ وأُخْرى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ

التقدير : (وتارةٌ أخرى) .

وذكرَ ابنُ يعيشَ أنَّ بابَ حذفِ الموصوفِ واقامةِ الصفةِ مقامَهُ بابٌ واسعٌ (٢) مِنْ مِثْلِ قولِهِ تَعالى : - ﴿ وعِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾ (٣) أي : (حُورٌ قاصراتُ الطرْفِ) ، ومِنْ مِثْلِ قولِهِ تَعالى :

﴿ وأَنّا مِنّا الصّالِحُونَ ومِنّا دُونَ ذلِكَ ﴾(٤)

---

(١) سورة النساء آية (١٥٩) .

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / المجلد الأول / الجزء الثالث / عالم الكتب بيروت / ص ٥٨-٦٢ .

(٣) الصافات آية (٤٨) .

(٤) الجن/١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أَيّ (قَوْمَ دُونَ ذلك) ، وكذلك – ﴿وَمِنَ الذِّينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنا مِيثَاقَهُمْ﴾

أَيّ : (قَوْمٌ أَخَذْنا مِيثاقَهُم) .

ومع أنَّ جانباً بارزاً من تأويلاتِ النحاةِ يقعُ في كَفَّةِ المعنى غَيْرَ أنَّ محاولاتِ الاهتمامِ بالشكلِ والإعرابِ وإثباتِ عموميةِ القواعدِ النحويةِ واطّرادِها أَخَذَ جانباً أَكْثَرَ بُرُوزاً أحياناً ، فوصفُوا ما استُثْنِيَ على القاعدةِ ولم يُقْبَلْ تَأْوِيلُهُمْ بالشذوذِ أو الضرورةِ(١) أو الضَّعفِ ، كُلُّ ذلك لكي لا يَخْتَلَّ نِظامُ اطّرادِ قواعِدِهِمَ المستندةِ في هذا السِّياقِ على ظاهرةِ التَّلازُمِ . فما عَوَّلَ على الضرورةِ والقبحِ والشذوذِ حَمَلَ عِبْءَ ما استُثْنِيَ على قواعِدِهِم، ففي مسألةِ الفَصْلِ بين المُضافِ والمضافِ إليه على سبيلِ المثالِ ، والتي سَبَقَ لنا تناوُلُها في إطارِ القراءاتِ القرآنيةِ نَجِدُ الكثيرَ من هذا الحَمْلِ . فقال صاحب الكتاب .

وتقولُ : ﴿﴿ لا يَدَيْنِ بِها لَكَ ولا يَدَيْنِ اليومَ لك ﴾﴾

فإثباتُ النونِ أحسنُ وهو الوجهُ فكما قَبُحَ أَنْ تقولَ :(لا مِثْلَ بها زَيْدٌ) فَتَفْصِلَ ، قَبُحَ أَنْ تقولَ (لا يَدَيْ بِها لك) و لكنْ تَقُول : (لاَ يَدَيْنِ بها لَك) ، (ولا آبَ يومُ الجُمُعةِ لك) . لِأَنَّ الشاعرَ إذا اضْطُرَّ فَصَلَ بين المضافِ والمضافِ إليه (٢)

قال ذو الرُّمَّةِ(٣) :

كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أَواخِرَ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرارِيجِ .

---

(١) انظر الكتاب رقم ٥٩/١ ، ٢٥٨/١ ، ٢٣١/١ ، ١/ ٢١٤ ، ٢٦٠ .

(٢) سيبويه / كتاب سيبويه / الجزء الثاني / عالم الكتب بيروت / ص ٢٧٩ – ٢٨١ .

(٣) سيبويه / كتاب سيبويه / الجزء الثاني / عالم الكتب بيروت / ص (٢٨٠) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بإضافةِ أصواتٍ إلى أواخر المَيْس وفصلَ بما بينهما من الكلامِ وقال المبرِّد (١) :

" ولا يجوزُ أن تفصلَ بين الخافضِ والمخفوضِ في الضرورةِ إلا بَحَشْوٍ كالظرفِ وما أشبهَهُ مما يعملَ فيه الخافضَ " . وذكرَ ابن يعيشَ : أنَّ الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه قبيحٌ لأنهما بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ، وأنهُ لا يجوز الفَصْلَ بينهما في ضَرورَةِ الشِّعْرِ(٢)

لكنْ كيف يُحكَمُ بالقُبْحِ على ظاهرةٍ استعملَتْها العربَ كثيراً في شعْرِها ؟(٣) ، وكيفَ يُحْكَمَ عليها بالضَّرورَةِ الشِّعْرِية ؟ وقد حكى الكسائيَّ عن العربِ (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ) ، وحَكَى أبُوَ عُبَيْدَةَ ، قال : سمعتُ بعضَ العَرَبِ يقول : (إن الشاةَ تَجْتَرُّ فتَسْمَعُ صوتَ واللهِ رُبِّها) ففصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بقوله (واللهِ) (٤) . وهي على قراءةِ ابنِ عامرٍ (قَتْلَ اولادَهُمْ شركائِهِمْ) (٥) وهي قراءةٌ متواترةٌ في لسانِ العربِ .

إنَّ مِثْلَ ذلك يُبْطِلُ كَوْنَ الاستثناءِ على قاعدةِ ظاهرةِ التلازمِ بالفصلِ بين المضافِ والمضاف إليهِ في غايَةِ القُبْحِ ، ويؤكِّدُ جَرَيانَها على العربيةِ في شعرِها ونثرِها، أمّا عن حُجةِ نُحاةِ البَصْرَةِ في هذه المسألَةِ ، فهي حجةٌ تستَنِدُ على جوهرِ ظاهرةِ التلازُمِ وهو أنَّ المضافَ والمضافَ إليه . بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ فلا يجوزُ أنْ يُفْصَلَ بينهُما،
إلاّ أنَّ جرَيانَ هذه المسألةِ على اللغةِ وتحقُّقِ المعنى المرادِ هو الجوهَرُ الحقيقيُّ للاستثناءِ .

---

(١) المبرد / المقتضب / الجزء الثالث / عالم الكتب بيروت / ص (٦٢) .

(٢) شرح المفصل / ٣/١٩ - ٢٠ .

(٣) الأنباري الإنصاف مسألة ٦ ، ٢ /٤٢٧

(٤) المصدر نفسه ٢/٤٢٧ -٤٣٦

(٥) ابن مجاهد كتاب السبعة في القراءات / دار المعارف القاهرة ص ٢٧٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-٥- ظاهرةُ المُطابَقةِ :

اتصلَ مفهومُ المُطابَقةِ في تصوراتِ النحاةِ العربِ بمعالمِ تقويةِ العلاقةِ بين عنصرينِ من عناصرِ التركيبِ الجُمْلِيِّ المتلازمةِ ، فبهِ تتوثقُ الصلةُ بين أَجْزاءِ التراكيبِ اللغويةِ في العربيةِ ، وبدونهِ تتفكَّكُ العرَى ويصبحُ المعنى عسيرَ المَنالِ .

ومع أَنَّ مفهومَ المطابقةِ يرتبطُ في الأَذهانِ بمفهومِ التبعيَّةِ ، التي هي تلك العلاقةُ النحويةُ التي تربطُ بين التابعِ ومتبوعهِ ، فينطبعُ على مثالِهِ ، ويكونُ له ما للمتبوعِ من سماتٍ وخصائصَ (١) ، إلاّ أَنَّ مفهومَ المطابقةِ يندرجُ على موضوعاتٍ نحويةٍ أُخرى ، من مثل :(المبتدأِ والخبرِ) ، (الفعلِ وفاعلِهِ) ، (واسمِ الفاعلِ وفاعلِهِ) . فالمطابقةُ تكون بين رُكنَيْ الجملةِ او بين جزئين من أجزائها المتلازمةِ في واحدٍ أو أَكْثَرَ من الأُمورِ التاليةِ :-

١) الحركةِ الإعرابيةِ : كالمطابقةِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه .

٢) الشخصِ : ((التكلمِ والخطابِ والغيبةِ)) كالمطابقةِ بين المبتدأِ والضميرِ العائدِ عليه من جملةِ الخبرِ .

٣) العددِ : ((الافرادِ والتثنيةِ والجمعِ)) كالمطابقةِ بين المبتدأِ وخبرِهِ المفردِ .

٤) الجنسِ : ((التذكيرِ والتأنيثِ)) كالمطابقةِ بين الفعلِ وفاعلِهِ المؤنثِ الضميرِ .

٥) التعيينِ : ((التعريفِ والتنكيرِ)) كالمطابقةِ بين الصفةِ والموصوفِ .

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٢ - ٢١٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦) النوعِ : ((حيوانٍ، جمادٍ ، إنسانٍ)) كالمطابقةِ بين الضميرِ المختصِّ بجماعةِ الذكورِ العاقلينِ والاسمِ الذي يعودُ عليه الضميرُ .

ولعلَّ استعراضَ آراءِ النحاةِ في موضوعاتِ النحوِ المختلفةِ يعكسُ لنا بوضوحٍ اهتمامَ النحاةِ بأنْ تكونَ أحكامُهمُ النحويةُ عامةً مطردةً ، فها نحنُ أمامَ آراءِ النحاةِ في مسألةٍ نحويةٍ تتدرجُ تحت ظاهرةِ المطابقةِ وهي مسألةُ نعتِ المعارفِ والنكراتِ.

قال سيبويه : { وإنْ كان معرفةً لم يَجُزْ أنْ يكونَ صفةً لِنَكِرَةٍ } (١) .وأضافَ :{ كما أن الموصوفَ بالنَّكِرَةِ لا يكونُ إلا نَكِرَةً } (٢) .أما المبرِّدُ فقد قال :-{ واعلمْ أن المعارفَ توصَفُ بالمَعارف }(٣) وقال ابنُ السراج : إن المعرفةَ تنعتُ بالمعرفةِ، وكذلك النكرةُ تنعتُ بالنكرةِ حيث قال :- { فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ ، ونعت النكرةِ نكرةٌ يتبعُ المنعوتَ في رفعِهِ ونصبِهِ وخفضِهِ ، وأصلُ الصفةِ أن يقعَ للنكرةِ دون المعرفةِ لأن المعرفةَ كان حقُّها أن تستغنيَ بنفسِها ، إنما عَرَضَ لها ضَرْبٌ من التَّنكُّرِ فَأُحْتِيجَ الى الصفةِ ، فأما النكراتُ فهي المستحِقَّةُ للصفاتِ لِتَقْرُبَ من المعارفِ ، وتقعُ بها حينئذٍ الفائدةُ } (٤) .
وقال الجُرْجَانيُّ كذلكَ :-

{ الصفةُ مثلُ الموصوفِ في تعريفِهِ وتنكيرِهِ ، فصفةُ المعرفةِ معرفةٌ ، وصفةُ النكرةِ نكرةٌ ، ولايجوزُ وصفُ المعرفةِ بالنكرةِ ، ولا النكرةُ بالمعرفةِ ، لأن الصفةَ ينبغي أنْ تكونَ الموصوفَ في المعنى ، والنكرةُ تدلُّ على العمومِ والمعرفةُ مخصوصةٌ ، فمِنْ حيثُ

---

(١) سيبويه الكتاب ٢٦١/١

(٢) سيبويه الكتاب ٢٢٩/٢

(٣) المبرد ، المقتضب ، ٤ /٢٩٨

(٤) ابن السراج / الأُصول في النحو / الجزء الثاني / تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتلي/ مؤسسة الرسالة بيروت / ص ٢٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لم يَجُزْ أن يكونَ الجميعُ واحداً ، والواحدُ جميعاً ، لم يَجُزْ أنْ يوصفَ كلُّ واحدٍ منهما الا بما يلائمُهُ وما هو وَفْقُهُ } (١) .كما قال ابنُ يعيشَ : {إنّ الصفةَ تابعةٌ للموصوفِ في أحوالِهِ وجُمْلَتُها عشرةُ أشياءَ : رفعُهُ ونصبُهُ وخفضُهُ وإفرادُهُ وتثنيتُهُ وجمعُهُ وتكبيرُهُ وتعريفُهُ وتذكيرُهُ وتأنيثُهُ ، فإنْ كان الأسمُ الأولُ الموصوفُ مرفوعاً فنعتُهُ مرفوعٌ وإنْ كان منصوباً فنعته منصوبٌ وإن كان مخفوضاً فنعتُهُ مخفوضٌ وكذلك سائرُ الأحوالِ ، وإنّما وجبَ للنعتِ أن يكونَ تابعاً للمنعوتِ مِن قِبَلِ أنّ النعتَ والمنعوتَ كالشيءِ الواحدِ } (٢) وقال ابنُ عقيلٍ كذلك : { وُجوبُ مطابقةِ النعتِ للمنعوتِ في جميعِ حالاتِهِ تعريفاً وتنكيراً وتذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً : وكذلك حركاتُهُ رفعاً ونصباً وخفضاً } (٣)

وعلى مثلِ هذا السبيلِ سارتْ القواعدُ النحويةُ عُمُوماً في إطارِ ظاهرةِ المطابقةِ فاقتضتْ كذلك أنّ يُطابِقَ الخبرُ المفردُ المبتدأَ في العددِ والجنسِ ، فتقولُ : { قَوْمُك حَسَنُونَ ، ونساؤُك كَرِيماتٌ (٤) كما اقتضتْ أنّ يطابقَ الفاعلُ ، المضمرُ ما يعودُ عليه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ والتذكيرِ ، وفيما يختصُّ بالعاقلين وغيرِ العاقلين، وأمّا إذا كانَ الفاعلُ ظاهراً فيلزمُ الفعلُ صيغةً واحدةً في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، ويطابقُهُ في التأنيثِ والتذكيرِ ، إلا أنه وردتْ قواعدُ نحويةٌ ونصوصٌ شعريةٌ ونثريةٌ مستثناةٌ على هذه القواعدِ ، فها هو الخليلُ يفسّرُ الآيةَ الكريمةَ :﴿ السَّماءُ مُنْفَطِرٌ به ﴾ (٥).

---

(١) عبد القاهر الجرجاني / كتاب المقتصد في شرح الإيضاح / المجلد الثاني / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان / ص ٩٠٠ - ٩١٢

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / المجلد الاول / الجزء الثالث / عالم الكتب بيروت / ص ٥٢-٥٥

(٣) ابن عقيل شرح ابن عقيل ، ٣/ ١٩٠ -١٩٧

(٤) الكتاب ١/ ٢١٤ ، ٢٣٥ وانظر ٢/٢٥

(٥) المزمل / ١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على أنّ اسمَ الفاعِل (منفطر) مختصٌّ بالسّماءِ ، كما كانَ اسمُ الفاعِلِ (مُرْضِع) مختصاً بالأنثى ، وذكرَ أنّ بعضَ أسماءِ الفاعلين تكونُ خاصةً بالمؤنثِ ولا تكونُ فيها علامةُ التأنيث، نَحوَ : امرأةٌ حائضٌ وطامثٌ ومُرضِعٌ، وناقةٌ ضامرٌ ، اما سيبويه فقد ذكرَ أنّ هذه الصفاتِ إذا كانت بلا تاءِ التأنيث فهي خاليةٌ من معنى الفِعْل ، وإذا كانت فيها تاءُ التأنيثِ فهي على معنى الفِعْل .(١)

ومما جاءَ استثناءً على القواعدِ العامةِ لِظاهِرَةِ المُطابَقَةِ قَوْلُ طُفَيْلٍ الغَنَوِيّ:

إذْ هِيَ أَحْوى من الرِّبْعِيّ حاجِبُهُ والعينُ بالإثْمِدِ الحارِيّ مَكْحُولُ (٢)

حيثُ أَوْرَدَ المبتدأَ مؤنثًا(العين) والخبرَ خالٍ من علامة التأنيث (مكحول)
كما وردَ الخبرُ من غيرِ جنس المبتدأ : كما تقولُ عتابُك السَّيفُ وكلامُك القتل ، قال عمرُو بْنُ معدِ يكرِبَ :

وَخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

قال الخليلُ : إنّ الشاعر جعلَ الضَّرْبَ تحيتَهُمْ (٣) . اي على الاتّساعِ والمَجازِ .

هذا وجاءَ استثناءً على قواعدِ ظاهرةِ المطابقةِ بين الفعلِ والفاعلِ فلم تَلْحَقْ علامةُ التأنيثِ الفعلَ ، عندما فُصِلَ عن فاعلِهِ المؤنّثِ بفاصلٍ:
" وكلّما طالَ الكلامُ فهو أَحْسَنُ ، نحو قولك : حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ ، لأنّهُ إذا طالَ الكلامُ كان الحَذْفُ أَجْمَلَ " (٤)

---

(١) سيبويه الكتاب ١/ ٢٤

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٠

(٣) الكتاب ١/ ٣٦٥

(٤) الكتاب ١/ ٢٣٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك عندما كان الفاعلُ اسمَ جَمْعٍ لا واحدَ لَه(١) ، قال الله عزَّ وَجَلَّ : (وقالَ نسوةٌ في المدينةِ) .(٢)

وردَ استثناءً كذلك عندما كانَ الفاعلُ جمْعَ تكسيرٍ للمذكَّرِ أو المؤنَّثِ من الحيَوانِ والجَمادِ ، لأن الجميعَ يُؤنَّثُ وإن كانَ كلُّ واحدٍ منه مُذكَّراً منَ الحيوانِ ، قالوا : (جاءَ جَواريك ، وجَاءَ نِساؤك وجاءَ بَناتُك). (٣)

كما وردَ استثناءً على قاعدةِ الفاعلِ الظاهرِ والذي يَلْزَمُ فِعلُه حالةً واحدةً في الإفراد والتثنيةِ والجمْعِ في واحدةٍ من لهجاتِ العربِ وسمَّها سيبويهِ بلُغَةِ (أكَلُونِي البراغِيثُ) فإنها تُطابِقُ بإلحاقِ الفعلِ علامةَ التثنيةِ والجمعِ إن كان الفاعلُ الظاهرُ مثنّى أو مجموعاً(٤) قال سيبويه :

" واعلم أنَّ من العربِ من يقولُ : ضربُوني قومَك ، وضَرَباني أخَواك ، فَشَبَّهُوا هذا بالتاءِ التي يظهِرُونَها في ((قالتْ فلانَةُ)) . وكأنَّهم أرادوا أن يَجْعَلوا للجمعِ علامةً كما جعلوا للمؤنثِ وهي قليلة ".(٥)

قال الفَرَزْدَقُ :

وَلٰكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ (٦)

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥ وانظر ٢/٢٥

(٢) يوسف / ٣٠

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٦

(٤) الكتاب ٦/١

(٥) الكتاب ٢٣٦/١

(٦) الكتاب ٢٣٦/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فجعلَ في " يَعْصِرْنَ " ضميرَ " اقاربه" الفاعلِ ، وأتى به مؤنثاً لِلأقارب لأنه أرادَ الجماعاتِ ومما جاءَ استثناءً على قواعدِ ظاهرةِ المطابقةِ بين الصفةِ والموصوفِ ما ذكرهُ الخليلُ من جوازِ وصفِ النكرةِ بالمعرفةِ إذا أردْتَ التشبيهَ ، مع أنَّ سيبويهِ لم يقبلْ هذا النوعَ من الاستثناءِ فقال :

"وزعَمَ الخليلُ أنه يجوزُ أنْ تقولَ : (هذا رجلَ أخو زَيْدٍ) إذا أردْتَ أن تُشَبِّهَهُ بأخي زَيْدٍ، وهذا قَبِيحَ ضَعِيفَ ، لا يجوزُ إلا في موضعِ الاضْطرارِ ، ولو جازَ هذا لقلت هذا قصيرُ الطويلِ ، تريد : مثلَ الطويلِ فلم يَجُزْ هذا " (١) الامرُ الذي يَعْكِسُ اختلافَ وُجُهاتِ نَظَرِ النحاةِ في بعضِ مسائلِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ .

وذكرَ الفرَّاءُ أنَّ بعضَ الأسماءِ مؤنثةُ اللفظِ مذكَّرةُ المعنى ، فيجوزَ في صفةِ هذه الأسماءِ مطابقةُ المعنى. قال تعالى : ﴿ هبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ (٢) فالذريةُ جمعٌ وقد تكونُ بمعنى الواحدِ المذكَّرِ أو المؤنَّثِ ، وهي في الآيةِ بمعنى المفردِ المذكرِ ، لأنه قال ﴿ فهبْ لي من لَّدُنكَ وَلِيّاً﴾ (٣) ولم يقل أَوْلِياءَ ، وإنما قال طيبةً ، فطابقَ اللفظَ ، لو قِيل ذريةً طيباً كان صَواباً.(٤) كما ذكرَ أنَّ أكثر كَلامِهم تَرْكُ المطابقةِ في العَدَدِ ، أي الإستثناءَ على قاعدةِ المطابقةِ إذا كانت الصفةُ أو الخبرُ لفظَ " قليلٍ " أو " كثيرٍ" أو واحدٍ ، تقولُ : قومُك قليلٌ ، وقومُنا كثيرٌ ، وأنتمْ حَيٌّ واحدٌ. (٥)

---

(١) الكتاب ١٨١/١

(٢) آل عمران /٣٨

(٣) مريم /٥

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٨

(٥)معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ذكرَ السيوطيّ أن الأخفشَ " جوّزَ وصفَ النكرةِ بالمعرفةِ إذا خصّصَتْ قبلَ ذلك بالوصفِ ، وجعلَ منه قوله تعالى : ﴿ فآخرانِ يقومانِ مقامَهُما من الذين اسْتَحَقَّ عليهم الأَوْلَيان ﴾(١) وذكرَ أنَّ قوماً جَوَّزوا وصفَ المعرفةِ بالنكرةِ مُطْلَقاً. (٢)

وفيما يتعلقُ بأسلوبِ الشرطِ ، فالأصلُ عند النحاةِ أن يتطابقَ فعلُ الشرطِ وجوابُه، شَرَحَ سيبويهِ ذلك الأَصْلَ ، فقالَ: ﴿ فإذا قلتَ : إنْ تَفْعَلْ فأَحْسَنُ الكلامِ أنْ يكُونَ الجوابُ (أَفْعَلْ) ؛ لأنه نظيرُهُ من الفِعلِ ، وإذا قال : إنْ فَعَلْتُ ، فأحسنُ الكلامِ أنْ تقولَ: (فعلتُ) لأنه مِثْلُهُ (٣) ، ثم استدَلّ لِما اسْتُثْنِيَ على هذا الأَصْلِ، بقولِهِ تعالى :-

﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحياةَ الدُّنْيا وزينَتَها نُوَفِّ "إليْهِم أَعْمَالَهُم فيها ﴾ (٤)

حيثُ جاءَ فِعْلُ الشَّرْطِ ماضياً وجوابُهُ مضارعاً مَجْزُوماً ، فرَأَى بَعْضُ النُّحاةِ أَنَّ (كانَ) في حُكْمِ المَزِيدَةِ ، فَكَأَنَّ فعلَ الشرطِ (يريدُ) هو مُضارِعٌ كالجَوابِ ، فَقَدْ تَوافقَا من هذه الجِهَةِ ، ومنها أَنَّ القائلَ يقول " إن كُنْتَ تُعْطِيني سَأَلْتُكَ ، فيكونُ كقولِك : إنْ أعطيتَني سألتُكَ .(٥) كما أَنَّ الأصلَ يقتضي أَنْ يتطابقَ اسْمُ الفاعلِ مع فاعِلِه في

---

(١) المائدة/ ١٠٧

(٢) السيوطي همع الهوامع ٥/ ١٧١ - ١٧٤ .

(٣) الكتاب ٣/ ٩١- ٩٢

(٤) هود / ٥١

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٥-٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التذكيرِ والتأنيثِ وما خالفَ المطابقةَ هو استثناءٌ على الأصلِ، واستدلَّ سيبويهِ على الإستثناءِ على الأصلِ بقراءة أبي عمروٍ لقوله تعالى:- ﴿ خاشِعاً أبْصارُهُمْ ﴾ (١)

وقال : "واعلمْ أنه مَنْ قال : ذهبَ نساؤُك ، قال أذاهبٌ نساؤُك ؟ ومن قال :{ فمَنْ جاءَهُ موعِظَةٌ من ربِّه} (٢) قال : أجائيٌ مَوْعِظَةٌ ، تذهَبُ الهاءُ ها هنا كما تذهَبُ التاءُ في الفعلِ}(٣) وذكروا أن (موعظةٌ) في الآيةِ الكريمةِ بمعنى (الوَعْظِ) ، وقالوا : انما جاؤوا بالتاءِ – فما يشبِهُ ذلك – للتأنيثِ لأنها ليستْ علامةَ إضْمارٍ كالواوِ والألفِ وإنّما هي كهاءِ التأنيثِ في طَلْحَةَ وليستْ باسْمٍ." (٤)

ومن أمثلةِ ما يطالِعُنا من إستثناءٍ على قواعدِ ظاهرةِ المطابقةِ كذلك أنْ يعودَ ضميرٌ مؤنَّثٌ إلى مذكَّرٍ ، نحوَ قولِ رَسُولِ الله (ص) :

{ ما العملُ في أيامٍ أفضَلَ منها في هذه الأيّامِ }(٥)

أي يعودُ ضميرٌ مؤنثٌ في (منها) إلى العملِ وهو (مذكر) ، بيدَ أنَّ ابْنَ مالكٍ وَجَّهَهُ أنَّ الألفَ واللامَ في العملِ لإستغراقِ الجنسِ ، فصارَ(بهما) فيه عمومٌ مصحِّحٌ لتأوُّلِهِ بجمعٍ ، كغيرِهِ من أسماءِ الأجناسِ المقرونةِ بالألفِ واللامِ الجنسيةِ نَحْوَ :﴿ إنّ الإنسانَ لَفي خُسْرٍ إلا الذين آمنوا ﴾ (٦)

---

(١) القلم / ٤٣ وانظر الكتاب ٢/ ٤٣

(٢) البقرة /٢٧٥

(٣) الكتاب ٢/ ٤٣

(٤) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٨٣ المقتضب للمبرد ١٤٦/٢ ، ٣٤٩/٣ ، ٥٩/٤ ، الكشاف للزمخشري ٤٠٠/١

(٥) شواهد التوضيح ص ١١٦

(٦) العصر / ٢، ٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وَيَصِفُ بما يُوصَفُ به الجَمْعُ ، كقوله تعالى : - (أَوِ الطِّفْلِ الذين لم يَظْهَرُوا) (١)

وكما جازَ أَنْ يُوصَفَ بما يُوصَفُ به الجمعُ ، لَمَّا حَدَثَ فيه من العُمُوم ، كذلك جازَ أن عادَ إليه ضميرٌ كضميرِ الجمعِ ، لأنهُ في تأويل الأَعْمالِ (٢)

ولعلَّ مِن أَبرزِ ما يُلاحَظُ في دراسةِ النحاةِ لظاهرةِ المطابقةِ أَنَّ النحاةَ بَنَوْا قواعِدَهُم على الأَعَمِّ الأَغْلَبِ ، أما النصوصُ التي وردتْ استثناءً على القاعدةِ العامَّةِ القاضيةِ بتحقيقِ مفهومِ المطابَقَةِ ، فقد قدَّموا لها تأويلاتٍ وتفسيراتٍ متنوِّعةٍ ، ومن أَهَمِّ تأويلاتِهم وتفسيراتِهم :

١- الحملُ على المَحَلِّ ، كالعَطْفِ على المَحَلِّ.

فالأَصلُ أَنْ يطابِقَ المعطوفُ الاسمَ المعطوفَ عليه في حركتِهِ الإعرابيةِ ، نحوَ مررتُ برجلٍ وامرأةٍ ، فالواوُ أَشْرَكَتْ بين الإسمينِ ، وكان المعطوفُ (امرأة) تابعاً للمعطوفِ عليه من حيثُ الحركةُ الإعرابية.

إلا أَنَّهُ قد وَرَدَ في الشِّعرِ والقرآنِ الكريمِ والنَّثرِ ما يُستَثنَى على هذا الأَصْلِ ، فأوَّلَهُ النحاةُ على العطفِ على المَحَلِّ ، مِن مِثْلِ : -

عَطْفِ الإسمِ المنصوبِ على المفعولِ به غيرِ الصَّريحِ (الجارِ والمجرورِ) على تقديرِ أَنَّ محلَّ الجارِ والمجرورِ مفعولٌ به منصوبٌ ، ولو حُذِفَ حرفُ الجرِّ لانتَصَبَ ما بَعْدَهُ ، وحَمَلَ سيبويه النَّصْبَ على تقديرِ فعلٍ آخرَ بمعنى الفعلِ الأَولِ ليكونَ الإسمُ المنصوبُ مفعولاً صريحاً له ، ومنه قولُ العَجَّاج :-يَذْهَبْنَ في نجدٍ وغوراً غائراً (٣) كأنه قال : - وَيَسْلُكْنَ غَوْراً غائراً ، لأَنَّ معنى يَذْهَبْنَ فيه يَسْلُكْنَ. (٤)

---

(١) النور /٣١

(٢) انظر " سعة العربية " ص ١٤- ١٥

(٣) (٤) الكتاب ٤٩/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعقدَ ابنُ السرَّاجِ للعطفِ على المَحَلِّ فصْلاً خاصّاً منه قولَهَ : " إذا عطفْتَ على الموضعِ قلت : مرَرْتُ بزيدٍ وعَمْراً ذهبتَ إلى بكرٍ وخالداً ، واستشهَدَ لذلك بقولِ جَرِيرٍ :

جِنّني بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ ... أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

قال ابن السَّرّاج : (كأنَّهُ قالَ أو هاتِ مِثْلَ أسرةِ منظورٍ لِأَنَّ جِئْني بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ يدل على هاتِ ، أو أَعْطِنِي أو ما أَشْبَهَ ذلك). (١)

وَكَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ جُعَيْلٍ :

أَعِنِّي بِخَوَّارِ العِنانِ تَخَالُهُ ... إذا رَاحَ يُزْدِي بالمُدَجَّجِ أَحْرَدَا

وأبيضَ مصقولَ السَّطامِ مهنداً ... وذا حَلَقٍ من نَسْجِ دَاوُدَ مَسْرَدَا

كأنه قالَ : وأعطِنِي أَبْيَضَ مَصْقُولَ السَّطامِ (٢) .

ومن التفسيراتِ النحويةِ التي خُرِّجَتِ النصوصُ المستثناةُ على قاعدةِ المطابقةِ على العَطْفِ على المَحَلِّ كذلك عَطْفُ الاسمِ المنصوبِ على خَبَرِ (ليس أو ما) المجرورِ بحرفِ الجرِّ المؤكِّدِ (الباء) ففي بابِ ما يَجْرِي على المَوْضِعِ لا على الاسْمِ الذي قَبْلَهُ قال سيبويه :

وذلك قَوْلُكَ : ((ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بَخيلاً)) ((وما زَيْدٌ بأَخِيكَ ولا صاحِبِكَ))،

والوجهُ فيه الجَرُّ لأنَكَ تُرِيدُ أن تُشْرِكَ بين الخَبَرَيْنِ (٣) واستشهَدَ بقَوْلِ عُقَيْبَةَ الأَسَدِيِّ :

---

(١) الاصول في النحو ٢/ ٦٥

(٢) الكتاب ١/ ٨٦

(٣) الكتاب ١/٣٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مُعاوِيَ إنَّما بَشَرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا (١)

لِأنَّ الباءَ دخلتْ على شيءٍ لو لم تَدخُلْ عليه لم يَخلَّ بالمَعْنى ولم يَحْتَج إليهما وكان نصباً(٢)

ومما جاءَ استثناءً على قاعِدةِ المطابَقةِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الحركةِ الإعرابيةِ فأوَّلَهُ النحاةُ على وُجوبِ الحَمْلِ على المَوْضِعِ ، ما يلي:
إذا كانَ المعطوفُ عليهِ نكرةً مجرورةً بحرف جرٍّ مؤكَّدٍ (مِنْ) والمعطوفُ معرفةً فلا يجوزُ حملُ المعطوفِ على لفظِ النكرةِ، بل يجبُ حملُهُ على المَحلِّ لأنَّ المعرِفَةَ لا يأْتي قَبْلَها حرفُ الجرِّ المؤكَّد (مِنْ) ، تقولُ : ما أتاني مِنْ أحَدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ . (٣)
وكذلِك اذا كانَ المعطوفُ معرفةً والمعطوفُ عليه اسمَ (لا) النافيةِ للجنسِ ، تقول : (لا أحَدَ فيها لا عبدُ الله ولا عَمْرٌو) (٤)
وقد حَمَلَ ابنُ جنّي قِراءَةَ أبانِ بنِ تَغْلِبَ على العَطْفِ على المَحلِّ ،﴿ وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ القِيامَةِ أعْمَى ﴾ (٥)
فقال : هو معطوفٌ على مَوْضِعِ قولِهِ تعالى : ﴿ فَإنَّ لَه مَعِيشَةً ضَنْكاً ﴾وَمَوْضِعُ ذلك جَزْمٌ لكونِهِ جَوابَ الشَّرْطِ الذي هو قَوْلُهُ : وَمَنْ أعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي . فكأنَّه قالَ : وَمَنْ أعْرَضَ عن ذِكْرِي يَعِشْ عِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرْهُ . (٦)

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤

(٢) الكتاب ١/ ٣٤

(٣)الكتاب ١/٣٦٢-٣٦٣

(٤) الكتاب ١/ ٣٦٢ -٣٦٣

(٥) طه /١٢٤

(٦)المحتسب ٢/٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهناك مِنَ النحاةِ من حَمَلَ التسكينَ على أنه لطلبِ الخِفَّةِ بسببِ توالي الحركاتِ(١) باعتبارِها من العِلَلِ التي استعانَ بها النحاةُ لتفسيرِ الاستثناءِ على قواعدِ النحوِ لكنني أرى أنَّ اهتمامَ النُّحاةِ بترسيخِ فكرةِ الاطِّرادِ الشكليِّ للقواعدِ ، جعلهم يُبالغون في افتراضِ تأويلاتٍ مصنوعةٍ صناعةً لاخضاعِ اللغةِ للقاعدةِ ، فقد حَمَلَ على العطفِ على المَحَلِّ قولَه تعالى : ﴿ أإذا مِتنا وكنّا تراباً وعظاماً أإنا لمَبعوثُون أو آباؤُنا الأوّلُون ﴾(٢) فقد رأى الزمخشريُّ في قولِهِ تعالى : (أو آباؤُنا الأولون) عطفاً على محل إنَّ واسمِها في قوله تعالى (إنا لمبعوثون) ، (٣) مع أن سيبويه قال " فأما الوجهُ الحسَنُ : أنْ يكونَ مَحْمُولاً على الإبتداءِ لأنَّ معنى (إنَّ زيداً منطلقٌ) (زيدٌ منطلقٌ) دخلت توكيداً كأنه قال : (زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ) وفي القرآن مثله :﴿ إن اللهَ بريءٌ من المُشركينَ ورَسُولُه ﴾(٤)

وذهبَ ابْنُ جِنّي إلى أنه يَجُوزُ في المعطوفِ على (اسم إنَّ ولٰكنَّ بعد خَبَرِهما الرفعُ على موضعِ الإبتداءِ والنصبُ على اللفظِ وضربَ مثلاً لذلك :(إنَّ زيداً قائمٌ وعمروُ / وعمراً) وكذلك : (لٰكنَّ جعفراً منطلقٌ وبشرٌ / وبشراً) ، إلا أنَّ تَأَمُّلَ المزيدِ من أقوالِ النحاةِ يوضِّح إختلافَ هذه الأقوالِ. وتَشَعُّبَها حولَ جوازِ العطفِ على (محلِ إنَّ واسمِها) ففي حِينِ يرى سيبويه أنْ يكونَ الاسمُ المعطوفُ محمولاً على الابتداءِ فقد ذهبَ " ابنُ السرَّاجِ " (٥) و"ابنُ يَعيشَ (٦) " إلى جواز نَصْبِ المعطوفِ على اللَّفْظِ ورفْعِهِ على المَحَلِّ.

---

(١) التبيان للعكبري ٢/ ٩٠٧

(٢) الصافات /١٦- ١٧

(٣) الكشاف ٣ / ٢٩٨

(٤) التوبة /٣ وانظر سيبويه ١/ ١٤٤

(٥) الأُصول في النحو ٢/ ٦١ - ٦٢

(٦) شرح المفصل ٨/ ٦٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأوضح الأنباري أنّ الخلاف بين نحاة الكوفه والبصرة في هذه المسألة منصبّ على إمكانيّة العطف على محلّ " إنّ " قبلَ دخول الخبر أو بعده ففي حين يرى الكوفيّون جوازَ العطف على موضع إنّ قبلَ دخول الخبر فإنّ البصريّين يقولون بعدم جواز ذلك إلاّ بعدَ دخول الخبر (١) .

وذهبَ ابنُ هشام إلى جواز العطف على اسم " إنّ " بالنّصب قبلَ مجيء الخبر وبعدهُ وامكانية العطف بالرفع بعد استكمال الخبر فقط ، فقال : " إنّهُ قد يُعطَفُ على اسم إنّ " بالنّصب قبل مجيء الخبر وبعدهُ ويُعطَفُ بالرّفع بشرطَيْن أحدُهما : استكمالُ الخبر والآخرُ: كَوْنُ العاملِ إنّ أو أن أو لكنّ " (٢)

وما أردتُ توضيحَهُ من هذهِ المسألة : أنّ كثيراً من جُهد نحاتنا ارتكزَ على مثل هذه التأويلات ، وأنّ اختلافَ الأقوال النحويّة وتشعّبها بينَ أنْ يكونَ العطفَ على محل اسم " إنّ" أو على محل " إنّ واسمها " يوضّحُ المبالغةَ في استخدام البراهين و الاقيسة المنطقيّة تلك الاقيسةُ التي اعتُمِدَتْ أحياناً معياراً لقبول أوْ رفض مادةٍ لغويةٍ ثبتَ صدورها عن قبائلَ عربيةٍ يُحتَجّ بلغتها .

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٨٥ - ١٩٥

(٢) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ١/ ٣٥١ - ٣٥٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ – الحملُ على التوَهُّم كالعطفِ على التوَهُّم:

صاحِبُ فكرةِ العطفِ على التوهم هو الخليلُ وتبعَه في ذلك سيبويْه ، ومعنى هذا أنّ المتكلمَ يعطفُ الإسمَ أو الفعلَ على ما يَظُنّ أنّ حركتَه هي الحركةُ التي ذكرَها للمعطوفِ ، من ذلك: عطفُ الاسمِ المجرورِ على خبرِ (ليس) أو (ما) المنصوبِ على تقديرِ أنهما مَجْرُوران بحرفِ الجَرّ المؤكِّدِ (الباء) مِنْ ذلك قولُ زُهَيْر :

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً (١)

فَجَرّ (سابقٍ) على تقديرِ الباءِ الزائدةِ في (مُدْرِك) أيْ لستُ بمُدْرِكٍ ولا سابقٍ ، قال سيبويه: " لمّا كان الأولُ تستعملُ فيه الباءُ ولا تغيّرُ المعنى وكانت مما يَلْزَمُ الأولَ نَوَوْها في الحرفِ الآخَرِ حتى كأنّهم قد تَكَلَّمُوا بها في الأوّل."(١)

ومِنْ ذلك قِراءةُ ابنِ السُّمَيْفَعِ الشاذّةِ " مَثَلُهُم كَمَثَلِ الذين اسْتَوْقَدَ ناراً فلما أضاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بنورِهِمْ وتَرَكَهُمْ في ظُلُماتٍ لا يُبْصِرُون " (٢) وهي قراءةٌ مُشْكِلَةٌ عند النحويّين لأن (الذين) بلفظِ الجَمْعِ وصلَتُهُ استوقَدَ بالإفْرادِ فَحُمِلَتْ على التوَهُّمِ ، تَوَهُّمِ النُّطْقِ بِـ (مَنْ) .

وذكرَ النحويونَ أنّ نظيرَ ذلك الجزمُ بالذي على تَوَهُّمِ بِـ (مَنْ) الشرطيّةِ ، والتوهُّم في القراءةِ أظْهَرُ من تَوَهُّمِ الجَزْمِ بِ (مَن) عِنْدَ أبي حَيّان (٣) لان الثاني وَقَعَ بين مُخْتَلِفَيْ الحَدِّ وهو إجْراءُ المَوْصُولِ مَجْرَى اسمِ الشرطِ ، والاولُ بَيْنَ اسْمَيِ المَوْصُول.

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٩

(٢) البقرة /١٧

(٣) انظر البحر المحيط ١ / ٧٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقدْ أَطْلَقَ بَعْضَ النحويين والمُعْربين على الحَمْلِ على التوهُّمِ في التنزيلِ مُصْطَلَحَ الحَمْلِ على المَعْنى تَأَدُّباً : " ويسمّى العطفَ على المَعْنى ، ويقال لهُ في غَيْرِ القرآنِ العطفَ على التوهُّمِ " (١) ويبدو أَنَّ الاطِّلاعَ على المزيدِ من مظاهرِ العطْفِ على التوهُّمِ في القرآنِ الكريمِ (٢) مَثَلاً يُظْهِرُ للدارسِ أَنَّ العربيةَ أَوْسَعُ منْ أَنْ تَنْتَظِمَها قواعدُ عامةٌ مُطَّرِدَةٌ بـ

---

(١) مغني اللبيب ص ٥٥٣ ـ

(٢) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم ص ١١٦٧ - ١٢١٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ – الحَمْلُ على المَعنى كالعطْفِ على المَعْنى

أوّلَ النحاةُ هذا العطفَ بأنّ ما قَبْلَ المعطوفِ يمكنُ حملُهُ على معنىً تصبحُ فيه حركةُ المعطوفِ عليه موافقةً لحركةِ المعطوفِ ، ومِنْ ذلك :

عُطِفُ الإسمِ المرفوعِ على إسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ بتقديرِ أنّ مَعنى ما قَبْلَه يُمكِنُ أنْ يكونَ مبتدأً أو خبراً فلا يَنْتَقِضُ ، ومنه قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴾ ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ (١) فلما كان المعنى في الحديث على قولِهم لهم فيها حملُه على شيء لا ينقض الأول في المعنى. (٢) ومثلُهُ قولُ الشاعر :

يهدِي الخَميسَ نجاداً في مطالِعِها إمّا المصاعَ وإما ضربةً رغبُ (٣)

فحملَه على شيء لو كان عليه الأوّلُ لم يَنْقُضِ المعنى إذْ عَطَفَ (ضربةٌ) على (المِصاعَ) على معنى : (إمّا أمْرَهُ المصاعَ وإما ضربةً ، وأما نَصْبُ المِصاعَ فعلى أنه مصدرٌ نائبٌ عن فِعلِه(يُصاصِعُ) ذلك لأنك لو قلتَ : هذا ضاربٌ عبدِ الله وزيداً جازَ على إضمارِ فعلٍ أي وَضَرَب زيداً ، وإنما جازَ هذا الإضمارُ لأن مَعنى الحديثِ في قولكِ هذا ضاربُ زيدٍ ، هذا ضَرَبَ زيداً ، وإنْ كان لايَعْمَلُ عمَلَهُ فَحُمِلَ على المَعْنى. (٤)

ومنه العطفُ على معنى حرفِ الجرّ ، (الكافِ) تقول : ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهاً به، وما عمرٌو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً ، فالنصبُ في هذا جَيِّدٌ لأنك إنما تُريدُ : ما هو مِثْلَ فلانٍ ولا مفلحاً ، هذا وَجْهُ الكلام أما الجرُّ فعلى مَعْنى ولابمنزلةِ تقولُ : ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به فإنّما أرَدْتَ ولا كَشَبيهٍ به. (٥)

---

(١) الواقعه / ٢١ ، ٢٢

(٢) سيبويه الكتاب ١/٨٧

(٣) الشاعر هو مزاحم العقيلي انظر الكتاب ١/ ٨٧

(٤) الكتاب ١/ ٨٧

(٥) الكتاب ١/ ٢٩٠ ، ٤١٨ – ٤١٩ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبدو أنّ ما يعزّزُ شيوعَ هذه المسألةِ ما جاءَ في الخصائصِ : والحملُ على المَعْنى واسعٌ في هذه اللغةِ جداً ومنه قولُ الله تعالى :﴿ ألم ترَ إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ في ربهِ ﴾(١) ثم قالَ : ﴿ أو كالذي مرَّ على قريةٍ ﴾ (٢)

قيل فيه إنه محمولٌ على المعنى حتى كأنه قال : (أرايت كالذي حاجَّ إبْراهِيمَ في ربِّهِ) أوْ (كالذي مَرَّ على قريةٍ). (٣)

---

(١) البقرة / ٢٥٨

(٢) البقرة / ٢٥٩

(٣) الخصائص ٢/٤٢٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- تنزيلُ غيرِ العاقلِ منزلةَ مَنْ يَعْقِلُ:

يمكنُ الاستثناءُ على ظاهرةِ المطابقةِ بين الفعلِ والفاعلِ فيما يختصُّ بالعاقلين وغيرِ العاقلين ، إذا أُسندِ الفعلُ إلى ضميرِ من يعقِلُ وإنْ كانَ عائداً إلى ما لا يَعْقِلُ، ويكونُ ذلك إذا نُزِّلَ ما لا يعقلُ منزلةَ العاقلِ نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يا أَيُّها النملُ ادْخُلُوا مساكِنَكُم ﴾ (١) فأَنْزَلَ غيرَ العاقِلِ (النَمْل) منزلةَ العاقِل. ومنه كذلك أنَّ المبتدأ يطابقُ في العددِ والجنسِ والنوعِ الضميرَ الذي في جملةِ الخبرِ، والذي يربطُ جملةَ الخبرِ بالمبتدأ، فإذا كان المبتدأُ مما لا يعقلُ جاءَ الضميرُ الرابطُ مطابقاً له إلا إذا نُزِّلَ غيرُ العاقلِ منزلةَ مَنْ يعقلُ، وقد جاء ذلك في القرآنِ الكريمِ ، قال تعالى : ﴿ لا الشمسُ يَنبَغِي لها أنْ تدركَ القمرَ ولا اللَّيلُ سابقُ النهارِ وكلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾(٢)فقد جاءَ الخبرُ – وهو جُمْلَةُ (يَسْبَحُونَ) وفيه ضميرُ مُخْتَصٌّ بالذكورِ العاقلين مَعَ أنَّ المبتدأَ (كُلٌّ) يَعُودُ إلى ما لا يَعقِلُ ، (الشمسِ والقمرِ والليلِ والنهارِ) ، وقد فَسَّرَ الخليلُ ذلك بأنَّ ما لا يعقلُ نُزِّلَ منزلةَ مَنْ يعقلُ لأنها تقومُ بطاعةِ اللهِ. (٣)

ومنهُ قولُ النابغَةِ الجَعْدِيّ :

شَرِبْتُ بها والدِّيكُ يَدْعُو صَباحَهُ ... إذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا (٤)

فَذَكَرَ (بناتِ نَعْشٍ) لاخبارِهِ عَنها بالدُّنوِّ والتَّصَوُّبِ كما يخبرُ عن العقلاءِ، وعلَّلَ سيبويهِ الاستثناءَ على الأَصْلِ القاضي بالمطابقةِ بقولِهِ : (فجازَ هذا حيثُ صارتْ هذه الأشياءُ عندَهُمْ تُؤْمَرُ وَتُطِيعُ وَتَفْهَمُ الكلامَ وَتُعْبَدُ بمنزلةِ الآدَمِيِّينَ. (٥)

---

(١) النمل / ١٨

(٢) يس / ٤٠

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٠-٢٤١

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٤٧

(٥) الكتاب ٢/ ٤٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥ – الجرُّ على الجوارِ كجرِّ الصفةِ على الجوارِ :-

مِنْ ذلك قَوْلُهُمْ (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ)فالخَرِبُ لَيْسَ وَصْفاً للضَّبِّ ، وإنَّما هو وصفٌ لِلْجُحْرِ ، ولكن بعضَ العربِ يُتْبِعُونَ حركةَ الصفةِ حركةَ المضافِ إلى الموصوفِ ، وفسرَ الخليلُ هذه الظاهرةَ فقال الوجهُ الرفعُ ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم وهو القياسُ لأن الخَرِبَ نَعْتُ الجُحْرِ ، والجُحْرُ رَفْعٌ ، ولكنَّ بعضَ العربِ يجرُّه ، وليسَ بنعتٍ للضَّبِّ، ولكنه نَعْتُ الذي أُضِيفَ إلى الضَّبِّ ، فجرُّوه لأنه نكرةٌ كالضَّبِّ ولأنَّه في مَوْضِعٍ يَقَعُ فيه نَعْتُ الضَّبِّ ، ولأنه صارَ هُوَ والضَّبُّ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ لهذا أتبعوا الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ نحوَ قولِهم : " بِهِمْ وبِدَارِهِمْ وما أشبهَ هذا "(١)واستدلَّ سيبويه على ذلك بقولِ العَجَّاجِ : ﴿كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ﴾(٢)

إذ جاء لفظ (المُرْمَل) مجروراً لمجاوَرَتِهِ ل (العنكبوتِ) والأصلُ فيه أنَّه صفةٌ (نَسْجَ) وهو مطابِق لها في الإفرادِ والتذكيرِ ، لكنه جاءَ مجْرُوراً لمجاوَرَتِهِ ل {العنكبوتِ} على الرغمِ من أنَّهُ مذكرٌ والعنكبوتُ مؤنثٌ .(٣)

وحملَ ابنُ جنّي القراءةَ الشاذَّةَ ، قراءةَ ،{{الحمدِ للهِ}} بِتَغْيِيرِ حَرَكَةِ الإعرابِ على الإتباعِ ، لكَثْرَةِ الاستعمالِ ، لان العربَ لِما كَثُرَ استعمالُهُ أشَدُّ تَغْيِيراً (٤) اضافةً لِقُوَّةِ العلاقةِ التلازُمِيَّةِ بين المبتدأ والخبرِ، إذْ أصْبَحا في تَصَوُّرِ النحاةِ كالجزءِ الواحدِ .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٩

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٣٧

(٣) انظر الكتاب ١/٤٣٧

(٤) المحتسب ١/ ٣٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- القَطْعُ على المدحِ والتعظيمِ أو الذمِّ أو الترحمِ أو الفخرِ :

الأصلُ في القَطْعِ أنّهُ لولا انقطاعُهُ لَتبِعَ ما قَبْلَهُ وطابقَهُ لكنه بالقَطْعِ استُثنِيَ على الأَصْلِ، وقد اتفقَ علماءُ النحوِ القدماءُ على حذفِ المبتدأِ أو الفعلِ وجوباً إذا أُخْبِرَ عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمدحٍ أو ذمٍ أو ترحمٍ (١) ، قال سيبويه :" وَسَمِعْنا بعضَ العَرَبِ يقولُ : (الحمدُ للهِ ربُّ العالمين) فسألتُ عنها يونُسَ فزعَمَ أنّها عربيةٌ(٢) و من القَطْعِ على المدحِ والتعظيمِ قولُ الأَخْطَلِ :

نَفْسِي فِداءُ أَميرِ المُؤْمِنين إذا ... أَبْدَى النواجِذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ
الخائِضُ الغمرَ والمَيْمونُ طائِرُهُ ... خليفةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ (٣)

ومن القطعِ على الذمِّ، قولُك : ((ابتعدتُ عن الصديقِ السفيهُ)) ومن القطعِ على الترحُّمِ قولُك :(مررتُ بهِ البائسَ) (فالخائضُ وما بعدَهُ ، والسفيهَ ، والبائسُ) نعوتٌ مفردةٌ، ينبغي في إطارِ ظاهرةِ المطابقةِ أَنْ تَكُونَ مجرورةً، لأنها تابعةٌ للمنعوتِ في حركةِ الإعرابِ التي هي الجرَّ، لذلك قَدَّمَ النحاةُ هذا التفسيرَ أو التأويلَ لنصوصِ هذه المسألةِ كَوْنَها استثناءً على قواعدِ ظاهرةِ المطابقةِ .

لا شكَّ أَنَّ جانباً عَريضاً من تأويلاتِ النُّحاةِ دخلَ حَيِّزَ المبالغةِ والتخيُّلِ والتَّمَحُّلِ ، تلكَ التأويلاتُ التي هي إلى جانبِ كونِها وسيلةً لتَعْميمِ القاعدةِ النحويةِ واطِّرادِها إلا أَنّها من جانبٍ آخر كانت وسيلةً لِتَصْويرِ الواقعِ الكَمِّيِّ والنَّوْعِيِّ للنصوصِ الشعريةِ والنثريةِ المستثناةِ على القاعدةِ المطردةِ ، مما يؤكدُ استحالةَ تَحقُّقِ فكرةِ الاطِّرادِ التامِّ للقواعدِ النحويَّةِ .

---

(١)انظر هذه المسألة في : شرح الاشموني ٣١٠/١ ، شرح ابن عقيل ٢٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٠٤/١

(٢) الكتاب ٢٤٨/١

(٣) الكتاب ٢٤٨/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- ظاهرةُ التعريفِ والتنكيرِ

جاءَ تناولُ النحاةِ لمسألةِ التعريفِ والتنكيرِ من منطلقٍ نحويٍ غايتُهُ ضبطُ القواعدِ ووضعُ القوانينِ التي تَكْفُلُ لهذه اللغةِ التوحُّدَ والاطِّرادَ ، فَحَرِصُوا على أَنْ تكونَ تصوراتُهُمْ متطلِّبةَ التحقُّقِ في مختلفِ أبوابِ النحوِ - على وجْهِ العمومِ - فَقَيَّدَ تعريفُ المبتدأِ ، وصاحبِ الحالِ ، وتابعِ المنادى العلمِ ، ونعتِ المعرفةِ ... صحةَ التركيبِ نَحْوياً كما قَيَّدَ تنكيرَ الخبرِ ، والحالِ ، والتمييزِ ، وصفةِ النكرةِ صحةَ التركيبِ كذلك .

إذِ اشترطَ النحاةُ التعريفَ فيما يشغلُهُ موقعُ الابتداءِ من كلمةٍ مفردةٍ ، أو جملةٍ تُؤَوَّلُ بالمفردِ ، أوتركيبٍ مَصْدَرِيٍّ يُحْمَلُ على المفردِ(١) ، وذكروا أنَّ الأَصْلَ في الكلامِ أَنْ يُبْدَأَ بما هو معروفٌ عند المخاطَبِ ، ثم يخبرَ عنه بما يُريدُ توصيلَه إليهِ ، فقالَ سيبويه :

" واعلمْ أنَّهُ إذا وقعَ في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ ، فالذي تُشَغِّلُ به كان المعرفةُ لأنَّهُ حدُّ الكلامِ ، ولأنَّهما شيءٌ واحدٌ ، وليسَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : ضربَ رجلٌ زيداً لانهما شيئان مختلفان ، وهُما في كانَ بمنزلَتِهما في الابْتِداءِ ، إذا قلتَ : عبدُ اللهِ منطلقٌ تبتدِيءُ بالأعرفِ ثم تذكرُ الخبرَ ، وذلك قولُك كان زيدٌ حليماً وكان حليماً زيدٌ ، لا عليك أقدَّمْتَ أم أخَّرْتَ "(٢) . فلا يجيزُ سيبويه أَنْ يكونَ المبتدأُ أو ما ينطبقُ عليه موقعُ الابتداءِ نكرةً لأنَّ التنكيرَ سَيُؤَدِّي إلى اللَّبْسِ وعَدَمِ الإفهامِ ، وهذا ما أشارَ إليه سيبويه عَقِبَ نَصِّهِ السابقِ ، فقالَ : فإنْ قلتَ : " كانَ حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأتَ بنكرةٍ ولا يستقيمُ أَنْ تُخْبِرَ المُخَاطَبَ عن المنْكورِ ، وليس هذا بالذي يُنَزَّلُ به المخاطَبُ مَنْزِلَتَكَ في المعرفةِ ، فَكَرِهُوا أَنْ يَقْرَبُوا بَابَ لَيْسَ " (٣) وقال المبرِّدُ كذلك : "فَأَمَّا المبتدأُ فلا يكونُ إلا معرفةً "(٤) كما نَجِدُ أبَا حَيَّانَ - مثلاً - يَرْفُضُ أَنْ يَكُونَ وَصْفُ النكرةِ مُسَوِّغاً للابتداءِ بِها ، قائلاً :

---

(١) انظر اليمني علي بن سليمان الحيدرة ،

كشف المشكل في النحو تحقيق د . هادي عطية مطر . الطبعه الاولى ١٩٨٤ م بغدار ٣١٣/١

(٢) سيبويه الكتاب ٣٤/١

(٣) الكتاب ٤٨/١

(٤) المبرد المقتضب ١٢٧/٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" إنّ وَصْفَ النكرة ليس مسوّغاً للابتداء بها)(١) استناداً إلى أنّ الوصفَ لا يعني التعريفَ إلا أن ما اخْتَطّهُ النحاةُ أساساً عاماً للتقعيدِ استثنيتْ عليه مواضعُ أخرى في البناءِ النحويّ، ولكنّ في إطارِ مسوّغاتٍ بُنِيَتْ على أساسٍ يقاربُ مَعْنى التعريفِ ويَنْهَلُ منه" فقال المبرّدُ: الاترى أنك لو قلت : (رجلٌ قائم)أو (رجلٌ ظريفٌ) لم تُفِدِ السامعَ شيئاً ولو قلت :(خَيرٌ مِنك جَاءَني) أو (صاحبٌ لِزيدٍ عندي) جازَ وإنْ كانا نُكِرَتَيْن وصارَ فيهما فائدةٌ لتقريبِك إياهما من المَعارِفِ)(٢) غيرَ أنّ المفارَقَةَ تبرزُ أكْثَرَ حينَ نَجِدُ أنّ النحاةَ الذين جَعَلوا التعريفَ قَيْداً لأصْلِ المبتدأ ولكلّ ما أصْلُهُ مبتدأ ، وكذلك أساساً لتشكيلِ مسوّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ.هم أنفسُهُم الذين جعلُوا التنكيرَ مع لا النافيةِ للجِنْسِ قَيْدَ صِحّةِ التركيبِ وأصْلَهُ ، فقال صاحب الكتاب : (واعْلَمْ أن " لا" وما عَمِلَتْ فيه في مَوْضِعِ ابتداءٍ كما أنك إذا قلت : (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) فالكلامُ بمنزلةِ اسمٍ مرفوعٍ مبتدأوكذلك " ما من رجلٍ وما من شيءٍ " والذي يُبْنَى عليه في زمانٍ أو في مكانٍ ولكنك تَضْمِرُهُ ولو شئتَ أظْهَرْتَهُ وذلك : (لارجلَ ، و لا شيْءَ) انما تريد " لا رَجُلَ في مكانٍ ولا شَيْءَ في زمانٍ " والدليلُ على أنّ (لارجلَ) في موضعِ اسمٍ مبتدأ في لغةِ تميمٍ قولُ العربِ مِنْ أهلِ الحجازِ : (لا رجلَ أفضَلُ منك) (٣) وقال المبرّد : اعْلَمْ أنّ (لا) إذا وَقَعَتْ على نَكِرَةٍ نصبَتْها بغيرِ تنوينٍ، فإذا قلت : (لا رجلَ في الدارِ) لم تقصدْ إلى رجلٍ بعينِه وانما نَفَيْتَ عن الدارِ صغيرَ هذا الجنسِ وكبيرَهُ، كذلك كان دخولُها على الابتداءِ والخبرِ كدخولِ (إنّ) واخواتِها عليهما ٠٠٠٠، ولا تعملُ إلا في نَكِرَةٍ (٤) فاشتراطُ تنكيرِ ما أصْلُهُ مبتدأ هو استثناءٌ على قَيْدِ تعريفِ المبتدأ ومن الاستثناءِ على قاعدةِ تعريفِ المبتدأ

ما نَصّوا في وَصْفِهِ على المُسْتَوى النحويّ بالتّنكيرِ (التامّ او الناقصِ) ، وعلى المُستوى الدلاليّ بالشيوعِ والعمومِ كـ (ما) التعجبيةِ في أسلوبِ التعجّبِ فهذا الأخْفَشُ يذكرُ لنا أنّهُ يجوزُ أنْ تكونَ (ما) التعجبيةُ نَكِرةً تامةً وما بعدها خَبَرٌ لها ، وهذا رأيُ سيبويه .

---

(١) البحر المحيط ٤/٧١

(٢) المبرد المقتضب ٤/١٢٧

(٣) سيبويه الكتاب ٢/٢٧٤ – ٢٨٦

(٤)المبرد المقتضب ٤/ ٣٥٧ –٣٦٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والبصريين ، كما أجازَ الأخفشُ أنْ تكونَ انكرةً ناقصةً وما بعدها صفةً لها ، والخبرُ فيها محذوفٌ " (١).

ومما يبرزُ كذلكَ ملمحَ الاستثناءِ على قاعدةِ تعريفِ المبتدأ أو ما يَشْغَلُ موقعَ الابتداءِ حديثُهم عن إعرابِ " مُذْ " ومُنْذُ " (٢) و(رُبَّ) ووقوعُها موقعَ المبتدأ في بعضِ الأعاريبِ (٣) مع فقدِها قيدَ التعريفِ المنصوصِ عليه .

وكذلك ما نصُّوا على ضرورةِ احتلالِهِ موقعَ المبتدأ مع ضرورةِ تنكيرِهِ من مثلِ قولِهِ تعالى : ﴿طُوبَى لهم وحُسْنُ مآب﴾ (٤) وقوله تعالى ﴿وكُلٌّ من الأخيارِ﴾ (٥) (فكلٌّ) مبتدأ يقصدُبها العمومُ (٦) ، وما أفرزَتْهُ لغتُنا من شواهدَ شعريةٍ ونثريةٍ وكذلك ماتصلُ بألْ المفيدةِ للجنسِ وهو في موقعِ المبتدأ ومعلومٌ أنَّ " الجنسَ هوالغايةُ في الكثْرةِ والعمومِ " (٧) .

إنَّ عَرَضي لمثلِ هذه النماذجِ لا يعني رَفْضي إدراجَها في إطارِ الابتداءِ ، لكنَّ عَرَضي لها لِتأكيدِ ما ذهبتُ إليه وهو أنَّهُ لا يمكنُ لقيدِ التعريفِ أنْ ينتظِمَ كلَّ ما أفرزَتْه اللغةُ من مادَّةٍ لغويةٍ في إطارِ الابتداءِ ، وهذا ما أكَّدَتْهُ اللغةُ ذاتُها فأجْرَتِ المبتدأ على المعرَّفِ وغيرِ المعرَّفِ ومن الاستثناءِ على قيدِ تعريفِ المبتدأ (أفعلُ) التفضيلِ حينَ

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٢٩ ، ٦٦٧/٢ ، همع الهوامع ٩٢/١

(٢) انظر المقتضب ٣٠/٣ وأسرار العربية ٢٧١

(٣) انظر خزانة الادب ٥٣٥/٥ ، ٥٥٩ ، ٥٦٤ ، ٥٧٦

(٤) سورة الرعد /٢٩

(٥) ص /٤٨

(٦) انظر : الدكتور عبدالفتاح الحموز ، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم دار عمار ط الاولى ١٩٨٦ ص ٥١ ، ١٠٨

(٧) المبهج في تفسير اسماء شعراء الحماسة ص ٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تكونَ مبتدأً وكذلك بتلك الألفاظِ المَوغِلَةِ في التنكيرِ ، من مثلِ (كَمْ) حين تَقَعُ في موقعِ الابتداءِ ، وتعرَبَ مبتدأً مع فقدِها لما اشترطوه في المبتدأ من تعريفٍ يبرِّرُ الإسنادَ والحُكْمَ من ذلك قولَهُ تعالى : ﴿ سَلْ بَنِي إسرائيلَ كَم آتَيناهُم مِن آيةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ (١) فكَمْ في موضعِ رفعٍ مبتدأ خبَرُها قولُه: ﴿ آتيناهم من آية بينة ﴾ وقولنا (كَمْ مَالُكَ) (٢) فكَمْ في موضعِ رفعٍ مبتدأ.

ومن الاستثناءِ كذلك " المبتدأُ الوصفُ الرافعُ لما يَحِلُّ مَحَلَّ الخبرِ فقَرَّرَتْ قواعدُ النحاةِ وجوبَ تنكيرِهِ وَصْنْعَ تعريفِهِ وقَصَدَ النحاةُ (بالوصْفِ) المشتقاتِ المشبَّهَةَ بالفعلِ في العملِ : (كاسمِ القاعلِ) و(اسمِ المفعولِ) ، و (صيغِ المبالغةِ) و(الصفةِ المشبَّهَةِ)، واشترطَتْ قواعدَهُم في هذا الوصفِ الذي يقعُ مبتدأً أنْ يعتمِدَ على نَفْيٍ أو استفهامٍ نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿ أَراغبٌ أنتَ عن آلِهَتي يا إبْراهيمُ ﴾ (٣) وقولِنا : (أقائمٌ زيدٌ) وهذا الوصفُ المعتَمِدُ على نَفْيٍ او استفهامٍ والذي يُعْرَبُ مبتدأً وما بعدَهُ فاعِلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ ، هو مذهبُ نحاةِ البصرةِ أما نحاةُ الكوفةِ ومعهم الأَخْفَشُ فلم يشترطوا أنْ يعتمدَ الوصفُ على نفيٍ او استفهامٍ وقالوا إنهُ (في عملِهِ غَيْرُ مُعتَمِد) (٤).

وقد تابَعَهُمْ في ذلك ابنُ مالِكٍ فقال ؛ " وقد يجوزُ نَحْوُ (فائزٌ أولُو الرَّشَدِ) ففائزٌ مبتدأ ، وأولُو الرَّشَدِ فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ . (٥)

---

(١) البقرة /٢٧ ، انظر التبيان في إعراب القرآن : ١٧٠/١

(٢) انظر هذه المسألة في شرح المفصل ٢٨٦/١ ،

وشرح التصريح على التوضيح ، /١٥٧ ، وشرح ابن عقيل ١٨٨/١

(٣) مريم / ٤٦

(٤) الهمع ١/ص ٩٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٥٧/١ ، والأشباه والنظائر ١٤٧/٢

(٥) شرح ابن عقيل ١٩٢/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسواءٌ تَعيَّنَ في هذا الوصفِ الابتداءُ أو جازَ فالنحاةُ يُقيِّدونَهُ بالتنكيرِ ولا يُجيزُونَ وقوعَهُ معرفةً ، وإضافةً إلى أنَّ تَقْيُدَهُ بالاعتمادِ على نفيٍ أو استفهامٍ يجعلُ النكرةَ موغلةً في العمومِ والشُّيوعِ ، وأعتقدُ أنَّ مَنطقَ الدلالةِ يُقوِّي أنَّ الإيغالَ في العمومِ يُبعدُ مَدلولَ الشيءِ عن القَصْدِ والتعيينِ اللذَيْنِ هما مَفهومُ التعريفِ ، وهو ما يَستثنُونَ عليه باشتراطِ تَحقُّقِ نَقيضِهِ في المبتدأ الوَصْفِ ، وعليه فيمكنُني القولُ إنَّ إصدارَ الأحكامِ العامَّةِ ، مِنْ مِثْلِ (الأَصْلُ في المُبْتَدَأ التعريفُ) لغاياتِ الاطرادِ والتوحُّدِ ،أجبرَ النحاةَ على مجابهةِ مثلِ هذه الاستثناءاتِ التي اقتضتْ التسويغَ والتفسيرَ أو الحكمَ على النصوصِ الموثوقِ بها بالشذوذِ او القلةِ الامرَ الذي يَجْعَلُنا نرى أنَّ اطرادَ الأحكامِ النحويةِ اطراداً عاماً لا يمكنُ له دوماً أنْ يتماشى مع واقعِ العربيةِ واستعمالاتِها ، كما لا يمكنُ له أنْ يُشكِّلَ قواعدَ نحويةً دونَ استثناءٍ عليها لا شكَّ أنَّ هناك فَرْقاً بين التصوراتِ الذهنيةِ عن اللغةِ وبينَ حقائقِ اللغةِ الحيةِ وسلوكِها فلما جاءَ خبرُ المبتدأ – مثلاً – معرفةً ونكرةً على السواءِ في حين نصتْ مصنفاتُ النحاةِ على أنَّ الأَصْلَ في الخبرِ التنكيرُ لأنَّهُ حُكْمٌ(١) والحكمُ بالمعلومِ غيرُ ذي جدوى أَصْبَحَ التصورُ القاضي بضرورةِ تَوَحُّدِ قواعدِ النَّحوِ على نَسَقٍ مُطَّردٍ تماماً مَجالاً لبروزِ الاستثناءِ وتعدُّدِ الأقوالِ في المسألةِ الواحدةِ ، فَمِنْ أبرزِ الأقوالِ في مسألةِ تعريفِ ركنيْ الجملةِ الاسميةِ (المبتدأ والخبر) :(١) يصحُّ جعلُ كلٍ منهما مبتدأً ، وهو مذهبُ سيبويه وأبي عليٍّ الفارسيِّ(٢) أنْ يكونَ الأعَمُّ هو الخبرُ ،(٣) أنْ يكونَ المعروفُ عند المخاطَبِ هو المبتدأ ، والمجهولُ هو الخبرُ.

(٤) أنْ يكونَ أعرفُهما هو المبتدأ إذا اختلفتْ رتبتُهما ، فإنْ لم تختلفْ الرتبةُ فالمبتدأُ هو السابقُ. وقيل إنَّه يستثنى من المتفاوتَيْنِ اسمَ الإشارةِ المقرونِ بالتنبيهِ ، ويُستثنى مِنْ ذلك كَوْنَهُ مع الضميرِ فالأصحُّ جعلُ الضميرِ مبتدأً وادخالُ حرفِ التنبيهِ عليه ، ومن ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ هَأَنْتُمْ هؤلاء جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ .....(٢) وسُمِعَ قليلاً : هذا أنَا ".

---

(١) انظر : الاشباه والنظائر في النحو ١/١٧٧ ، وكشف المشكل في النحو ٢/١٩٢ ، وحاشية الصبان ١/١٩٥

(١) النساء ١٠٩ ، انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٠٩ همع الهوامع ٢/٢٧ ، عبد الفتاح الحموز المبتدأ والخبر في القرآن الكريم ص ١٠٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا ريبَ أنَّ هذهِ الأقوالَ نتيجةٌ طبيعيةٌ لمنهجيةٍ نحويةٍ حاولتْ أنْ تُقيمَ اللغةَ على القواعدِ كليةً عامةً ، وحينَ واجهتْ نُصوصَ اللغةِ وشواهدَها اضطرتْ إلى الاستثناءِ على القواعدِ العامةِ وعالجتها بمثلِ هذهِ الطريقةِ .

وتَجْدُرُ الإشارةُ ونحنُ في سياقِ الاستثناءِ على ظاهرةِ التعريفِ والتنكيرِ إلى مسألةٍ : النكرةِ غيرِ المقصودةِ في أُسلوبِ النداءِ فقد نصَّ النحاةُ على أنَّ المُنادى من المعارفِ التي تَعْني القَصْدَ والتَّعيينَ والتحديدَ إلا أنَّهمْ حينَ أَطْلَقُوا مُصْطَلَحَ " نَكرةٍ غيرِ مقصودةٍ " على أحدِ أنواعِ النداءِ نَحوَ قولِ الأعمى : (يا رجلاً خُذْ بيَدي) وأنَّ ذلك يُعَدُّ استثناءً على مُقتضى النداءِ . الذي يَغني التوجُّهَ والقَصْدَ (٢) ومِنْ ثَمَّ التعيينَ والتعريفَ إذ لا يمكنُ أنْ يُتَصَوَّرَ في قولِ الأعمى التعيينُ ولا القصدُ وبالتالي التعريفُ وعليه فإنَّ هذا النوعَ من المنادى تَبَعاً لتَصَوُّراتِ النحاةِ من بابِ الاستثناءِ على قواعدِ النحاةِ التي تقضي بأن المنادى من المعارفِ ، التي تعكسُ جانبَ الاهتمامِ بالشكلِ على حسابِ المعنى ومن المسائلِ التي يحسنُ بنا تسجيلُها في إطارِ الاستثناءِ على قواعدِ ظاهرةِ التعريفِ والتنكيرِ ؛ مسألةُ وقوعِ الحالِ معرفةً (٣) فقد ذهبَ النحاةُ إلى أنَّ الحالَ لا تكونُ إلا نكرةً لذلك كانَ الأصلُ في الحالِ التنكيرَ ، على الرغم من ورُودِها في نصوصِ العربيةِ معرفةً وتلك حقيقةٌ أَقَرَّتْها قواعدُ النَّحوِ ، وقد حاولَ النحاةُ تعليلَ ما جاءَ استثناءً على قاعدةِ الحالِ وتأويلِه ليَسْلَمَ لقواعدِهمِ الاطِّرادُ إلى ما افْتَرَضُوهُ أَصلاً لقانونِ الاشتقاقِ في الحالِ :-

فعقدَ سيبويهِ باباً سَمَّاهُ (باب ما يجعلُ من الأسماءِ مصدراً كالمصدرِ الذي فيه الألفُ واللامُ نحو العِراكِ) (١) وقَصَدَ بذلك قولَ لبيدِ بْنِ رَبيعَةَ :

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٧١ ، حاشية الصبان ٢/١٤١ ومغني اللبيب ٣/٤

(٢) انظر هذه المسألة في شرح المفصل ٢/٦٢ ، شرح ابن عقيل ١/٦٣٠

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٥ ، الأغاني ٨/١٠٠ ، المفصل ص ٣٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يُذُدّها ولم يُشْفِقْ على نَقَصِ اللآلِ (١)

فقد نصبَ (العراكَ) وهو مصدرٌ في موضعِ الحالِ ، والحالُ لا تكون معرفةً ، لكنه جازَ لأنه مصدرٌ ، والفعلُ يعملُ في المصدرِ معرفةً ونكرةً ، فكأنّهُ أَظْهَرَ فِعْلَهُ ونَصَبَهُ به ووضعَ ذلك الفعلَ مَوْضِعَ الحالِ فقال أَرْسَلَها تَعْتَرِكُ الاعْتِراكَ ، ولو كانَ من أَسماءِ الفاعلِ لم يَجُزْ تعريفُهُ ، نحو أَرْسَلَها المُعْتَرِكَهَ(٢) ، ثم أَشارَ إلى (النِّيَّةِ) في الخروجِ على الأصلِ حين قال " وهو قَوْلُك مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ ، والناسُ فيها الجماءَ الغفيرَ فهذا ينتصبُ كانتصابِ (العِراكِ) . وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُم أَدْخلوا الألِفَ واللاّمَ في هذا الحرْفِ ، وتكلّموا به على نِيَّةِ مالا تَدْخُلُ الألفَ واللاّمُ" (٣) وعلّلَ سيبويهِ رَفْضَ قَبُولِ الحالِ معرفةً ، بقولهِ : " ولا يجوزُ للمعرفةِ أَنْ تكونَ حالاً ، كما تكونُ النكرةُ ، ولو جازَ ذلك لقلتَ : هذا أَخُوكَ عَبْدَ الله ، إذ كانَ عَبْدُ الله اسمَهُ الذي يُعْرَفُ به ، وهذا الكلامُ غيرُ اسْمٍ وتكونُ صفةً لمعروفٍ لِتُبَيِّنَهُ وتؤكِّدَهُ أو تَقْطَعَهُ من غيرِهِ فالنكرةُ تكونُ حالاً وليستْ تكونُ شيئاً بعينهِ قد عرَفَهُ المخاطَبُ قبلَ ذلك .

هذا وتنوعتْ تعليلاتُ النحاةِ لها ، من ذلك : أَنَّ الحالَ خبرٌ ثانٍ في المعنى ، وأَنَّهَا تشبهُ التمييزَ في البابِ فكانتْ نكرةً مِثْلَهُ ، وأنها تقعُ جواباً (لكيفَ) وكيفَ سؤالٌ عن نَكِرَةٍ . (٤)

ومنها أَنَّ الحالَ تُعَدُّ نعتاً للفعل ، قال ابن الأنباري في (أَسْرارِ العربيةِ) : " فإنْ قيلَ لِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الحالُ نَكِرَةً؟ قيلَ : لأنَّ الحالَ جرى مجرى الصفةِ للفعلِ ، ولهذا

---

(١) الإنصاف ٨٢٢/٢

(٢) الكتاب ٣٧٥/١

(٣) الكتاب ١١٤/٢

(٤) شرح المفصل ٦٢/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سمَّاها سيبويه نعتاً للفعلِ ، والمرادُ بالفعلِ المصدرُ الذي يدلُّ الفعلُ عليه وان لم تَذْكُرْهُ، ألا ترى أنّ (جاء) يَدُلّ على (مَجيءٍ) ، واذا قلتَ : (جاءَ زيدٌ راكباً) دلّ على مُجيءٍ موصوفٍ بركوبٍ ، فإذا كانَ الحالُ يجري مَجْرَى الصفةِ للفعلِ ، وهو نكرةٌ فكذلك وَصْفُه)(١) ومنها أنَّهُ ألتزَمَ تنكيرَ الحالِ للتفريقِ بينه وبين النعتِ (٣) قال الأشمونيّ : ((إنَّهُ التُزِمَ تَنْكِيرُ الحالِ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ كَوْنُهُ نَعْتاً)) أمّا اذا وقعتِ الحالُ معرفةً نحوَ قولِ العربِ :

- مررتُ بِهِمَ الجَمّاءَ الغَفِيرَ . (٤)
- رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ .
- طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وطَاقَتَكَ .

وقولِ الشَّمّاخِ :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّها بِقَضِيضِها تَمَسَّحُ حَوْلِي بالبَقِيعِ سِبالُها (٥)

وقَعَ (قَضَّها) منصوباً على الحالِ وهو معرفةٌ، فلقد بالغَ النحاةُ في افتراضِ العِلَلِ والتأويلاتِ بين أنْ حُكِمَ عليها بالشذوذِ الذي لا يقاسُ عليه (٦) وبين أنْ قُيِّدَتْ عندَ نحاةِ الكوفةِ فقالوا : إذا كانَ في الحالِ معنى الشرط صَحَّ تعريفُها وإلاّ فَلا (٧) ، وبَيْنَ أنْ تُأَوَّلَ هذهِ المصادرُ بأنّها مَصادرُ منصوبةٌ بأفعالٍ مقدّرةٍ أو بتقديرِ حرفِ جرٍ أو أنّها منصوبةٌ

---

(١) أسرار العربية ص ١٩٣

(٢) شرح الاشموني ٤١٤/١

(٤) المقتضب ٢٦٨/٢ ، شرح المفصل ٦٣/٢ ، شرح الكافية ٢٠٣/١

(٥) ديوان الشماخ ص ٢٠ ، الكتاب ١/ ٣٧٤ شرح المفصل ٦٣/٢

(٦) انظر شرح المفصل ٦٦٢/٢ ، شرح التصريح ، ٣٧٣/١ ،
همع الهوامع ٢٣٩/١ ، الكشاف ٥٤٣/٤ ،
المقتصر في شرح الايضاح ٦٧٦/١

(٧) شرح ابن عقيل ١/ ٦٣١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الظرفية (٣) ، وبين أن جوزها بعض النحاة مطلقاً ، نحو : جاء زيدُ الراكب ، قياساً على الخبر ، وعلى ما سُمِعَ من ذلك ، دون تأويل (٤) ، وأعتقد أنه لا داعي لتأويل تلك المعرفة التي ترد حالاً ، ما دامت قد وردت عن العرب بالسماع فثبوت سماعها يؤكد حقيقة جريان هذه اللغة على ما وافق القاعدة وعلى ما استُثني عليها كذلك .

ولا ريب أن إنعام النظر فيما ورد من شواهد وأمثلة في هذه المسألة يجعلنا نلاحظ أن من الأحوال ما يدل سياق الكلام على أنه حال ، نحو : مررت بهم الجماء الغفير " (٥) أي مررت بهم مجتمعين كثيرين ، و(قابلته وحده) ، أو ما يكون جزءاً من مركب يدل على الحال نحو قولنا ، (ادخلوا الأول فالأول) .

أما عن الاسماء المعرفة التي عدها نحاة حالاً نحو رأيته المسكين " فالمسكين حال على ما ذهب إليه يونس والتي قد تلتبس الحال فيها بالنعت فإني أرى أن قبولنا إياها كاستثناء على القاعدة النحوية مرهون بعد جريان العربية عليها بأن أمن اللبس ، وبمقدرته على تأدية المعنى الذي نريد استخدامه في إطار عناصر سياق المقام والمقال وبغض النظر عن كونها قاعدة أصلية أو استثناء عليها ، ذلك لأن قدرة دلائل المعنى وعناصر المقام والمقال على حراسة المعنى من اللبس تؤهل نصوص اللغة لدخول حيز القبول والترخص .

---

(١)الجمل للزجاجي ص ١٨٩ ، شرح الكافيه ٢٠٣/١

(٢) شرح ابن عقيل ٦٣١/١

(٣) الكتاب ٧٦/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

① الدواعي المعنوية السياقية للاستثناء على القاعدة النحوية (الإفادة وأمن اللبس)

② الدواعي البلاغية للاستثناء على القاعدة النحوية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

أ-الدَّواعي المعنويَّةُ السياقيةُ للاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ "الإفادةَ وأمنَ اللَّبْس"

يبدو أنَّ الفكرةَ العامةَ عن النحاةِ والمتمثلةَ في أنَّهم قَصَرُوا النحوَ على أواخرِ الكلماتِ (١) وعلى تَعَرُّفِ أحكامِها وأنهم ضَيَّقُوا من حدودِهِ الواسعةِ وسلكُوا به طريقاً منحرفةً إلى غايةٍ قاصرةٍ ، اعتماداً على أنَّ فكرةَ العاملِ في سبيلِ تحقيقِ اطرادِ القاعدةِ النحويةِ وشموليَّتِها ، قد تجعلُ الدارسَ يَستَبعِدُ وجودَ أولئك النحاةِ الذين حاوَلُوا الاستثناءَ على قواعدِ النحوِ ، والنيلَ من معياريَّتِها لدواعٍ معنويةٍ تتصلُ بالإفادةِ والتعبيرِ عن الأفكارِ والأحاسيسِ بما يناسبُ المقامَ الذي يَستَعمِلُ فيه التركيبُ اللغويُّ.

والحقَّ أنَّنا لا نَعدَمُ أنْ نجدَ اولئك النحاةَ الذين كانوا يَرْنُونَ بأبصارهم إلى المعنى ، وإلى مَقامِ القولِ ، لا سيَّما قدماءُ النحاةِ ، إذْ كان عَمَلُهُم (غيرَ بعيدٍ عن روحِ اللغةِ وارتباطِها بالحسِّ والنَّفْسِ واتسمتْ تعليلاتُهم بالتزامِ موافقةِ الإعرابِ للمعنى والبعدِ عن الفَرَضِ والتَّخَيُّلِ والجَدَلِ) (٢) . والذينِ كانتِ الدواعي المعنويةُ هي المعوَّلُ عليها عندهم في الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ ، وفي بناءِ القاعدةِ النحويةِ كذلك إذ إنَّ نحاتَنا المتقدِّمينَ (قد ميَّزوا بين مستويينِ للدراسةِ النحويةِ ، وكان المستوى الأولُ يتمثَّلُ في رَصْدِ الصَّوابِ والخطأ في الأداءِ ، أمَّا المستوى الثاني فيتجاوزُ هذا المجالَ إلى ناحيةِ الجمالِ والإبداعِ ، ولم يكنِ المستوى الأولُ إلاّ تلك القواعدَ المجردةَ التي استندَ فيها النحويونَ إلى كلامِ العربِ الفصيحِ المنقولِ نقلاً صحيحاً ... أما المستوى الثاني ، فكان يتمثلُ في العلاقاتِ المتنوعةِ بين الكلماتِ ثم بين الجُمَلِ ، فاللغةُ العربيةُ ذاتُ سماتٍ وخصائصَ اهتمَّ بها

---

(١) انظر ابراهيم مصطفى إحياء النحو ص ٣ ، وتمام حسان اللغة العربية معناها ص ٢٣١-٢٣٢

(٢) النحو العربي ، العلة النحوية ، نشأتها وتطورها ص ٥٧- ٥٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النحويّون القدامى أمثال سيبويه وغيره ، كما اهتموا بالتراكيب ، وأدركوا أن الخبرة بتراكيب اللغة هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تُعبّر عنها)(١) .

إلاّ أن اهتمام النحاة المتأخرين عموماً قد انصبّ على جانب الصناعة دون المعنى (وقد تفرض الصناعة أمراً يرفضه المعنى ، وقد يفرض المعنى شيئاً ترفضه الصناعة ، فيلجأ النحاة إلى التأويل والتقدير محاولين التقريب او التوفيق بين المعنى والصناعةالنحوية، وقد تكون تأويلاتهم بعيدة كل البعد عن روح العربية ...(٢)
وصارت بحوثهم مرتكزة على تبيّن الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب وغيرها لتحقيق فكرة اطّراد القاعدة النحوية لكنّ الدارس للمجهود الذي قام به النحاة لاسيما القدماء منهم يلحظ أن توجيهاتهم للاستثناء على القاعدة النحوية كان يصدر في أحيان عدة عن أصول مبنية على ركائز استقوها من استقرائهم للنصوص المروية عن الأعراب ، وكانت هذه الركائز متكاملة العناصر تُعنى بمعاني التراكيب والأحوال المقامية التي تشكّلها من مثل علم السامع شيئاً متعلقاً بالقول ، أو إذا قصد المتكلم أمراً يسهل على المستمع إدراكه ، أو إذا أحاطت بالقول ظروف مخصوصة ، تشكل ما يعرف بالسّياق الذي هو تلك البيئة اللغوية المحيطة بالكلمة أو الجملة وقد يضيق ليشمل البيئة المحيطة بالصوت اللّغوي ، وهو كذلك الاطار الذي يجري فيه التفاهم بين شخصين أو أكثر ويشمل ذلك الزمن الذي دار فيه الحديث والمفاهيم المشتركة والكلام السابق للمحادثة (٣).

ولعله يقارب المعنى الذي نستشفه من ابن خلدون في حديثه عن علم البيان ، إذ قال:"هذا العلم حادث في الملّة بعد علم العربية ، وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلّق بالألفاظ وما تفيده ويقصد بها الدلالة عليه من المعاني ، وذلك أن الأمور التي يقصد المتكلّم بها إفادة السامع من كلامه هي إمّا تصور مفردات تسند ويسند إليها

---

(١) الدكتور محمد عبدالمطلب ، البلاغة والأسلوبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ ، ص ٣٥،٣٦

(٢) د. حامد احمد نيل:من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية ، ط الاولى مطبعة السعادة ١٩٨٤ ص

(٣) انظر محمد على الخولي معجم علم اللغة النظري ، مكتبة لبنان بيروت ، ط، ١٩٨٢ مادة situational context

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويُفْضِي بعضُها إلى بعضٍ ، والدّالّةُ على هذهِ هي المفرداتُ من الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ ، وإما تَمْيِيزُ المسنداتِ من المُسْنَدِ إليها والأزمِنَةِ ، ويُدَلّ عليها بتغيُّرِ الحركاتِ من الإعرابِ وأبنيةِ الكلماتِ ، وهذه كُلُّها هي صناعةُ النحوِ ، ويَبْقى من الأُمورِ المُكْتَنَفَةِ بالواقعاتِ المحتاجَةِ للدّلالةِ : أَحوالُ المتخاطِبين أو الفاعلين وما يقتضيه حالُ الفعلِ وهو محتاجٌ إلى الدلالةِ عليه لأنه من تمامِ الإفادةِ ، وإذا حصلتْ للمتكلمِ فقد بلغَ غايةَ الإفادةِ في كلامِهِ وإذا لم يشتملْ على شيءٍ لها فليس من جنسِ كلامِ العربِ فإنَّ كلامَهُم واسعٌ ، ولكل مقامٍ عندَهُمْ مقالٌ يختصُّ به بعدَ كمالِ الإعرابِ والإبانةِ " .(١)

فكونُ اللغةِ أداةَ تواصلٍ بين البشرِ – يجعلُها تتجاوزُ حدودَ المادةِ اللغويةِ إلى ما يَكْتَنِفُها من عناصرَ مُكَوِّنةٍ للموقفِ الكلامي(أو للحالِ الكلاميّةِ) أو سياقِ الحالِ ، وهذه العناصر ، هي :-

١– شخصيةُ المتكلمِ والسامعِ ، وتكوينُهُما الثقافيُّ وشخصياتٌ من يَشْهَدُ الكلامَ غيرَ المتكلمِ والسامعِ – إنْ وجدوا – وبيانُ ما لذلك من علاقةٍ بالسلوكِ اللغويّ.

٢– العواملُ والظواهرُ الاجتماعيةُ ذاتُ العلاقةِ باللغةِ والسلوكِ اللغويِّ لمن يُشارِكُ في الموقفِ الكلاميّ كحالةِ الجوِّ ، وكالوضعِ السياسيِّ ، وكمكانِ الكلامِ .

٣ – أثرُ النصِّ الكلامي في المشتركين ، كالاقتناعِ أو الألمِ ، أو الإغراءِ ، أو الضَّحِكِ .

وينتظمُ هذه الموارِدَ أنّها تقدّمُ أدواتٍ اجرائيةً في وصفِ الظاهرةِ النحويةِ وتفسيرِها . (٢)

واعتماداً على أن موقفَ الكلامِ يأتلفُ على هيئةٍ مخصوصةٍ فمن الطبيعيِّ أنْ يتجاوزَ المعيارَ الشكليَّ ويستثني عليه لما قد يَكْتَنِفُ المادةَ اللغويةَ من عناصرَ متنوعةٍ . تصبُّ جميعاً في مَعْلَمِ المَعنى والإفادةِ .

من ذلك أنَّ حَدَّ الأسماءِ الظاهرةِ أنْ تُخْبِرَ بها واحداً عن واحدٍ غائبٍ والمخبرُ عنه غيرُها ، فتقول : قال زيدٌ، فزيدٌ غيرُك وغيرُ المخاطَبِ ، ولا تقول : قال زيدٌ وأنت

---

(١) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون دار القلم ، بيروت، ط ٤، ١٩٨١ ، ص. ٥٥

(٢) الدكتور نهاد الموسى الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ص ١٤٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعنيه، (أعني المخاطَب) (١) ، وهكذا يمتنع لديهم أنْ يقالَ . قال زيدَ ، في موقفٍ يكونُ المخاطَبُ بهذه الجملةِ زيداً على الرغم من أنَّ هذه الجملةَ عندَ منْ يحتكمُ إلى قواعدِ الشكلِ النحويِّ وحدَهُ مستقيمةٌ تماماً . (٢)

من هنا فإنَّ مراعاةَ تحقُّقِ الإفادةِ في إطارِ كونِ اللغةِ أداةً للتفاهمِ والتواصلِ البشريِّ الممتدِّ غايةٌ ضروريةٌ تجعلُ الاستثناءَ على القواعدِ النحويةِ مطلباً تفرضُهُ طبيعةُ تنوعِ استعمالاتِ اللغةِ ومراعاةُ عناصرِ سياقاتِها القوليَّةِ لذلك كانتِ الإفادةُ من الدواعي الهامةِ التي دعتِ النحاةَ للاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ فمراعاةُ المعنى ، والتعبيرُ عن الأفكارِ بما يناسبُ المقامَ الذي استعملَ فيه التركيبُ اللغويُّ كان داعياً للاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ ، إذ لا يمكنُ أنْ تكونَ لغةُ الأمةِ وصورةُ حياتِها ومستودعُ أفكارِها ألفاظاً مجردةً عن معانيها ، كما أنَّه من غيرِ المعقولِ أنْ تكونَ ألفاظاً ذاتَ معانٍ لا يقصدُ بها إلى غرضٍ مرادٍ منها ، لأنها عند ذلك عبثٌ لاقيمةَ له .

ولا شك أنَّ كثرةَ المعاني وتعدُّدَها بالنسبةِ للمبنى الواحدِ قد فتحَ البابَ أمامَ دخولِ ظاهرةِ اللَّبْسِ ، الذي هو عدمُ توافرِ قرينةٍ من لفظٍ أو معنى أو حالٍ تعيِّنُ أحدَ المعاني المحتملةِ ، من ذلك : أنْ يصلحَ الضميرُ العائدُ لأكثرَ من مرجعٍ ، نحوَ: رجا التلميذُ استاذَهُ أنْ يقرأَ الدرسَ ، وكذلك أخبرَ محمدٌ علياً أنَّ أباهُ قادمٌ (٣) فتحتملُ الجملةُ الواحدةُ أكثرَ من احتمالٍ ، الأمرَ الذي يقفُ أمامَ تحققِ الإفادةِ التي هي أسمى غاياتِ اللغةِ .

لهذا كان ((أمنُ اللَّبسِ)) من دواعي تشكُّلِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ فلقد اهتمَّ علماءُ النحوِ والصرفِ قديماً بموضوعِ أمنِ اللَّبسِ إذ كانت الغايةُ عندهم تقومُ على

---

(١) المبرد: المقتضب ٤/٢٠٤

(٢) د. نهاد الموسى ، الأعراف ، ونحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ص ١٥٢

(٣) انظر مقالات في اللغة والادب ص ٣٠٥ - ٣٠٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

توصيلِ المعنى دون لَبْس ... ، لذلك حرَصَ علماءُ اللغةِ على بيانِ مواضعِ اللبسِ وازالَتِهِ في تقعيدِهِمُ القواعدَ النحويةَ والصرفيةَ وحذَّروا من الوقوعِ فيه لما يُؤَدّي الوقوعُ فيه إلى عَدَمِ فَهْمِ دلالةِ التركيبِ ، وعدمِ التمكُّنِ من إعرابِهِ الإعرابَ الصحيحَ .

فها هو ذا ابنُ هشامٍ يحذّرُ من الوقوعِ في اللَّبْس قائلاً : (وأولُ ما يحترزُ منه المبتدىءُ في صناعةِ الإعرابِ أنْ يَلْتَبِسَ عليه الأَصْليُّ بالزائدِ ، ومثاله :أنَّهُ إذا سَمِعَ أن (أل) من علاماتِ الاسمِ ، وأنَّ أَحْرُفَ (نأيت) من علاماتِ المضارعِ وأن (الواوَ) و (الفاء) من أحرفِ العطفِ ، وأن (الباءَ) و(اللامَ) من أَحْرُفِ الجَرِّ ، وأنَّ (فعلَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه) مضمومُ الأَوّلِ ، سَبَقَ وَهْمُه إلى أنَّ أَلِفَيْتَ وألْهَبْتَ إسْمانِ ، وأنَّ أكرَمْتُ وتَعَلَّمْتُ مضارعانِ ..... الخ (١)

وقال : (ومما يَلْتَبِسُ على المبتدىءِ أنْ يقولَ في نحو (مررت بقاضٍ) إنَّ الكسرةَ علامةُ الجرِّ ...) (٢)

ونتيجةً لحرصِ النحاةِ - عموماً - على بيانِ ضرورةِ منعِ اللَّبْسِ وازالَتِهِ في أثناءِ تقعيدِهِمْ للنحوِ واللغةِ فإنه غالباً ما ارتبطَ ذلك الحِرْصُ من الوقوعِ باللَّبْسِ والتحذيرُ منه باستخدامِ أسلوبِ الاستثناءِ على القاعدةِ حتى لا يقعَ النحويُّ او المتعلمُ في اللبسِ ولذلك فإننا نجدُ أنَّ كثيراً من قواعدِ النحاةِ تنصُّ ، على مثلِ : لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرةِ إلا إذ أُمِنَ اللَّبْسُ ، وعليه انتمتْ غاياتُ تحقيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ ، وايصالِ المعنى المرادِ بوضوحٍ ، إلى دواعي الاستثناءِ على القاعدةِ النحويّةِ ، الأمرَ الذي عَكَسَ مظاهرَ رَغْبَةِ النحاةِ في الحفاظِ على لُغَتِهِم وصيانةِ قواعدِها وقوانينِها من الخَلَلِ أو النَّقْصِ . وما يُؤْذي اللغةَ ، ويؤدّي إلى طمسِ أساليبَ منها أو ضياعِ تراكيبَ لغويةٍ تتفقُ مع منطقِ اللغةِ وتحقّقَ غاياتِ الإفادةِ والإبانةِ ، عندها وَجَدْنا كثيراً من القواعدِ المحققةِ لأَمْنِ اللَّبْسِ على شكلِ قواعدَ استثنائيةٍ ، ومما يحضُرُنا من أمثلةٍ في هذا الجانب أنَّه

---

(١) مغني اللبيب ٦٦٨/٢ لابن هشام

(٢) مغني اللبيب ٦٧٠/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"لايَمْتَنِعُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ إلا إن خِيفَ اللَّبْسَ ، فلا يُعْلَمُ الفاعلُ من المفعولِ"عندها يكونَ الفاعلَ المتقدمَ ، والمفعولُ المتأخرَ في نحوِ (ضَرَبَ عِيسى مُوسى)... وإلى ذلك أشارَ ابنُ مالكٍ بقوله : (١) و"أخّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ" فاللبسُ يمنعُ ما كان جائزاً ، ويُجيزُ ما كان ممنوعاً ولا نستغربُ مثل هذا التوجُّه ، ذلك لأنَّ الإفادةَ وإيصالَ المعنى المرادِ بوضوحٍ من الأصولِ العامّةِ التي اتّفقَ عليها النحاةُ عُمُوماً .

ومعَ أنَّ معالجاتِ النحاةِ لبعضِ هذه الظواهرِ جاءَ هامشياً عَرَضياً في سياقِ استدراكيٍّ للقاعدةِ الأصليّةِ قد لا يتجاوزُ عبارةَ (إلا إذا أُمِنَ اللبسُ) إلا أنَّ مزيداً من التأمّلِ لمختلفِ المعالجاتِ التي أخذتْ طابعاً استثنائياً على ما نصّتْ عليه أصولُهمْ وقواعدُهم المطردةُ على ظواهرِ نظامِ الجملةِ ، يُظهرُ حرصَ هذه المعالجاتِ على ما تحرصُ عليه اللغةُ بدايةً وهو إفادةُ المعنى وأمنُ اللَّبْسِ ، ذلك لأنَّ الوصولَ إليها يُعَدُّ غايةً في ذاتِهِ ، ومَطْلَباً سامياً يُباحُ . في حالِ تحقُّقِهِ الاستثناءُ على ما قرّرتْهُ قواعدُ النحوِ المنصوصِ عليها، ذلك لأنَّ الاستثناءَ على القواعدِ النحويةِ في إطارِ إفادةِ المعنى وأمنِ اللَّبْسِ أمرٌ مقبولٌ لا يأباه الاستعمالُ اللُّغويُّ ولا حتى قواعدُ النحوِ ذاتُها ..

وأعتقدُ أنَّ النحاةَ جعلوا أمنَ اللبسِ من دواعي الاستثناءِ لِما لَهُ من دَورٍ في تحقيقِ غاياتِ اللغةِ في الفهمِ والإفهامِ والتعبيرِ كذلك عما يَجْتاحُ النفسَ من مشاعرَ وانفعالاتٍ انسانيةٍ خاصةٍ إضافةً الى تضافرِ مختلفِ عناصرِ المقامِ والمقالِ التي عوّضَتْ بدورِها هي الأخرى ما بَدا مفارقاً لشائعِ قواعدِ النحوِ فأُبيحَ عندها مثلَ هذا المظهرِ الاستثنائيِّ على القواعدِ ، أما إذا لم يكنْ بمقدورِ عناصرِ المقامِ والمقالِ افادةُ المعنى وتعويضُ ما بدا مفارقاً للشائعِ من القواعدِ ، عندها تخرجُ مثلُ هذه التراكيبِ من حيّزِ القبولِ إلى حيّزِ المنعِ والفسادِ .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٤٨٦/١ وينظر شرح الأشموني جـ ٢ ص ٥٧ همع الهوامع ١٦١/١/

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأرى أنّ عَدَمَ غيابِ فكرتَيْ تحقّقِ الإفادة وأمْنَ اللبس ، عن وَعْيِ نُحاتِنا وهم يستثنَونَ على قواعدِهِمَ المطّرِدَةِ ينطلقُ من اهتمامِهِمْ بمراعاةِ المقامِ والمَقالِ (السياقِ) لأنهم كانوا يدركونَ أنّ اللغةَ وقرآنَها الكريمَ قائمٌ على استشرافِ أسْرارِ التراكيبِ بالإضافةِإلى أنهم كانوا يَضَعُونَ (المخاطَبَ) نُصْبَ عُقُولِهِمْ ، فلا حَذْفَ عندَهُمْ إلا بدليلٍ تدلّ عليه القرائنُ الحاليةُ أو المقاليةُ ولا تقديمٌ أو تأخيرٌ إلا بقواعدَ وأصُولٍ ، ولا تعريفٌ ولا تنكيرٌ حتى يكونَ المخاطَبُ على وعيٍ كاملٍ بمقامِ التعريفِ أو التنكيرِ وهكذا .

فكانت هذه الموجهاتُ مجالاً لتسويغِ الاستثناءِ على قواعدِ النحوِ وتأملِ ما تَشَكّلَ من استثناءاتٍ على قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ مما يوضّحُ اتّصالَ دواعي هذه الاستثناءاتِ بالبعدِ السياقيّ الذي يُعَدُّ الفَيْصلَ في تحديدِ المعنى وأمْنِ اللبسِ - فقد اتّصلَ قَبُولُ النحاةِ الاستثناءَ على قواعدِ ظاهرةِ الإسنادِ بالحذفِ في إطارِ تحققِ الفائدةِ وأمْنِ اللبسِ . وامتنعَ الاستثناءَ إذا لم يَتَحَقّقا، وتحقّقُ الفائدةِ متصلٌ بوجودِ دليلٍ مَقاليّ أو حاليّ ، وكان عِلمُ السامعِ مُسَوّغاً ثابتاً للاستثناءِ على قواعدِ ظاهرةِ الإسنادِ فقال سيبويه في حَذْفِ المبتدأ : (هذا بابٌ يكونَ المبتدأُ فيه مُضْمَراً ويكونُ المبنيّ عليه مُظْهَراً ، وذلك أنك رأيتَ صُورَةَ شَخْصٍ فصارَ آيةً لك على معرفةِ الشخصِ فقلت : عبدُ الله وربّي، كأنك قلت : ذاكَ عبدُالله، أو : هذا عَبْدُ الله ، أو سمعتَ صوْتاً ، فعرفتَ صاحبَ الصوتِ، فصارَ آيةً لك على معرفَتِهِ ، فقلت زيدٌ وربّي ، أو مَسَسْتَ جَسَداً ، أو شَمَمْتَ رِيحاً ، فقلت : زيدٌ ، أو : المِسْكُ ، أو ذقتَ طعاماً ، فقلتَ: العَسَلُ) (١)

---

(١) الكتاب ، ٢ / ١٣٠ ، وينظر : شرح المفصل ، ١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال :

(ولو حُدِّثْتَ عن شمائلِ رجلٍ ، فصارَ آيةً لك على معرفتِهِ ، لقلتَ عبدُ الله ، كأن رجلاً قال : مررتَ برجلٍ راحمٍ للمساكينِ بارٍ بوالديه ، فقلت : فلانٌ ، واللهِ) (١) وأشارَ المبرِّدَ إلى دواعي الاستثناءِ المتعلقةِ بالسياقِ ، فقال : " ولو قُلْتَ ، على كلامٍ متقدمٍ : عبدَ الله ، أو منطلقَ ، أو صاحبُكَ ، أو ما أشْبَهَ هذا ، لجازَ أن تُضْمِرَ الابتداءَ ، إذا تقدَّمَ من ذكرِهِ ما يفهمُهُ السامعَ ، فمن ذلك أنْ ترى جماعةً يتوقعّونَ الهلالَ ، فقال قائل منهم : الهلالُ واللهِ ، أي : هذا الهلالُ ، وكذلك لو كنتَ منتظِراً رجلاً فقلت : زيدٌ ، جازَ على ما وَصَفْتَ لك" .(٢) فوجودُ قرينةٍ لفظيةٍ أو سياقيةٍ يعدُّ مسوّغاً للاستثناءِ على قاعدةِ ظاهرةِ الإسناد ومنطلَقاً رئيساً لتحقّقِ الفائدةِ وأمْنِ اللَّبْسِ . قال ابنُ يعيشَ : (أعلم أن المبتدأَ والخبرَ جملةٌ مفيدةٌ ، تحصلُ الفائدةُ بمجموعِهما ، فالمبتدأُ معتمدُ الفائدةِ ، والخبرُ محلُّ الفائدةِ، فلا بدَّ منهما ، إلاّ أنّه قد توجدُ قرينةٌ لفظيةٌ أو حاليةٌ تُغني عن النُّطقِ بأحدِهما ، فيُحذَفُ لدلالتِها عليه ، لأنَّ الألفاظَ إنما جيءَ بها للدلالةِ على المعنى ، فإذا فُهِمَ المعنى بدونِ اللَّفْظِ جازَ أنْ لا تُأتيَ به ، ويكونَ مُراداً ، حُكماً وتَقْديراً) (٣).

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣

(٢) المقتضب ١٢٩/٤ ،

وينظر : الأصول في النحو ، : ٦٨ ،

وشرح الكافية ، ١٠٣/١

(٣) شرح المفصل ٩٤/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومِمَّا يشيرُ إلى استنادِ النحاةِ إلى موجِّهاتٍ سياقيةٍ في الاستثناءِ على قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجُمَلِ ، قولُ سيبويه(وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقَ بهِ، يقالُ لـه : كيف أَصْبَحْتَ ؟ فيقول حمدُ اللهِ وثناءٌ عليهِ ، كأَنَّهُ يَحْمِلُهُ على مُضْمَرٍ في نِيَّتِهِ هو المظهَرُ كأنه يقول : أَمْرِي وشَأْنِي حمدُ الله وثناءٌ عليه . وتقول : حَمْداً لله ، فإنما ينتصبُ هذا على إِضْمارِ الفِعْلِ ، كأنك قلتَ أحمدُ اللهَ حَمْداً ..... ولو نُصِبَ لكان الذي في نفسِهِ الفعلَ ولم يكن مبتدأً لِيُبْنَى عليه) (١) و قد اسْتندَ في هذا التَوَجُّهِ الاستثنائيِّ على القاعدةِ النحويةِ القاضيةِ بالذكرِ الى موجهاتٍ سياقيةٍ وكذلكَ حينَ قال : " إِنَّهُمْ مما يَحْذِفُونَ الكَلِمَ ، وإِنْ كان أَصْلُهُ في الكلام غيرَ ذلك ، ويحذِفُونَ ويُعَوِّضُونَ ويَسْتَغْنُونَ بالشَّيْءِ عن الشَّيْءِ الذي أَصْلُهُ في كلامِهِم أَنْ يُسْتَعْمَلَ حتى يصيرَ ساقِطاً " (٢)

ويتضحُ الركنُ المحذوفُ من وجوهِ الارتباطِ السياقيِّ بين الدالِّ والمدلولِ عليه باعتبارِ أَنَّهُ ناتجٌ عن دليلِ مقامِيٍّ سَدَّ مَسَدَّ المحذوفِ وأَغْنَى عنه . وكذلك قولُ المبرِّدِ : (وهما ما لا يَسْتَغْنِي واحدٌ منهما عن صاحِبِهِ ، فالابتداءُ نحوُ قولك : زيدٌ، فإذا ذكرتَهُ فإنَّما تذكرُهُ للسامعِ ليتوقَّعَ ما تخبرُهُ به عنه ، فإذا قلتَ : (منطلقٌ) أو ما أشبهُهُ – صحَّ معنى الكلامِ... لأنَّ اللفظةَ الواحدةَ من الاسْمِ والفعلِ لا تفيدُ شيئاً وإذا قَرَنْتَها بما يَصْلُحُ حَدَثَ معنى واستغنى الكلامُ)(٣)

---

(١) الكتاب ١/٣١٨ – ٣٢٠

(٢) الكتاب ١/ ٢٤– ٢٥

(٣) المقتضب ٤/١٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا يتضح دورُ السياقِ وتحقّقِ المعنى في قَبُولِ التراكيبِ اللغويةِ المستثناةِ على القاعدةِ النحويةِ . فاستقامةُ التركيبِ اللغويِّ تقتضي التناسُبَ المعنويَّ باعتبارِه المعيارَ الأساسيَّ في قَبُولِ التركيبِ أو رَفْضِه .(فكلُ ما صَلَحَ به المَعْنى فهو جيدٌ، وكلُ ما فَسَدَ به المعنى فَمَرْدُودٌ) (١)

مِنْ هنا فالاستثناءُ على القاعدةِ يؤازِرُ القاعدةَ النحويةَ في أنه يَضَعُ الكلماتِ في رباطٍ تتراصُ فيه بِتَرَتُّبٍ خاصٍّ يعكسُ انسجامَها وتوافُقَها مع ما يتطلّبُه السياقُ من معنى واستثني على ظاهرةِ الإسنادِ بحذفِ الخبرِ في سياقِ النَّهْيِ عن عَمَلٍ . قال ابنُ يعيشَ : " وقولُهم : حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ ، كأنّ إنساناً قد كان يُكثِرُ الكلامَ ليلاً ويَصِيحَ، بحيث يُقْلِقُ من يَسْمَعُهُ ؛ فقيل له ذلك ، أي : اكْتَفِ ، واقْطَعْ من هذا الحديثِ ، فإنْ تفعلْ يَنَمِ الناسُ ولا يَسْهَرُوا ، وحسبُك – هنا – مرفوعٌ بالابتداءِ ، والخبرُ محذوفٌ لعلمِ المخاطَبِ به ؛ وذلك أنّه لا يقالُ شيءٌ من ذلك إلا لِمَنْ كانَ في أمرٍ قد بَلَغَ منه مَبْلَغاً فيه كفايةٌ، فيقالُ له هذا ؛ ليَكْفَ ، ويكتفيَ بما قد عَلِمَه المخاطَبَ ، وتقديرُ الخبرِ : حَسْبُكَ هذا ، أو :حَسْبُكَ ما قد عَلِمْتَهُ، ونحوُ ذلك" (٢)

كما طالعتنا قواعدُ النحاةِ بحذفِ الفاعلِ لدلالةِ عناصرِ السياقِ وتحقّقِ الفائدةِ فجاءَ

---

(١) المقتضب ٣١١/٤

(٢) شرح المفصل ٤٩/٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في شرحِ الكافيةِ :

" وقد يحذفُ الفعلُ لقيامِ قرينةٍ جوازاً في مثلِ : زيدٌ ، لمن قالَ : مَنْ (قَامَ) ؟ .. وقد يُحْذَفان معاً ، مثل : نَعَمْ ، لمن قال : أَقَامَ زَيْدٌ ؟) (١) ،وجاء في شرحِ المُفَصَّلِ :

(اعلم أنَ الفاعِلَ قد يُذْكَرُ ، وفعلُهُ الرافِعُ له محذوفٌ ؛ لِأَمْرٍ يدلُّ عليه ، وذلك أنَّ الإنسانَ قد يرى مَضْرُوباً أو مَقْتُولاً ، ولا يعلمُ من أَوْقَعَ به ذلك الفِعْلَ من الضَّرْبِ أو القتلِ ، وكلُّ واحدٍ منهما يقتضِي فاعِلاً في الجملةِ ، فيسألُ عن الفاعِلِ فيقولُ : مَنْ ضَرَبَهُ ؟ أو مَنْ قَتَلَهُ ؟ فيقولَ المسؤولُ : زيدٌ أو عمرٌو ، يريدُ : ضَرَبَهُ زيدٌ ، أو قَتَلَهُ عَمْرٌو ، فيرتَفِعُ الاسْمُ بذلك الفعلِ المقدَّرِ ، وإن لم يُنْطَقْ به ؛ لأن السائلَ لم يَشُكَّ في الفِعْلِ ، وإنما يَشُكُّ في فاعِلِه ، ولو أَظْهَرَهُ فقال :ضَرَبَهُ زيدٌ ، لكان أَجْوَدَ شيءٍ ، وصارَ ذكرُ الفعلِ كالتأكيدِ) (٢)

واستثنى النحاةُ لداعٍ معنويٍ على القاعدةِ النحويةِ التي تَمْنَعُ وقوعَ ظرفِ الزمانِ خَبَراً عن اسمِ الذاتِ ، وعلةُ المنعِ كما قال ابنُ القَيِّمِ : "أنَّ الزمانَ لمّا كان عبارةً عن أوقاتِ الحوادثِ ، وكانوا محتاجين إلى تقييدِ حوادثِهم وتأريخِها بأزمنةٍ تقاربُها معلومةٍ عند المتكلمِ والمخاطَبِ كما يقدِّرُونَها بالأماكنِ التي تقعُ فيها ، جعل اللهُ سبحانَهُ حركاتِ الشمسِ والقمرِ وما يحدثُ بسببِهما من الليلِ والنهارِ والشهورِ والأعوامِ معياراً يَعْلَمُ به العبادُ مقاديرَ حوادثِ أفعالِهم وتأريخَها ومعيارَها لشدةِ حاجتِهم إلى ذلك في الأجيال .....وإذا عُرِفَ ذلك فلا مَعْنى لقولِكَ : زيدٌ اليومَ وعمرٌو غداً ، لأن الجُثَثَ ليستْ بأحداثٍ فتحتاجُ إلى تقييدِها بما يُقارِنُها وإلى تأريخِها بحدثٍ معَها ، فما ليس بحدثٍ لا معنى لتقييدِه بالحدثِ الذي هو الزمانُ.

---

(١) شرح الكافية ١/٧٥-٧٦

(٢) شرح المفصل ١٠/٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى هذا فإذا أردتَ حدوثَ الجثةِ ووجودَها فهو أيضاً حادثٌ فيجوزُ أنْ يُخْبَرَ عنه بالزمانِ ، إذا كان الزمانُ يَسَعُ مُدَّتَها . تقول : نَحْنُ في المِئَةِ الثامِنَةِ ، وكان الأَوْزاعِيُّ في المِئَةِ الثانيةِ والإمامُ أحمدُ في المِئَةِ الثالثةِ ،ونحوِ هذا . وعلى هذا إذا قلتَ : الليلةَ الهلالُ ، صحَّ ولا حاجةَ بك إلى تَكَلُّفِ إضمارِ : الليلة طلوعُ الهلالِ ، فإنَّ المرادَ حدوثُ هِلالِ ذلك الشهرِ ،فجرى مَجْرى الأَحْداث . وكذلك تقول: الوَرْدُ في أيارَ ، وتقول : الرُّطَبُ في شَهْرِ كذا وكذا . ومثلُه قولُك : البدرُ ليلةَ رابعَ عَشْرَةَ ، ولا حاجةَ إلى تَكَلُّفِ طلوعَ البَدْرِ ، بل لا يَصِحُّ هذا التقديرُ، لأنَّ السائلَ إذا سألَكَ أيَّ وقتٍ البدرُ ؟ فإنه لم يَسْأَلْكَ عن الطلوعِ إذ هو لا يَجْهَلُه ، وإنّما يسألُك عن ذاتِ البَدْرِ ونَفْسِهِ ... فلا يَسُوغُ هذا الاستعمالُ حتى يكونَ الزمانُ يَسَعُ ما قَيَّدْتَهُ به من الحَدَثِ والجُثَّةِ التي في مَعْناه، فلو كان الزمانُ أَضْيَقَ من ذلك لم يَجُزِ التَّقْيِيدُ به ، لأنَّ الوقتَ لا يكونُ أقلَّ من المُؤَقَّتِ، فلا تقولُ : نحنُ في يومِ السبْتِ ، وإنْ صح أنْ تقولَ : نَحْنُ في المِئَةِ الثامِنَةِ. ولا تقولُ : الحَجَّاجُ في يومِ الخَمِيسِ ، وتقول : الحَجّاجُ في زَمَنِ بَنِي أُمَيَّةَ.)(١)

وهو الاستثناءُ الذي طالَعَنا به ابنُ يَعِيشَ حينَ قالَ إذا كانَ المبتدأُ جُثَّةً ، نَحْوَ زيدٍ وعمرٍو وأَرَدْتَ الإخبارَ عنه بالظرفِ لم يكنْ ذلك الظرفُ إلا مِنْ ظُروفِ المكانِ نحوَ قولِك (زيدٌ عندَك وعمرٌو خَلْفَك) وإذا كان المبتدأُ حَدَثاً ، نحوَ القتالِ والخروجِ، جازَ أنْ يخبر عنه بالمكانِ والزمانِ ، والعلةُ في ذلك أنَّ الجثةَ قد تكونُ في مكانٍ دونَ مكانٍ فإذا أَخبرتَ باستقرارِها في بعضِ الأَمْكِنَةِ يثبتُ إختصاصُها بذلك المكانِ ، مع جوازِ أنْ تكونَ في غيرِهِ ، وكذلك الحدثُ يقعُ في مكانٍ دونَ مكانٍ ..... ، فإذا خَصَصْتَهُ بخَلْفِكَ استفادَ المُخاطَبُ ما لم يَكُنْ عندَهُ ، وكذلك(القتالُ أمامَكَ) يجوزُ أنْ يقعَ في مكانٍ غيرِ ذلك، وأمّا ظرفُ الزمانِ فإذا أخبرتَ به عن الحَدَثِ أفادَ

---

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ٣/٤٣ -٤٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لأنّ الاحداثَ ليستْ أُموراً ثابتةً موجودةً في كلِّ الأحيانِ ،كُلِّها لاختصاصِ لِحُلولِها بزمانٍ دونَ زمانٍ اذ كانتْ موجودةً في جَميعِ الأزمِنَةِ ، فإذا أَخْبَرْتَ ، وقلتَ (أزَيْدٌ اليومَ) أو (عَمْرٌو الساعةَ) لم تُفِدِ المخاطَبَ شَيئاً ليسَ عِندَهُ .. ، فإنْ قيلَ فَأَنْتَ تقولُ (الليلةَ الهلالُ) و(الهلالُ) جثةٌ فكيف جازَ ههنا ولم يَجُزْ فيما تقدَّمَ؟فالجوابُ أنّهُ إنّما جازَ في مثلِ (الليلةَ الهلالُ) على تقديرِ حذفِ المُضافِ والتقديرُ الليلةَ حدوثُ الهلالِ أو طلوعُ الهلالِ فَحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليهِ مقامَهُ لدلالةِ قرينةِ الحالِ عليه لأنّكَ إنّما تقولُ ذلك عندَ تَوَقُّعِ طلوعِهِ فلو قلتَ : الشمسُ اليومَ أو القمرُ الليلةَ لم يَجُزْ إلاّ أنْ يكونا مُتَوَقَّعَيْنِ . (١)

فالقاعِدَةُ أنّ المبتدأَ الجثةَ لا يخبَرُ عنه بالظَّرْفِ ولكنَ استُثْنِيَ عليها مثلُ قولِك : (الليلةَ الهلالُ) ، لِحَذْفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَهُ كما هو ظاهرٌ من كلامِ ابنِ يعيشَ ، وتقديرُ المحذوفِ يستَنِدُ على داعٍ معنويٍّ سياقيٍّ .

ومِنْ أَمثِلَةِ الدَّواعي المعنويةِ للاستثناءِ على القاعدَةِ النحويةِ تنكيرُ المُسْنَدِ إليه : معلومٌ أنّ النحاةَ انْطَلَقُوا في ضَبْطِ قواعِدِهِم ووضعِ قوانينِهم في ظاهِرَةِ التعريفِ والتنكيرِ من مُنطَلَقٍ نحويٍّ غايَتُه سلامَةُ اللغةِ من الخطأِ واللَّبْسِ ، ومِنْ خلالِ مَقُولَةِ (الأَصْلِ والفَرْعِ) ، إذ عُدَّتِ النَّكِرَةُ أَصْلاً والمعرفةُ فَرْعاً عليها ، يتضحُ ذلك مما ذَكَرَهُ سيبويهِ في (باب مَجارِي أواخِرِ الكَلِمِ من العربيةِ ،) إذ قالَ :

---

(١) ابن يعيش شرح المفصل ١/٩٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" .. واعْلَمْ أَنَّ النكرةَ أَخَفُّ عليهم من المَعْرِفَةِ، وهي أشدُّ تَمَكُّناً لِأَنَّ النَّكِرَةَ أَوَّلٌ ، ثم يدخلُ عليها ما تُعَرَّفُ به ، فَمِنْ ثَمَّ أَكْثَرُ الكلامِ يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ"(١)
إلا أَنَّ استعمالاتِ اللغةِ وتَنَوُّعَ سياقاتِها أوسعُ مِن أَنْ تُحَدَّ بقاعِدَةٍ مطردةٍ عامةٍ لذلك فكما كانتِ الإفادةُ منطلقَ القاعِدَةِ كانت هي الأُخرى مُنطَلَقَ الاستثناءِ عليها كذلك .

ولا شَكَّ أَنَّ تَحَقُّقَ الإفادةِ وأَمْنَ اللَّبْسِ لا ينفصلان عن فِكْرَةِ المَقامِ والمَقالِ ومُقْتَضَى حالةِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ النَّفْسِيَّةِ وكذلك مُخْتَلَفِ عناصرِ سِياقِ القَوْلِ .
ففي {باب تُخبِرُ فيه عن النَّكِرَةِ بِنَكِرَةٍ} قال سيبويه: وذلك قولك:

" ما كانَ أحدٌ مثلَك ، وما كانَ أحدٌ خَيراً منك ، وما كان أحدٌ مُجْتَرِئاً عليك ، وإنمَّا حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النكرةِ ، حيث أَردتَ أن تَنْفِيَ أَنْ يكونَ في مثلِ حالِه شيءٌ أَو فوقَه ، لِأَنَّ المُخاطَب قد يحتاجُ إلى أن تُعلِمَهُ مِثلَ هذا "
ثم فسَّر سيبويه هذا الحُسْنَ ، وذلكِ القُبْحَ بقوله : "وإذا قلتَ : كانَ الرجلُ ذاهباً فليس في هذا شيءٌ تَعْلَمُهُ كان جَهلَهُ ، ولو قلتَ: كان الرجلُ من آلِ فلانٍ فارساً حَسُنَ ، لِأَنَّهُ قد يَحْتَاجُ إلى أَنْ تُعلِمَهُ أَنَّ ذاك في آلِ فلانٍ وقد يَجْهَلُه ولو قلتَ : كان رجلٌ في قومٍ عاقِلاً لم يَحْسُنْ ، لأَنَّهُ لا يَسْتَنْكِرُ أَنْ يكونَ في الدُّنيا عاقِلٌ وأَنْ يكونَ من قومٍ ، فعلى هذا النحوِ يَحْسُنُ ويَقْبُحُ فَمَرَدُّ الحُسْنِ والقُبْحِ في الإخبارِ عن النَّكِرَةِ بالنَّكِرَةِ يتصلُ بمعطياتِ أَحْوالِ المقامِ وعناصرِ سِياقِ القَوْلِ . تلك الأَحْوالُ التي تُعَدُّ فَيْصَلاً في تَحْدِيدِ المَعْنى وأَمْنِ اللَّبْسِ.

---

(١) الكتاب ٢٢/١

(٢) الكتاب ٥٤/١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وليس غريباً أن نجدَ مثلَ هذا التنبهِ لدى سيبويه ذلك لأنه كان يَصدُرُ في توجيهِ الاستثناءِ على القاعدةِ عن أصولٍ مُبَيَّنَةٍ على رَكائزَ استقاها من استعمالاتِ اللغةِ، وهي تلكَ الرَّكائزُ المتكاملةُ العناصرِ والتي تُعنى بمعنى التركيبِ والأحوالِ المقاميةِ التي تشكلُه، فمثلاً لمّا كانَ التنكيرُ يقاسُ بمعرفةِ المخاطَبِ لان التنكيرَ "متعلّقٌ بمعرفةِ المخاطَبِ دونَ المتكلمِ، إذ قد يَذكرُ المتكلمُ ما هو معروفٌ له ولا يعرِفُهُ المخاطَبُ فيكونَ مَنكوراً، كقول القائلِ لمن يخاطِبُه: في داري رَجُلٌ، ولي بستانٌ، وهو يعرِفُ الرَّجُلَ والبُستانَ" (١)

لذلك قد تحيطُ بالقولِ ظروفٌ مخصوصةٌ تجعلُ ما جاءَ نكرةً عامةً أمراً محدّداً لا غموضَ فيه ولا لَبسَ في سياقِ الكلامِ، ذلك لأنّ حدودَ التنكيرِ بالنسبةِ للسامعِ قد تكونُ محصورةً في معطياتِ سؤالٍ مِن مِثلِ: أولَدٌ موجودٌ أم بِنتٌ؟ أي في الجنسِ مذكّراً أو مؤنثاً فحينَ أُخبرَ بكلمةِ (ولَد) أصبحَتْ في ذلك السياقِ معرفةً محدّدةً لا لَبسَ فيها، من هنا فإنّ عناصرَ سياقِ القولِ وما يكتنفُ الموقفَ الكلاميَّ من مُعطياتٍ هي التي تتحكّمُ في قَبولِ الاستثناءِ على القاعدةِ وفي عَدمِ قبولِه لأنها الفيصلُ في تحديدِ المعنى وأمنِ اللبسِ.

قال ابن السرّاج:

(قد يجوزُ أن تقولَ: رجلٌ قائمٌ، إذا سألَك سائلٌ، فقال: أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ؟ فتجيبُه فتقولُ: رجلٌ قائمٌ، وجملةُ هذا أنّه إنما يُنظرُ إلى ما فيه فائدةٌ، فمتى كانت فائدةٌ بوجهٍ من الوجوهِ، فهو جائزٌ، وإلاّ فلا) (٢)

---

(١) شرح المفصل ٨٥/٥ وانظر ٨٥/١ -٨٦

(٢) ابن السراج الأصول في النحو ٥٩/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما جاءَ في شرحِ الكافيةِ :

(وقال ابنُ الدَّهَّانِ – وما أَحْسَنَ ما قالَ – : إذا حَصَلَتِ الفائدةُ فَأَخْبِرْ عن أيِّ نَكِرَةٍ شئتَ ، وذلك لأنَّ الغرضَ من الكلامِ إفادةُ المخاطبِ ، فإذا حَصَلَتْ جازَ الحُكْمُ سواءٌ تَخَصَّصَ المحكومُ عليه بشَيْءٍ ، أَوْ لا ، فضابطُ تَجْوِيزِ الإخبارِ عن المبتدأِ وعن الفاعِلِ – سواءً كانا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكِرَتَيْنِ مُخْتَصَّتَيْنِ بوجهٍ ، أو نَكِرَتَيْنِ غَيْرَ مُخْتَصَّتَيْنِ بشَيْءٍ – واحِدٌ ، وهو عَدَمُ عِلْمِ المخاطبِ بحصولِ ذلك الحكمِ للمحكومِ عليه ، فلو عُلِمَ في المعرفةِ ذلك ، كما لو عُلِمَ قيامُ زيدٍ ، مثلاً ، فقلت : زيدٌ قائمٌ ، عُدَّ لَغْواً ، ولو لم يَعْلَمْ كَوْنَ رَجُلٍ ما من الرجالِ قائماً في الدار جازَ أَنْ تقول : رَجُلٌ قائمٌ في الدارِ ، وإنْ لم تَتَخَصَّصِ النَّكِرَةُ بوَجْهٍ) (١)

مِن هنا يَتَبَيَّنُ أَنَّ السِّياقَ هو الضَّابِطُ لكلِّ عنصرٍ من عناصرِ التركيبِ اللغويِّ، لان هذه العناصرَ لا تؤدِي دورَها إلا من خلالِ انتظامِها في سياقٍ عامٍّ يربطُ بينها ويمكِّنها من تأديةِ دورِها بفاعليةٍ ، ومما قد يُعَزِّزُ مَقُولَةَ أَنَّ السِّياقَ هو الفَيْصَلُ في تحديدِ المَعْنَى وأَمْنِ اللَّبْسِ ؛

تعريفُ الخَبَرِ : فمع أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يكونَ نكرةً لِتَحَقُّقِ الفائدةِ ، إلا أَنَّ الاستثناءَ على هذه القاعدةِ يتصلُ بسياقِ الحالِ وبدورِه الرئيسِ في مجالِ الدلالةِ لا سيما أَنَّ سياقَ الحالِ هو جملةُ العناصرِ المكوِّنةِ للموقفِ الكلاميِّ يأتلِفُ كُلٌّ من شَخْصَيْنِ المتكلمِ والسامعِ وتكوينِهما الثقافيِّ والعواملِ والظواهرِ الاجتماعيةِ ذاتِ العلاقةِ باللغةِ وبالسلوكِ اللغويِّ إلى أَنْ يَصِلَ إلى أَثَرِ النصِّ الكلاميِّ في المشتركينَ .

---

(١) رضي الدين الإستر ابادي ، شرح الكافية في النحو ١/٨٨ – ٨٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد قالَ المبرّدُ : " فأما قولُهم : (كأنني أخُوك) و : (كنتُ زيداً) فمحالٌ إن أردْتَ به الانتقالَ، وأنتَ تَعْني أخاهُ في النَّسَبِ، ولكن ، لو قلتَ : كُنتُ أخَاك ، أي : صديقَكَ ، وأنا اليومَ عَدُوَّكَ ، وكنتُ زيداً ، وأنا الساعةُ عمرٌو ، أي : غَيَّرْتُ اسمي، كان جائزاً "(١)

وقال ابنُ السـرّاج : " فإنْ قالَ قائلٌ فأنتَ تقولُ : اللهُ ربُّنا ، ومحمدٌ نبيُّنا، وهذا معلومٌ معروفٌ ، قيل له : هذا إنما هو معروفٌ عندَنا وعندَ المؤمنينَ ، وإنَّمَا نَقولُه رداً على الكُفَّارِ ، وعلى مَنْ لا يقولُ به ، ولو لم يَكُنْ لنا مُخالِفٌ على هذا القولِ لما قِيلَ إلا في التَّعْظِيمِ والتَّحميدِ لِطَلَبِ الثوابِ به ، فإن المسَبِّح يُسَبِّحُ، وليس يُريدُ أنْ يُفيدَ أحَداً شيئاً ... وأصْلُ الكَلامِ موضوعٌ للفائدةِ ، وإن اتسعت المذاهبُ فيه، ولكنْ لو قالَ قائلٌ : النارُ حارَّةٌ ، و : الثلجُ باردٌ ، لكانَ هذا كَلاماً لا فائدَةَ فيه ، وإنْ كان الخبرُ فيهما نكرَةً "(٢) .

ونَظَراً لأنَّ حصُولَ الفائدَةِ يتحَدَّدُ بمعرفَةِ السامعِ فالخبرُ في (اللهُ ربُّنا) أو (محمدٌ نبيُّنا) يؤدِّي الفائدةَ عندما يُخبَرُ به الكافرُ أو الجاحدُ ، ولا يُشَكُّ في تَنْكيرِه عندَه ، ومثلُ هذا ما يُحْمَلُ على جَهلِ المُخَاطَبِ ، وعَدَمِ درايَتِه ، أو على قَصْدِ الافْتِخارِ والابْتِهاءِ أو على أغْراضٍ مَقاميَّة ، يَتبدَّى فيها إنكارُ المستمعِ فـ (زيدٌ أخُوك) (إنما جازَ على أنْ يكونَ المخاطَبُ قاصِداً للإعْراضِ عن شأنِ زيدٍ ، ومراعاةِ حَقِّه ، على ما يُوجِبُ ، اشْتِباكُ النِّسْبَةِ بينهما فَيَبْنيه على ذلك (فيقالُ) : زيدٌ أخوك (٣) وقد لا يكونُ القَصْدُ ، من ذلك، إخباراً بحُصُول المعنى ، بمقدارِ ما هو إخبارٌ بمعنى آخَرَ تقتضيه حالةُ المستمِعِ ، حيث لا يَتِمُّ ذلك إلا إذا أُنْزِلَ مَنْزِلَةَ الجاهلِ بمعرفَةِ الخبَرِ ، إلا إذا جَعَلَ المُتَكلِّمُ

---

(١) المبرد: المقتضب ١١٩/٤

(٢) الأصول في النحو ٦٦/١

(٣) المقتصد في شرح الايضاح ٣٠٦/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخَبَرَ نكرةً في عُرْفِ المستَمِع ، وبهذا يكونُ التركيبُ مُتَّحِداً مع الموقِفِ الذي يقالُ فيه ، ولا يُفهَمُ معناهُ بمَعْزِلٍ عن هذا الموقِفِ وملابساتِهِ .

ومعلومٌ أنَّ قواعدَ النحوِ قرَّرتْ أنَّهُ إذا كانَ الخبرُ معرفةً كالمبتدأ لم يَجُزْ تقديمَ الخَبَرِ لأنَّهُ مما يَشْكُلُ ويَلتَبِسُ إذ كلٌّ واحدٍ منهما يَجوزُ أنْ يكونَ خبَراً ومُخبَراً عنه فأيُّهُما قَدَّمْتَ كان المُبتَدأ ذلك لأنَّ تَحَقُّقَ الدليلِ عندَ النحاةِ يَتِمُّ بمساعدةِ القرائنِ المتمثلةِ في علاماتِ الإعرابِ بالإضافةِ الى المقامِ ونظيرُ ذلك كذلك الفاعلِ والمفعولِ إذا كانا مما لا يَظْهَرُ فيهما الإعرابُ ، فإنه لا يجوزُ تقديمُ المَفْعولِ على الفاعلِ إلا أن يَكونَ في اللفظِ دليلٌ على الأوَّلِ منهما ، نَحْوَ قولِه: (لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ) وقولِهِ :

بَنُونا بَنُو أبنائِنا، وبناتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

ألا ترى أنَّهُ لا يَحْسُنُ أنْ يكونَ بَنُونا هو المبتدأ ، لأنه يلزَمُ منه أنْ لا يكونَ له بَنُونَ ، إلا بَنِي أبنائِهِ ، وليس المعنى على ذلك ، فجازَ تقديمُ الخبرِ هنا مع كونِهِ معرفةً لظُهورِ المعنى وأمنِ اللبسِ ، وصارَ هذا كَجَوازِ تقديمِ المفعولِ على الفاعلِ إذا كان عليهِ دَليلٌ، نحوَ:

﴿أَكَلَ كُمَّثرى مُوسى﴾ و ﴿وأَبرَأَ المَرْضى عِيسى﴾ (١)

---

(١) شرح المفصل ٩٩/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما وقد تكونُ الحالُ المتعددةَ لمُتَعَدِّدٍ ، نحـــــــــــــــــوَ :" لَقِيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً " فتجعلُ الحالُ الأولى لصاحبِها الثاني والحالُ الثانيةُ لصاحبِها الأوّلِ لتَجَنُّبِ اللَّبْسِ ، لكنْ جازَ الاستثناءَ على هذا بجَعْلِ الأُولى لِلأوّلِ والثانيةِ للثاني حينمَا يَعْلَمُ السامعُ مَنِ المُصْعِدُ ومَنِ المُنْحَدِرُ . أو إذا أُمِنَ اللَّبْسُ (١) .مثـــــــــــــــــل: (لقيتُ ماشياً الرَّضيعَ زاحفاً)مما يؤكِّدُ أنَّ السِّياقَ هو الفيْصَلُ في الفائدةِ وتَجَنُّبِ اللَّبْسِ لِتَتِمَّ عمليةُ الفَهْمِ والإفهامِ .

لذا كانَ أَمْنُ اللبسِ من الدواعي التي شَكَّلَتْ وأَباحَتِ الاستثناءَ على القاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ المُطَّرِدَةِ فالأَصْلُ أَنْ تَتِمَّ المطابقَةُ في الأبوابِ النحويةِ من حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ والتعريفُ والتنكيرُ من ذلك قولُهُ تعالـــــــــــى: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾ (٢) وقولُه تعالى : ﴿قَالَ نِسْوَةٌ ﴾ (٣) وقولُه تعالى :﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (٤) كما شَهِدْنا الاستثناءَ على المطابَقةِ بين المبتدأ والخبرِ في قولِه تعالى :﴿والملائكةُ بعدَ ذلك ظَهِيرٌ﴾ (٥)

---

(١) انظر مقالة (ضوابط حركة الحال النحوية) بقلم فيصل ابراهيم صفا ، اللسان العربي (الرباط) ١٩٨٩، ع ٣٢ ص ٤٦

(٢) الشعراء /٧٧

(٣) سورة يوسف /٣٠

(٤) الممتحنة /١٢

(٥) التحريم/٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فبدا الاستثناءُ على المطابقةِ من حيثُ الجمعُ والإفرادُ ومن حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ واضحاً ، استناداً لأحوالِ السياقِ الكلاميّةِ التي مَنَعَتِ اللَّبْسَ .

ومِمّا جاءَ استثناءً على القاعِدَةِ النحويةِ المتعارفَةِ التي لا تُظْهِرُ الاسْمَ بعد الإضمارِ ، لِأَنَّ الضّميرَ من المَعارِفِ ، ولا داعِيَ لِذِكْرِ اسْمِهِ بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ حَشْوٌ وزيادةٌ وتَحْصيلُ حاصِلٍ ، هذه القاعدةُ النحويةُ التي جاءَتِ استجابةً لغاياتِ السّياق كما قالَ سيبويهِ : " وتقولُ إنّي عَبْدُ الله ، مُصَغِّراً نَفْسَهُ لربِّهِ ، ثم تفسّرُ حالَ العَبيدِ ، تقول : آكلاً كما تَأْكُلُ العبيدُ "(١) لِأَنَّ الاسمَ لا يَظْهَرُ بعد ضَميرِهِ ولا يُضْمَرُ الضميرُ إلا بعدما تَعْلَمَ أَنَّ مَنْ يُحَدِّثُ قد عَرَفَ مَنْ تَعْني ومَا تَعْنِي وإنك تُريدُ شيئاً يَعْلَمُهُ : وقال سيبويهِ أيضاً : "وقد تقولُ هو عبدَ اللهِ وأنا عبدُ اللهِ فاخِراً أو مُوعِداً ، أي اعْرِفْني بما بَلَغَكَ عَنّي ، ثم يُفَسِّرُ الحالَ التي كان يَعْلَمُهُ عليها أو تَبْلُغُهُ فيقول : أنا عبدُ الله كَريماً جَواداً ، وهو عبدُ الله شُجاعاً بَطَلاً " (٢)

كما ويتبدّى الداعي السياقيّ المعنويّ المتصّلُ بحالِ المخاطَبِ – وحالِ المتكلّمِ وموضوعِ الكلامِ ، وسياقِهِ في عَدَمِ جوازِ تأكيدِ الضميرِ المرفوعِ المتصلِ إلا بَعْدَ أَنْ تَأْتِيَ بِضَميرٍ مُنْفَصِلٍ وذلك في مِثْلِ :

(إياكَ أَنتَ نفسك أَنْ تَفعَلَ) وبَيّنَ سيبويْهِ عَدَمَ هذا الجوازِ أَمْنَاً لِلَّبْسِ بقولِهِ (فإنْ عَنَيْتَ الفاعِلَ المُضْمَرَ في النيةِ قلتَ : إياكَ أنتَ نَفْسك أَنتَ تَفْعَلُ كأَنَّكَ قُلْتَ نَحِّ أَنتَ نَفْسَك وَحَمَلْتَهُ على المُضْمَرِ في نَحِّ ، فإنْ قلتَ إياكَ نَفْسَك تريدُ الإسمَ المُضْمَرَ الفاعلَ فهو قَبيحٌ ، وهو على قُبْحِهِ رَفْعٌ ويدلُّكَ على قُبْحِهِ أَنَّكَ لوقُلْتَ اذْهَبْ نَفْسُكَ

---

(١) الكتاب ٢/٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كانَ قَبيحاً حتّى تقولَ أَنْتَ لأَنَّكَ إذا وَصَفْتَ بنفسك المضمرَ المنصوبَ بغيرِ أُنتَ جازَ أَنْ تَقُولَ : رأَيْتَ نَفْسَكَ او لا تَقولَ : انطلَقْتَ نَفْسُك)(١) وذلك لأنَّهُ لا يجوزُ تأكيدُ الضميرِ المتصلِ مستتراً كان أو بارزاً إلا بعد الضميرِ المنفصلِ لأمنِ اللبسِ ويتجلّى اللبسُ في قولك: هندٌ خرجَتْ نَفسُها وجَعَلْتَ النَّفْسَ توكيداً للضّميرِ في خَرَجَت فإنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الفعلَ للنَّفسِ وهي الفاعِل ، فإن قلت خَرَجَتْ هي نَفسُها عُلِمَ أن النَّفْسَ تَوْكيدٌ. (٢)

وصفوةُ القولِ إنَّ الخروجَ على القواعدِ النحويةِ والاستثناءَ عليها وفي مواضعَ معينةٍ حقيقةٌ فَرَضَتْها طبيعةُ اللغةِ وتنوّعُ استعمالاتِها ومراعاةُ عناصرِ سياقاتِها القوليةِ وعليه فإنَّ تراكيبَ لغويةً تنسجمُ مع واقعِ اللغةِ وتحقّقُ غاياتِ الإفادةِ المعنويةِ ذلك لأن اللغةَ ظاهرةٌ اجتماعيةٌ لا يمكنُ دراستُها بمعزلٍ عن المجتمعِ والبيئةِ فهي كما عَرَّفَها ماليـــــــــنوفســـــــكـــــــي : " ليستْ مُجَرَّدَ وسيلةٍ للتَّفاهُمِ والاتّصالِ فحسبُ بلْ هي سِلْسِلَةٌ وَحَلَقَةٌ للنشاطِ الإنسانيّ المُنَظَّمِ وأنّها جزءٌ من السلوكِ اللغويّ التاريخيّ "(٣) وهي " مرآةٌ ينعكسُ عليها ما يَسِيرُ عليه الناطِقُونَ في شؤُونِهم الاجتماعيةِ العامةِ " (٤) كما هي (مجموعةٌ من الأفكارِ والتقاليدِ والعواطفِ والأحاسيسِ والنَّزَواتِ وشتّى المشاعرِ تَنْتَظِمُها الألفاظُ انتظاماً أَصْبَحَ منها كما يَكُون الشَّيْءُ من الطبيعةِ) (٥)

فكيف لها في ضَوْءِ كَوْنِها وسيلةَ الاتّصالِ والتفاهُمِ ومرآةً يُعْكَسُ عليها ما يَسِيرُ عليه الناطقُون في شؤونهم الاجتماعيةِ العامةِ وفي أفكارِهم وعواطفِهم وأحاسيسِهم المتنوعةِ تَنَوُّعاً يعكِسُ مستوياتِ أَهْلِها وطبائعَهُم ، أَنْ تَجْمُدَ في أنماطٍ شكليةٍ صُنِعَتْ في فترةٍ معينةٍ ومكانٍ معينٍ وبيئةٍ معينةٍ وتكونَ صالحةً لكلّ زمانٍ ومكانٍ ؟ !

---

(١) الكتاب ١/١٧٧

(٢) شرح الاشموني ٣/٧٩

(٣) الدكتور ابراهيم السامرائي ،التطور اللغوي التاريخ ص ١٤٢

(٤) علي عبدالواحد وافي ، اللغة والمجتمع ص ٢٧

(٥) العلايلي ، تهذيب المقدمة اللغوية ص ٦٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من هنا كان الاستثناءُ على تلكَ القوالبِ الشكليةِ التي أُريد لها الاطرادُ والشمولُ حاجةً اقتضتْها طبيعةَ اللغةِ ، و أَعْتَقِدُ أنّ ما استدَلَّ بهِ د. نهادُ الموسى من أَمْثِلَةٍ متنوّعة عَرَضَ لها سيبويه ، يدلُّ على تسليمِهِ بِمَبْدَأ انْدِماجِ اللغةِ بنظامِ الحياةِ الخاصّ ، والمحيطِ الخارجيّ ، وادراكِ ما بينَها وبينَ السّياقِ الاجتماعيّ من علاقةٍ عُضَوِيّة متنبّهاً إلى دورِ السّياقِ في أَمْرِ اللّبْسِ (١) ذلك المبدأ الذي نَهَلَ النحاةُ الذين جاءوا بَعْدَهُ منه لكنّ على درجاتٍ متفاوتةٍ ، وبالقَدْرِ الذي يَتّسِقُ مع منهجيّتِهِمَ النّحْوِيّة ، هو الذي يَجْعَلُني أَكْتَفي بما تَمّ عَرْضُهُ مِن أَمْثِلَةٍ في هذا السّياقِ.

---

(١) نظرية النحو العربي ص ٨٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدواعي البلاغية للاستثناء على القاعدة النحوية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- الدّواعي البلاغيةُ والجماليةُ

الإيجازُ-التخفيفُ-الاتساعُ-التوكيدُ

لقد كانَ اهتمامُ الدارسِ بالدواعي المعنويةِ المتصلةِ بالسياقِ وعناصرِه القوليّةِ المتنوعةِ المبثوثةِ في كتابِ سيبويه،أوّلِ مُصَنَّفٍ نحويٍ وصلَ الينا،نافذةً لتلمسّ جانباً من الدواعي البلاغيةِ التي أفرَزَتْها ظاهرةُ الاستثناءِ على القاعِدَةِ . اذ حملَ كتابُ سيبويه لفتاتٍ وتفسيراتٍ بلاغيةً فنيةً ساقَتْها عنايتُهُ بالمعنى وعناصرِ الأداءِ اللغويّ من مُتَكَلِّمٍ وسامعٍ ومَقامٍ، لاسيّما أنّ : " المعارفَ العربيةَ كانت لاتزالُ وَحْدَةً متكاملةً ، لم ينفصلْ بعضُها عن بَعضٍ ، ولم يَتَحَوَّلْ بعدُ كلُّ فرْعٍ منها الى علمٍ مستقلٍ قائمٍ بذاتِه ولهذا فكثيراً ما يكونُ الفقيهَ نَحْوياً كاتِباً ، والراويةُ لُغَوياً مُعَلِّماً ، والمُفَسِّرُ بلاغِيّاً ، وكثيراً ما يكونُ المَعْدودُ منهم في طائفةٍ مذكوراً في طائفةٍ أُخرى"[١] لكونهم أَصْحابَ ثقافةٍ متسعةِ الأُفُقِ نامية المدارك مستوعبةٍ لمختلفِ مجالاتِ المعرفةِ اللغويةِ ،فاتّسَمَتِ الدراساتُ العربيةُ القديمةُ عموماً بالموسوعيّةِ وعدمِ التَّخَصُّصِ ، الأمرَ الذي جَعَلنا نشهدُ الصِّلَةَ الوثيقَةَ القائِمَةَ بينَ اللغةِ والنحوِ والصرفِ والبلاغةِ . وأقْصِدُ بالبَلاغةِ هنا ذلك الفَنَّ الذَّوْقِيَّ الجَمَاليَّ الذي وُجِدَتْ جُذُورُه منذُ أنْ وُجِدَ الكلامُ والذي يُصَرِّفُهُ الناسُ لقضاءِ شُؤُونِهِمْ ، والتعبيرِ عن خَلَجاتِ نفوسِهم ، ثم أَصْبَحَتْ مَيْداناً مِنْ مَيادينِ التَّفاضُلِ والنَّقْدِ .[٢]

---

(١) عبد العزيز عتيق ، في تاريخ البلاغة العربية ، دار النهضة العربية بيروت ، بلا تاريخ ص ٤٩

(٢) انظر ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل بيروت الطبعة الخاصة ١٩٨١، ١/ ٨١ ، ٨٢ ، ٩٨ ، ١٢٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظراً لأنّ الضوابطَ والقوانينَ التي تحكمُ توصيلَ اللغةِ للآخرينَ لا ينبغي لها أنْ تُعرَضَ على المتكلّم بإطلاقٍ تامٍ لأنها ستصبحُ استبداداً غيرَ محتمَلٍ وغيرَ قابلٍ للتحقّقِ المثاليّ ذلك لأنّ المتكلمَ سيتجاوزُ حدودَ تلك الضوابطِ المفروضةِ ليُحْدِثَ أشكالاً من التعبيرِ وَفقاً لِحَدْسِهِ الإبداعيّ المتجددِ المنبثقِ من معالمِ سياقِ القولِ وعناصرِه تُعَدُّ استثناءً على تلكَ الضّوابطِ .

ولعلنا نرى أنّ مِنْ أهمّ خُصُوصِيّاتِ الاستثناءِ على ضَوابطِ اللغةِ وقواعدِها ما يتسمُ به من تكويناتٍ فنيةٍ جماليةٍ تعكسُ إتساعَ إمكاناتِ هذه اللغةِ وتنوعَ وسائلِ تعبيرِها ،لاسيما أنّ اللغةَ دائمةُ التغيرِ والتطورِ ولا تقبلُ التحجُّرَ في قوالبَ ثابتةٍ محدودةٍ. من هذا المنظورِ فإنّ تكوّنَ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ يَجْعَلُنا نرى أنه مسألةٌ طبيعيةٌ محتملةٌ فهو ليسَ رغبةً جامحةً عشوائيةً في رفضِ تركيبٍ لغويٍّ ما ، أو تشتيتِ عناصرِه وبعثرتِها ، بل هو مظهرٌ أصيلٌ يحملُ في جوانبِه الكثيرَ من الظواهرِ الفنيةِ البلاغيةِ .

مِنْ هُنا تَبْدُو لنا البناءُ النحويّ وهو يبحثُ لقواعدِه عن سبيلٍ يسهمُ في إبرازِ سياقِ التركيبِ الجُمْلِيّ جَمالِيّاً ويتلمّسَ بَديعَ أسْرارِ هذه اللغةِ فكانَ الاستثناءُ على القاعدةِ النحويةِ سبيلاً لذلك وسبيلاً للخلاصِ من براثنِ قيودِ القوالبِ المتحجرةِ كما كان نافذةً فسيحةً تحقّقَ له مواكبةَ الوجودِ المتجدّدِ في نصوصِ اللغةِ واستعمالاتِها السياقيةِ المتنوعةِ ، ولعل تسليطَ الضّوءِ على جانبٍ من دواعي الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ التي أفْرَزَتْها عنايةُ بعض النحاةِ بالمُوَجّهاتِ السياقيةِ يشيرُ الى أنّ تجاهُلَ وجودِه في البناءِ النحويّ والعملِ على التقليلِ من دورِه هو مساهمةٌ في ضَياعِ بَعْضِ روافدِ العربيةِ والحكمُ عليها بالزّوالِ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أَبْرَزَ الاستثناءُ على القاعدةِ النحويةِ دواعيَ معنويةً بلاغيةً متنوعةً لاسيما في القواعدِ المستثناةِ على قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ كظاهرةِ الإسنادِ والرتبةِ والمطابقةِ والتلازمِ ، ففي الاستثناءِ على ظاهرةِ الإسنادِ برز الحذفُ لداعٍ أرادَهُ المتكلمُ واقتضتْهُ حالُ السامعِ .

فقد حُذِفَ اسمَ كان – وهو مسنَدٌ اليه – للعلمِ بهِ ، وذلك ما أشارَ اليه سيبويهِ في (بابِ الفعلِ الذي يتعدى اسمَ الفاعِلِ الى اسمِ المفعولِ ....) بتعليقِهِ على قولِ الشاعرِ: " عمرِو بنِ شَأْسٍ :

بَنِي أَسَدٍ هل تَعْلَمُونَ بَلاءَنا إذَا كان يَوْمًا ذَا كواكِبَ أَشْنَعا

أَضْمَرَ لعلْمِ المَخاطَبِ بما يَعْنِي وهو اليومُ " [١] أَيَ إذا كان اليومُ يوماً وهذا يلتقي مع داعٍ بلاغيٍ يتمثلُ بالإيجاز كما في قولِهِ تعالى : " كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ " [٢]

أي : بَلَغَتِ الرُّوحُ [٣].وكذلك ما ذكرَهُ سيبويهِ في (باب ما يكونُ فيه هو ... فَصْلاً) بقوله :" ومِثْلُ ذلك قَوْلُ العرب : " مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له " يريد كان الكذبُ شرًا له إلا أَنَّهُ استغنى بِأَنَّ المَخاطَبَ قد عَلِمَ أنه الكَذِبُ ، لقوله كَذَبَ في أوّلِ حديثِهِ"[٤] .عندئذٍ كان الإيجازُ داعياً للحذفِ والاستثناءِ على ظاهرةِ الإسناد ، كما انسَحَبَ الاستثناءُ على الإسناد لتحقّقِ الإفادةِ ودلالةِ قرائنِ السياقِ على الركنِ الإسناديّ (خبر إنَّ) .

---

(١) الكتاب : ٤٧/١

(٢) سورة القيامة.٢٦

(٣) تاريخ علوم البلاغة : ص ٥٣ ، وعلوم البلاغة : ص ٩٥

(٤) الكتاب : ٣٩١/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قالَ ابنُ يَعِيش :(آعْلَمْ أَنَّ أَخْبارَ هذه الحروفِ اذا كانت ظَرفاً او جاراً ومجروراً فإنَّه قد يجوزُ حَذْفُهَا ، والسكوتُ على أَسْمائِها دُونَها ، وذلك لكثرةِ استعمالِها ، والاتساع فِيها ، على ما ذكرنا ، ودلالةِ قرائنِ الأَحوالِ عليها ، وذلك قولهم :

(إنَّ مالاً ، وإنَّ ولداً ، وإنَّ عدداً) ، كأَنَّ ذلك وقَعَ في جوابِ : هل [لهم] مالٌ ؟ وهل [لهم] وَلَدٌ ؟ وهل [لهم] عَدَدٌ ؟ فقيل في جوابِهِ : إنَّ مالاً ، وإنَّ ولداً ، وإنَّ عدداً ، أي : إنَّ لهم مالاً ، وإنَّ لهم ولداً ، وإنَّ لهم عدداً ، ولم يحتجْ الى إظهارِهِ! لتقدُّمِ السؤالِ عنه)[١] .

ويبدُو لي أَنَّ إصرارَ النحاةِ على ضَرورةِ وُجودِ قرائنَ سياقيةٍ عندَ إرادةِ الحذْفِ لغاياتِ تحقُّقِ الفائدةِ وأَمْنِ اللَّبسِ ، وَاكَبَ تلمُّسَهُمْ وُجودَ دواعٍ من مثلِ الإيجازِ والاتساعِ وكثرةِ الاستعمالِ ، فقد تلمسُوا أَنَّ الحذْفَ قد يحصُلُ لكثرةِ الأستعمالِ الذي يؤدِّي الى الاستغناءِ عن أَجْزاءِ الكلامِ لأَنها تُفْهَمُ دلالاتُهَا ، قال سيبويهِ :

(وما حُذِفَ في الكلامِ لكثرةِ استعمالِهم كثيرٌ ومن ذلك : هل مِنْ طعامٍ ؟ أي هل من طعامٍ في زمانٍ ومكانٍ ، وانما يريدُ : هل طعامٌ ؟) (فَمِنْ طعامٍ) في موضعِ (طعامٌ) ، كما كانَ (ما أَتاني من رَجلٍ) في موضعِ (ما أَتاني رَجُلٌ) مثله ،جوابه : (ما مِنْ طَعامٍ) [٢] .

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٣-١٠٤ وانظر المقتضب ٤/١٣٠

(٢) سيبويه الكتاب ٢/١٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتجلى مثلُ ذلك أيضاً فيما ذكَره في (باب يُحْذَفُ منه الفِعْلُ لكثرتِهِ في كلامِهم حتى صارَ بمنزلةِ المَثَلِ) وذلك قولك : " هٰذا ولا زَعَماتِك " – أي : ولا أتوهَّمُ زَعَماتِك ، ومن ذلك قولُ الشاعرِ ، وهو ذو الرُّمَّةِ ، وذكَرَ الدِّيارَ والمنازلَ :

ديارَ ميَّةَ اذْ مَيٌّ مُساعِفةٌ ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال : أذْكُرُ ديارَ ميَّةَ ، ولكنه لا يَذْكُرُ (أذْكُرُ) لكثرةِ ذلك في كلامِهم واستعمالِهم إيَّاهُ ، ولِما كانَ فيه من ذكرِ الدِّيار قبلَ ذلك ، ولم يَذْكُرْ : ولا أتوَهَّمُ زَعَماتِك لكثرةِ استعمالِهم اياهُ ، ولاستدلالِهِ مِمّا يرى من حالِهِ أنَّهُ ينهاهُ عن زَعْمِهِ .... ومن ذلك قَولُهم :" كُلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٌّ ، أي ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ فحَذَفَ لكثرةِ استعمالِهم إيَّاهُ .... وتَرَكَ ذِكْرَ الفِعلِ بعد لا لِما ذَكَرْتُ لك ، ولأنَّهُ يستَدِلُّ بقوله : كُلُّ شيءٍ ، أنَّه يَنْهاهُ" (١) .

الأمرَ الذي ساقَ الرُّمّانيَ (ت ٣٨٦ هـ) لِلقولِ في قولِهِ تعالى :
" ولو أنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ به الجِبالُ أو قُطِّعَتْ به الأرْضُ أو كُلِّمَ به المَوْتى "(٢)
فقال : (وانَّما صارَ الحذفُ في هذا أبْلَغَ من الذِّكرِ لانَّ النَّفْسَ تَذْهَبُ فيه كلَّ مَذْهَبٍ ، ولو ذُكِرَ الجوابُ لَقُصِرَ على الوجْهِ الذي تَضَمَّنَهُ البيانُ ، فَحَذْفُ الجوابِ أبْلَغُ مِنَ الذِّكرِ لِما بَيَّناهُ)(٣) .

---

(١) سيبويه الكتاب ١/٢٨١، ٢٨٠

(٢) الرعد /٣١

(٣) الرماني : النكت في إعجاز القرآن ص ٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورأى ابنُ فارسٍ (ت ٣٩٥ هـ) أنَّ الحذفَ من سَنَنِ اللغةِ العربيةِ ، فقال : (ومِن سَنَنِ العربِ الحذفَ والاختصارُ) [١] .الاختصارُ الذي جعلَهُ بعضُهم مقياساً للبلاغةِ ، فهذا ابنُ رَشيقٍ القيْرَوانيُّ (ت ٤٥٦ هـ) يُورِدُ لنا طائفةً من الأقوالِ التي تَشيدُ بالإيجازِ ، في توخِّيهِ تَسَنُّماً للبَلاغةِ فقال : " سُئِلَ بعضُ البلغاءِ : ما البَلاغةُ ؟ فقال : قليلٌ يُفْهَم ، وكَثيرٌ لا يُسْأَمُ، وسُئِلَ آخرُ : فقال : معانٍ كثيرةٌ في ألفاظٍ قليلةٍ).وقال الخليلُ بن أحْمَدَ : "البلاغةُ كَلِمَةٌ تكشِفُ عَنِ البَغِيَّةِ" [٢].إضافةً الى أنَّهُ يُريدُ في دلالةِ الكلامِ عَنْ طريقِ الإيحاءِ ذلك أنَّهُ يتركُ على أطْرافِ المعاني ظِلالاً خفيفةً يشتَغِلُ بها الذهنُ ويعملُ فيها الخَيالُ حتى تَبْرُزَ وتَتَلَوَّنَ وتَتَّسِعَ ثم تَتَشَعَّبَ الى معانٍ أُخَرَ يتحمَّلُها اللفظُ بالتفسيرِ والتأْويلِ " [٣] .

وتكتملُ بلاغةُ الإيجازِ اذا كان موافِقاً لمُقْتَضَى الحالِ ، فقد قالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ(ت ٢٧٦ هـ) منه :(وهٰذا ليسَ بمحمودٍ في كلِّ موضعٍ ولا بمُخْتارٍ في كلِّ كتابٍ، بل لكلِّ مقامٍ مقالٌ ولو كان الإيجازُ محموداً في كل الأحوالِ لجَرَّدَهُ اللهُ تعالى في القرآنِ ، ولم يَفْعَلِ اللهُ ذلك ، ولكنَّهُ أطالَ تارةً للتوكيدِ وحَذَفَ تارةً للإيجاز وكَرَّرَ تارةً للإفْهامِ)[٤] .

---

(١) ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٥

(٢) العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده : ٢٤٢/١،٢٤٣، ت الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – دار الجيل – بيروت – الطبعة الخامسة ١٩٨١ ، وينظر الصناعتين :ص ١٩٣ وما بعدها : لأبي هلال العسكري ت،د.مفيد قميحة– دار الكتب العلمية– بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١.

(٣) دفاع عن البلاغة :ص ٩٩ ، أحمد حسن الزيات – مطبعة الرسالة – القاهرة ١٩٤٥ م

(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة ، دار صادر بيروت طبع ليدن ١٩٦٧ م ص ١٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال البلاغيون إنّ لكلّ مقام مقالاً يوافقه " ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكيّ يباين خطاب الغبيّ وكذا لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام [١] بحيث يكون للكلام " موضعه من طول أو إيجاز ، مع حُسْن العبارة "[٢].

الأمر الذي يؤكّد أنّ التزام قاعدة مطّردة معيارية ثابتة ليس من شأن اللغة العربية كيف لا ؟ والمقدرة البلاغية العربية وتنوع أساليبها التعبيرية مما لا يُنْكِرُهُ مُنْكِرٌ .

كما ويتجلى داع آخَرُ للاستثناء على القواعد النحوية القاضية بالذكر في قول سيبويه " واعلم ان العرب يستخفّون فيحذفون التنوينَ والنُّونَ ، ولا يتغيَّرُ من المعنى شيء ويَنجَرُّ المفعولُ لكفّ التنوين من الاسم .... وليس يغيِّرُ كفُّ التنوين ، اذا حذفتَه مُستخِفًا ، شيئاً من المعنى ، ولا يجعلُهُ معرفةً ، فمِنْ ذلك قولُهُ عزّ وجلّ: " كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ "[٣] .... وَ " لو تَرَى اذِ المجرمون ناكِسُو رُؤُوسِهِم" [٤] فالمعنى معنى " ولا آمّينَ البيتَ الحرامَ " [٥] .... وقال الخليل : هو كائنٌ أخيك ، على الاستخفاف ، والمعنى هُوَ كائنٌ أخاك " [٦] .

فواضح من كلام الخليل وسيبويه هنا أنّ حذف ما يَقتضي الذِّكْرَ أي حذف النون أو التنوين من اسم الفاعل جاءَ لداعٍ بلاغيٍ وهو طلبُ الخفّة على اللّسان أو "الاستخفاف". وذَهَبَ كذلك في (بابِ حروفِ الإضافةِ الى المَحْلُوفِ به وسقوطِها) اذ يقول :"ومِنَ العربِ من يقولُ : اللهِ لأفعلنّ ، وذلك أنه أراد حرفَ جَرّ ، وإياه نَوَى ، فجازَ حيث كَثُرَ في كلامِهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم يَنْوُونَهُ ... وحذَفُوا الواوَ ، كما حَذَفُوا اللاَّمَيْنِ ، من قولهم لاهِ أبُوك ، حذفوا لامَ الإضافةِ ، واللاَّمَ الأُخرى ، ليُخفِّفوا الحرفَ على اللِّسانِ ، وذلك يَنْوُونَ[٧] " .

---

(١) بغية الإيضاح ١/٢٦، ٢٧

(٢) العمدة ١/٢٤٩

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٨٥ ،والأنبياء :الآية ٣٥، والعنكبوت الآية ٥٧ .

(٤) سورة السجدة : الآية ١٢

(٥) سورة المائدة : الآية ٢ ، والكتاب :١/١٦٥، ١٦٦.

(٦) الكتاب : ١/١٦٥ ، ١٦٦ ، ٣٤٠ .

(٧) الكتاب ٣/٤٩٨ ، ٤٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فجاءَ الاستثناءُ لداعِي التخفيفِ وهي سمةٌ تتسمُ بها العربيةُ ، لا سيما أن قرائنَ الأحوالِ تُغني عن ذِكرِ بعضِ الألفاظِ ، وذلك لِأنَّ المُرادَ من اللفظِ الدلالةُ على المعنى، فإنْ ظَهَرَ المعنى بقرينةٍ حاليةٍ أو لفظيةٍ قد يحذَفُ طلباً للتخفيفِ مع أن النحاةَ عَدَوه ضعيفاً من ذلك ما سَمِعَهُ الخليلُ من قولِ العَرَبِ : " ما أَنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً ، وما أَنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً "(١)

أي : ما أَنا بالذي هو قائلٌ ومنه قولُ الأَعْشى :

فأنتَ الجوادُ ، وأنتَ الذي ... اذا ما النُّفوسُ مَلأْنَ الصُّدورا

جديرٌ ، بطعنةِ يومِ اللقا ... ءِ ، تَضْرِبُ منها النِّساءُ النُّحورا(٢)

أي : هُوَ جَديرٌ.

وجاءَ من بعد البصريينَ ، مَنْ ذَهَبَ مِثْلَهم ، الى القولِ بضَعْفِ حَذْفِ العائدِ المُنْفَصِلِ ، كالذي في قوله تعالى : (تَماماً على الذي أَحْسَنُ) بالرَّفْعِ ، ومِنَ هؤلاءِ العكبري (٣) ، بل ، إنَّ منهم مَنْ جَعَلَ ذلك (ضَعيفاً جداً) ، كابنِ يَعيشَ ، من حيثُ أَنَّ العائدَ فيه شَطْرَ جملةٍ ، فهو عُمْدَةٌ ، وليس بفَضْلَةٍ كالهاءِ ، في قوله (كَلَّمْتُه) والذي سَهَّلَه بَعضَ الشيءِ ، العلمُ بموضِعِهِ ، من حيثُ إنَّ الصِّلةَ لا تكونُ بالمُفْرَدِ(٤).

---

(١) الكتاب : ١٠٨/٢ وانظر شرح المفصل :١٥٣/٣ وشواهد التوضيح : ١٢٤.

(٢) شواهد التوضيح :١٢٥

(٣) املاء ما من به الرحمن : ٢٦٦/٢

(٤) شرح مفصل : ١٥٣/٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجعلَهُ ابنُ مالكٍ ضَعيفاً ، اذا لم يَطُلْ ، وَحَسناً اذا استطالَ ، وكلُّهُ مُسْتَعْمَلٌ [١] .

وجعلَهُ ابْنُ هشامٍ من الشاذِّ [٢] . والمختارُ من هذا كلِّهِ الجوازُ ، وإنْ كان قليلاً ، وذلك لأنَّهُ مستعملٌ ، بدليلِ قراءةِ الآيةِ السابقةِ: " تماماً على الذي أَحْسَنُ " بالرفع، ويوردُهُ في الشِّعْرِ كما سَبَقَ .

وتتجلّى دواعي الخِفَّةِ بحذفِ المُضافِ واقامةِ المُضافِ اليه مَقامَهُ:قال سيبويْهِ: " أمّا ما يُضافُ الى الآباءِ والأمهاتِ فَنَحْوُ قولك : هٰذِهِ بنُوتميمٍ ، وهذه بَنُو سَلُولٍ ونحوِ ذلك ، فاذا قُلتَ : هذه تميمٌ ، وهذه أَسدٌ ، وهذه سَلُول ، فإنّما تريد ذلك المَعْنَى ، غيرَ أنَّك إذا حذفْتَ حذفتَ المضافَ تَخْفيفاً ، كما قال عز وجل :
" وَاسْأَلِ القَرْيَةَ"[٣] ، وبَطْؤُهُم الطريقُ ، وانما يُريدون أَهْلَ القريةِ وأَهْلَ الطَّريقِ ، وهذا في كلامِ العربِ كثيرٌ [٤] .

فما دامَ خيرُ الكلامِ عندَ العربِ ما قَلَّ وَدَلَّ ، وما داموا يُحبُّونَ الاستغناءَ عَنْ ذِكرِ كُلِّ مفهومٍ لديهم ، فانَّهُمْ مالوا الى التخفيفِ عن أَنفُسِهِمْ بحذفِ ما لا يَضُرُّ حَذْفُهُ في أَداءِ المَعْنى على نحوِ سَليمٍ ، فقولُك:هذه بَنُو تَميمٍ ، هوَ كَقَولِكَ هذه تَميمٌ ، لا يَزيدُ ولا يَنْقُصُ، ولا داعيَ لتكرارِ أَنَّ الخِفَّةَ هي داعٍ بلاغيٌّ فَهِمَهُ العربُ حتى قَبْلَ أَنْ تَدْرُسَهُ علومُ البلاغةِ كَعِلْمِ المَعاني مِن بَعْدُ .واعْتَقِدُ أَنَّ ما عَرَضَهُ الدكتورُ ابراهيمُ السامرائيُّ في موضوعِ "التخفيفِ"من شواهِدَ يُعْطي صُورَةً واضِحَةً عَنْهُ [٥] .

---

(١) شواهد التوضيح : ١٢٣- ١٢٤

(٢) أوضح المسالك : ١٦٨/١

(٣) سورة يوسف /٨٢

(٤) الكتاب ٢٤٦/٣ ، ٢٤٧ ، ٢٦٩

(٥) ابراهيم السامرائي: سعة العربية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتبرز دواعي الخفة والاستغناء بعلم المخاطب في الاستثناء على قاعدة التلازم بين الصفة والموصوف في قول سيبويه (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم ماتَ حتى رأيتُهُ في حال كذا وكذا ، وانما يريد : ما منهم واحدٌ ماتَ ومثل ذلك قولُهُ تعالى جَدُّهُ :" وإنْ مِنْ أَهْلِ الكتاب الا لَيُؤْمِنَنَّ به قَبْلَ مَوْتِهِ "[١] ومِثْلُ ذلك من الشعر قَوْلُ النابغة :

كأنَّكَ من جِمالِ بَني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ[٢].

أي كأنك جَمَلٌ من جِمالِ بَني أُقَيْشٍ ..... فكل ذلك حُذِفَ تخفيفاً ، واستغناءً بعلم المخاطَب بما يَعني .... " ومثل ذلك قولُ الشاعرِ وهو ابْنُ مُقْبِلٍ :

وَمَا الدَّهرُ الا تارتانِ فَمِنْهُما أَموتُ وأخرى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

إنَّما يُرِيدُ منهما تارةً أَمُوت وأُخْرى "[٣] .

أَلَيسَ من الملاحَظِ في الأمثلةِ المذكورةِ أنَّ الموصوفَ محذوفٌ والصفةَ باقيةٌ فلا تَلازُمَ ظاهرياً بينهما وما ذلك الحذفُ الا لأنَّ طلبَ الخِفَّةِ وعِلْمَ المُخاطَبِ يُغْنِيانِ عن ذِكْرِ الموصوفِ ووجوبِ التلازُمِ بينه وبينَ الصِّفَةِ ويَعُدُّ هذا كما هو ظاهرٌ من الاستثناءِ على القاعِدَةِ وجاءَ لأُمُورٍ بلاغيةٍ يقتضيها الحالُ والمقامُ ؟

وحتّى ما اعتبروه قراءاتٍ شاذةً نجدُ فيها الكثيرَ من الدواعي البلاغيةِ التي تستدعي الاستثناءَ على القواعدِ النحويةِ المطردةِ التي جاءَتْ عليها القراءاتُ الصحيحةُ المتواتِرَةُ .

---

(١) سورة النساء : الآية /١٥٩

(٢) أُقَيْش : حي من اليمن في إبلهم نفار ، والشن : الجلد اليابس ، وهو يصف جمل عيينة بن حصن الفزاري .

(٣) الكتاب : ٢/٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وأثر النحاة في البحث البلاغي ص ٧٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مِنْ ذلك قراءةُ أبي رَجاءٍ (لَمَا متَاعُ) (١) . أليس معنى الآيةِ : " وأنَّ كُلَّ ذلك لِلذي هو متاعُ الحياةِ الدنيا " (٢) .

أليسَ الإيجازُ هنا بِوَضْعِ الاسمِ الذي على حَرْفَيْنِ بَدَلَ (الذي) والتقديرُ المحذوفُ بَعْدَه جَميلاً ؟

وقراءةُ يَحيى بنِ يَعْمَرَ : " تَماماً على الذي أَحْسَنُ "(٣) التي حُذِفَ فيها العائدُ على الاسمِ الموصولِ (والتقديرُ على الذي هُوَ أَحْسَنُ) وقراءةُ رُؤْبَةَ بنِ العَجّاجِ :
(مثلاً مَّا بَعُوضَةٌ) (٤) برفعِ بعوضةٍ ، التي تُوجِبُ حَذْفَ المُبْتَدَأ هو (لأنَّ التقديرَ هو بعوضَةٌ). وقراءةُ : (أَفَحُكْمُ الجاهليةِ يبغون) (٥) برفعِ (حُكْمِ) التي توجِبُ حَذْفَ الخَبَرِ (لأنَّ التقديرَ أَفَحُكْمُ الجاهليةِ حُكْمَ يَبْغُونَهُ) ، وكذا قراءةُ الحُرِّ النحويّ: (تَسْرِعُ لهم) وقراءةُ (يسارِعُ لهم)(٦) التي قَدَّرها ابْنُ جني على : " أَيَحْسَبُون أَنَّ ما مَدَّهُمْ به من مالٍ وبنين نُسارِعُ لهم به في الخيراتِ أو نُسْرِعُ لهم بـه أو يُسارِعُ لهم بـه في الخيراتِ – فَحَذَفَ شِبْهَ الجملةِ (به) على أيٍّ من تلك التقديراتِ " (٧).

كُلُّ هذه القراءاتِ التي خالَفَتِ المشهورَ من القراءاتِ المتواتِرَةِ نجدُ فيها التخفيفَ والإيجازَ بل وحتى الإيحاءَ بالمحذوفِ لأنَّه مفهومٌ من سياقِ الآياتِ . وهذهِ من الدَّواعي البلاغيةِ التي تتلاءَمُ مع حالِ المُخاطَبِ خاصَّةً من جوانبِ المَعاني التي يَدْرُسُها عِلْمُ المَعاني ويؤكِّدُ عليها لِجَعْلِ الكَلامِ متلائِماً مع مُقتَضَى الحالِ .

---

(١)الزخرف ٣٥

(٢) المحتسب ٢٥٥/١

(٣) الأنعام ٥٤ والمحتسب ٢٣٤/١

(٤)البقرة ٢٦

(٥) المائدة ٥٠

(٦) المؤمنون ٥٦

(٧)المحتسب ٩٥/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبما أننا لسنا مِمَّنْ يَرُدُّ القراءاتِ التي لا توافقُ معياريةَ قواعدِ النحاةِ لأن مَنْ قَرَأُوا بها كانوا من التابعينَ المُحتَجِّ بكلامِهم كَوْنَهم عاشُوا في زمن الاستشهادِ ورُوِيَ عن الرسولِ عليه الصلاةُ والسلامُ فإنّنا نُولِيها من الأهميةِ ما يجعلُنا نُدخِلُها في دراستِنا لدواعي الاستثناءِ على القاعدةِ كغيرِها من القراءاتِ المشهورةِ ونستفيدُ منها في اكتشافِ نواحٍ بلاغيةٍ جماليةٍ تتوافقُ مع لسانِ العربِ الذي هو أفصحُ ألسنةِ الخَلْقِ.

أمّا عن الاتّساعِ الذي معناهُ الوُسْعُ والسعةُ لغةً : الجِدَةُ والطّاقةُ ، والتوسيعُ خلافُ التضييقِ ، تقول : وَسِعَ الشيءُ فاتّسَعَ [١] ومنه الاتّساعُ ، وهو ضَرْبٌ من الحذفِ أي الاستثناءِ على ظاهرةِ الإسنادِ ففيه تُقيمُ التوسعَ فيه مقامَ المحذوفِ وتعربُهُ بإعرابِهِ [٢] ومعنى قولِهم : هذا على الاتّساعِ أي على التّجوّزِ وضابطِ وقوعِهِ في حالِ السّعةِ والاختيارِ [٣] .

لاريبَ أنّ حذفَ المضافِ مما يكثرُ وقوعُهُ ، وأنّهُ سائغٌ في سَعَةِ الكلامِ وحالِ الاختيارِ اذا لم يُلبِسْ طَلَباً للإيجازِ والاختيارِ [٤] ويرى ابنُ جنّي [٥] ومن تابعَه كابنِ يَعيشَ [٦] : أنّ حذفَ المضافِ كثيرٌ واسعٌ ، في حينِ أنّ الأخفشَ كان لا يَجعلُهُ مقيساً رغمَ كثرتِهِ بل يَقْصُرُهُ على السّماعِ [٧] .ونَقَلَ أنّ المبرّدَ شَرَطَ في كتابِ (ما اتفقَ لفظُهُ واختلفَ معناهُ) ، لجوازِ حذفِ المضافِ، وُجودَ دليلٍ على المحذوفِ من عَقْلٍ او قرينةٍ ، نحوَ قولك : سَلَّمْتُ على الحيّ: أي (أهلِهِ) ، فلا تقولُ : جاءَ زيدٌ، وانت تريدُ : غُلامَهُ ، لان المَجيءَ يجوزُ أن يكونَ لِزَيدٍ ، ويجوزُ أن يكونَ لِغُلامِهِ ، ولا دليلَ في هذا المَحذوفِ[٨] ، لانه مما يُلْبِسُ[٩] .

---

(١) مختار الصحاح مادة وسع

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ٢/٢٥٥

(٣) انظر الكتاب ١/١٧٥ ، ٢١١ ، ٢١٦

(٤) الكتاب ١/٢١٢

(٥) الخصائص ٢/٣٦٢

(٦)شرح المفصل ٣/٢٤

(٧) البرهان ٣/١٤٦

(٨) البرهان ٣/١٤٦

(٩) شرح المفصل ٣/٢٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ففي قولِهِ تعالى السابق " واسألِ القَرْيَةَ " حُذِفَ المضافُ الحقيقيُّ مَجازاً واخْتِصاراً ، ووجهُ الاختصارِ والإيجازِ فيه : الاستغناءُ عن أحدِ ألفاظِهِ وهو المضافُ ، والاكتفاءُ بالمضافِ اليه ، لوجودِ قرينةٍ مانعةٍ .ووجهُ الاتساعِ ، أنَّهُ أوقعَ فعلَ السؤالِ على مالا يَصِحُّ في الحقيقةِ سؤالُهُ ، وهو (القريةُ) اتساعاً وإيجازاً وحُذِفَ المفعولُ بهِ الحقيقيُّ ، وهو لفظُ (أهْل) . واستدلَّ ابنُ جني على صحةِ ذلك ، بأنهم يقولونَ : وَكَمْ مِنْ قريةٍ مسؤولةٍ ، والقرى لا تُسْأَلُ ، قال [1] : " فهذا ونَحْوُهُ اتساع " .ومنه في كلامِهِم : هذا الظهرُ ، وهذه العصرُ ، يريدون هذه صلاةُ الظهرِ ، وصلاةُ العصرِ [2] . ويجوزُ أنْ يقال أنتَ سَيْرٌ ، وانما انت سَيْرٌ ، وما انت إلاّ سَيْرٌ ، بالرفعِ في كلٍ منهما ، تجعلُ الثاني خبراً عن الأول ، والأولُ اسمُ جثةٍ ، والآخرَ اسمُ حَدَثٍ والخبرُ المفردُ ، يجب أنْ يكونَ عينَ مُبْتَدَئِهِ ، ولكن جازَ هذا على سَعَةِ الكلام ، وإيجازاً ، والأصلُ أنتَ صاحِبُ سَيْرٍ ، وهو كقولِ الخَنْساءِ :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى اذا ادَّكَرَتْ ... فإنما هي إقْبالٌ وإدْبارُ

والأصلُ : إنّما هي ذات إقبالٍ وإدبارٍ ، وجَعَلَها الإقْبالُ والإدبارُ على سَعَةِ الكلامِ كقولك : نهارُكَ صائمٌ ، وليلُك قائمٌ ولكنهم استخفوا واختصروا [3] .ومعلومٌ أنَّ مِنَ الأفْعال ما يَنْصِبُ المفعولَ به الواحدَ أو الاكثرَ منه بنفسه من غيرِ واسِطَةٍ نحو : ضَرَبَ ، وظَنَّ ، وعَلِمَ ..... الخ .

---

(١) الخصائص ٢/٤٤٧

(٢) انظر الكتاب ١/٢١٥

(٣) الكتاب ١/٣٣٧ ، وانظر المقتضب ٣/٢٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنها ما يَحْتاجُ في ذلك إلى واسِطَةٍ ، كحرفِ الجَرِّ ، نحوَ : دَخَلَ وذَهَبَ واستغفرَ تقولَ: دخلتُ في البيتِ واستغفرتُ اللهَ من ذَنْبي ، وهذا هو الأَصْلُ . واذا أرادوا التوسعَ جعلوا هذا التنوعَ الذي يتعدى بالحرفِ مُتَعَدِّياً من غير حاجةٍ اليه ، في اللفظ ، وإنْ كان مقصوداً في المعنى ، فقالوا : دخلتُ البيت ، واستغفرتُ اللهَ ذنبي. لذلك جعلَ سيبويه قولَهم : (دخلتُ البيت) من الشاذِّ [١] ، أي أنَّه ليس مما يَتَعدّى في الأَصْلِ بنفسه ، وقال ابنُ السَّرَّاج " وهو عندي غَيْرُ متعدٍ" مستدلاًعلى ذلك ، بِأَنَّ (دَخَلَ) مثل (انْتَقَلَ) ، وكلاهُما ضَرْبٌ واحدٌ و (انتقلَ) لازمٌ ، وكذلك ما في معناه ، كما أنَّ كُلَّ فعلٍ لازمٍ يكونُ عَكْسُهُ لازماً كذلك ، ف (دَخَلَ) عَكْسُ (خَرَجَ) ، فلما كان (خَرَجَ) لازماً كان عَكْسُه لازماً[٢] . وخرجَ من ذلك كُلِّه ، الى أنَّ العربَ ، اذا عَدَّتْ مِثْلَ(دَخَلَ) فانما ذلك من قَبيلِ الاتِّساعِ في اللغةِ ، والاستخفافِ [٣] .

ومن شواهد ذلك [٤] قولُ ساعِدَةَ بنَ جُؤَيَّةَ :

لَدُنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

ووجْهُ الاتساعِ فيه ، أنَّهُ حذفَ حرْفَ الجرِّ (في) وأَوْصَلَ الفِعْلَ (عَسَلَ) ونَصَبَ بِهِ الطريقَ وهو غَيْرُ متعدٍّ في الأَصْلِ .

---

(١) الكتاب ١/٣٥

(٢) الأُصول ١/١٧٠

(٣) الأُصول ١/١٧١

(٤) الأُصول ١/١٧١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما جاء على سبيل الاتساع والتجوز بإسناد الشئ الى غير ما هو كإسناده الصومَ الى النهار والقيامَ الى الليل وهو زمانُ الفعل يقعُ فيه ولا يقعُ منه ، ويجري مثلُ ذلك على بيت جَرير حيثُ يَجْعَلُ الليلَ نائماً يقع منه الفعلُ أوْ غَيرَ نائمٍ ، ولكن الليلَ مَنُومٌ فيه حيث قال (بابُ من الفعلِ يُبْدَلُ فيه الآخرِ من الأوّلِ ويُجرِي على الاسمِ كما يُجرِي أجْمَعُون على الاسْمِ ويَنْصِبُ بالفعل لأنه مَفعُول) بقولِهِ : " وتقولُ : مُطِرَ قَومُك اللّيلَ والنّهارَ ، على الظرف وعلى الوجهِ الآخر ، وإنْ شِئتَ رفعتَه على سَعَةِ الكلام كما قال : صِيدَ عليه اللّيلُ والنّهارُ ، وهو نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ . وكما قال جرير :

لَقَدْ لُمْتنا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرى ... وَنِمْتِ وما لَيْلُ المَطِيِّ بنائمِ

فكأنّهُ في كُلِّ هذا جَعَلَ الليلَ بَعْضَ الاسْمِ .

وقال آخر :

أمّا النهارُ ففي قَيْدٍ وسِلسلَةٍ ... والليلُ في بَطْنِ مَنْحُوتٍ من السّاجِ .

كأنّه جعلَ النهارَ في قَيدٍ والليلَ في بَطْنِ مَنْحوتٍ ، أو جَعَلَهُ الاسمَ أو بَعْضَهُ [1] وعادةُ السّجين هو المَجْهولَ في قَيدٍ وفي بَطْنِ مَنْحُوتٍ . "واطلاقُ الاتساعِ على المَجازِ واقعٌ موقِعَهُ من الصحةِ والقبولِ فأحَدُ روافِدِ اتّساعِ اللغةِ العربيةِ وثرائها هو المجازُ بل إنّهُ مِنْ أعْظَمِ تلك الروافِدِ عُمقاً وتدفقاً وصفاءً [2] .

ودخولُ فكرةِ الزيادةِ ظاهرةً الاستثناءِ على قواعدِ ظاهرةِ الإسناد أضْفَى عليها داعياً بلاغياً وهو التوكيدُ . ففي (باب مُتَصَرَّفِ رُوَيدٍ) يحدّثُنا سيبويه عن زيادةِ (الكافِ) مع (رويد) مشيراً الى سر تلك الزيادةِ البلاغيّ ، فيقول : " واعلمْ أنّ رويداً تلحقُها الكافُ وهي في موضعِ أفْعَلَ ، وذلك قولك : رُوَيْدَكَ زيدا ، رويدَكُم زيدا ، وهذه الكافُ التي لحِقَتْ رُويداً انما لَحِقَتْ لِتُبَيِّنَ المُخاطَبَ المَخْصُوصَ ، لأنّ (رويد) تقعُ للواحِدِ والجميعِ والذّكَرِ والأُنثى ، فانما أدْخَلَ الكافَ حين خَافَ التباسَ مَنْ يَعني بِمَنْ لا يَعْني ، وانما حَذَفَها في الأوّلِ استغناءً بِعِلْمِ المخاطَبِ أنّهُ لا يَعْني غَيْرَهُ .

---

(١) الكتاب ١/١٦٠ ، ١٦١

(٢) المجاز في اللغة والقرآن الكريم ١/٩/١٠ وفقه اللغة ص ٢٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فَلَحاقُ الكافِ كقولِكِ يا فلانُ ، للرجل حتى يقبلَ عليك وتركُها كقولكِ للرجل: أنت تفعلُ؛ اذا كان مقبلاً عليك بوجهِهِ منصتاً لك ..... وقد تقولُ أيضاً : رويدَك لمن لا يخافُ أنْ يلتبسَ بسِواه توكيداً ، كما تقولُ للمقبلِ عليك المنصتِ لك : انت تفعلُ ذلك يا فلان توكيداً .... فهذه الكافُ لم تَجِئ عَلَماً للمأمُورين والمَنْهِيين المضْمَرِين ولو كانت عَلَماً للمضمَرين لكانت خطأً لان المضمَرين ها هنا فاعِلُون ، وعلامةُ المضمَرين الفاعلين الواو كقولك : افعلُوا ، وانما جاءتْ هذه الكافُ توكيداً وتخصيصاً ..... [1] فزيادةُ الكافِ مع(رويد) جاءَتْ لأغْراض بلاغيةٍ هي التبيينُ حين خِيفَ الالتباسُ ، والتوكيدُ والتخصيصُ في الكلامِ حين ينتَفِي هذا اللبسُ ويَعْلَمَ المتكلمُ أنَ المخاطَبَ مقبلَ عليه منصتٌ له . كما برزَ داعِي التوكيدِ في حديثِهِ عن (ما) التي تأتِي توكيداً لَغْواً وجعلَها مقِياساً لكل حرفٍ زائدٍ – كما سبق – فيقول : " وأمّا (ما) فهي نفي لقولِه : هو يفعلُ إذا كان في حالِ الفِعل ، فتقول ما يَفْعَل .... وتكونَ توكيداً لغواً وذلك قولَك : متى ما تَأتِني آتِكَ ، وقولك : غَضِبْتَ مِنْ غَيْرِ ما جُرْمٍ ، وقال الله عزّ وجَلّ: " فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ "[2] وهي لغوٌ في أنها لم تُحْدِثْ اذ جاءت شيئاً لم يكنْ قَبْلَ أن تَجِيءَ من العَمَل وهي توكيدٌ للكَلامِ [3] .

ولما كانت القاعدةُ النحويةُ المعياريةُ قاصرةً عن استيعابِ مختلَفِ أشْكالِ التغيرِ الموقعِيّ لعناصرِ التركيبِ الجُمَلِيّ ، شهدتْ استثناءً عليها اقتضتْهُ دواعٍ معنويةٌ بلاغيةٌ تناسبُ مُقْتَضَى الحالِ لاسيما أنَ هذا الاستثناءَ انبثقَ من نماذِجَ بليغةٍ في أسلوبِها وصياغَتِها وتَجَسّدَ فيها الاختيارُ المناسبُ للألفاظِ ، تلك الألفاظُ التي وُضِعَتْ في مَكانِها المناسبِ لتُؤَدِّيَ الوظيفةَ الدلاليةَ الجماليةَ .

---

(١) الكتاب : ١/٢٤٤ ، ٢٤٥

(٢) سورة النساء : الآية ١٥٥ ، والمائدة : الآية ١٣ .

(٣) الكتاب : ٤/٢٢١ ، ٣/٧٦ ، ١/١٨٠ ، ١٨١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالاستثناءُ على القاعدةِ النحويةِ بالرتبةِ بلغتِ النَّظرَ الى أسرارٍ لا يتوقَّعُها السامعُ من مخالفةِ التركيبِ لِلأصْلِ المعتادِ ، فتتشوقُ النفسُ الى استكناهِ الأمرِ الذي اقتضى الاستثناءَ ، لذا فهو ظاهرةٌ أسلوبيّةٌ تستدْعي الانتباهَ لما فيه من جَمالٍ .

قال القاضي عبدُ الجبار :" قد علمنا أنَّ مَعَ حضُورِ الكلامِ قد يختلفُ الاَختيارُ ، في المُتَخيَّرِ ، بحَسَبِ التجرِبةِ والعادةِ فلا بدَّ مع العلمِ بالكلماتِ من أنه تتقدمُ للمتكلمِ هذه الطريقةُ في نفسِه وفي غيرِه ، ليعرِفَ مواقعَ جُمَلِ الكلامِ ، اذا تألفتْ ، فيفصِلَ بين ما يأتلِفُ من كلماتٍ مخصوصةٍ ، وبين ما يأتلِفُ من غيْرِها "[١] .فما يطرأُ على التراكيبِ اللغويةِ من استثناءاتٍ قاعديةٍ تَرِدُ لتقديمِ ما حقُّه التأخيرُ أو حتى تكبيرُ ما حقُّهُ التعريفُ ..... هي في حقيقَتِها وجوهٌ من الاتساعِ في التعبيرِ عن المعنى في إطارِ بُنيَةٍ متجانسةِ العناصرِ والاتساقِ تؤلفُ بُعْداً فنياً جمالياً فتغيُّرُ موقعِ عناصرِ العبارةِ ، وتبديلُ رتبةِ الفاظِها يحدثُ معانيَ متجددةٍ، ما كانت لِتَظْهرَ لولا هذا التغيُّرُ في مواضعِ ألفاظِها .

لقد كان من أوائلِ الذين أشاروُا الى التقديمِ والتأخيرِ سيبويهِ بقولهِ في (باب الفاعلِ الذي يتعداهُ فعلُه الى مَفْعُول) : فإنَّه قَدَّمْتَ المفعولَ ، وأخَّرْتَ الفاعِلَ جرى اللفظُ كما جَرى في الأوّلِ : وذلك قولك : ضَرَبَ زيداً عبدُ الله ، لأنك إنما أرَدْتَ به مُؤَخَّراً ما أرَدتَ به مُقَدَّماً ، ولم تُرِدْ ان تَشْغلَ الفعلَ بأوَّلِهِ منه ، وان كانَ مُؤَخَّراً في اللفظِ فمِنْ ثَمَّ كانَ حَدَّ اللفظِ أن يكونَ فيه مقدّماً وهو عربيٌ جيدٌ كثيرٌ ، كأنهم إنما يقدِّمُون الذي بيانُه أهَمُّ لهم ، وهُمْ ببيانِهِ أعْنَى ، وان كانا جميعاً يُهِمّانِهِم ويَعْنِيانِهم [٢] .وعليه لم يكنِ التقديمَ والتأخيرَ بمَعْزِلٍ عن المَعْنَى ، وإنما تقديمُ المفعولِ لأهميتِهِ ولإظهارِ العنايةِ به ، وفي هذا تأكيدٌ للبُعْدِ البلاغيّ في تقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ ، وتأخيرِ ما حقُّه التقديمُ .

وتناول ابنُ جني (ت ٣٩٢ هـ) التقديمَ والتأخيرَ في (باب شجاعةِ العربيةِ) وقَسَمَهُ الى ضربينِ " أحدُهُما مايقبلُهُ القياسُ ، والآخر ما يَسْتَهْلِكُهُ الاضْطِرارُ "[٣] .

---

(١) المغني ١٦/٢٠٣

(٢) الكتاب ١/٣٤

(٣) الخصائص ٢/٣٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمع أنّه اعتمدَ علّةَ القياسِ في حملِ حكمٍ على حكمٍ لجامعِ المشابهةِ بينهما ، لكنه تجاوزَ هذه النظرةَ القياسيةَ في تفسيرِه التقديمَ الى نظرةٍ بلاغيةٍ عمادُها المعنى يقولُ " ينبغي أنْ يُعلَمَ ما أذكرُهُ هنا ، وذلك أنّ أصلَ وضعِ المفعولِ أنْ يكونَ فضلةً وبعدَ الفاعلِ (كضربَ زيدٌ عمْراً) ، فاذا عناهُم ذِكرُ المفعولِ قدّموه على الفاعلِ ، فقالوا : (ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ) فان تظاهرتِ العنايةُ به عقدوه على أنه ربُّ الجملةِ وتجاوَزُوا به حدَّ كونِهِ فَضْلَةً ، فقالوا (عمروٌ ضرب زيدٌ)فحذفوا ضميرَهُ ونوَوْه ولم ينْصبوه على ظاهرِ أمرِه رغبةً به عن صورةِ الفَضْلَةِ وتحامياً لنصبِهِ الدالِّ على كونِهِ غيرَ صاحبِ الجُمْلَةِ [١] ويبدو أنّ نظرتَه الى مرونةِ النظامِ اللغوي للغةِ العربيةِ جعلتْهُ يتجاوزُ البعدَ المعياريَّ الى البعدِ المعنويِّ وبالتالي قبولِ ما جاءَ استثناءً على البعدِ المعياريِّ لغاياتِ الوقوفِ على أسرارِ التقديمِ الجماليةِ .

هذا ولقد وقفَ ابنُ جني على سببِ تقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ باعتبارِهِ استثناءً على الأصلِ المعياريِّ للبناءِ النحوي في غيرِ موضعٍ من كتابِهِ (المحتسب) ، فيقولُ مثلاً :
" ومن شدّةِ العنايةِ بالمفعولِ أنْ جاءُوا بأفعالٍ مُسنَدَةٍ إلى المفعولِ ، ولم يَذْكُروا الفاعلَ معها أصْلاً ، وهي نَحْوُ قولِهم : امتُقِعَ لونُ الرجل ، وانقُطِعَ به ، وجُنَّ زيدٌ ولم يقولوا :
" امْتَقَعَهُ ولا انقْطَعَه ، ولا جَنَّه ولهذا نظائرُ "[٢]

ويُعَدُّ مثلَ هذا استثناءً على الأصلِ المعياريِّ الذي يَقتضي ذِكرَ الفاعلِ ، غيرَ أنّه استثناءٌ تتصلُ دواعي تشكُّلِهِ بغاياتِ تأكيدِ المتقدمِ وهو المفعولُ به ، وهو ما أشارَ اليه أحدُ دارسينا بأنْ يكونَ " تأكيدُ التقديمِ بإخراجِ أحدِ عناصرِ الجملةِ من المكانِ المُخصَّصِ له وتثبيتِهِ في غيرِ مكانِهِ ، إذْ مَن أرادَ أنْ يخُصَّ شيئاً باهتمامِ السامعِ او القارئِ قدّمَهُ وفاجأهُ به ، ليقعَ ذلك في نفسِ سامعِهِ او قارئِهِ موقعاً ثابتاً ، فيقدّمُ الفاعلَ على الفعلِ ، والمفعولَ على الفعلِ ، والفاعلَ والخبرَ على المُبتدأ ، والحالَ على صاحبِها والنعتَ على منعوتِهِ "[٣] .

---

(١) المحتسب ٦٥/١

(٢) المحتسب ٢٨٤/٢

(٣) الألسنة العربية ريمون طحان ، دار الكتاب اللبناني بيروت (ط٢) ١٩٨١ ، ٨٦/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أمثلة الاستثناء على القاعدة النحوية :- تقديم الفاعل : التقديم الذي أنكرته القاعدة النحوية عند البصريين فقد أنكرت القاعدة عندهم أن الاستثناء على القاعدة النحوية التي تقتضي بأن الأصل في الجملة تقدم الفعل على الفاعل لأنه في نظرهم ينزل من الكلمة منزلة الجزء ، فلا يجوز تبعاً لذلك أن يتقدم عجز الكلمة على صدرها ، والثاني : أنه لا يجوز أن يجتمع الاسم وضميره على فعل واحد لأن ذلك يؤدي الى اجتماع فاعلين لفعل واحد، فقد قيل " لم لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ؟ قيل : لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل "(١) وقال المبرد " فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) في قولك (عبد الله قام) بفعله فقد أحال من جهات منها عبد الله وزيد فكيف يرفع عبد الله ضميره ؟(٢) . وتظهر هنا مراعاة مقتضيات الصناعة النحوية والاهتمام بالشكل الخارجي للجملة ، فتمسكوا بما يشترط في الجملة الاسمية وهو أن يتصدرها اسم ، مع أن معنى الفاعل واحد سواء تقدم أو تأخر .

أما علماء الكوفة فقد أجازوا الاستثناء على القاعدة التى تقضي بتقدم الفعل اعتماداً على المعنى (٣) .

واستدلوا على تقدم الفاعل في آيات قرآنية سبقت بأدوات ، اتفق على أنها تختص بالدخول على الأفعال من ذلك قوله تعالى بصيغة الاستفهام :" أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين "(٤) .وقوله تعالى بأسلوب الشرط:- " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره "(٥) .فارتفع الفاعل دون تقدير فعل مضمر (٦) كما فعل علماء البصرة الذين نصوا على أن أدوات الشرط لا يليها الا الفعل ظاهراً او مقدراً (٧) .

---

(١) أسرار العربية ص ٧٩، وشرح الأشموني ١٣٩/١ ، والأشباه والنظائر ٦٣/٢ .

(٢) المقتضب ١٢٨/٤

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٨٥ وانظر معني اللبيب ص ٤٩٨ د. ابراهيم السامرائي الفعل زمانه وابنته ص ٢٠٥ مساهمة في تحديد الجملة الاسمية لعبد القادر المهيري حوليات الجامعة التونسية العدد ٣ ص ٧ .

(٤) يونس /٩٩

(٥) التوبة /٦

(٦) الإنصاف مسالة ٨٥

(٧) انظر الكتاب ١١٢/٣ ، والإنصاف مسألة ٨٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جماعة

وقد خَلَصَ من الدارسين الى تأييدِ فكرةِ الاستثناءِ على القاعدةِ لداعٍ بلاغيٍ والقولِ بأنَّ الجملةَ التي يتقدمُ فيها الفاعلَ على فعلِهِ ليستْ جملةً اسميةً تتكونَ من مبتدأٍ وخبرٍ ، وليست جملةً مركبةً تتكونَ من جملتين اسميةٍ وفعليةٍ ، وانما هي جملةٌ فعليةٌ تقدم فيها الفاعلُ لغرضٍ بالمعنى وهو توكيدُ مَنْ قامَ بالفعل [١] .فهذا الدكتورُ تمامُ حسّان يرى أنَّ اجتماعَ قرينةِ صيغةِ الاسمِ والعلامةِ الإعرابيةِ بالرفعِ ، وعلاقةُ الاسناد بين الفعلِ والفاعلِ كما أنَّ الفعلَ معه مُسْنَدٌ الى المفردِ الغائبِ فيشيرَ الى قرينةِ المطابقةِ [٢]. وعليه يكونَ تضافرُ هذه القرائنِ او دلائلِ المعنى في حراسةِ المعنى مما يبيحَ الاستغناءَ عن قرينةِ الرتبةِ التي تشترطُها القاعدةُ النحويةُ فلا تقفَ مانعاً دونَ فاعليتِهِ عند تقدمِهِ ، وكذلك مَنْ سارَ على النهج التحويليّ فقد رأى أنَّ تقدمَ الفاعلِ لغرضٍ بالمعنى وهو التوكيدُ الذي يُعَدُّ من أهمّ المعاني التي يتم تغييرُ مواقعِ الكلامِ في الجملةِ لتحقيقِها [٣] . لما جاءَ عن العربِ القدماءِ أنَّ العربَ إنْ أرادتِ العنايةَ بشيءٍ قَدَّمَتْه[٤] ، وعليه فإنَّ مسايرةَ مقتضياتِ الشكلِ مَنَعَتِ الاستثناءَ هنا لكنَّ مسايرةَ وجْهَةِ المعنى أباحتْهُ ، مما يعزّزُ عمقَ العلاقةِ بين الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ والدواعي المعنويةِ المقاميةِ للتراكيبِ ، ونعلمُ أنَّ الغرضَ الأساسَ من استعمالِ اللغةِ هو الفهمُ والإفهامُ والإبانةُ ، وما دامَ الفهمُ قد تحققَ وانجلى معنى الجملةِ المقصودُ بتقدمِ الاسمِ (الفاعل) فما المانعُ من اعتبارِ المتقدمِ على الفعلِ فاعلاً تقدمَ لبيانِ المعنى الحادثِ المقصودِ ومما يستوقفُنا في سياقِ الدواعي المعنويةِ والبلاغيةِ قولُهُ تعالى :

" اللهُ يستهزئُ بهم " يقولُ المنافقونَ في الآياتِ السابقةِ لها " إنما نحنُ مستهزؤُن " فجاءت الآيةُ الثانيةُ مقدماً فيها لفظُ الجلالةِ (الفاعل) للتوكيدِ وللمبالغةِ في الاستهزاءِ بهم من اللهِ عزَّ وجلّ ، فليس استهزاؤُهم بشيءٍ أمامَ استهزاءِ اللهِ فلو تأخرَ الفاعلُ لكان المعنى بأن اللهَ يستهزئُ بهم ، كما أن المؤمنين أيضا يستهزؤُونَ بهمْ .

---

(١) انظر مجلة الفكر العربي ، ص ٦-١٤ / العددان : ٨-٩ /مقال للدكتور داوود عبده ، بعنوان:التقدير وظاهر اللفظ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨١

(٣) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٧٩-١٨٠

(٤) المجلة العربية للعلوم الانسانية ص ٥٧/ الكويت العدد الثامن ١٩٨٢ مقال للدكتور خليل عمايرة بعنوان (رأي في أنماط الجملة في العربية)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أَمَّا والفاعلُ قد تقدمَ فالمعنى بأن اللهَ نَفْسَهُ يتولّى الاستهزاءَ بهم ، كان ذلك أقوى وأبلغَ ، وأكثرَ تحقيراً واستخفافاً بهم ، يقول الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسيرِ هذه الآيةِ :" فان قلتَ كيف ابتدِئَ قوله : الله يستهزئ بهم ، ولم يُعْطَفْ على الكلامِ قَبْلَه ؟ قلت : هو استئنافٌ في غايةِ الجزالةِ والفخامةِ ، وفيه أن اللهَ عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاءَ الأبلغَ الذي ليس استهزاؤهم اليه باستهزاءٍ ، ولا يُؤبَهُ له في مقابلتِهِ ، لِما يُنْزِلُ بهم من النَّكالِ ويُحِلُّ بهم من الهوانِ والذلِّ وفيه أنَّ الله هو الذي يَتَوَلى الاستهزاءَ بهم انتقاماً للمؤمنين ولا يُخْرِجُ المؤمنين أنْ يعارِضُوهم باستهزاءٍ مِثْلِهِ (١).

فالقصدُ من التقديمِ هو توكيدُ الفاعلِ ، وتوكيدُ وقوعِ الفعلِ منه ، والجُرْجَانِيُّ يذهبُ الى تقديمِ المُحَدَّثِ عنه بالفعلِ أكَدُ لإثباتِ الفعلِ له ، فَقَوْلُنا :" هما يَلْبَسانِ المَجْدَ " أبلغُ من قولنا : " يَلْبَسانِ المَجْدَ "وسببُ ذلك أنه لا يُؤْتَى بالاسمِ مُعَرًّى من العواملِ الا لِحديثٍ قد نُوِيَ اسنادُه اليه ، واذا كانَ كذلك فاذا قلتَ : " عَبْدُ اللهِ " فقد أشْعَرْتَ قلبَهُ بذلك أنَّك قَد أردتَ الحديثَ عنه ، فاذا جئتَ بالحديثِ فقلتَ مثلاً :" قامَ " أو قلت : " خَرَجَ " أو قلت :" قَدِمَ " فقد علمَ ما جئتَ به ، وقد وَطَّأتَ له وقَدَّمْتَ الإعلامَ فيه ، فدخلَ على القلبِ دخولَ المأنوسِ به ، وقَبِلَهُ قَبولَ المُتَهَيِّئِ له ، المطمئنِّ اليه وذلك لا محالةَ أشَدُّ لثبوتِهِ ، وأنفَى للشُّبَهِ ، وأمْنَعُ للشكِ ، وأدْخَلُ في التحقيقِ (٢) .

وها نحن نتلمسُ الدواعيَ البلاغيةَ في قراءةِ ابنِ مسعودٍ : " وباطلاً ما كانوا يَعْمَلُون(٣) " جعل ابنُ جني : " باطلاً " منصوبةً على المفعوليَّةِ ، والعاملُ فيها " يعملُونَ " وعدَّ "ما" زائدةً للتوكيد ، وليستدلَّ من هذه القراءةِ على جوازِ تقديمِ خبرِ كان عليها ، ووجهُ الدلالةِ أنه " إنما يَجُوزُ وقوعَ المعمولِ بحيثُ يجوزُ وقوعُ العاملِ و " باطلاً " منصوبٌ بـ" يعملونَ " والموضعَ اذا لِيعملون لِوُقوعِ مَعْمُولِهِ مُتَقَدِّماً عليه ، فكأنَّهُ قال : ويعملون باطِلاً كانوا (٤) .

---

(١) الكشاف للزمخشري دار المعرفة بيروت ١/١٨٧-١٨٨

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٠١، ١٠٢

(٣) هود /١٦

(٤) المحتسب ١/٣٢٠ وما بعدها وانظر تفسير القرطبي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والآيةُ الكريمةُ تتحدثُ عن أعمالِ الكافرينَ في الحياةِ الدنيا ، حيثُ يَسْعَوْنَ الى زخارِفِها، بغَرَضِ الاستمتاعِ بِها ،إلاَّ أنَّ ذلك لن يَجْديَهم نَفعاً في الآخرةِ : فَمِنَ الممكنِ أنْ يكونَ تقديمُ المفعولِ هنا لِغَرَضِ تحقيرِ هذهِ الأعمالِ ، واظهارِ فسادِها وبطلانِها . ومن ذلك تقديمُ المفعولِ به في قراءةِ الزُّهْرِيِّ :" ولقد صَدقَ عليهم ابليسَ ظَنُّهُ " والقراءةُ المتواتِرَةُ:" ابليسُ ظنَّهُ " (١) .

فَسَّرَ ابنُ جِنّي معنى القراءتين ، وذكر أنهما تلتقيانِ في معناهُما ، أما القراءةُ الشاذةُ فقد قال فيها :" إنَّ ابليسَ كان سَوَّل له ظَنَّه شيئاً فِيهم ، فصدَّقَهُ ظَنَّهُ في ما كانَ عَقَدَ عليه مَعَهُم من ذلك الشيءِ"(٢)، ثم ذكرَ معنى قراءةِ الجماعَةِ " فإنه كان قَدَّرَ فيهم شيئاً ، فَبَلَغَهُ منهم فَصَدَّقَ ما كان أَوْدَعَه ظَنَّه في مَعْناهُ"(٣) ، ويقول ابن جني : فالمَعنيان من بَعْدُ متراجِعان الى موضعٍ واحدٍ ، لأنه قدَّرَ تقديراً ، فوقع ما كان مِن تقديرِهِ فِيهِمْ (٤) والداعِي المعنويَّ من تقديمِ المفعولِ به في القراءةِ الشاذَّةِ وهو المبالغةُ في التوبيخِ والتحقيرِ لأعمالِ ابليسَ في إغواءِ الناسِ وجَرِّهِم الى الضَّلال ، تصديقا لقولِهِ تعالى : حيث قال :

" فَبِما أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لهم صِراطَكَ المُستَقِيمَ " (٥) ، فإبليسُ يتَرَبَّصُ بالناسِ ، يريدُ إغْواءَهُم وإضْلالَهُمْ ، وقد اتَّبَعَهُ على ذلك خَلْقٌ كَثِيرٌ، فيكون ظَنُّه بذلك قَدْ صَدَقَ فِيهِمْ.

---

(١) سبأ / ٢٠

(٢) المحتسب ١٩١/٢

(٣) المحتسب ١٩١/٢

(٤) المحتسب ١٩١/٢

(٥) الأعراف /١٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال ابنُ جني عند تعرضه لقراءةٍ من قرأ قوله تعالى : "وعُلِّمَ آدمُ الأسماءَ كُلَّها " (١) : "ينبغي أن يُعْلَمَ ما أذكرُهُ هنا ، وذلك أنّ أصْلَ وضعِ المفعولِ أن يكونَ فضلةً بعدَ الفاعلِ كضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ، فإذا عَناهُم ذِكْرُ المفعولِ قَدَّمُوهُ على الفاعلِ ، فقالوا : ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ ، فإذا ازدادتْ عنايَتُهُمْ به قَدَّمُوهُ على الفعلِ الناصبِه ، فقالوا عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ ، فإن تظاهرتِ العنايةُ به عَقَدُوهُ على أنّه رَبُّ الجملةِ وتجاوَزُوا به حَدَّ كَوْنِهِ فَضْلَةً ، فقالوا : عمروٌ ضربَهُ زيدٌ ، فجاؤا به مجيئاً يُنافِي كَوْنَه فَضْلَةً ، ثم زادُوه على هذه الرُّتْبَةِ ، فقالوا عمروٌ ضَرَبَ زيدٌ ، فحذفُوا ضميرَه ونَوَّهُوا ولم يَنْصِبُوهُ على ظاهرِ أمْرِهِ ... ثم إنهم لم يَرْضَوْا له بهذه المنزلةِ حتى صاغُوا الفعلَ لهُ ، وبَنَوْهُ على أنّه مَخصوصٌ به، وألْغَوْا ذكرَ الفاعلِ مُظْهَراً أو مُضْمَراً ، فقالوا : ضُرِبَ عمروٌ ، فأطْرَحَ ذِكْرَ الفاعلِ البَتَّةَ ... وكذلك قولُهُم : ضُرِبَ زيدٌ ، إنما الغرض منه أنْ يُعْلَمَ أنه مُنْضَرِبٌ ، وليس الغَرَضَ أن يُعْلَمَ مَنْ الذي ضَرَبَهُ"(٢) .

وهاهو ذا الزمخشري يَرى في كَثيرٍ من المواطِنِ أن التقديمَ ذو مَزِيَّةٍ في تقويةِ الحكمِ في ذهنِ السامعِ، ومضمونِ الكلامِ فيقول _ مثلاً _ في قوله عز وجل : " وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ "(٣) .

---

(١) البقرة / ٣١

(٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنهما : ١/٦٥،٦٦،١٠٤ ، ٢٢٢ ، ٣٦٢ ، ٢٨٤/٢

(٣) الحشر / ٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" فإن قلتَ : أيُّ فرقٍ بين وَظَنُّوا أَنَّ حصُونَهُمْ تَمْنَعُهُم أو مانِعَتُهُمْ ، وبين النَّظْمِ الذي جاءَ عليه ؟ قلت : في تقديمِ الخبرِ على المبتدأ دليلٌ على فَرطِ وثوقِهِمْ بحصانَتِها ومَنَعِها إيّاهم ، وفي تصييرِ ضميرِهم اسْماً لأنّ وإسناد الجملة إليه دليلٌ على اعتقادِهم في أنفُسِهم أنهم في عِزَّةٍ ومَنَعَةٍ لا يبالي معها بأحَدٍ يتعرضُ لهم أو يطمعُ في معاداتِهم وليس ذلك في قولِك : وظنوا أن حَصونَهم تَمْنَعُهُم "(١) .

ويذكرُ العِنايةَ – أيضاً – في تفسيرِهِ لقولـه تعالى : " أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ (٢) " فيقول : " فإنْ قلتَ : لِمَ أُخِّر هواه ، والأصل قولُك : اتخذ الهَوَى إلهـاً ؟ ما هو إلا تقديمُ المفعـولِ الثـاني على الأولِ للعنايةِ ، كما تقول : علمتُ منطلِقاً زيداً لفضلِ عنايتك بالمنطلِقِ " (٣) . كما ويبرزَ الداعي البلاغيَّ (التخصيصُ) حينَ مثَّل الجرجانيُّ بالمثَلِ المشهورِ : شرُّ أهرَّ ذا نابٍ " (٤) لتأكيدِ ما ذكره من تخصيصِ الجنس فقال : إنما قدم "شر" لأن المرادَ أن يُعْلَمَ أن الذي أَهَرَّ ذا ناب هو من جِنسِ الشرِّ لا من جنسِ الخيرِ ، فجرى مَجْرى أنْ تقولَ : " رجلٌ جاءني " ، تريد أنَّهُ رجلٌ لا امرأةٌ ، وقول العلماءِ إنه إنما يَصْلُحُ ، لأنه بمعنى " ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ " (٥) .

---

(١) الكشاف ٤/٨٠

(٢) الفرقان / ٤٣

(٣) الكشاف ٣/٩٣ وانظر ١/١٣٢، ٣١٨ ، ٤٤١ ، ٢/١٤٥ ، ٣٨٤ ، ٤٩٥

(٤) مجمع الأمثال ، أحمد بن إبراهيم الميدانيُ (٥١٨هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الجيل بيروت لبنان ط ٢، ١٩٨٧

(٥) دلائل الإعجاز : ص ١٤٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فتقديمُ النكرةِ في المَثَلِ ، وبناءُ الفعلِ عليها ، أفادَ تخصيصَ الجنسِ ، أي أن الذي أهرَّ الشَّبُعَ هو من جِنسِ الشَّرِّ ، لا من جنس الخيرِ وإجازةُ العلماءِ للابتداءِ بالنكرةِ في المَثَلِ المذكورِ لتخصيصِ الجنسِ فقال : بيانُ ذلك : ألا ترى أنك لا تقولُ : "ما أتاني إلا رجلٌ" ، إلا حيث يتوهمُ السامعُ أنه قد أتتكَ امرأةٌ .ذلك لأن الخبرَ بنَقْضِ النفي يكونَ حيثُ يرادُ أن يُقصَرَ الفعلُ على شيءٍ ، ويُنْفَى عما عداهُ . فإذا قلتَ : "ما جاءَني إلا زيدٌ" ، كان على المعنى أنك قد قَصَرتَ المَجِيءَ على زيدٍ ، ونفيتَهُ عن كل من عداه ، وإنما يُتَصَوَّرُ قَصْرُ الفعلِ على معلومٍ ، ومتى لم يُرَدْ بالنَّكِرَةِ الجنسُ ، لم يقفْ منها السامعُ على معلومٍ ، حتى تزعمَ أني أقْصُرُ الفعلَ عليه، وأُخبرَهُ أنه كان منه دونَ غيرِهِ[1] .

فتقديمُ النكرةِ في المَثَلِ يفيدُ تخصيصَ الجنسِ ، فلو قلت : " ما أتاني إلا زيدٌ " فمضمونُ الجملةِ أنك خصصتَ زيداً بالمَجِيءِ ، و قصرتَ الفِعْلَ عليه ، ونفيتَهُ عن غَيْرِهِ ، وعليه فقد تَرَجَّمَ الاستثناءُ على القاعدةِ في إطارِ التقديمِ والتأخيرِ إحساسُ النحاةِ أنَّ تغييرَ الرتبةِ من العناصرِ التي تسهمُ في جودةِ نظمِ العبارةِ إنْ وُظِّفَ توظيفاً دقيقاً فهو لم يأتِ عَرَضاً وانما استدعاهُ السياقُ ومتطلباتُهُ ، وكذلك الحرصُ على إبرازِ مواطنِ جمالِ الأُسلوبِ فهو وَسيلةٌ يستعينُ بها الفصحاءُ من أَهْلِ اللغةِ لأداءِ المفارقاتِ الدقيقةِ التي يَعْجَزُ عن أدائها الشكلُ المِعياريُّ للقاعدةِ ، باعتبارِ أنَّ اللغةَ وسيلةٌ من وسائلِ الاتِّصالِ ، تكشفُ عن أفكارِ الناسِ ، وعما تخفيهِ نفوسُهم من مشاعرَ وأحاسيسَ.

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٤٣ -١٤٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولنقفْ قليلاً على ما وقفَ عليه الجرجانيُ من أمثلةٍ نتبينُ خلالَها أنَ التقديمَ أسهمَ إسهاماً كبيراً في جمالِ العبارةِ، من ذلك قولُه تعالى : أبشراً منّا واحداً نتبعُهُ " (١) فرأى أنَ تقديمَ المفعولِ والفعلُ مضارعٌ، أفادَ إنكارَ أن يكونَ المفعولُ وهو "بشرٌ" بمثابةِ أنَ يتبعَ " وذلك لأنَهم بنوا كفرَهم على أنَ مَنَ كانَ مثلَهم بشراً ، لم يكنْ بمثابةِ أنَ يُتَبَعَ ويطاعَ ، وينتهي إلى ما يأمرُ ويُصَدَّقَ أنَهَ مبعوثٌ من الله تعالى فإنَهم مأمورون بطاعتِهِ (٢) . فقد تشكلتْ الآيةُ الكريمة تَبَعاً لما في نفوسِ ثمودَ من كفرٍ بما جاء بهِ نبيّهم ، و إستعلاءً عليه ، و على من تَبعَهُ ، ولقد كانَ التنكيرُ عنصراً من عناصرِ الجمالِ في العبارةِ، وهو يقومُ هنا بوظيفةٍ بارزةٍ في بيانِ المعنى و دلالاتِهِ الايجابيةِ ، فقد " نَكَّروه حيث قالوا أبشراً ولم يقولوا أنتبعُ صالحاً أو الرجلَ المدعيَ النبوةَ او غيرَ ذلك من المُعَرَّفات " (٣) .

إنِ للتنكيرِ – مع ذلك – أغراضاً بلاغيةً يومِيءُ إليها المتكلِّمُ، فقد يأتي التنكيرُ للدلالةِ على الوَحْدَةِ وأن المرادَ شخصٌ واحدٌ لا أكثرَ ، وربَما يأتي للدلالةِ على والى جُلِّ هذه الأغراضِ قد فطنَ سيبويْهِ ، و أشار إليها في قوله : " يقولُ الرجل : أتاني رجلٌ ، يريدُ واحداً في العددِ لا اثنين ، فيقال ، ما أتاك رَجُلَ ، أي أتاك أكثرُ من ذلك

---

(١) القمر / ٢٤

(٢) دلائل الإعجاز / ١٢٢

(٣) التفسير الكبير ٢٩/٥٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو يقول : أتاني رجلٌ لا امرأةٌ ،فيقال : ما أتاكَ رجلٌ ، أي امرأةٌ أتتكَ ، ويقول : أتاني اليومَ رجلٌ ، أيٌّ في قوّته ونفاذِهِ ، فيقول : ما أتاك رجلٌ ، أى أتاكَ الضعفاءُ ... ولو قلت ... ما كان مثلُك أحداً على وجه تصغيرِه ، فتصيرَ كأنك قلت : ماضَرَبَ زيداً أحدٌ ، ما قَتَلَ مثلُك أحداً " (١) . ثم يقول مبيناً حال ذلك في التقديمِ والتأخيرِ والحُسْنِ والقبحِ " والتقديمِ والتأخيرِ في هذا بمنزلتِهِ في المعرفةِ و ما ذكرتُ لك من الفعلِ (٢) . وحَسُنَتِ النكرةُ ههنا في هذا البابِ لأنك لم تجعلِ الأَعرَفَ في موضعِ الأَنكَرِ ، وهما مُتكافِئانِ كما هو معلومٌ أنّ النحاةَ ذهبوا في مثلِ قوله تعالى:"وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَ نَذِيراً" (٣). إلى منعِ تقديمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بحرفِ جرٍّ أَصليٍّ، لأن الحالَ هنا تتأخرُ عن صاحبِها وجُوباً وذلك لأنَّ الفعلَ لا يتعدّى إلى مفعولِهِ إلا بحرفِ جرٍّ ،فلا يجوزُ أنْ يعمَلَ في الحالِ قبل ذِكرِ الحرفِ،إذ قال سيبويه:"ومن ثَمَّ صار"مررتُ قائماً بِرجلٍ"لا يجوزُ،لأنه صارَ قبلَ العاملِ في الأسمِ وليس بِفعلٍ،والعاملُ الباء،ولو حَسَنَ هذا لَحَسُنَ: " قائماً هذا رجلٌ " فإن قال:أقولُ:"مررتُ بقائماً رجلٍ"،فهذا أَخبَثُ من قِبَلِ أنه لا يَفصِلُ بين الجارِّ والمجرورِ "(٤) وقال المبرّد:"وتقول :" مررتُ راكباً بزيد " إذا كان " راكباً " لك ، فان أَرَدتَ أن يكونَ لـ(زيد) لم يَجُزّ ، لأن العاملَ الباءُ ، فعلى ما ذكرتُ لك يَجْري البابُ " (٥).

---

(١) الكتاب:١/٥٥،٢٠٣، ٢/٢٩ ، ومناهج البحث البلاغي ص٥ ، وأثر النحاة في البحث البلاغي:ص ١٠٣

(٢) الكتاب :١/٣٤ ،٤٩، ٥٠

(٣) سبأ /٢٨

(٤)الكتاب ٢/١٢٤

(٥) المبرد ٧٤/١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والشواهدُ الشعريةُ التي جاءتْ فيها الحالُ متقدمةً على صاحبِها المجرورِ كانت عُرْضَةً للتأويلِ [١] او الحكمِ عليها بالضرورةِ [٢] من قِبَلِ النحاةِ. إلا أنّ ابنَ مالكٍ أجازَ تقدُّمَ الحالِ على صاحبِها المَجْرُورِ، إذ قال في ألفيته :

وَسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، ولا أَمْنَعُه ، فَقَد وَرَدْ

وعَلَّقَ بقولِهِ:" مذهبُ جمهورِ النحويين أنّه لايجوزُ تقديمَ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بحرفٍ . فلا تقولُ في "مررتُ بهندٍ" . ثم أضاف : " وذهَبَ الفارسيُّ وابن كيسان،وابنُ برهانَ ،إلى جوازِ ذلك ، وتابعهمُ المصنِّفُ لورودِ السماعِ بذلك[٣] ومنه قوله :

لَئِنْ بَرَدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً إليَّ حبيباً ، إنّها لَحَبِيبُ [٤]

ف (هيمانَ) و (صادياً) حالان من الضميرِ المجرورِ ب (إلى) ،وهو الياءُ ، وقوله :

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرغاً بِقَتْلِ جِبَالِ [٥]

(فِرغاً) حالٌ من (قَتْل) .

---

(١) انظر شرح الاشموني ١/٤٢٠-٤٢٢

(٢) أوضح المسالك ٣/٩٠

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤

(٤) نسب لكثير غزة في ٣/١٥٦

(٥) لطليحة بن خويلد الاسدي في العيني ٣/١٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما طالعنا من يبينَ أثرَ تقديمِ الحالِ على صاحبها في المعنى ، ففي قوله تعالى :" وما أرسلناك إلا كافةً للناس " .

(كافةً) بمعنى (عامّة) في الآيةِ الكريمةِ ، أي : أرسلَ الله سيدنا محمداً إلى الناسِ عامةً ، لا يخرج منهم أحَدَ ، أي : الى العربِ والعجمِ وسائرِ الأممِ ، ولما كانتِ الحالُ هي مركزَ العنايةِ ، والاهتمامَ بها أكثرَ من بقيةِ مفرداتِ الجملةِ قُدِّمَتْ لتأكيدِها ،قال ابن عطية : " كافةً حالٌ من الناسِ قُدِّمَتْ للاهتمامِ " (١) .

ورأى القرطبيُّ ت (٦٧١هـ) أنّ في قولِهِ تعالى تَقْديماً وتَأْخيراً فقال:قولُهُ تعالى :- " وما أرسلناك إلا كافةً للناس"أي وما أرسلناك إلا للناسِ كافةً ، ففي الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ (٢) . وهو الداعي المعنويُّ البلاغيُّ الذي لَحَظَهُ القُرْطُبيُّ إثرَ تقدمِ المفعولِ على المضافِ إليه (٣) في قراءةِ ابنِ عامرٍ لقوله تعالى :

"وكَذَلِكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المُشْرِكينَ قَتْلُ أولادَهُم"(٤) برفعِ القتلِ ونصبِ الأولادِ وجرِّ الشركاءِ " .

---

(١) البحر المحيط ٢٨١/٧

(٢) الجامع لاحكام القرآن ٣٠٠/١٤-٣٠١

(٣) الجامع لاحكام القرآن ٩٣/٧

(٤) سورة الأنعام،والقراءة ببناء (زُيِّنَ)للمجهول،ورفع (قتل)وجر(شركائهم)على اضافته ل(قتل) قراءة ابن عامر في السبعة لابن مجاهد ٢٧٠،والنشر لابن الجزرى ٣٦٢/٢،والبحر ٢٢٩/٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلكَ زيّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلَ أولادَهم شركائِهم " على إضافةِ القتلِ الى الشركاءِ مع أنها القراءةُ التي فيها قال النحاس :" وأما ماحكاهُ أبو عبيدٍ عن ابنِ عامرٍ وأهلِ الشامِ فلا يجوزُ في كلامٍ ولا شعرٍ ، وإنما أجازَ النحويّونَ التفريقَ بينَ المضافِ والمضافِ اليه بالظرفِ ، لأنه لايَفصَل ، فأما الأسماءُ غيرَ الظروفِ فَلَحْنٌ" (١) .وقال مكي : " وهذه القراءةُ فيها ضعفٌ للتفريقِ بين المضافِ والمضافِ اليه ، لأنه إنما يجوزُ مثل هذا التفريقِ في الشعرِ مع الظروفِ لاتساعِهم فيها وهو في المفعولِ به في الشعرِ بعيدٌ،فإجازته في القراءةِ أبعدُ "(٢).

ومما يعزّز هذا الداعي المنسجمِ مع طبيعةِ اللغةِ وخصائصها وهذهالعنايةوالاهتمام بالمتقدمِ كونَها قراءةً متواترةً وثبتتْ عن رسولِ الله ، وماثبتَ عنه صلى الله عليه وسلم هو الصحيحُ الفصيحُ وكثرةُ الشواهدِ المؤيدةِ لهذه القراءةِ .

وأرى مما ذهب اليه المُجَوّزُون لورودِ السماعِ به ولكثرةِ ادلتهوشواهدِه ولأهمية التقديمِ والتأخيرِ في المعنى في العربيةِ إذْ يعطي الجملةُ مرونةً في تغييرِ رتبةِ عناصرها حَسْبَ مايقتضيهِ المعنى ، وتدعوَ الحاجه اليه ، مما ينسجمُ مع روحِ اللغةِ وطبيعتِها .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٧

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما ويبرزُ الداعِي المعنويّ البلاغيّ في الاستثناءِ على قاعدةِ عدمِ جوازِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ بغيرِ إعادةِ الجارّ في قراءةِ همزةِ أحدِ القرّاءِ السبعةِ بالخَفْضِ في (والأَرْحامِ) عطفاً على الضميرِ المجرورِ في قولِهِ (به) ، بغيرِ إعادةِ الجارّ في :-" واتقوا اللهَ الذي تساءَلون به والارحامِ " [١] حين رَدّ القرطُبيُّ على قول القُشَيريّ : وقد أقيل هذا إقسام بالرحم،أي : أتقوا الله وحقّ الرحم ، كما تقول : أفعلُ كذا وحقّ أبيك ، وقد جاءَ في التنزيل : " والنجمِ " " والطورِ " " والتينِ " " لعمرُك " ويقول بعد ذلك : وهذا تكلّفٌ " [٢] قائلاً : " لاتكلّفَ فيه ، فإنه لايَبْعُدُ أنْ يكونَ (والارحام) من هذا القبيلِ ، فيكون أقسمَ بها كما أقسمَ بمخلوقاتِه الدالةِ على وحدانيتِهِ وقدرتِهِ تأكيداً لها حتى قَرَنَها بنفسهِ والله أعلمُ " ويكمل " ولله أن يقسم بما شاء ويمنعُ ماشاء فلا يَبْعُدُ أنْ يكونَ قَسَماً، والعربُ تُقْسِمُ بالرَّحِمِ[٣] .

وهذا الداعِي البلاغيُّ (التأكيدُ) يلتقي مع طبيعةِ اللغةِ واستعمالاتِها .

---

(١) النساء /١

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٥/٤

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٥/٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأخيراً ، فإنني أكتفي بما أوردتُ من حديثٍ عن الدواعي البلاغيةِ بسببِ اتساعِ الموضوعِ وحاجتِهِ إلى دراسةٍ مستقلةٍ ولأنهُ موضوعٌ شائعٌ في اللغةِ ومتفرعٌ كثيراً ، لاتصالِهِ بموضوعاتٍ بلاغيةٍ وسياقيةٍ وفنيةٍ ليس هنا مجالُ التوسعِ في الحديثِ عنها خاصةً ونحنُ أمامَ لُغَةٍ واسعةٍ ذاتِ نصوصٍ لا حصرَ لها ، كلُّها جميلٌ وبليغٌ ، شهدَ لها اللهُ تعالى في كتابه العزيزِ بأنها (لسانٌ عربيٌّ مبينٌ) وشهد لها كُلُّ ناقدٍ عادلٍ من أهلِها أو مِنْ غيرِهِمْ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمـــة

بعدَ هذا التطوافِ حولَ ظاهرةِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ عند علماءِ النحوِ العربِ، وما بحثناهُ مطوّلاً من أُسَسِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ في الفصلِ الأول ، وما طرأَ من استثناءٍ على قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ في الفصلِ الثاني ، والدواعي المعنويةِ والسياقيةِ والبلاغيةِ الجَماليةِ التي أَوجدتَ ظاهرةَ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ في الفصلِ الثالثِ . نودُّ أن نَضَعَ في هذه الخاتِمَةِ أَبْرَزَ ما وصلنا إليه من نتائج :

لايمكنُ للعربيةِ باعتبارِها ظاهرةً انسانيةً اجتماعيةً ان تبقى رهينةَ قواعدَ نحويةٍ شكليةٍ تُرَكِّزَ في عمومِها على العواملِ النحويةِ الإعرابيةِ وافتراضِ الأُصولِ الذهْنِيَّةِ وإنزالِها منزلةَ الحقائقِ البَدَهِيةِ المُسَلَّمَةِ، كما لا يمكنُ لِقَواعدِ هذه اللغةِ أَنْ تكونَ قوالبَ مَقيسةً تنطبقُ على كافةِ أساليبِها واستعمالاتِها ونصوصِها الشعريَّةِ والنثريَّةِ، أو قانوناً ثابتاً ينبغي الخضوعُ المطلقُ له،ذلك لانها مُجَرَّدُ وصفٍ لنواحي الاشتراكِ بين الظواهرِ اللغويةِ في العربيةِ ، وهي قابلةٌ للتغييرِ والتبديلِ كلما دعتِ الحاجةُ إلى ذلك تَمَشّياً مع التطورِ اللُّغَوِيّةِ

- إنَّ تَشَكُّلَ الاستثناءاتِ الخارِجَةِ على نطاقِ القواعدِ النحويةِ هو في حقيقتِهِ خروجٌ على مستوى التقعيدِ المُطَّرِدِ وليسَ خروجاً على مستوى الاستعمالِ وسَنَنِ العربيةِ.

- اتسمتْ النصوصُ المستثناةُ على القواعدِ النحويةِ بأنّها تقومُ على ركيزةٍ رئيسةٍ تنبثقُ من روحِ اللغةِ وبكل ما يتصلُ بالإفادةِ والتعبيرِ عن أفكارِ متكلميها وأحاسيسِهم المنسجمةِ مع المقامِ الذي استعملتْ فيه تلك النصوصُ اللغويةُ، كما اتسمت بأنها تكويناتٌ فنيةٌ جماليةٌ تعكسُ ما تَتَّسِمُ به العربيةُ من تنوعٍ في أساليبِ تعبيرِها ، إذ لا يمكنُ أنْ تكونَ لغةَ الأمّةِ وصورةُ حياتِها ومستودَعُ أفكارِها ألفاظاً مجرّدةً عن معانيها وقوالبَ متحجرةً محدودةً .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إنّ كثرةَ الشواهدِ والنصوصِ اللغويةِ الصحيحةِ والمستنبطةِ على القواعدِ النحويةِ يقتضي إعادةَ النظرِ في القواعدِ المعياريةِ المطردةِ لا إعادةَ النظرِ في اللغةِ والتشكيكَ في مصداقيةِ استعمالاتِها ونصوصِها والحكمِ عليها باحكامٍ غيرِ محددةٍ من مثل : الشذوذِ والضرورةِ والقلةِ والندرةِ اوزجّها في براثنِ التأويلِ لا سيما أنّ ما انتهى إلينا مما قالته العربُ إلا أقلّه.

وعليه فمِنْ عَدَمِ الموضوعيةِ في التقعيدِ محاكمةُ النصوصِ اللغويةِ بالخطأ أو الصوابِ في ضَوْءِ قوالبَ محددةٍ وُضِعَتْ بناءً على استقراءٍ غَيْرِ وافٍ، ونصوصٍ مختارَةٍ. لا سيما أنّ في اللغةِ خصوصياتٍ لهجيةً واضحةً لا يمكن للقاعدةِ المعياريةِ التحكمُ فيها أو الحكمُ على صحّتِها أو خَطَئِها .

- إن اللغةَ صرحٌ شامخٌ أَصيلٌ فالتباينات في إصدارِ الأحكامِ النحويةِ والاختلافُ في وجهاتِ النظرِ حولَها هي أمورٌ توجّهَ مستخدِمي اللغةِ وطُرُقِ الإفادةِ منها ولا توجّهُ اللغةَ نَفْسَها أو تُغَيِّرُ في جوهرها .

- وأخيراً فإن هذا البحثَ لا يدْعُو إلى التقليلِ من احترامِ نحاةٍ معيّنين أو التقليلِ من شأنِهم بل الحقُّ أنّهُ يجبُ عَدَمُ التعصّبِ لرأيٍ مُعَيَّنٍ بل يُنْظَرُ إلى قيمةِ كلّ جُهْدٍ بمقدارِ اتّصالِه بتَجْسِيمِ المعنى ومُراعاةِ خُصُوصِيّاتِ اللغةِ: الاستعماليةِ والسياقيةِ والجَمَاليةِ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المصادر والمراجع

القـــرآن الكريـــم

إبراهيـم السـامرائي : التطوير اللغوي التاريخي ط ١ ، بيروت ، ١٩٨١ .

إبراهيـم السـامرائي : الفعل زمانه وأبنيته ، ط ٣ مؤسسة الرسـاله ، بيروت ١٩٨٣

إبراهيـم السـامرائي : من سعة العربية ، ط ١ دار الجيل ١٩٩٤ بيروت .

ابراهيـــم أنيـــس : في اللهجات العربية مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٣٧

إبراهيـــم أنيـــس : من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو المصريه ، مصر ، د.ت

إبراهيـم مصطفـــى : إحياء النحو مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ القاهره .

البغدادي : خزانة الأدب ولب لباب العرب ، بولاق ١٢٩٩ هـ
(عبدالقادر بن عمر)

إبـــن الانبـــاري : (أبو البركات عبدالرحمن بن محمـد – ٥٧٠ هـ) أسرار العربية ، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٧٧ هـ .

إبـــن الانبـــاري : الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السوريه ، دمشق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إبـــن الانبـــاري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي ، د.ت .

إبـــن الانبـــاري : البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق طه عبدالحميد ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٩ م .

إبـــن الأنبـــاري : لمع الأدلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السوريه ، ١٩٥٧م .

إبـــن الأنبـــاري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهره ، ١٩٦٧م .

إبـــن الجـــزري : (شمس الدين محمد بن محمد) (٨٣٣هـ) النشر في القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .

ابـــن جنـــي : (أبو الفتح عثمان – ٣٩٢ هـ) الخصائص ، تحقيق محمد النجار ، دار الكتب المصريه ، القاهره ، ١٩٥٢، ١٩٥٦م

ابـــن جنـــي : اللمع في العربية ، تحقيق حامد مؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥ .

ابـــن جنـــي : اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، الكويت ، ١٩٧٢م

إبـــن جنـــي : المنصف شرح التصريف ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابـــــن جنـــــي : المحتسب ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلاميه تحقيق على النجدي نـاصف ، عبدالحليم النجـار ، عبدالفتـاح شـلبي ١٣٨٦ هـ ، القاهرة .

إبـــــن جنـــــي : سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٤ م .

إبـــــن جنـــــي : الخصائص ، تحقيق محمـد علـي النجـار ، دار الكتـاب العربي ، ١٩٥٢ م بيروت .

إبـــــن الســـــراج : (أبو بكر محمد – ٣١٦ هـ) الاصول في علم النحو ، تحقيق عبدالحسين الفتلـي ، مؤسسـة الرسـاله ، ١٩٨٥م بيروت .

ابـــــن الشـــــجري : (ابو السعدات هبة الله بن علي البغدادي – ٥٤٢ هـ) الأمالي الشجرية ، دار المعارف النظاميه بحيدر أبـاد ، ١٣٤٩ هـ .

ابـــــن الحـــــاجب : كتاب الكافيه في النحو ، الجزء الثاني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي بيروت .

ابن حجر العسـقلاني : تهذيب التهذيب ، حيدر أباد ، دائـرة المعـارف النظاميـه ، ١٣٢٥هـ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابـــن خالويـــه : حجة القراءات السبع ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، بيروت ، ١٩٧١م.

إبـــن خلـــدون : (عبدالرحمن بن محمد) مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبدالواحد وافي ، دار نهضة مصر ، مصر .

ابـــن خلكـــان : (أبو العباس أحمد بن محمد) وفيات الأعيان ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٤٨م .

ابـــن دريـــد : جمهرة اللغة ، حيدر أباد ١٣٥٠ هـ .

ابـــن الســـراج : الأصول في النحو ، تحقيق عبدالحسين الفتلي – مؤسسة الرساله – بيروت .

ابن سنان الخفاجي : سر الفصاحه ، تحقيق عبدالمتعال الصعيدي ، مكتبة محمد علي ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

ابـــن عصفـــور : (أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي – ٦٦٣هـ) الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، ١٩٧٠م.

ابـــن عصفـــور : المقرّب ، تحقيق أحمد عبدالستار وآخرون ، مطبعة العاني ١٩٧١م بغداد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابـــن عصفـــور : شرح جمال الزجاجي ، تحقيق وزارة الاوقاف والشؤون الدينيه ، بغداد ، ١٩٨٢ م .

ابـــن عقيـــل : بهاء الدين عبدالله (٧٦٩هـ) شرح الألفية ، تحقيق محمد يحيى الدين عبدالحميد دار العلوم الحديثه بيروت .

ابـــن فـــارس : الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق أحمد صقر ، المطبعة السلفيه بالقاهرة ، ١٩١٠ م .

ابـــن قتيبـــة : تفسير غريب القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار الكتب العلميه .

ابـــن قتيبـــة : أدب الكاتب ، دار صادر ، طبع ليدن ١٩٦٧م بيروت .

ابـــن كثـــير : تفسير القرآن العظيم ، دار إحياء الكتب العربيـة ، دار الاندلس – بيروت .

ابـــن مـــالك : (أبو عبدالله جمال الدين الطائي) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٧م القاهره.

ابـــن مـــالك : الألفية ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٥٨م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إبـــن مجـــاهد : كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانيه – القاهرة .

ابن مضاء القرطبي : الردّ على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار الفكر العربي.

ابـــن منظـــور : (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري) لسان العرب ، ط . بولاق ، ١٣٠٧ هـ .

ابـــن النـــاظم : شرح ألفية أبن مالك ، المطبعة العلويه بالنجف الاشرف ، ١٣٤٢هـ .

ابـــن هشـــام : (أبو محمد عبدالله جمال الدين الانصاري ٧٦١هـ) الاعراب عن قواعد الإعراب ، تحقيق رشيد العبيدي ، دار الفكر ، بغداد ١٩٧٠م .

ابـــن هشـــام : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

ابـــن هشـــام : شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ط٤ ، ١٩٤٨م .

ابـــن هشـــام : شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية ، القاهرة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابـــــن هشـــــام : مغني اللبيب ، تحقيق مازن مبارك وزميلـه دار الفكـر ١٩٧٩ بيروت .

ابـــــن يعيـــــش : (أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علـي – ٦٤٣هـ) شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت .

ابـو حيـان الاندلسـي : (محمد أثير الدين الغرناطي) (٧٥٤هـ) البحر المحيط ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٣هـ .

أبو عباس الفارسـي : (٣٧٧هـ) الحجّة للقراءة السبعه ، تحقيق بـدر الديـن قهوجي وبشير جويجان في دار المأمون ١٩٨٤ م دمشق .

أحمـد مختـار عمـر : البحث اللغوي عند العرب ، دار المعـارف بمصـر ، ١٩٧١م .

أحمـد مختـار عمـر : علم الدلاله ، مكتبة دار العروبه ، الكويت ، ١٩٨٢ .

الزركشـــــــي : بدر الدين محمد بن عبدالله (٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد ابوالفضل ابراهيم ، دار المعرفـه ١٩٧٢م ، بيروت .

الأزهـــــــري : تهذيب اللغة ، تحقيق أحمد عبدالعليم ، مراجعـة علـي البجاوي ، الدار المصرية للتأليف القاهره .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأزهـــــــــري : (الشيخ خالد الأزهري) شرح التصريح على التوضيح ، دار أحياء الكتب العربية .

الأســـــــــترابادي : شرح كافية ابن الحاجب ، دار الكتب العلميه الطبعة الثالثه (رضي الدين) ١٩٨٢م – بيروت .

اســـماعيل عمـــايره : المستشرقون والمناهج اللغويه ، عمان ، ١٩٩٢م .

الاشـــــــــموني : (نور الدين ابن الحسن علي بن محمد) ٩٢٩هـ ، شرح الأشموني على الألفية ، نشر محمد محي الدين عبدالحميد ط ١ ، النهضة المصرية ، ١٩٥٥م .

الأنبـــــــــاري : ابي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ) أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، طبعة المجمع العلمي العربي ١٩٥٧م دمشق .

الأنبـــــــــاري : الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد المكتبه العصريه بيروت ١٩٨٧م .

أنيـــس ابراهيـــم : من أسرار اللغة مكتبة الانجلو ١٩٦٦م .

براجستراســـــــر : التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبدالتواب ، القاهرة ، ١٩٨٢م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البغـــــــــــدادي : (١٠٩٣هـ) ، خزانة الأدب ، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ مصر.

التـــــــــــبريزي : (٥٠٢هـ) شرح الحماسه ، عالم الكتب بيروت .

تمـــــام حســـــان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، دار الثقافه ، الدار البيضـاء – المغرب .

تمـــــام حســـــان : الأصـول ، دار الثقافـه الطبعـة الاولـى ١٩٨١م ، الـدار البيضاء .

تمـــــام حســـــان : اللغـة بيـن المعياريـة والوصفيـه ، دار الثقافـه ، الـدار البيضاء ١٩٥٨م .

تمـــــام حســـــان : منـاهج البحث فـي اللغـة ، مكتبـة الانجلـو المصريـه ، ١٩٥٥.

الثعـــــــــالبي : (أبـو منصـور عبدالملك بـن محمـد) فقـه اللغـة ، مطبعـة الاستقامه ، مصر ، د. ت .

ثعلـــــــــــب : (ابـو العبـاس أحمـد بـن يحيـى ثعلـب) مجـالس ثعلـب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر .

الجـــــــــاحظ : أبو عثمان ، البيـان والتبيـين ، تحقيـق عبدالسـلام هـارون ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف ١٩٦١م القاهرة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجـــــــــاحظ : ابو عثمان ، الحيوان ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦هـ مصر .

الجرجـــــــــاني : عبدالقاهر (٤٧١هـ) المتقصد في شرح الايضاح ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجـان ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م العراق .

الجرجـــــــــاني : عبدالقاهر (٤٧١هـ) دلائل الاعجـاز ، تحقيـق الدكتـور رضوان الدايه والدكتور فـايز الدايـه ، دار قتيبـه ، الطبعـة الاولى ١٩٨٣ م دمشق .

جـــــلال الديـــــن السيوطي : ت (٩١١هـ) الإتقان في علوم القرآن ، ط٢ القـاهره ، ١٣٥٤هـ .

جـــــلال الديـــــن السيوطي : الاشباه والنظائر في النحو ، حيدر أباد ١٣٥٩هـ .

جـــــلال الديـــــن السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهره ، د.ت

جـــــلال الديـــــن السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

جـــــلال الديـــــن السيوطي : همع الهوامع ، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلميه ، الكويت ، ١٩٨٠م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــلال الديـــن السيوطي : الأقتراح ، تحقيق أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة ، ١٩٧٦م .

الجوزيـــــــة : أبن قيم (٧٥١هـ) ، بدائع الفوائد ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

جـــون ليونـــز : نظرية تشومسكي اللغويه ، ترجمة حلمي خليل ، دار المعرفة ، الاسكندريه ، ١٩٨٥م.

حســـن ظاظـــا : اللغة والانسان ، دار المعارف ، مصر ١٩٧١م .

حســـن ظاظـــا : اللغة والنحو ، ط ١ ، ١٩٥٢م .

حســـن عـــون : دراسات في اللغو والنحو العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٩ .

الحمـــــــوز : (عبدالفتاح) ، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم ، دار عمار ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٦م .

الحمـــــــوز : (عبدالفتاح) مواضع اللبس في العربية وامن لبسها ، مؤته للبحوث والدراسات المجلد الثاني ١٩٨٧م .

خـــالد الأزهـــري : التصريح على التوضيح ، القاهره ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهره .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خـــالد الازهـــري : شـرح التصريـح علـى التوضيـح ، المطبعـة الازهريـة المصريه ، ١٣٢٥هـ .

الخطـــــــــابي : بيـان اعجـاز القرآن الكريـم ، تحقيـق محمـد خلـف اللـه والدكتـور محمـد نغلـول سـلام ، دار المعـارف ١٩٦٨م القاهره .

الخليـل بـن احمـد : معجم العين ، تحقيـق عبدالله درويش ، مطبعـة العـاني ، بغداد ، ١٩٦٧م .

خليـــل عمـــايرة : في نحو اللغة العربية وتراكيبها ،عالم المعرفه ، الطبعـة الاولى ، جدة ، ١٩٨٤م .

داود عبـــــــده : ابحاث في اللغة العربية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٣م

دي سوســـــــير : دروس في الألسنية العامـه ، ترجمـة صـالح القرمـاوي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ١٩٨٥م .

الرافعـــــــي : مصطفى صادق ، أعجاز القرآن ، طبع الأستقامه .

الراجـــــــي : (عبده) النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضـة العربية ، بيروت ١٩٧٩م .

الرضي الاسترابادي : محمد بن الحسن (٦٨٦هـ) شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ١٩٧٥م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرضي الاستربادي : شرح الكافية ، طبع مصر ، ١٩٧٥م .

الرماني : (أبو الحسن علي بن عيسى) معاني الحروف ، تحقيق عبدالفتاح شلبي ، دار النهضة ، القاهره .

رمضان عبدالتواب : لحن العامه والتطور اللغوي ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٧م .

رمضان عبدالتواب : مدخل الى علم اللغة القاهرة ، ١٩٨٠م .

الزُبيدي : (أبو بكر محمد بن الحسن) طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، القاهره ، ١٩٥٤م .

الزجاج : (أبو اسحاق ابراهيم بن السري) معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق عبدالجليل شلبي ، بيروت ، ١٩٧٣م.

الزجاجي : (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق - ٣٣٧هـ) مجالس العلماء ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مطبعة الكويت ، ١٩٦٢م.

الزجاجي : الايضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، القاهره ، ١٩٥٩م .

الزجاجي : الجمل ، تحقيق علي الحمد ، دار الامل ، الاردن ، ١٩٨٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الزركشـــــــــــي : البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعرفه ١٩٨٢ م بيروت .

زلـــــــــــــط : (د. القصبي محمود) القرطبي ومنهجه في التفسير ، دار الانصار ، ١٩٧٩م – مصر .

الزمخشـــــــــري : (ابو القاسم محمود بن عمر جار الله – ٥٣٨هـ) الكشاف ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٦ م .

الزمخشـــــــــري : المفصل في النحو ، مطبعة بروخ ، ١٩٨٩م .

ســـتيفن أولمـــان : دور الكلمة في اللغة ، ترجمة كمال بشر ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

ســـــــــيبويه : (أبو بشير عمر بن عثمان بن قينبر – ١٨٨ هـ) الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ١٩٧٣م .

الســـــــــيرافي : أبو محمد يوسف بن ابي سعيد (٣٨٥هـ) اخبار النحويين البصريين ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، طبعة أولى ١٩٨٥م .

الســـــــــيرافي : ابومحمد يوسف بن ابي سعيد (٣٨٥هـ) تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني دار المأمون للتراث ، ١٩٧٩م دمشق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السيوطي : جلال الدين (٩١١هـ) ، الاتقان في علوم القرآن ، تحقيق غازي طليمات ، طبعة مجمع اللغة العربية ١٩٨٦م دمشق

السيوطي : جلال الدين(٩١١هـ)همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع توفيق محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة ، بيروت .

السيوطي : المزهر في علوم اللغه وانواعها، دار أحياء الكتب العربية

الشاطبي : الموافقات في أصول الاحكام ، المطبعة السلفيه ، القاهره ، ١٣٤١هـ .

الشريف الجرجاني : التعريفات ، مطبعة صبيح ، القاهره ، د.ت.

طالب : (مكي بن ابي طالب) ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق د. محي الدين رمضان ، مؤسسة الرساله الطبعة الثانيه ، ١٩٨١م.

الطبري : (جامع البيان في تفسير القرآن) تحقيق محمود شاكر وأحمد شاكر ، الطبعه الثانيه ، القاهره .

عباس حسن : رأي في بعض الأصول اللغويه والنحويه ، مطبعة العالم العربي ، القاهره ، ١٩٧١م .

عباس حسن : النحو الوافي ، دار المعارف الطبعة الخامسه مصر .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبـــاس حســـن : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، الطبعة الثانيه دار المعارف ١٩٦٠م القاهره .

عبدالرحمـن ايـوب : دراسات نقديه في النحوالعربي ، مكتبة الأنجلو المصريه ، مطبعة مخيمر ، ١٩٥٧م .

عبدالرحمـن السـيد : مدرسة البصره النحويه ، نشأتها وتطورها ، ط١ ، دار المعارف ١٩٦٨م مصر .

عبدالسلام المسدّي : التفكير اللساني في الحضاره العربيه ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨١م .

عبدالغفـــار : (الدكتور السيد أحمد) ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، دار المعرفه الجامعيه ، الاسكندريه .

عبدالقادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ م .

عبدالقاهر الجرجاني : أسرار البلاغة في علم البيان ، نشر محمد رضا ، ط٦ القاهره ، ١٩٥٩م .

عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، تعليق وشرح محمد عبدالمنعم خفاجي ، مكتبة القاهره ، ١٩٦٩م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبدالواحد وافي : علم اللغة ، ط٦ ، القاهره ، د.ت .

عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضة العربيه ، بيروت ، ١٩٧٩ م .

عتيق (عبدالعزيز) : في تاريخ البلاغة العربية ، دار النهضة العربيه ، بيروت

عضيمه : محمد عبدالخالق ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، مطبعة السعاده ، الطبعه الاولى ، ١٩٧٢م القاهره .

العسكري (أبو هلال) : العمده في محاسن الشعر وأدابه ونقده ، ت الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد – دار الجيل الطبعة الخامسه ١٩٨١م بيروت .

العكبري : التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق محمد علي البجاوي ، بيروت ١٩٨٧م .

علي ابو المكارم : أصول التفكير النحوي ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٣م.

علي ابو المكارم : أصول التفكير النحوي ، دار الثقافه ، بيروت ، ١٩٧٣م.

علي ابو المكارم : تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافه ، بيروت .

علي النجدي : سيبويه ، إمام النحاه ،مطبعة لجنة البيان العربية ،١٩٥٣م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

علي بن حزم الظاهري : الأحكام في أصول الأحكام ، تحقيق أحمد شاكر ، ط٢ ، مطبعة الإمام ، مصر ، د.ت .

علي عبدالواحدوافي : فقه اللغة ، ط٦ ، دار نهضة ، مصر ، د.ت.

العيني : شرح شواهد الأشموني ، تحقيق الشيخ محمد يحيى عبدالله ط عيسى الحلبي .

الفارابي (أبي نصر) : كتاب الحروف تحقيق محسن مهدي ، ١٩٦٩م بيروت.

الفخر الرازي : التفسير الكبير ، المطبعة المصريه ، ١٣٥٢هـ .

الفراء : (أبو زكريا يحيى بن زياد) (٢٠٧هـ) معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهره ، ١٩٧٢م .

الفرزدق : ديوان الفرزدق ، دار صادر ، ١٩٦٦ م بيروت .

فندريس : اللغة ، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصريه ، القاهره .

الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، القاهره ، ١٩١٣م .

القالي : أبو عليّ اسماعيل بن القاسم (٣٥٦) هـ الامالي دار الحكمه ، بيروت ط٢ دار الكتب المصريه ، ١٩٢٦م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القرطبـــــــــــي : ابوعبدالله محمد بن أحمد (٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتب المصريه ، ١٩٦٧م.

القرطبـــــــــــي : (أبو عبدالله محمد بن احمد الانصاري) تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، القاهره ، ١٩٦٧م.

القزوينـــــــــــي : جلال الدين ، (٧٣٩هـ) ، الايضاح في شرح تلخيص المفتاح دار الجليل ، بيروت .

القزوينـــــــــــي : جلال الدين (٧٣٩هـ) التلخيص في علوم البلاغة ، ضبط وشرح عبدالرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

القفطـــــــــــي : (الوزير جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الكتب المصريه ١٩٥٢م القاهره .

القـــــــــــيرواني : (ابن رشيق) - العمده في محاسن الشعر وآدابه ونقده تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الجليل الطبعة الخامسه ، ١٩٨١م بيروت .

مـــازن المبـــارك : النحو العربي ، نشأة وتطور ، دار الفكر ، دمشق ١٩٧١م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مـــازن الوعـــر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٨ م .

المـــــــالقي : (أحمد بن عبدالنور) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط ، دمشق ١٩٧٥م .

المـــــــبرد : (أبو العباس محمد بن يزيد – ٢٨٥هـ) المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميه ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

المـــــــبرد : (ابو العباس) ، الكامل في اللغة والأدب ، المكتبه التجاريه – مصر .

محمـد الطنطـاوي : نشأة النحو ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

محمـد عبداللطيـف حماســـــه : النحو والدلاله ، القاهرة ١٩٨٣م .

محمـــد عيـــد : أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهره ، ١٩٧٣م .

محمـــد نحلـــة : مدخل الى دراسة الجملة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٨ م .

محمـود الســعران : علم اللغة ، بيروت ، د.ت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محمودفهمي حجازي : أسس علم اللغة ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

محمود حجازي : مدخل الى علم اللغة ، ط٢ ، دار الثقافه ، القاهره ، ١٩٧٨م.

المخزومي : (د. مهدي) في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٦٤م.

المخزومي : (د.مهدي) ، مدرسة الكوفه ، الطبعة الثانيه ، ١٩٥٨م.

المرادي : (الحسن بن القاسم) الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبه العربية ، حلب ، ١٩٧٢م

مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، المكتبه العصريه ، بيروت ١٩٦٤م .

الميداني : (أحمد بن إبراهيم) ٥١٨هـ ، مجمع الامثال ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم دار الجيل ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٧م .

نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغويه المعاصره ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧م.

نهر : (د.هادي) ، التراكيب اللغويه في العربية دراسه وصفيه تطبيقه ، مطبعة الرشاد ١٩٨٧ ، بغداد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نهـــاد الموســـى : في تاريخ العربية ، نشر الجامعه الاردنيه ، عمان ، ١٩٧٦م .

نهـــاد الموســـى : قضية التحول الى الفصحى في العالم العربي الحديث ، دار الفكر ، عمان ١٩٨٧م .

نهـــاد الموســـى : في التطور النحوي وموقف النحويين منه .

نهـــاد الموســـى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، عمان ، ١٩٨٠م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدوريـــات

أحمـــــد أميـــــن : (مدرسة القياس في اللغة) مجلة مجمع اللغة العربية ص٣٥٣ .

أحمد مكي الأنصاري : (عبدالله بن ابـي إسحاق) - مجلة جامعة القاهره ، بالخرطوم ، العدد الرابع .

أحمد مكي الانصاري : (الموازنه بين المناهج البصريه) مجلة كلية الاداب بجامعة القاهره ، المجلد (٢٤) سنة ١٩٦٢ .

تمـــام حســـان : مقالات في اللغة والادب ١٩٨٥ مكة المكرمه .

حنـــا حـــداد : (رأي في لغة الفاعلين) ، مجلة اليرموك ، العدد الثامن سنة ١٩٨٤ م .

عبدالقادر المهيري : (التعليل ونظام اللغة) ، حوليات الجامعه التونسيه العدد الثاني والعشرون سنة ١٩٨٣

محمد الخضر حسين : (الاستشهاد بالحديث) ، مجلة مجمع اللغة العربية المطبعة الاميريه ، العدد الثالث ، اكتوبر سنة ١٩٣٦م .

محمـــد هاشـــم عبدالدائـــم : (النحو بين مؤيديه ومعارضيه) مجلة جامعه الملك عبد العزيز / العدد الاول ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصطفـــى الســـقا : (نشأة النحو العربي) – مجلة جامعة الملك سعود ، (عدد١) سنة ١٩٥٨ – ٧٢ .

محمـــود جفـــال : (قراءة عبدالله بن عامر في الميزان) مجلة دراسات العلوم الانسانيه والاجتماعيه ، الجامعه الاردنيه المجلد (٢٣) العدد ١ شباط ١٩٩٦ م – رمضان ١٤١٦ هـ .

محمـــود جفـــال : (الاستحسان عند ابن جني) مجلة دراسات العلوم الانسانيه ، الجامعة الاردنية ، المجلد ٢٢ (أ) ، العدد ٦ سنة ١٩٩٥ .

محمـــود حســـني : (قراءة أبي عمرو بن العلاء) دراسة علميه ونقديه ، دراسات ، مجلد ١٢ ، عدد ٣ سنة ١٩٨٥م .

نهـــاد الموســـى : (باب الاستثناء بين النظرية والتطبيق) مجلة دراسات الجامعة الاردنية ، مجلد ٦ ، سنة ١٩٧٩ م .

نهـــاد الموســـى : (ظاهرة الاعراب في اللهجات العربية القديمه) ، أبحاث الجامعة الأمريكيه ، سنة ١٩٧٢م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ABSTRACT

EXCEPTIONS TO THE GRAMMATICAL RULE

BY WAFA MOHAMMAD ALI AL- SAID

SUPERVISED BY

DR. MAHMOUD AL - JAFFAL

It was noted that the dialect of Quraysh was the most eloquent of all Arab dialects. Therefore, Arab grammarians considered this dialect the model for deriving the grammatical rules of Arabic. But there were disparities among various Arab tribes in their speech. Some of which are different from that of Quraysh. Since it was impractical to deny the existence of such differences, Arab grammarians invented the concept of "Exceptions to the grammatical rules of Arabic".

This thesis traces the views of Arab grammarians in defining such a phenomenon, and classifies examples said to be belonging to the exception to the grammatical rules of Arabic.

The introduction of the thesis explains the concept "Exception", and the reasons why Arab grammarians resorted to the exception in which their examples were incompatible to rules developed for eloquent Arabic; 1.e. the language of Quraysh which was considered also to be the language of the Holy Qur'an.

The first chapter studies the principles of exception. One reason for the existence of such a phenomenon was the existence of various Arab dialects. Other reasons such as; variant Qur'anic Readings, grammarians'

٤٧٩٩٢٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

analogy and the different attitudes of grammarians regarding their own grammatical explanations.

The second chapter tackles exception to the rules of grammar regarding the traditional system of forming Arabic sentences. It also investigates ideas and notions such as; predication, ellipsis, addition, inflections, word order, agreement, definiteness and indefiniteness.

The third chapter is devoted to investigating semantic and rhetorical device used in exception for the grammatical rule such as the contextual factors of the grammatical rule and some rhetorical devices such as conciseness, expansion and emphasis.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit